بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة الإمام محمد بن سعود

كلية اللغة العربية

قسم النحو والصرف وفقه اللغة

مشكلات صحيح البخاري النحوية والتصريفية بين ابن مالك وشراح الصحيح

بحث مقدم لتسجيل المشروع البحثي لمرحلة العالمية (الماجستير)

في النحو والصرف

إعداد

إبراهيم بن محمد العيد

المرشد العلمي

سليمان بن عبد العزيز العيوني

الأستاذ المشارك في القسم

العام الدراسي ١٤٣٣ ـ ١٤٣٤هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فقد كان من بين الكتب والشروح التي خدمت كتابَ (الجامع الصحيح) للإمام البخاري -رحمه الله- كتابُ (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح)، الذي ألَّفه ابن مالك؛ احتجاجًا لما ورد من مشكلات في

ألفاظ أحاديث (الجامع الصحيح)، مستدلًا على فصاحتها وموافقتها لكلام العرب وموجِّهًا إعرابها على وفق القواعد النحوية.

وقد أراد الباحث من خلال هذه الدراسة أن يتبيّن موقف شراح الجامع الصحيح من تخريج ابن مالك وتوجيهه لهذه المشكلات.

وقد اقتصرت من شروح صحيح البخاري على من يولي الجانب النحوي اهتمامًا في شرحه، وبعد قراءة واطلاع للمطبوع من شروح الصحيح ظفرت بالشروح الآتية[1]:

١ – (الكواكب الدراري) للكِرْمَانيِّ ٧٨٦هـ.

٢ – (التنقيح) للزَّرْكَشيِّ ٧٩٤هـ.

٣ – (مصابيح الجامع) للدَمَامِينيِّ ٨٢٨هـ.

٤ – (فتح الباري) لابن حَجَر العَسْقَلانِيِّ ٨٥٢هـ.

٥ – (عمدة القاري) للعَيْنِيِّ ٨٥٥هـ.

٦ – (التوشيح) للسيوطِيِّ ٩١١هـ.

٧ – (إرشاد الساري) للقَسْطَلَّانيِّ ٩٢٣هـ.

وتكمن أهمية هذا الموضوع في أنَّ مصدره -وهو كتاب (شواهد التوضيح)- يعدُّ من أهم مصنفات ابن مالك التي تكشف عن علو مكانته في العربية، وتمكُّنه من معالجة المشكلات اللغوية، وعن أسلوبه في معالجتها، وسعة اطلاعه وإحاطته بالشواهد[2]. ومن الأسباب التي دعتني إلى اختياره[3]:

١- الرغبة في دراسة القضايا النحوية والتصريفية من خلال الحديث

---

(١) من بين الشروح التي تعرّضت في مواضع للجانب النحوي كتابُ (التوضيح شرح الجامع الصحيح) لابن الملقّن ٨٠٤هـ، إلا أن هذه الدراسة خلت منه؛ لعدم وقوفي على موضع فيه إضافة لما جاء في هذا البحث.

(٢) انظر: فيض النشر ص٦٠، ومقدمة شواهد التوضيح ص٣٣ .

(٣) كان موضوع البحث إشارة من أستاذي في جامعة القصيم د فريد الزامل جزاه الله عني كل خير.

النبوي الشريف، والإسهام في خدمة هذا الجانب الذي ما يزال إلى حاجة إلى دراسة بالرغم مما كتب حوله من دراسات.

٢- إبراز موقف الشراح من قضية طال الخلاف فيها، وهي قضية الاستشهاد بالحديث على إثبات القواعد النحوية.

٣- أن مسائل هذا البحث تجمع بين التوجيه والاعتراض والنقاش؛ مما يجعل أثر الدراسة بيّنًا وملموسًا.

٤- أن العمل والجهد الذي سيُبذل سيكون في رياض أحاديث المصطفى -صلى الله عليه وسلم- وبِقُرْبِ أشرفِ وأجلِّ كتابٍ بعد كتاب الله تعالى، وهو صحيح الإمام البخاري رحمه الله.

وقد وقفت على رسالتين جامعيتين تناولتا مشكلات صحيح البخاري ودراستها من الوجهة النحوية، وهما:

١- رسالة دكتوراة نوقشت في الجامعة الإسلامية بعنوان: (مخالفة القياس والأفصح في نظر النحويين واللغويين من خلال الصحيحين، جمعٌ ودراسة) للدكتور إبراهيم صمب انجاي.

٢- رسالة ماجستير تناولت المسائل التي أوردها ابن مالك في كتابه (شواهد التوضيح) ووصفها بأنها خفيت على أكثر النحويين، وعنوان هذه الرسالة: (الإيضاح والتبيين لما قال عنه ابن مالك في كتاب «شواهد التوضيح» بأنه خفي على أكثر النحويين) لإسماعيل محمد بشير، وهي مقدمة لنيل درجة الماجستير في جامعة أم القرى.

والرسالة الأولى تتبَّع فيها المؤلف ما ورد في صحيح البخاري ومسلم مخالفًا للقياس والأفصح، وقد جاء الكتاب في ثلاثة أبواب (مخالفة القياس النحوي – مخالفة القياس التصريفي- مخالفة الدلالة المعجمية) وطريقته في عرض المسائل بأن يذكر القياس في المسألة أولا، ثم يبين المخالفة التي وردت، والشواهد من الصحيحين عليها، ثم يتبع ذلك ببيان المسألة وتوجيهها عند النحويين، وبتعقيبٍ له في نهاية كل مسألة.

وأما الرسالة الثانية فقد جمع فيها الباحث خمسًا وعشرين مسألة نصَّ ابنُ مالك في كتابه «شواهد التوضيح» على خفائها على كثير من النحويين، ثم درس هذه المسائل عند المتقدمين على ابن مالك وعند معاصريه وعند المتأخرين عنه؛ ليصل إلى مدى صحَّة حكمِ ابن مالك على خفائها، موازنًا بين آراء ابن مالك في هذا الكتاب ومعظم كتبه الأخرى.

وأما الإضافة العلمية التي يقدمها هذا البحث على الدراسات السابقة

فتبرز في موقف شرَّاح صحيح البخاري من تخريج ابن مالك وتوجيهه للمشكلات الواردة في الصحيح، وإيضاح موقفهم من قضية الاستشهاد بالحديث في إثبات القواعد النحوية، وإظهار منهجهم في التوجيه والتخريج.

وقد جاءت خطة البحث في: مقدمة، وتمهيد، وقسمين، وفهارس.

المقدمة: بيَّنت فيها أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وأهدافه، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وخطة البحث.

التمهيد: وفيه:

- لمحة موجزة عن موقف النحويين من الاستشهاد بالحديث النبوي.
- تعريف بكتاب (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح)
- تعريف مختصر بشرَّاح صحيح البخاري في هذه الدراسة وشروحهم.

- **القسم الأول: مشكلات صحيح البخاري النحوية والتصريفية: وفيه فصلان:**

الفصل الأول: المسائل النحوية المشكلة. وعددها ستة وثلاثون مسألة.
الفصل الثاني: المسائل التصريفية المشكلة. وهما مسألتان اثنتان فقط.

- **القسم الثاني: الدراسة المنهجية: وتشتمل على ثلاثة فصول:**

الفصل الأول: الاتفاق والاختلاف في التوجيه:

- ما اتفقوا عليه.
- ما اختلفوا فيه.
- أسباب الاتفاق.
- أسباب الاختلاف.

الفصل الثاني: منهجهم في التوجيه:

- عرض المشكلات وتوجيهاتها.
- عزو التوجيهات والأراء.
- الاستشهاد.
- الاختيار والترجيح.

الفصل الثالث: التقويم:

- المحاسن.

- المآخذ.
- التأثر والتأثير بين الشراح.

وقد اعتمدت في البحث على المنهجين الوصفي والتحليلي، وكنتُ في كل مسألة أوردُ الحديث المشكل ثم أُحدد الإشكال فيه وأتبعهما بذكر تخريج ابن مالك أولًا ثم بتوجيه من وجَّه من هؤلاء الشراح ثانيًا، وأختم بتحرير المسألة نحويًّا، وذكرِ ما يترجح لديَّ من رأي فيها، علمًا أن هناك نزرًا يسيرًا من المشكلات النحوية خلت منها هذه الدراسة[1]؛ لإغفال الشراح أو غالبهم تخريجها[2]، وقد جاء ترتيب المسائل على ورودها في كتاب (شواهد التوضيح والتصحيح).

التمهيد

وفيه:

(١) انظر: شواهد التوضيح ص٦٥، ٧٢، ٧٣، ٢٢١، ٢٢٢ .

(٢) الضابط في الاختيار: أن يكون الإشكال قد خرّجه ثلاثة شراح فأكثر.

- لمحة موجزة عن موقف النحويين من الاستشهاد بالحديث النبوي.
- التعريف بكتاب (شواهد التوضيح والتصحيح).
- التعريف بشرّاح الصحيح وشروحهم.

موقف النحويين من الاستشهاد بالحديث النبوي

موقف النحويين من الاستشهاد بالحديث النبوي:

يعد موضوع الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف من الموضوعات التي دارت حولها كثير من كتابات الباحثين المتأخرين ودراساتهم، وقد أُشبِعت هذه القضية بحثًا وتفصيلًا. ومن أبرز ما كتب فيها:

- فصلٌ عقده السيوطي في كتابه (الاقتراح) للاستشهاد بكلام الرسول صلى الله عليه وسلم[١].
- ما كتبه البغدادي في مقدمة كتابه (خزانة الأدب)[٢].
- ما ذكره ابن الطيب الفاسي في كتابه (فيض النشر)[٣].
- ما أورده ابن سعيد التونسي في كتابه (زواهر الكواكب لبواهر المواكب)[٤].
- بحث بعنوان (الاستشهاد بالحديث في اللغة) للشيخ محمد الخضر حسين، قدَّمه إلى مجمع اللغة العربية[١]، ونشره في كتابه (دراسات في العربية وتاريخها)[٢].

---

(١) انظر: ص٨٩-٩٩ .

(٢) انظر: ١/٩-١٥ .

(٣) انظر: ١/٥٣-٧٨ .

(٤) انظر: ٢/١٤٦-١٥٠ .

- (موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف) د. خديجة الحديثي.
- (الحديث النبوي في النحو العربي) د. محمود فجال.
- (الاستشهاد بالحديث في المسائل النحوية، دراسة نظرية تطبيقية)، لياسر بن عبد الله الطريقي.

ولم يرد عن متقدميّ النحويين كلام في هذه المسألة نفيًا أو إثباتًا، إلا أن استشهادهم بالحديث كان قليلًا جدًّا، كالخليل وسيبويه والفراء والمبرد.

وملخص ما قيل في هذه القضية أنَّ آراء النحويين فيها على ثلاثة مذاهب[٣]:

المذهب الأول: مذهب المانعين، كأبي الحسن بن الضائع وأبي حيان، ووافقهما السيوطي، بل إن ابن الطيب الفاسي حصر المانعين في هؤلاء، إذ قال: «لا نعلم أحدًا من علماء العربية خالف في هذه المسألة إلا ما أبداه الشيخ أبو حيان في (شرح التسهيل)، وأبو الحسن بن الضائع في (شرح الجمل)، وتابعهما على ذلك الجلال السيوطي ....»[٤].

المذهب الثاني: مذهب المجوِّزين، كابن خروف، وابن مالك، وابن هشام، وغيرهم[٥].

المذهب الثالث: مذهب المتوسِّطين، كالشاطبي[٦]. ولقد رأى أن الحديث ينقسم قسمين: قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان، وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص كالأحاديث التي قُصِد بها بيان فصاحته صلى الله عليه وسلم، ككتابه لِهَمْدَان

---

(١) انظر: مجلة المجمع ٣/١٩٧–٢١٠ .

(٢) انظر: ص١٦٦–١٨٠ .

(٣) انظر: خزانة الأدب ١/٩-١٥

(٤) شرح كفاية المتحفّظ لابن الطيّب الفاسي ص٩٦، وموقف السيوطي فيه تفصيل. انظر: الحديث النبوي في النحو العربي ص١٣٣.

(٥) انظر: شرح كفاية المتحفظ ص٩٦ .

(٦) انظر: المقاصد الشافية ١/٤٠٢-٤٠٤ .

وكتابه لوائل بن حُجْرٍ، والأمثال النبوية، فهذا يصح الاستشهاد به في العربية[1].

وتتلخص حجج المانعين في أمرين:

الأول: تجويز الرواية بالمعنى.

الثاني: وقوع اللحن في كثير مما روي من الأحاديث؛ لأن كثيرًا من الرواة كانوا من الأعاجم.

وفي ذلك يقول ابن الضائع في (شرح الجمل) : «تجويز الرواية بالمعنى هو السبب في ترك الأئمة –كسيبويه وغيره– الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن، وصريح النقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث، لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي صلى الله عليه وسلم؛ لأنه أفصح العرب»[2].

واحتجَّ المانعون لما ذهبوا إليه بوجود الحديث الواحد في القصة الواحدة مرويًّا بألفاظٍ متعددة وروايات مختلفة، وليست جميع تلك الألفاظ قد صدرت منه صلى الله عليه وسلم.

وقال أبو حيان: «إنما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم، إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية، وإنما كان ذلك لأمرين:

أحدهما: أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى ....

الثاني: أنه وقع اللحن كثيرًا فيما روي من الحديث؛ لأن كثيرا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في كلامهم، وهم لا يعلمون ذلك ....»[3].

ومما أجاب به المجيزون عن الحجة الأولى:

١-أن من أجاز الرواية بالمعنى إنما أجازها بشروط وقيود.

---

(١) انظر: المقاصد الشافية ٤٠٣/٣ .

(٢) نقلاً عن السيوطي في الاقتراح ص٩٥ .

(٣) نقلا عن السيوطي في الاقتراح ص٩٢–٩٣ .

قال ابن الطيب: «ذهب بعض الأئمة إلى أنه لا تجوز الرواية بالمعنى إلا لمن أحاط بجميع دقائق علم اللغة، وكانت جميع المحسنات الفائقة بأقسامها على ذِكْرٍ منه، فيراعيها في نظم كلامه، وإلا فلا يجوز له الرواية بالمعنى»[1].

٢- أن الأصل في الرواية أن تكون باللفظ، فإن كان هناك إبدال لفظ بمرادفه، فإنما أبدله عربي فصيح يحتج به[2]، وإن وقع بعد ذلك شك في بعض الروايات من غلط أو تصحيف فنزر يسير لا يقاس أبدًا إلى أمثاله في الشعر وكلام العرب، فكثير من الأشعار نفسها رويت بروايات مختلفة[3]، مع لحظ أن ما في روايات الحديث من الضبط والدقة والتحري لا يتحلَّى ببعضه كل ما يحتج به النحاة واللغويون من كلام العرب، حتى قال الأعمش: «كان هذا العلم عند أقوام ، كان أحدهم لأنْ يخرَّ من السماء أحبّ إليه من أن يزيد فيه واوًا أو ألفًا أو دالًا»[4].

وعن الحجة الثانية –وهي وقوع اللحن في بعض الأحاديث– بأن يقال: إن كثيرًا مما يُرى أنه لحن في الحديث، قد ظهر له وجه من الصحة في العربية، ومن ذلك ما سيرِد عند ابن مالك والشراح في المسائل المدروسة.

وأن «وجود ألفاظ غير موافقة للقواعد المتفق عليها لا يقتضي ترك الاحتجاج بالحديث جملة، وإنما يُحمل أمرها على قلة ضبط أحد الرواة في هذه الألفاظ خاصة. وإذا وقع في رواية بعض الأحاديث غلط أو تصحيف فإن الأشعار يقع فيها الغلط والتصحيف، وهي حجة من غير خلاف»[5].

---

(١) فيض النشر ٤٥٨/١ . وانظر: شرح كفاية المتحفظ ص٩٩ .

(٢) انظر: تعليق الفرائد ٢٤٢/٤-٢٤٣، وفيض النشر ٥٨/١، وخزانة الأدب ١٥/١، وفي أصول النحو ص٥١.

(٣) انظر: في أصول النحو ص٥١ .

(٤) الكفاية ص١٧٨ . وانظر: في أصول النحو ص٥١—٥٢ .

(٥) دراسات في العربية ص١٧٦ .

وأختم بذكر ما انتهى إليه الشيخ محمد الخضر حسين -رحمه الله- من رأي في معالجته لهذا الموضوع، وقد تبناه مجمع اللغة العربية بالقاهرة، وأصدر قرارًا في ذلك[1]، وقد خلص إلى الآتي:

من الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج به في اللغة، وهو ستة أنواع:

الأول: ما يُروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته عليه الصلاة والسلام، كقوله: (حمي الوطيس)، وقوله: (الظلم ظلمات يوم القيامة)، ونحو هذا من الأحاديث القصار المشتملة على شيء من محاسن البيان.

الثاني: ما يُروى من الأقوال التي كان يُتعبَّد بها، أو أمر بالتعبد بها، كألفاظ القنوت، والتحيات، وكثير من الأذكار والأدعية التي كان يدعو بها في أوقات خاصة.

الثالث: ما يُروى شاهدًا على أنه كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم.

الرابع: الأحاديث التي وردت من طرق متعددة، واتَّحدت ألفاظها، فإن اتحاد الألفاظ مع تعدد الطرق دليل على أن الرواة لم يتصرفوا في ألفاظها.

الخامس: الأحاديث التي دونها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة، كمالك بن أنس، وعبد الملك بن جريج، والإمام الشافعي.

السادس: ما عرف من حال رواته أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى، مثل: ابن سِيرِين، والقاسم بن محمد، ورجاء بن حَيْوَة، وعلي بن المديني.

وخلاصة ما ذهب إليه الشيخ محمد الخضر حسين -رحمه الله-: جواز الاستشهاد بألفاظ ما يُروى في كتب الحديث المدوَّنة في الصدر الأول وإن اختلفت فيها الرواية، ولا يُستثنى إلا الألفاظ التي تجيء في رواية شاذة، أو يغمزها بعض المحدّثين بالغلط أو التصحيف غمزًا لا مردّ له[2].

---

(١) انظر : مجمع اللغة العربية، قرار الاحتجاج بالحديث ٧/٤، عام ١٣٥٦ – ١٩٣٧م ، القاهرة.

(٢) انظر: دراسات في العربية ص١٧٧—١٨٠ .

التعريف بكتاب

(شواهد التوضيح والتصحيح)

دوافع تأليف كتاب (شواهد التوضيح):

السبب في تأليف الكتاب هو رغبة فضلاء المحدثين والحفاظ من ابن مالك أن يوضِّحَ ويصحِّح لهم مشكلاتٍ وألفاظًا وروايات ٍ وردت في كتاب (الجامع الصحيح) للبخاري، فأجابهم إلى ذلك ووضَّحها وصحَّحها في واحد وسبعين مجلسًا.

يقول القَسْطَلَّانيُّ: «وكان الجمال بن مالك إذا مرَّ من الألفاظ ما يتراءى أنه مخالف لقوانين العربية قال للشرف اليُونِينِيّ: هل الرواية فيه كذلك؟ فإن أجاب بأنه منها، شرع ابن مالك في توجيهها حسب إمكانه، ومن ثم وضع كتابه المسمى بشواهد التوضيح»[1].

وفي ذلك يقول ابن مالك: «وكان السماع بحضرة جماعة من الفضلاء، ناظرين في نسخ معتمد عليها، فكلما مرَّ بهم لفظ ذو إشكال بيَّنت فيه الصواب وضبطته على ما اقتضاه علمي بالعربية، وما افتقر إلى بسط عبارة، وإقامة دلالة أخرت أمره إلى جزء أستوفي فيه الكلام ما يحتاج إليه من نظير وشاهد، ليكون الانتفاع به عامًّا، والبيان تامًّا إن شاء الله تعالى»[2].

ولكن الذي ينعم النظر في مباحث الكتاب يستطيع أن يضيف دافعًا آخر وهو تصدِّي ابن مالك لمناقشة مسائل كانت في الغالب محل خلاف بين النحويين، لسدِّ الخلل الذي رآه في مناهج الذين لم يستقرئوا الكلام العربي

---

(١) إرشاد الساري ١/٤٠–٤١ .

(٢) إرشاد الساري ١/٤١ .

كما يجب، منطلقًا من نصوص البخاري، لما له من إجلال وإكبار في نفوس المسلمين[1].

منهج الكتاب وأسلوبه:

ابتدأ ابن مالك كتابه هذا بعبارة (هذا كتاب سميته شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) من غير أن يضع له مقدمة يبين فيها منهجه وطريقته ودوافع تأليفه لهذا الكتاب، وإنما شرع مباشرة في معالجة الأحاديث المشكلة وتوجيهها؛ لبيان فصاحتها وموافقتها لكلام العرب، وهو الهدف الذي ألّف كتابه من أجله ودلَّ عليه عنوانه.

(١) انظر: مقدمة شواهد التوضيح ص١١ .

فالكتاب إذن يخلو من الترتيب والتبويب، ومن تقسيم الموضوعات إلى فصول أو ما يشبهها، إلا أنَّ المجالس التي أتم بها المؤلف الإشراف على مقابلة مخطوطات (الجامع الصحيح) تركت أثرها في تقسيم الكتاب على واحد وسبعين مبحثًا وجميعها تخلو من العناوين، ومن التسلسل العددي، ولأجل التفريق بين كل بحث والذي يليه كان المؤلف يفتتح كل بحث بلفظ (ومنها)، ثم يأتي بنصوص (صحيح البخاري) التي يراها مشكلة، وبعدها يوجِّه إعرابها مبتدئًا توجيهَه بلفظ (قلت)[١].

وقد سار ابن مالك على هذه الطريقة من أول الكتاب إلى آخر بحث فيه.

ومنهجه في الكتاب يقوم على إثبات نصِّ الحديث وتعيين محلِّ الإشكال فيه، ثم يوجِّه إعرابه مستعينًا بالأمثلة محتجًّا بالنصوص الفصيحة، مُقدِّمًا شواهد النثر على النظم، وذلك بيَّن عند استدلالاته.

والجامع للنصوص المختارة هو ورودها في صحيح البخاري وأنَّ فيها إشكالًا على رأي مالك، سواء أكانت في رواية واحدة، أم جاء إشكالها بسبب الاختلاف الواقع في روايات النسخ المخطوطة للجامع الصحيح.

ولكنه عند قراءتك الكتاب لا يتضح لك مقصود ابن مالك بـ (المشكل)؛ لأنه لم يبيّنه في الكتاب، وليس في المنهج الذي سار عليه ما يوضحه.

إلا أن محقق الكتاب الذي اعتمدناه في هذا البحث أوضح رأيه فيه؛ بأنّه: النص الوارد على خلاف الاستعمال المطرد للأسلوب العربي، وجاء على وفق ما منعه النحاة، أو حكموا على مثله بالضرورة أو الشذوذ، أو لم ينبهوا على وروده في الكلام[٢].

وهذا المفهوم لا ينطبق على جميع الأحاديث التي عدَّ ابن مالك أنها مشكلة[٣]؛ لأنَّ كثيرًا منها جاء على وفق الاستعمال الصحيح المطرد عند العرب، ولم يختلف النحويون في صحة أسلوبها[١].

---

(١) انظر: مقدمة شواهد التوضيح ص١٣ .

(٢) انظر: مقدمة شواهد التوضيح ص١٥ .

(٣) قال ابن الطيب الفاسي ١١٧٠هـ في شرحه للاقتراح -رادًّا على أبي حيان في دعواه وقوعَ اللحن كثيرًا فيما روي

ونظرًا لعدم تحديد المؤلف للمشكل أخذ يسلك طرائق عدة في التعامل مع الأحاديث التي صدَّر بها البحوث، فتارة يتصدى لتصحيح توجيهات إعرابية فيها خلاف بين النحاة، متخذًا من نصّ البخاري وسيلة إلى ذلك[٢]، وتارة يتعرض لبيان الأوجه الإعرابية الجائزة في لفظ من ألفاظ الحديث[٣]، وأحيانًا يعدُّ الحديث الذي أَثْبتَه ابتداءً شاهدًا نحويًّا يجيز ما يشبهه من أساليب[٤].

* * *

وأما لغة الكتاب فهي لغة واضحة، بعيدة عن الغموض والتكلف والتعقيد، وتمتاز بالدقة والاحتراز في التعبير، وتجنب التعميم عند إصدار الأحكام[٥]، كقوله وهو يقرر تعدي الفعل (شبّه) إلى مشبّه به ومشبّه دون باء: «وقد كان بعض المعجبين بآرائهم يخطىء سيبويه وغيره من أئمة العربية في قولهم (شبه كذا بكذا)، ويزعم أن هذا الاستعمال لحن، وأنه لا يوجد في كلام من يوثق بعربيته، والواجب ترك الباء». ثم يقول: «وليس الذي زعم صحيحًا، بل سقوط الباء وثبوتها جائزان، وسقوطها أشهر في كلام القدماء، وثبوتها لازم في عرف العلماء» [٦].

من الحديث- ص٦٠: «.... فهذا صحيح البخاري مشتمل على ٧٢٧٥ حديثًا مع المكرر ....، التراكيب المخالفة لظاهر الإعراب فيه لا تكاد تبلغ أربعين، ومع ذلك بسطها شراحه، وأزال النقاب عن وجوه إشكالها (ابن مالك) فيما كتبه على صحيح البخاري، بحيث لم يبق فيها إشكال ولا غرابة، ولا خروج عن الظاهر، فضلا عن إدعاء اللحن فيها، فما نسبة أربعين ونحوها في ٧٢٧٥ إلا نقطة في بحر».

(١) انظر: مقدمة شواهد التوضيح ص١٥ .

(٢) انظر مثلا: ص٥٩، ٧٧، ٩٨ .

(٣) انظر مثلا: ص٨٦، ١٠١، ٢٢٠، ٢٣٥، ٢٥٠، ٢٥٦، ٢٦٦ .

(٤) انظر: مقدمة شواهد التوضيح ص١٥، وانظر فيه: ص١٢٥، ٢٥٩، ٢٦٥، ٢٦٩ .

(٥) انظر : مقدمة شواهد التوضيح ص١٩ .

(٦) شواهد التوضيح ص١٥٦ .

وقوله في إجراء المعتل مجرى الصحيح: «ومن هذا على الأظهر قول النبي -صلى الله عليه وسلم-: «من أكل من هذه الشجرة فلا يغشانا» »[1].

وقوله عند كلامه عن (ربَّ): «والصحيح أنّ معناها في الغالب التكثير» [2].

(١) شواهد التوضيح ص٧٣ .

(٢) شواهد التوضيح ص١٦٤ .

التعريف

بشراح صحيح البخاري في هذه الدراسة

وشروحهم

حظي كتاب (صحيح البخاري) باهتمام كبير من العلماء قديمًا وحديثًا، وبذلوا فيه الجهود العظيمة، شرحًا وتعليقًا واختصارًا، ومن هذه الشروح ما اقتصرت عليه في هذه الدراسة، وفيما يلي تعريف موجز بها وبأصحابها:

الشرح الأول:(الكواكب الدراري شرح صحيح البخاري)للكِرْمَانيِّ ٧٨٦هـ . وهو: محمد بن يوسف بن علي شمس الدين الكِرْمَانيّ، البغدادي، عالم في الفقه والحديث والتفسير والعربية، تصدى لنشر العلم في بغداد ثلاثين

سنة[1]، من أشهر مصنفاته: (شرح مختصر ابن الحاجب)، وهذا الشرح الذي هو من أجلّ شروح الصحيح، ويقع في خمس وعشرين جزءًا في اثني عشر مجلدًا، ومن أبرز سماته:

- الاختصار في توضيح الغريب وتوجيه المشكل.
- تمكُّن الكرماني وضلوعه في مناقشة المسائل النحوية.
- احترام المؤلف الشديد للرواية، فلم أقف على إشكال نحوي نسب التصرف فيه إلى الرواة سوى حديث واحد؛ أورد احتمالين في تخريجه؛ أحدهما تصرف الرواة فيه[2].
- أن مؤلفه اعتمد في كثير من المسائل على أسلوب المحاورة بعبارتي: (فإن قلتَ)، (قلتُ). وهو أسلوب يفترض السؤال ويجيب عنه[3].
- أن الكرماني أكثر من إيراد توجيهات ابن مالك للمسائل المشكلة، مكتفيًا باسمه تارة[4]، ومشيرًا إلى اسمه وكتابه في مرات كثيرة[5].
- أن الكتاب يعد عمدة لمن جاء بعده من الشراح.

الشرح الثاني: (التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح) للزَّرْكَشِيِّ ٧٩٤هـ .
وهو: محمد بن بَهادُر بن عبد الله، بدر الدين، الزركشي، التركي الأصل، المصري، عُني بالفقه والأصول والحديث، من مصنفاته: (البرهان في علوم القرآن)[6]، وهذا الشرح الذي يقع في ثلاثة مجلدات، ومن أبرز سمات الكتاب:

- أنه يعد شرحًا مختصرًا لصحيح البخاري يختار فيه المؤلف ما هو بحاجة إلى شرح وبيان.

---

(١) انظر: الدرر الكامنة ٧٧/٥، وبغية الوعاة ٢٧٩/١-٢٨٠، وشذرات الذهب ٢٩٤/٦ .

(٢) انظر: الكواكب الدراري ١٦٥/٣ .

(٣) انظر: الكواكب الدراري ١٥٣/١، ٦٨/٢، ١٥٢/٢، ٤٧/٣، ١١٢/٣، ٢٥/٤، ١٢٨/٤، ١٥٤/٤، ٨٩/٥، ١٨/٦، ٤٢/٩، ١٩٩/١١، ٤٦/٢١، ٢٢١/٢١ .

(٤) انظر: الكواكب الدراري ٤٠/١، ١٢٨/٤، ١٥٤/٤، ٢٣٧/٤، ٨٩/٥، ٢١٥/٨، ٤/٩، ٣٧/٩، ١٢٨/٢٤.

(٥) انظر: الكواكب الدراري ١٨/١، ٤٠/١، ١٥٥/١، ٦٥/٣، ٧٦/١٩، ٤٥/١٩، ٤٦/٢١، ٢٢١/٢١ .

(٦) انظر: الدرر الكامنة ١٧/٤-١٨، وشذرات الذهب ٣٣٥/٦-٣٣٦ .

- صعوبة البحث فيه؛ فقد يترك المؤلف كتابًا مع أبوابه من الجامع الصحيح.
- تميز الشرح بالتحرّي في ضبط المفردات نصًّا.
- أن مؤلفه اعتمد كثيرًا على ابن مالك[١]، وأكثر أيضًا من إيراد أقوال أبي البقاء العُكْبَرِي وتوجيهاته[٢]، ولعل السبب في أن كتابه (إعراب الحديث) من أوائل المصنفات في هذا الباب.

الشرح الثالث: (مصابيح الجامع الصحيح) للدَمَامِينيِّ ٨٢٨هـ .
وهو: محمد بن أبي بكر عمر الدماميني، ولد في الإسكندرية، ودرَّس في عدة مدارس، منها: جامع الأزهر، من مصنفاته: (تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد)[٣]، وهذا الشرح الذي يقع في عشرة مجلدات، ومن أبرز سماته:

- أن الاعتراض والاستدراك على النحويين سمة بارزة في الشرح[٤].
- أن المؤلف يعتمد في عدد من المسائل على أسلوب المحاورة (فإن قلتَ، قلتُ)[٥].
- أن المؤلف أكثر فيه من الاعتراض والاستدراك على الزركشي[٦].

---

(١) انظر: التنقيح ٦/١، ١٥/١-١٦، ٣٧/١، ٦٦/١، ٧٩/١-٨٠، ١٣١/١، ١٦٦/١، ٢٩٦/١، ٢٠٧/١-٢٠٨، ٤١٢/١، ٤١٤/١، ٤٢٣/١، ٤٧٢/٢، ٥٠٧/٢، ٥٢٦/٢، ٥٣١/٢، ٥٧٧/٢، ١١٣٦/٣، ١١٦١/٣ .

(٢) انظر: التنقيح ٨٢/١، ١٣٢، ٢١٨، ٢٨٩، ٤٩٠/٢، ٥٧٧/٢، ٦١٢، ٦٩٦، ٨٥٩-٨٦٠، ١٠٤٦/٣، ١٠٦٩، ١١٠٥ .

(٣) انظر: الضوء اللامع ١٨٤/٧-١٨٧، وبغية الوعاة ٦٦/١-٦٧ .

(٤) انظر مثلا: ١٢٧/١-١٢٨، ٤٩/٢-٥٠، ٨٦/٢-٨٧، ٢٤٩/٢-٢٥٠، ٢١/٣، ١٨٠/٣، ٢٤٥/٣-٢٤٦، ٢١١/٤-٢١٢، ٢٢١/٤-٢٢٢، ١٧٦/٥-١٧٧، ٢٦١/٥-٢٦٢، ٢٧/٦، ٣٣٢/٩-٣٣٣ .

(٥) انظر مثلا: ٥٥/٢-٥٦، ٢٦/٤، ٣٠٦/٧-٣٠٧، ٢٤٦/٩ .

(٦) انظر مثلا: ٢١٨/١، ٣٠٩/٢، ١٩/٣-٢٠، ٢١/٣-٢٢، ٢٤٥/٣-٢٤٦، ٢٢٢/٤، ٢٦١/٥-٢٦٢، ٣٧٣/٥، ٢٤٩/٢-٢٥٠ . وقد جمع هذه التعقُّبات د علي بن سلطان الحكمي في كتاب سماه: (تعقبات العلامة بدر الدين الدماميني في كتابه «مصابيح الجامع الصحيح» على الإمام بدر الدين الزركشي في كتابه «التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح» في القضايا النحوية والصرفية واللغوية، توجيه وعرض) نشر دار البخاري.

- احترام المؤلف الشديد للرواية، فلم أقف على حديث ينسبه إلى تصرف الرواة.
- محاولة المؤلف في التوجيه النحوي عدم مخالفة القاعدة المطّردة[1].

الشرح الرابع: (فتح الباري بشرح صحيح البخاري) لابن حَجَر ٨٥٢هـ.
وهو: أحمد بن علي العَسْقَلانيّ الكِنانيّ، المصري المولد والمنشأ والوفاة، الشافعي، المشهور بابن حَجَر، من أشهر مصنفاته: (تهذيب التهذيب) و(تغليق التعليق) و(فتح الباري) الذي يعد من أهم شروح الجامع الصحيح وأشهرها وأكثرها انتشارًا[2]، ويقع الكتاب في ثلاثة عشر مجلدًا إضافة إلى مقدمة وافية سماها (هدي الساري)، ومن أبرز سمات هذا الشرح:
- ما قال القَسْطَلَّانيُّ عنه: «وشهرته وانفراده بما اشتمل عليه من الفرائد الحديثية والنكات الأدبية والفوائد الفقهية تغني عن وصفه، لاسيما وقد امتاز -كما نبه عليه شيخنا- بجمع طرق الحديث التي قد يتبين من بعضها ترجيح أحد الاحتمالات شرحًا وإعرابًا»[3].
- أن شخصية المؤلف النحوية واضحة جلية، وذلك في مناقشاته لعدد من النحويين، واعتراضه على آرائهم واستدراكه عليهم.
- الوضوح وعدم التكلف في توجيه الأحاديث نحويًّا.
- استعماله أسلوب الإحالة ، وفيه ما يدل على قوة الحفظ وسعة الاطلاع[4].
- أن المؤلف حرص حرصًا شديدًا على ضبط المفردات اللغوية الغريبة وقام بإيضاح معانيها، وقد عبَّر عن ذلك بقوله: «ورابعًا: أضبطُ ما يشكل من جميع ما تقدم أسماءً وأوصافًا مع إيضاح معاني الألفاظ اللغوية، والتنبيه على النكت البيانية، ونحو ذلك»[5].
- أن المؤلف يمتاز بحرصه الشديد على نسبة الأقوال والآراء لأصحابها.

---

(١) انظر مثلا: ٢/٨٦-٨٧، ٢/٢٤٩-٢٥٠، ٦/٢٧، ٩/٣٣٢-٣٣٣ .

(٢) انظر: الضوء اللامع ٢/٣٥-٣٦، وشذرات الذهب ٧/٢٦٨-٢٧٠ .

(٣) إرشاد الساري ١/٤٢ .

(٤) انظر مثلا: ١/٩٣، ١/٥٧٦، ٥/٨٤، ٧/٤٠، ١٠/٣٦، ١٠/٢٣٢، ١٢/٤١٩ .

(٥) هدي الساري مقدمة فتح الباري ص٦ .

الشرح الخامس: (عمدة القاري شرح صحيح البخاري) للعَيْنِيِّ ٨٥٥هـ .
وهو: محمود بن أحمد، بدر الدين، الحلبي الأصل، العَيْنتَابي المولد، القاهري، الحنفي، عُني بالحديث والفقه والعربية، من مصنفاته: (شرح شواهد الألفية)[١]، وهذا الشرح الذي يقع في أربع وعشرين جزءًا، ومن أبرز سمات الكتاب:

- الإسهاب والتوسع في شرح الأحاديث وإيضاح المفردات.
- أن المؤلف أفاد من (فتح الباري) إفادة كبيرة، فكان ينقل الورقة أو ما هو أقل أو أكثر دون عزوٍ لصاحبه[٢]، وأكثر من التعقبات والاستدراكات عليه.
- أن المؤلف اعتنى في أول جزأين من الكتاب بذكر تراجم الرواة وبيان الأنساب واللغات والإعراب والمعاني والبيان والأسئلة والأجوبة، ثم بعد ذلك ترك كثيرًا من هذه المباحث. قال عنه القسطلاني: «واستمد فيه من فتح الباري كان فيما قيل يستعيره من البرهان ابن خضر بإذن مصنفه له، وتعقبه في مواضع وطوّله بما تعمد الحافظ ابن حجر في الفتح حذفه من سياق الحديث بتمامه، وإفراد كلٍّ من تراجم الرواة بالكلام وبيان الأنساب واللغات والإعراب والمعاني والبيان، واستنباط الفرائد من الحديث والأسئلة والأجوبة وغير ذلك»[٣].

الشرح السادس: (التوشيح شرح الجامع الصحيح) للسيوطي ٩١١هـ .
وهو: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، من الأئمة في الحديث والتفسير والفقه والنحو، له مصنفات عدة، منها: (الإتقان في علوم القرآن) و(همع الهوامع) و(الاقتراح في أصول النحو وجدله)[٤]، وهذا الشرح الذي يقع في عشرة مجلدات، ومن أبرز ملامحه:

- الاختصار الشديد في الشرح.
- إغفال المؤلف أحاديث بأكملها دون شرح أو تعليق.
- تأثره الشديد بكتاب (فتح الباري)، فكأنه مختصر له.

---

(١) انظر: النجوم الزاهرة ١٦/٨-١١، والضوء اللامع ١/١٣١-١٣٥ .

(٢) انظر: المدخل إلى فتح الباري ص١٢٧ .

(٣) إرشاد الساري ١/٤٣ .

(٤) انظر: الضوء اللامع ٤/٦٥-٧٠، وشذرات الذهب ٨/٥١-٥٥ .

الشرح السابع: (إرشاد الساري شرح صحيح البخاري) للقَسْطَلَّانيِّ ٩٢٣هـ. وهو: أحمد بن محمد بن أبي بكر، شهاب الدين، القَسْطَلَّانيّ الأصل، المصري، الشافعي، المحدِّث الفقيه المقرئ، من مصنفاته: (شرح صحيح مسلم)[1]، وهذا الشرح الذي يقع عشرة مجلدات، ومن أبرز سماته:

- العناية بتراجم الرواة وضبط أسمائهم وكناهم وأنسابهم باختصار.
- الاهتمام الكبير بذكر الفروق بين الروايات.
- أنه يعتمد كثيرًا على الشروح السابقة كالكرماني والدماميني وابن حجر والعيني، فهو بمثابة المجموع لآراء سابقيه.

القسم الأول

(١) انظر: الضوء اللامع ٣/١٠٣-١٠٤، وشذرات الذهب ٨/١٢١-١٢٣ .

مشكلات صحيح البخاري النحوية والتصريفية

وفيه فصلان:

الفصل الأول: المسائل النحوية المشكلة.

الفصل الثاني: المسائل التصريفية المشكلة.

الفصل الأول

مشكلات صحيح البخاري النحوية

جمعاً وتوثيقاً ومناقشةً

المسألة الأولى: إفادة (إذ) الاستقبال، وإفادة (إذا) المضي

الأثر:

قول وَرَقَةَ بنِ نَوْفَلٍ: «يَا لَيْتَنِي أَكُونُ حَيًّا إِذْ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ»[1].

الإشكال:

استعمال (إذ) موافقة لـ (إذا) في إفادة الاستقبال.

موقف ابن مالك[2]:

أشار إلى أن هذا الاستعمال صحيح، وأن أكثر النحويين غفلوا عن التنبيه عليه، وأنَّ منه قوله تعالى: ﴿ وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْحَسْرَةِ إِذْ قُضِىَ ٱلْأَمْرُ ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿ وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْآزِفَةِ إِذِ ٱلْقُلُوبُ لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ كَٰظِمِينَ ﴾[4]

وأنه كما استعملت (إذ) بمعنى (إذا) استعملت (إذا) بمعنى (إذ)، كقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَقَالُوا۟ لِإِخْوَٰنِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ أَوْ كَانُوا۟ غُزًّى لَّوْ كَانُوا۟ عِندَنَا مَا مَاتُوا۟ وَمَا قُتِلُوا۟ ﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا

---

(١) صحيح البخاري: كتاب بدء الوحي، باب حدثنا يحيى بن بكير: ٤/١ .

(٢) انظر: شواهد التوضيح ص٦٢ – ٦٣ .

(٣) سورة مريم، من الآية: ٣٩ .

(٤) سورة غافر، من الآية: ١٨ .

(٥) سورة آل عمران، من الآية: ١٥٦ .

رَأَوْا۟ تِجَـٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓا۟ إِلَيْهَا ﴾[1]، لأن (لو كانوا عندنا ما ماتوا) والانفضاض واقعان فيما مضى، فالموضعان صالحان لـ(إذ) وقد قامت (إذا) مقامها.

موقف الشُرَّاح:

استدرك الكرماني هنا على ما قاله ابن مالك من إغفال النحويين لهذا الاستعمال بقوله: «ليس التنبيه عليه من وظيفة النحاة، بل هو من وظيفة أهل المعاني، وذلك إما وضعًا للآتي موضع الماضي قطعًا بوقوعه، كإخبار الله تعالى عن المستقبل، أو استحضارًا للصورة الآتية في مشاهدة السامع تعجبًا وتعجيبًا، ولذلك قال: (أَوَ مُخرِجِيَّ)؛ استبعادًا للإخراج وتعجبًا منه»[2].

ووافق الزركشيُّ[3] ابنَ مالك فيما ذكره.

وكذا الدماميني[4]، مبيِّنًا أنَّ الجمهور لا يثبتون مثل هذا، وأنَّ الآية عندهم متأولة.

وأما ابنُ حجر فأورد ما قاله ابنُ مالك، وذكر بأنَّه أقرَّهُ عليه غير واحد، ثم أتبع ذلك بقوله: «وتعقَّبه شيخنا شيخ الإسلام[5] بأن النحاة لم يغفلوه بل منعوا وروده، وأولوا ما ظاهره ذلك، وقالوا في مثل هذا: استعمل الصيغة الدالة على المضيّ لتحقق وقوعه فأنزلوه منزلته»[6]، ثم أشار ابن حجر إلى أنَّ ما ادَّعاه ابن مالك فيه ارتكاب مجاز، وما ذكره غيره فيه ارتكاب مجاز، وأنَّ مجازَهم أوْلَى؛ «لما ينبني عليه من أن إيقاع المستقبل في صورة المضي تحقيقًا لوقوعه، أو استحضارًا للصورة الآتية في هذه دون تلك». ولم يتبيَّن لي موقف ابنُ حجر هنا من هذا الاستعمال.

---

(١) سورة الجمعة، من الآية: ١١ .

(٢) الكواكب الدراري ١/٤٠ .

(٣) انظر: التنقيح ١/١٤ .

(٤) انظر: مصابيح الجامع ١/٤٢ .

(٥) هو البلقيني، كما سيرِدُ عند القسطلاني لاحقًا.

(٦) فتح الباري ١/٢٦ .

وتَعَقَّبَ العينيُّ ما نقله ابن حجر من اعتراض، إذ قال – بعد أن أوردَ رأي ابن مالك -: «وقال بعضهم[1]: هذا الذي ذكره ابن مالك قد أقرَّه عليه غير واحد، وتعقبه شيخنا بأن النحاة لم يغفلوا عنه؛ بل منعوا وروده .... قلتُ: بل غفلوا عنه؛ لأن التنبيه على مثل هذا ليس من وظيفتهم، وإنما هو من وظيفة أهل المعاني»[2]. وهو ما أشار إليه الكرماني آنفًا.

ثم أكمل العيني اعتراضه إياه عندما قال: (بل منعوا وروده) بقوله: «كيف يصح ذلك وقد ورد في القرآن في غير ما موضع!»[3].

وكذلك عندما قال: (وأولوا ما ظاهره....)؛ مبيِّنًا أن ذلك ينافي قوله (منعوا وروده)، وتَعجَّبَ من نسبته التأويل إليهم وهو ليس إليهم، وإنما هو إلى أهل المعاني.

ثم اعترض العينيُّ قولَ ابن حجر: (ومجازهم أولى... الخ) مشيرًا إلى أنه «بعيدٌ عن الأولوية؛ لأن التعليل الذي علَّله لهم هو عين ما علَّه ابن مالك في قوله: استعمل (إذ) في المستقبل كـ(إذا) وبالعكس، فمن أين الأولوية!»[4].

وذكر السيوطيُّ قولَ ابن مالك فيه، وصحَّحه[5].

وكعادة القسطلاني[6] في إيراد آراء سابقيه من شُرَّاح الصحيح، وتعقُّب بعضهم لبعض، فقد أورد هنا ما ذكره ابن مالك من إجازة هذا الاستعمال، وأتبعه بذكر تعقُّب البلقيني له، وأنَّ البلقيني أيضاً عُورض[7] بأنَّ المؤولين ليسوا النحويين بل البيانيُّون.

المناقشة:

(إذ) من الظروف المبنيَّة، والأصل فيها أن تكون للوقت الماضي، نحو: (قام محمد إذْ قمت)، وقد تخرج عن هذا المعنى إلى إفادة الاستقبال كـ

---

(١) يقصد ابن حجر.

(٢) عمدة القاري ١/٥٨ – ٥٩ .

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

(٥) انظر: التوشيح ١/١٤٢ .

(٦) انظر: إرشاد الساري ١/٦٦ .

(٧) ممن عارضه كما مرّ: الكرماني ١/٤٠، والعيني ١/٥٨ – ٥٩ .

(إذا)، كما أن الغالب في (إذا) أنْ تكون ظرفًا للمستقبل، وقد تخرج عن هذا المعنى إلى إفادة المضي، والنحويون في هذه المسألة على ثلاثة أحوال:

١-من ذكر أن (إذ) للماضي، و(إذا) للمستقبل، ولم يشر إلى وقوع أحدهما موقع الأخرى[١].

٢-من أجاز أنْ تقع (إذ) موقع (إذا) في إفادة الاستقبال، وأن تقع (إذا) موقع (إذ) في إفادة المضي، وعليه: صاحب العين[٢]، وابن الأنباري[٣]، والعكبري[٤]، وابن مالك[٥]، والمرادي في ظاهر كلامه[٦]، وابن هشام[٧]، وغيرهم[٨].

٣-من منع مجيء(إذ)بمعنى(إذا)، وأوّل ما ظاهره وقوع ذلك، وعليه الجمهور[٩]، وكذلك منع مجيء (إذا) بمعنى (إذ)؛ بل هي على بابها في إفادة الاستقبال، وما وَرَدَ مُوهِمًا ذلك فَمُتَأوَّل، وعليه أكثر المحققين[١٠]، وصحَّحه المغاربة[١١]، قال أبو حيان: «والصحيح أنَّه لا يقع (إذ) موضع (إذا) ولا (إذا) موضعها»[١٢].

---

(١) انظر مثلا: الكتاب ٦٠/٣، ٢٢٩/٤، ٢٣٢، والمقتضب ٥٤/٢، والأصول ١٧٥/٣، والأزهية ص٢٠٢ .

(٢) انظر: كتاب العين ١٠٤/٨ .

(٣) انظر: الأضداد ص١١٨-١١٩ .

(٤) انظر: التبيان ٣٥٩/١، ١١٢٢/٢، والإشارة في الموضعين مقتصرة على أن (إذ) تفيد الاستقبال.

(٥) انظر: شواهد التوضيح ص٦٢ – ٦٣، وشرح التسهيل ٢١٢/٢-٢١٣ .

(٦) انظر: الجنى الداني ص١٨٨، ٣٧١ .

(٧) انظر: مغني اللبيب ص١٨٤، ٢١٤ .

(٨) انظر: الصاحبي ص١٩٦-١٩٧، والبرهان في علوم القرآن ٢٠٧/٤،٢٠٤،١٩٧،١٩٠، والمساعد ٥٠٦/١، وحاشية الصبان ٨٥٢/٢ .

(٩) نُسِب الرأي للجمهور في: مغني اللبيب ص١٨٤، وهمع الهوامع ١٧٢/٣ .

(١٠) ذكر ذلك المرادي في الجنى الداني ص١٨٨، وانظر فيه ص٣٧١ .

(١١) انظر: الجنى الداني ص١٨٨، ٣٧١، والمساعد ٥٠٦/١ .

(١٢) ارتشاف الضرب ١٤٠٩/٣، وإليه ذهب في التذييل والتكميل ١٠٩/١، ٣١٢/٧، وأشار في البحر المحيط ٧٩/٤، ٦٢٨/٧ إلى أنه يقع التجوز في استعمال (إذ) بمعنى (إذا).

والذي يترجح عندي ما ذهب إليه ابن مالك من جواز وقوع أحدهما موقع الأخرى؛ لأن الأدوات قد يقع بعضها موقع بعض؛ لاعتبارات بلاغية، تُدرك من الموقف وتتضح من السياق[1].

المسألة الثانية: مجيء فعل الشرط مضارعاً وجواب الشرط ماضياً

الحديث و الأثر:

قَولُ النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّم-: «مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ القَدْرِ إيمَانًا واحْتِسَابًا غُفِرَ لهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِه»[2].

وقَولُ عَائِشَةَ -رَضِي اللهُ عَنْهَا-: «إنَّ أبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ،مَتَى يَقُمْ مَقَامَكَ رَقَّ»[3].

الإشكال:

وقوع فعل الشرط (يَقُمْ) مضارعًا وجواب الشرط (غُفِرَ- رَقَّ) ماضيًا.

موقف ابن مالك[1]:

---

(١) انظر: دراسات لأسلوب القرآن ١/١٤٥، وأسلوب (إذ) في ضوء الدراسات القرآنية والنحوية ص ٢٦ .

(٢) صحيح البخاري:كتاب الإيمان، باب قيام ليلة القدر من الإيمان: ١/١٦ .

(٣) صحيح البخاري: كتاب الأنبياء، باب لقد كان في يوسف وإخوته: ٤/١٨٢ .

أشار في توجيهه للحديث والأثر إلى أنَّ النحويين يستضعفون هذا الاستعمال، وبعضهم يراه مخصوصًا بالضرورة[٢]. وأن الصحيح الحكم بجوازه مطلقًا؛ لثبوته في كلام أفصح الفصحاء، وكثرة صدوره عن فحول الشعراء، كقول الأعشى[٣]:

ما يُرِدْ مِنْ جَمِيعٍ بَعْدُ فَرَّقَهُ وما يُرِدْ بعْدُ مِن ذِي فُرْقَةٍ جَمَعَا

وأن مما يؤيد هذا الاستعمال قوله تعالى: ﴿ إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتْ أَعْنَـٰقُهُمْ لَهَا خَـٰضِعِينَ ﴾ [٤] فعطف (ظلَّت)على الجواب الذي هو(نُنَزِّل)، وهو ماضي اللفظ، وأشار إلى أنه لا يُعطف على الشيء غالبًا إلا ما يجوز أن يحلَّ محلَّه، وتقدير حلول (ظلَّت) محل (ننزِّل): إنْ نَشَأ ظَلَّت أعناقهم لما نُنزِّل خاضعين.

موقف الشراح:

---

(١) انظر: شواهد التوضيح ص٦٧-٦٩ .

(٢) في شرح الكافية الشافية ص١٣٨٥ نصَّ على أن أكثر النحويين يخصونه بالضرورة. ومصطلح الضرورة عند ابن مالك مغاير لما يراه جمهور النحويين، فالضرورة عنده: ما لا مندوحة للشاعر عنه بأن لم يمكنه الإتيان بعبارة أخرى، وقد صرَّح بذلك في شرح التسهيل (انظر١/٢٠٢، ١/٣٦٧) وشرح الكافية الشافية (انظر ١/٣٠٠). والضرورة عند الجمهور: ما وقع في الشعر سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لا؟ ولم يشترطوا في الضرورة أن يضطر الشاعر إلى ذلك في شعره، بل جوَّزوا له في الشعر ما لم يجز له في الكلام؛ لأنه موضع قد ألفت فيه الضرائر. فعلى ما سبق تكون الضرورة عند الجمهور واسعة المدلول تشمل كل بيت يخالف القاعدة. وأما على رأي ابن مالك فإن ما يجد الشاعر عنه بدلا لا يعد ضرورة، بل نوع من التغيير يجوز في الشعر والنثر على حد سواء. والذي يترجح لديّ ما ذهب إليه الجمهور؛ لعدم تمكن كل شاعر من استحضار البدائل من الألفاظ والتراكيب التي لا ضرورة فيها حال إنشاده. ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٥٦٦، وتخليص الشواهد ص٨٢-٨٣، والمقاصد الشافية ١/٤٨٨-٤٩٩، ٢/٢١٤، والقول المبين في الضرورة الشعرية عند النحويين ص٢١-٣٦ .

(٣) البيت من البسيط، وهو في: ديوانه ص١١٠، وشرح العمدة لابن مالك ص٣٧٤ .

(٤) سورة الشعراء، الآية: ٤ .

أجاب الكرماني[1] عن الإشكال في الحديث مُغفلًا الجانب النحوي مبيِّنًا الجانب البلاغي، إذ أبدى نكتةً لطيفةً لعلَّةِ التعبير في قيام ليلة القدر بلفظ المضارع في الشرط، وبالماضي في جوابه بخلاف الحديثين الآخرين «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ...»[2]، و«مَنْ قَامَ رَمَضَانَ...» [3] فبالماضي فيهما، وهي أن قيام رمضان وصيامه محقق الوقوع فجاء بلفظ يدل عليه بخلاف قيام ليلة القدر فإنه غير متيقن فلهذا ذكره بلفظ المستقبل، وأضاف أن الجواب لم يطابق الشرط في الاستقبال مع أن المغفرة في زمن الاستقبال؛ إشعارًا بأنه متيقن الوقوع متحقق الثبوت فضلًا من الله تعالى على عباده، وهو نظير: ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ﴾ [4].

ووافق الزركشي[5] والدماميني[6] ابنَ مالك في إجازة هذا الاستعمال، ونصَّ الزركشي على قلته.

وتعقَّبَ ابنُ حجر الاستدلال بهذا الحديث على جواز المسألة بأنه من تصرف الرواة، وأن الروايات فيه مشهورة عن أبي هريرة بلفظ [المضارع][7] في الشرط والجزاء، ثم ذكر أن النسائي رواه عن محمد بن علي بن ميمون عن أبي اليمان شيخ البخاري فيه بلفظ: «مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ القَدْرِ

---

(١) انظر: الكواكب الدراري ١٥٣/١ .

(٢) انظر: صحيح البخاري: كتاب الإيمان، باب صوم رمضان احتسابا من الإيمان: ٢٢/١ .

(٣) انظر: صحيح البخاري: كتاب الإيمان، باب تطوع قيام رمضان من الإيمان: ٢٢/١ .

(٤) سورة النحل، من الآية: ١ .

(٥) انظر: التنقيح ٣٦/١ .

(٦) انظر: مصابيح الجامع ١٢٦/١ .

(٧) نبَّه المشرف على هذا البحث على وجود تحريف في هذه اللفظة، وأن الصواب (الماضي)؛ لأن البخاري روى الحديث في كتاب الصيام، باب فضل قيام ليلة القدر ٦٧٢/٢، والفتح ١١٥/٤ عن أبي هريرة بلفظ: (من قام ليلة القدر ... غُفِرَ ...)، وفي سند البخاري قال: (سفيان: حفظناه –وأيما حفظ– من الزهري، عن أبي سلمة عن أبي هريرة)، ثم قال البخاري: (تابعه سليمان بن كثير عن الزهري).
فتبيَّن مما سبق أن الرواية المشهورة للحديث هي بلفظ الماضي، وقد رواها كذلك مسلم ومالك وأبو داود والنسائي والترمذي والدارمي وابن ماجه وأحمد والفاريابي وعبد الغني المقدسي، كلهم من طرق متعددة عن أبي سلمة عن أبي هريرة. (انظر: إرواء الغليل للألباني ١٤/٤).

يُغْفَرْ لَه»[1]، ورواه أبو نُعَيْم عن الطبراني عن أحمد بن عبد الوهاب بن نَجْدَة عن أبي اليمان ولفظه: «لا يَقُومُ أَحَدُكُم لَيْلَةَ القَدْرِ فَيُوَافِقُهَا إِيْمَانًا واحْتِسَابًا إلا غَفَرَ اللهُ لهُ ما تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِه»[2]،قال ابن حجر: «فوضح أن ذلك من تصرف الرواة بالمعنى؛ لأن مخرج الحديث واحد»[3].

وتعقّبَ العينيُّ ابنَ حجر بأن قال: «لقائلٍ أن يقول: لِمَ لا يجوز أن يكون تصرف الرواة فيما رواه النسائي والطبراني؟ وأن ما رواه البخاري بالمغايرة بين الشرط والجزاء هو اللفظ النبوي، بل الأمر كذا ....» [4]

واحتجَّ لاختياره هذا بأن رواية محمد بن علي بن ميمون عن أبي اليمان لا تعادل رواية البخاري عن أبي اليمان، وأن رواية أحمد بن عبد الوهاب بن نَجْدَة عن أبي اليمان لا تعادل كذلك رواية البخاري عنه، ثم أشار إلى أن «لفظ حديث الطبراني ينادي بأعلى صوته بوقوع التغيير والتصرف من الرواة فيه؛ لأن فيه النفي والإثبات موضع الشرط والجزاء في رواية البخاري ومسلم»[5].

وقبل تَعَقُّبِه هذا لابن حجر استدركَ على ابنِ مالك ومن وافقه في الاستدلال بالآية ﴿ إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتْ ﴾ [6] على أن تابع الجواب جواب فقال: «لا نسلِّم أن تابع الجواب جواب بل هو في حكم الجواب، وفرق بين الجواب وحكم الجواب»[7]، أي: أنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع.

---

(١) انظر: السنن الكبرى للنسائي ٤٠٣/٣، حديث (٣٣٩٨).

(٢) لم أقف على الرواية في المستخرج بلفظ (فيوافقها) من طريق الطبراني، وقد رواها الطبراني في كتابه (مُسنَد الشَّامِيِّين ٢٩٤/٤)، حديث (٣٣٤٣).

(٣) فتح الباري ٩١/١-٩٢ .

(٤) عمدة القاري ٢٢٧/١ .

(٥) عمدة القاري ٢٢٧/١ .

(٦) سورة الشعراء، من الآية: ٤ .

(٧) عمدة القاري ٢٢٧/١ .

وموقف العيني هو إجازة هذا الاستعمال مطلقًا؛ لأنه وقع في كلام أفصح الناس وفي كلام عائشة الفصيحة[١].

وأورد السيوطي[٢] قولَ ابن حجر بأنه من تصرف الرواة، فكأنه يميل إلى رأيه.

وذكر القسطلاني[٣] فيه بعضَ آراء سابقيه من الشراح كالكرماني وابن حجر دون إضافة، سوى الإشارة إلى أن في هذا الاستعمال نزاعًا بين النحويين وأنَّ الأكثرين على المنع.

المناقشة:

يرى جمهور النحويين أن أدوات الشرط التي تجزم فعلين، تقتضي كل واحدة منها فعلا يسمى فعل الشرط وآخر يكون جزاءً له، وأنَّ هذين الفعلين يأتيان على صور، هي على النحو الآتي[٤]:

الصورة الأولى:أن يكونا مضارعين، نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِن تَعُودُواْ نَعُدْ ﴾ [٥].

الصورة الثانية: أن يكونا ماضيين، نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا ﴾[٦] .

الصورة الثالثة: أن يكون الشرط ماضيًا، والجواب مضارعًا، نحو قوله تعالى: ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْأَخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ ﴾ [٧].

الصورة الرابعة: أن يكون الشرط مضارعًا والجواب ماضيًا، ومجيء هذه الصورة محلُّ خلافٍ بين النحويين على ثلاثة أقوال:

الأول: الجواز مطلقًا، وهو رأي ابن مالك كما سبق.

---

(١) المرجع السابق .

(٢) انظر: التوشيح ١/١٩٩-٢٠٠ .

(٣) انظر: إرشاد الساري ١/١٢٠ .

(٤) انظر: شرح التسهيل ٤/٩٠-٩١، وتوضيح المقاصد ٣/١٢٧٨، والتصريح بمضمون التوضيح ٤/٣٧٦ .

(٥) سورة الأنفال، من الآية: ١٩ .

(٦) سورة الإسراء، من الآية: ٨ .

(٧) سورة الشورى، من الآية: ٢٠ .

الثاني: جوازه على قلَّة، أي: أنه أقل الصور في الاختيار والحسن مع جوازه، وهو قول جمهور النحويين[١].

الثالث: المنع في النثر وجوازه في الشعر، وهو رأي ابن عصفور[٢]، وأبي حيان[٣]، وابن هشام في رأي له[٤]، ونُسب هذا القول لجمهور النحويين[٥].

ومما قيل في علِّة منعِ هذا الاستعمال أنَّ إعمال الأداة في فعل الشرط، ثم مجيء الجواب ماضيًا، كتهيئة العامل للعمل ثم قطعه عنه، وهو غير جائز[٦].

وممن انتصر لمذهب المانعين من المتأخرين الأزهريُّ إذ اعترض إعراب الحديث السابق «مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ القَدْرِ» وإعراب الآية التي استشهد بها الفراء، وقال: «وللأكثرين أن يجيبوا عن الحديث بأنه يجوز روايته بالمعنى، فليس نصًّا في الدليل، وعن الآية بأنه يُغتَفر في التابع ما لا يُغتفَر في المتبوع»[٧] .

والذي يترجَّح عندي في هذه المسألة هو القول بجواز هذا الاستعمال مع قلَّةِ ورُودِه وحُسْنِه، خلافًا لمن أجازه مطلقًا، ولمن منعه وحمل ما جاء منه على الضرورة.

ومن الشواهد على هذا الاستعمال قول الراجز[٨]:

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ٢٧٦/٢، المقتضب ٥٩/٢، والجمل ص٢١٢، ومعاني الحروف للرماني ص٧٤، والتبصرة للصيمري ٤١٤/١، والتوطئة ص١٥١- وشرح المقدمة الجزولية ٥١٩/٢ للشلوبين، ورصف المباني ص١٨٧، وأوضح المسالك ١٨٦/٤ .

(٢) انظر: شرح الجمل ٦٢٦/١، ٢٠١/٢، والمقرب ٢٧٥/١ .

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ١٨٨٦/٤ .

(٤) انظر: مغني اللبيب ص١٤٢٤ .

(٥) انظر: توضيح المقاصد ١٢٧٨/٣، وشرح الأشموني ٢٥٦/٣، والتصريح بمضمون التوضيح ٣٧٦/٤، وهمع الهوامع٣٢٢/٤ .

(٦) انظر: التصريح بمضمون التوضيح ٣٧٧/٤، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ١٤٣١/٤ .

(٧) التصريح بمضمون التوضيح ٣٧٧/٤ .

(٨) البيت من الرجز، لجرير في: ملحق ديوانه ص١٠٤١(تحقيق: نعمان أمين طه، دار المعارف بمصر، ط ٣)، ولسان العرب (لهم) ٥٥٤/١٢، ونُسب لرؤبة في: التكملة للصاغاني ١٤٩/٦، وشواهد التوضيح ص٦٨، وليس في

مَـا يُـلْـقَ فـي أشْـدَاقِـه تَـلَـهَّـمَـا

وقول الآخر[1]:

مَنْ يَـكِـدْنـي بِـسَيِّـئٍ كُـنْـتُ مِـنْـهُ كَـالـشَّـجَـا بَـيْـنَ حَـلْـقِـهِ والـوَرِيـدِ

وقول الآخر[2]:

إنْ تَصْرِمُونَا وصَلْنَاكُم وإنْ تَصِلُوا مَـلأْتُـمُ أَنْـفُـسَ الأَعْـدَاءِ إرهَـابَـا

وقول الآخر[3]:

إنْ يَسْمَعُوا سُبَّـةً طَـارُوا بِهَا فَـرَحًـا عَنِّي ومَا يَسْمَعُوا مِن صَالِحٍ دَفَـنُوا

وقول الآخر[4]:

وإنَّـك مَهْـمَـا تُعْـطِ بَطنَكَ سُـؤْلَـهُ وفَرْجَك نَـالا مُنتَهى الـذَّمِّ أَجْـمَعَـا

ديوانه، والبيت بلا نسبة في: كتاب العين ٥٦/٤، وتهذيب اللغة ٣١٨/٦ .

(١) البيت من الخفيف، وهو لأبي زُبَيْد الطَّائي في: ديوانه ص٦٠٠، ونوادر أبي زيد ص٢٨٠، وشرح المقدمة الجزولية ٥١٩/٢، والمقاصد النحوية ٣٩٠/٣، وخزانة الأدب ٧٦/٩، وبلا نسبة في: المقتضب ٥٩/٢، وشرح جمل الزجاجي ٦٢٦/١، وشرح التسهيل ٩١/٤، ورصف المباني ص١٨٨، وشرح الأشموني ٢٥٦/٣.

(٢) البيت من البسيط، لم أقف على قائله، وهو في: شواهد التوضيح ص٦٩، وشرح التسهيل ٩١/٤، والمقاصد النحوية ٣٩١/٣، وشرح الأشموني ٢٥٧/٣، وهمع الهوامع ٣٢٢/٤ .

(٣) البيت من البسيط، لقَعْنَب بن أمِّ صاحب الغطفاني في: شرح الحماسة للأعلم الشنتمري ص ١٠٨٦، برواية (وما سمعوا) بدلا من (وما يسمعوا)، وسمط اللآلي ص٣٦٢، ولسان العرب ٤٣٤/٤، (هيع) ٣٧٨/٨، (أذن) ١٠/١٣، وبلا نسبة في: معاني القرآن للفراء ٢٧٦/٢، والمحتسب ٢٠٦/١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص١٤٥٠، وشواهد التوضيح ص٦٨ ، ومغني اللبيب ص١٤٢٤، وشرح الأشموني ٢٥٧/٢ .

(٤) البيت من الطويل، لحاتم الطائي في: ديوانه ص٤٢، والجنى الداني ص٦١٠، ومغني اللبيب ص٧٠٧، وخزانة الأدب ٢٧/٩، وبلا نسبة في: همع الهوامع ٣١٩/٤ .

المسألة الثالثة: ثبوت حرف العلة في المضارع المجزوم

وردت هذه المسألة في موضعين:

الموضع الأول /

قولُ أبي جَهْلٍ لأبي صَفْوَان: «مَتَى يَرَاكَ النَّاسُ قَدْ تَخَلَّفْتَ وأَنْتَ سَيِّدُ أَهْلِ الوَادِي تَخَلَّفَوا مَعَكَ»[1].

الإشكال:

إثبات ألف (يراك) بعد (متى) الشرطية.

موقف ابن مالك[2]:

أفاد أن حقَّها أن تُحذف، فيقال: متى يرك؛ لأن (متى) شرطية جازمة، وفي ثبوتها –عنده- أربعة أوجه:

أحدها: أن يكون مضارع (رَاءَ) بمعنى: رأى، كقول الشاعر[3]:

إذا رَاءني أبدَى بشَاشَةَ وَاصِلٍ ويألَفُ شَنَآنِي إذا كُنْتُ غَائِبَا

(١) صحيح البخاري : كتاب المغازي، باب ذكر النبي –صلى الله عليه وسلم- من يقتل ببدر: ١٤٥٣/٤ .

(٢) انظر: شواهد التوضيح ص٧١–٧٦ .

(٣) لم أقف على البيت في كتاب .

ومضارعه (يَرَاءُ) فجُزم فصار (يَرَأْ)، ثم أبدلت همزته ألفًا فثبتت في موضع الجزم، كما ثبتت الهمزة التي هي بدل منها، ومثله ﴿ أَمْ لَمْ يُنَبَّا ﴾ [1] في وقف حمزة وهشام[2].

الثاني: أن تكون (متى) قد شُبِّهت بـ (إذا)، فأهملت؛ كما شُبِّهت (إذا) بـ (متى) فأعملت، كقول النبي -صلى الله عليه وسلم- لعليٍّ وفاطمة -رضي الله عنهما-: «إِذَا أَخَذْتُمَا مَضَاجِعَكُمَا تُكَبِّرا أَرْبَعًا وثَلاثِينَ، وتُسَبِّحَا ثَلاثًا وثَلاثِينَ، وتَحْمَدَا ثَلاثًا وثَلاثِين»[3].

الوجه الثالث: أن يكون أجرى المعتلَّ مجرى الصحيح فأثبت الألف، واكتفى بتقدير حذف الضمة التي كان ثبوتها منويًّا في الرفع، ونظيره قول الشاعر[4]:

وتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كَأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيرًا يَمَانِيَا

الوجه الرابع: أن يكون من باب الإشباع، فتكون الألف متولدة عن إشباع فتحة الراء بعد سقوط الألف الأصلية جزمًا، وإشباع الحركات الثلاث وتوليد الأحرف الثلاثة بعدها لغة معروفة.

موقف الشراح:

خرَّج الكرماني[5] رواية الحديث على مجيء (متى) بمعنى (إذا). وهو الوجه الثاني من تخريجات ابن مالك للحديث.

وأورد ابن حجر تخريجات ابن مالك له، ثم علَّق بقوله: «ووقع في رواية الأصيلي (متى يرك الناس) بحذف الألف، وهو الوجه»[1].

---

(١) سورة النجم، من الآية: ٣٦ .

(٢) أي: بإبدال الهمزة ألفًا. انظر: الإتحاف ٥٠٢/٢، والتيسير في القراءات السبع ص٣٧ وما بعدها.

(٣) صحيح البخاري: كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، باب مناقب علي بن أبي طالب: ١٣٨٥/٣ .

(٤) البيت من الطويل، لعَبْدِ يَغُوثَ بن وقَّاصٍ الحارِثِيِّ في: المفضليات ص١٤٩، وسرّ صناعة الإعراب ٧٦/١، وضرائر الشعر لابن عصفور ص٤٧، ومغني اللبيب ص٦٠٦، والمقاصد النحوية ٢١٦/٣ .

(٥) انظر: الكواكب الدراري ١٥٣/١٥ .

وما زاده ابن حجر هو ما أثبته السيوطي[٢] في توجيهه للرواية.

وذكر القسطلاني[٣] في توجيه الإشكال الوجهين الأول – الثالث من الأوجه الأربعة التي خرَّج ابنُ مالك الرواية عليها، وأضاف أن الوجه فيه ما وقع في رواية الأصيلي (متى يرك الناس).

الموضع الثاني /

قول أمِّ حَارِثَةَ -رضي الله عنها- لرسولِ اللهِ -صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّم-: «فَإِنْ يَكُ في الجَنَّةِ أَصْبِرْ وأحْتَسِبْ، وإِنْ تَكُنِ الأُخْرَى تَرَى مَا أَصْنَعُ»[٤].

الإشكال:

ثبوت الألف في الفعل (ترى) الواقع في جواب (إنْ) الشرطية.

موقف ابن مالك[٥]:

أشار إلى أنه كما جاز إهمال (متى) تشبيهًا بـ (إذا)، كذلك يجوز هنا رفع الفعل (ترى) لأنه جواب؛ والجواب قد يُرفع وإن كان فعل الشرط مجزوم اللفظ، كقراءة طلحة بن سليمان: ﴿ أَيۡنَمَا تَكُونُواْ يُدۡرِكۡكُّمُ ٱلۡمَوۡتُ ﴾[٦] بالرفع، وكقول الراجز[٧]:

يـا أَقْـرَعُ بـنَ حَـابِـسٍ يـا أَقْـرَعُ

---

(١) انظر: فتح الباري ٢٨٤/٧ .

(٢) انظر: التوشيح ٢٤٨٤/٦ .

(٣) انظر: إرشاد الساري ٢٤٢/٦ .

(٤) صحيح البخاري: كتاب المغازي، باب فضل من شهد بدرا: ١٤٦٢/٤ .

(٥) انظر: شواهد التوضيح ص٢٣٢– ٢٣٣ .

(٦) سورة النساء، من الآية: ٧٨ . وانظر: المحتسب ١٩٣/١ . وقراءة الجمهور بالجزم {يدرككُّم}.

(٧) البيت من الرجز، لجرير بن عبدالله البجلي في: الكتاب ٦٧/٣، وديوان الأدب للفارابي ٤٣٥/١، وشرح أبيات سيبويه ٩٨/٢، والتبصرة للصيمري ٤١٣/١، ولسان العرب ٤٦/١١ (بجل)، والمقاصد النحوية ٣٩٢/٣، ونسب لعمرو بن خثارم البجلي في: المقاصد النحوية ٣٩٢/٣، والخزانة ٢٠/٨، ٢٣، ٢٨، والدرر اللوامع ١٢١/١، ونُسب لعمرو بن خثارم العجلي في: شرح شواهد المغني ٨٩٧/٢، وهو بلا نسبة في: المقتضب ٧٢/٢، وشرح التسهيل ١٧٦/١، ومغني اللبيب ص١١٣٦، والتصريح بمضمون التوضيح ٣٨٠/٤، وهمع الهوامع ٢٥٠/١ .

إنَّـكَ إنْ يُـصْـرَعْ أَخُـوكَ تُـصْـرَعُ

وبيَّن أن الكلام عليه كالكلام على قول أبي جهل: (متى يراك الناس....)، أي: أنه يجوز فيه الأوجه الأربعة السابقة.

موقف الشرَّاح:

وجَّه الكرماني[1] هذا الاستعمال بأنْ شبَّهه بقراءة طلحة بن سليمان ﴿ أَيۡنَمَا تَكُونُواْ يُدۡرِكُّكُم ٱلۡمَوۡتُ ﴾[2] بالرفع، إذ قيل إنه على حذف الفاء كأنه قيل: فيدرككم.

وخرَّجه ابنُ حجر[3] على الإشباع، أو بحذف شيء تقديره: سوف، والمعنى: وإن لم يكن في الجنة صنعت شيئًا من صنيع أهل الحزن مشهورًا يراه كل أحد.

وأما العينيُّ ففي موضع شبَّههُ بقراءة طلحة، وفي موضع آخر بيَّن أن رواية الأكثرين بإشباع الراء[4].

المناقشة:

إذا كان آخر الفعل المضارع حرفًا من حروف العلة، فإنه يحذف حالةَ الجزم.

وقد جاء في كلام العرب ما خالف هذه القاعدة، ومن ذلك ما جاء في الأثرين المذكورين، وقد تعددت الأوجه عند الشراح في تخريجهما، كما مرَّ.

والذي يترجَّح لديَّ أن يُحملا على الإشباع؛ لكثرة المسموع منه نظمًا ونثرًا، قال ابن جنِّي: «وقد جاء من هذا الإشباع الذي تنشأ عنه الحروف شيءٌ صالح نثرًا ونظمًا»[5]، فمن ذلك:

---

(١) انظر: الكواكب الدراري ١٦٩/١٥ .

(٢) سورة النساء، من الآية: ٧٨ . وانظر: المحتسب ١٩٣/١ .

(٣) انظر: فتح الباري ٤٢٣/١١ .

(٤) انظر: عمدة القاري ٩٤/١٧، ١٢٠/٢٣ .

(٥) المحتسب ٢٥٨/١ .

١-قراءة أبي جعفر: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَسۡتَغۡفَرۡتَ لَهُمۡ ﴾[١].

٢-قراءة الحسن: ﴿ سَأُوْرِيكُمۡ دَارَ ٱلۡفَٰسِقِينَ ﴾[٢].

٣-قراءة: ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾[٣].

٤-قول الشاعر[٤]:

تَنْفِي يَدَاها الحَصَى في كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيَ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ

٥-قول الشاعر[٥]:

فَأَنْتَ مِن الغَوَائِلِ حِينَ تُرْمَى وَمِنْ ذَمِّ الرِّجَالِ بِمُنْتَزَاحِ

٦-قول الشاعر[٦]:

أَلَمْ يَأْتِيكَ والأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ

٧-ما حكى الفراء من قول العرب: أكلت لحْمَا شَاة[١]. يريد: لحم شاة فأشبع فتحة الميم وتولّدت الألف.

---

(١) سورة المنافقون، من الآية: ٦ . وانظر: المحتسب ٣٢٢/٢ .

(٢) سورة الأعراف، من الآية: ١٤٥ . وانظر: المحتسب ٢٥٨/١ .

(٣) سورة الفاتحة، الآية: ٤. وهي رواية شاذة عن نافع، رواها أحمد بن صالح عن ورش، انظر: المحرر الوجيز ١٠٣/١-١٠٤، وشواهد التوضيح ص٧٥، والبحر المحيط ٣٣/١.

(٤) البيت من البسيط، للفرزدق، وليس في ديوانه، وهو في: الكتاب ٢٨/١، وسر صناعة الإعراب ٢٥/١، وبلا نسبة في: الإنصاف ٢٧/١، وشواهد التوضيح ص٧٥، وشرح الكافية الشافية ص٩٨٧، ورصف المباني ص١٠٧ . والشاهد في البيت: أن الشاعر أراد: الدراهم والصيارف.

(٥) البيت من الوافر، لإبراهيم بن هَرْمَة في: ديوانه ص٨٧، وسر صناعة الإعراب ٢٥/١، ٧١٩/٢، والمحتسب ١٦٣/٢، وبلا نسبة في: الإنصاف ٤٠/١، وشواهد التوضيح ص٧٥ . والشاهد في البيت: أن الشاعر أراد: بمنتزح.

(٦) البيت من الوافر، لقيس بن زهير، وهو في: ديوانه ص٢٩، ونوادر أبي زيد ص٥٢٣، وشرح أبيات سيبويه ٣٢٣/١، والمقاصد النحوية ١٣٥/١، وبلا نسبة في: الكتاب٣١٦/٣، وسر صناعة الإعراب ٦٣١/٢ . والشاهد في البيت: أن الشاعر أراد: ألم يأتك.

وغيرها[٢].

المسألة الرابعة: حذف نون الرفع من الأفعال الخمسة لمجرد التخفيف

الحديث:

قول النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّم- لعليٍّ وفاطمةَ -رضي الله عنهما-: «إِذَا أَخَذْتُمَا مَضَاجِعَكُمَا تُكَبِّرا أَرْبَعًا وثَلاثِين، وتُسَبِّحَا ثَلاثًا وثَلاثِين، وتَحْمَدَا ثَلاثًا وثَلاثِين»[٣].

الإشكال:

حذف النون من (تُكَبِّرَا) من غير ناصب ولا جازم.

موقف ابن مالك[٤]:

أفاد أنَّ (إذا) هنا شُبِّهت بـ (متى) فأعملت، وأن ذلك في النثر نادر، وفي الشعر كثير، كقوله[٥]:

---

(١) انظر: الخصائص ١٢٣/٢ .

(٢) انظر: المحتسب ٢٥٨/١-٢٥٩، والإنصاف ٢٣/١-٢٦، وشواهد التوضيح ص٧٦، وهمع الهوامع ٣٤٢/٥ .

(٣) صحيح البخاري: كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، باب مناقب علي بن أبي طالب: ١٣٨٥/٣ .

(٤) انظر: شواهد التوضيح ص٧١-٧٢ .

(٥) البيت من الكامل، للنِّمر بن تَوْلَب في: شعره ص٤٨، ولسان العرب ٤٢٢/١ (رغب)، وخزانة الأدب ٣٢٢/١، وبلا نسبة في: الجنى الداني ص٣٦٧، والمساعد ٥٠٦/١ .

وإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَارْجُ الغِنَى وإلى الذِي يُعْطِي الرَّغَائِبَ فَارْغَبِ

ومن تشبيه (متى) بـ (إذا) وإهمالها قول عائشة -رضي الله عنها-: «إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ، وإِنَّه مَتَى يَقُومُ مَقَامِكَ لا يُسْمِعُ النَّاسَ»[1].

موقف الشراح:

وافق الشراحُ جميعُهم ابنَ مالك في توجيهه لإشكال حذف النون، وزادوا فيه احتمالًا آخر؛ فقد خرَّج ابنُ حجر[2]، والقسطلاني[3] الحذف إما على أن (إذا) تعمل عمل الشرط، وإما أن النون حذفت تخفيفًا[4].

وبهما وجَّههُ الكرماني[5]، والعيني[6]، وأضافا أنَّ إعمال (إذا) هنا لغة شاذة.

المناقشة:

الأصل في الأفعال الخمسة أن لا تحذف النون فيها إلا إذا سُبقت بناصب أو جازم، إلا أنها جاءت هنا على خلاف القاعدة، وخرَّجها الشرَّاح إمَّا على وقوعها شرطية حملًا لها على (متى)، وإمَّا أنها حذفت تخفيفًا.

والذي يترجح عندي أنها حُذفت تخفيفًا؛ لورود السماع نظمًا ونثرًا، ولأن الجزم بـ (إذا) أمر أوقفه جمهور النحويين على الضرورة[7].

---

(١) صحيح البخاري: كتاب الأنبياء، باب قول الله تعالى: {لقد كان في يوسف وإخوته ....}: ١٨٢/٤.

(٢) انظر: فتح الباري ١٢٢/١١ .

(٣) انظر: إرشاد الساري ١١٧/٦ .

(٤) وهذا الوجه وهو (حذفها للتخفيف) أفرد له ابن مالك مبحثًا خاصًا في شواهد التوضيح ص٢٢٨–٢٢٩ .

(٥) الكواكب الدراري ٢٤٤/١٤-٢٤٥ .

(٦) عمدة القاري ٢١٨/١٦ .

(٧) انظر: الكتاب ٦١/٣، والمقتضب ٥٦/٢، وضرائر الشعر لابن عصفور ص٢٩٧، والجنى الداني ص٣٦٧، وارتشاف الضرب ١٨٦٦/٤، ومغني اللبيب ص٢١٢، وهمع الهوامع ١٨٠/٣.

فمن الشواهد على حذف النون تخفيفًا ما يلي:

١- قراءة الحسن: ﴿ يَوْمَ يُدْعَوا كُلُّ أُنَاسٍ بِإِمَـٰمِهِمْ ﴾ [١].

٢- قراءة يحيى بن الحارث الذِّمَارِي: ﴿ قَالُوٓاْ سَاحِرَان تَظَّاهَرَا ﴾ [٢].

٣- قول عُقْبَة بن عَامِر للنبي -صلى الله عليه وسلم-: «إِنَّكَ تَبْعَثُنَا فَنَنْزِلُ بِقَومٍ لا يُقْرُونَا»[٣].

٤- قول ابن عَبَّاس والمِسْوَر بن مَـخْرَمَة وعبد الرحمن بن أزْهَر -رضي الله عنهم- لرسولهم إلى عَائِشَةَ -رضي الله عنها- يسألونها عن الركعتين بعد العصر: «إِنَّا أُخْبِرْنَا أَنَّكِ تُصَلِّيهِمَـا»[٤].

٥- قول مَسْرُوق لعَائِشَةَ -رضي الله عنها-: (لِـمَ تَأْذَنِـي لَه)[٥] ، يعني حسان رضي الله عنه.

٦- قول النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّم-: «لا تَدْخُلُونَ الجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا ولا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا»[٦].

٧- قول الشاعر[٧]:

---

(١) سورة الإسراء، من الآية: ٧١ . وانظر: معاني القرآن للفراء ١٢٧/٢، والكشاف ٦٣٧/٢، والبحر المحيط ٧٧/٦. ووجه الاستشهاد بالآية: حذف النون تخفيفًا من (يُدْعَوا) والأصل: يُدْعَون، وعليه تكون الواو نائب الفاعل و(كل) بدل منها.

(٢) سورة القصص، من الآية: ٤٨ . وانظر: البحر المحيط ١٥٩/٧ .

(٣) صحيح البخاري: كتاب المظالم والغصب، باب قصاص المظلوم إذا وجد مال ظالمه: ٨٦٨/٢ .

(٤) صحيح البخاري: كتاب الصلاة، إذا كلم وهو يصلي فأشار بيده واستمع: ٤١٤/١ . وفي نسخة –كما أشار محقق شواهد التوضيح ص٢٢٨– (تصليها) وفي أخرى (تصلينهما).

(٥) صحيح البخاري: كتاب المغازي، باب حديث الإفك: ١٥٢٣/٤ . وفي نسخة (تأذنين). ينظر: شواهد التوضيح ص٢٢٨(الحاشية).

(٦) صحيح مسلم: كتاب الإيمان، باب ٢٢: ٧٤/١ .

(٧) البيت من الطويل، لأبي طالب في: شرح التسهيل ٥٣/١، وشرح الكافية الشافية ص٢١١، وشواهد التوضيح ص٢٣٠ . قال محقق شواهد التوضيح: «البيت من قصيدة في السيرة النبوية ٣٠٩/١ برواية:

فإنْ نَكُ قَومًا نَتَّئِرْ مَا صَنَعْتُمُ ويَخْتَلِبُوها لِقْحَةً غَيْرَ باهِلِ»

والشاهد في البيت: حذف النون من (ستحتلبوها) دون ناصب ولا جازم.

فإنْ سَرَّ قومًا بَعْضُ مَا قَدْ صَنَعْتُمُ سَتَحْتَلِبُوهَا لاقِحًا غَيْرَ بَاهِلِ

٨- قول الشاعر[١]:

أَبَيْتُ أَسْرِي وتَبِيتِي تَدْلُكِي
وَجْهَكِ بِالعَنْبَرِ والمِسْكِ الذَّكِي

المسألة الخامسة: حذف الحال

الحديث:

قول النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّم-: «انْتَدَبَ اللهُ لمن خَرَجَ في سَبِيلِه لا يُخْرِجُهُ إلا إِيْمَانٌ بي وتَصْدِيقٌ بِرُسُلِي أَنْ أُرْجِعَهُ بِمَا نَالَ مِنْ أَجْرٍ، أَوْ غَنِيمَةٍ، أَوْ أُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ....»[٢].

الإشكال:

(١) البيتان من الرجز، لم أقف على قائله، وهو في: الخصائص ٣٨٨/١، وشرح التسهيل ٥٣/١، وشرح الكافية الشافية ص٢١٠، وشواهد التوضيح ص٢٣٠، وشرح الكافية ٨١٩/٤، ورصف المباني ص٤٢٣، وخزانة الأدب ٣٣٩/٨ . والشاهد في البيت: أن الأصل فيه: تبيتين، تدلكين، فحذف النونين دون ناصب ولا جازم.

(٢) صحيح البخاري: كتاب الإيمان، باب الجهاد من الإيمان: ٢٢/١ .

قوله (إيمان بي وتصديق برسلي)؛ إذ يقتضي السياق أن يُقال: (إيمان به وتصديق برسله).

موقف ابن مالك[1]:

أشار إلى أن اللائق في الظاهر أن يكون بدل الياءَيْن هَاءَان، فيُقال: انتدب الله لمن خرج في سبيله لا يخرجه إلا إيمان به وتصديق برسله؛ فلو قيل هكذا لكان مستغنيًا عن تقدير وتأويل، لكن مجيئه بالياء يحوج إلى التأويل؛ لأن فيه خروجًا من غيبة إلى حضور على تقدير اسم فاعل من (القول) منصوب على الحال محكيّ به النافي والمنفي وما يتعلق به، كأنه قال: انتدب الله لمن خرج في سبيله قائلًا: لا يخرجه إلا إيمان بي وتصديق برسلي.

وأشار إلى أن الاستغناء بالمقول النائب عن القول المحذوف حالًا وغير حال كثير.

فمن حذف القول وهو حال قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ ﴾[2]؛ أي قائِلَين: ربنا تقبل منا، ومن حذفه وهو غير حال قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ ﴾[3]، أي فيقال لهم: أكفرتم.

وأجاز ابنُ مالك أن تكون الهاء مِن (سبيله) عائدة على (مَن)، ولـ (سبيله) نعتٌ محذوف، كأنه قيل: انتدب الله لمن خرج في سبيله المرضية، التي نبّه عليها بقوله: ﴿ إِلَّا مَن شَآءَ أَن يَتَّخِذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلًا ﴾[4] ،وبقوله تعالى:﴿ إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ ﴾[5]، مشيرًا إلى إن النعت يُحذف كثيرًا إذا كان

---

(١) انظر: شواهد التوضيح ص٨٤-٨٥ .

(٢) سورة البقرة، من الآية: ١٢٧ .

(٣) سورة آل عمران، من الآية: ١٠٦ .

(٤) سورة الفرقان، من الآية: ٥٧ .

(٥) سورة الإنسان، من الآية: ٣ .

مفهومًا من قوة الكلام كقوله تعالى: ﴿وَكَذَّبَ بِهِۦ قَوْمُكَ﴾ [1]، أي: قومك المعاندون.

ثم أضمر بعد (سبيله) قولٌ حكي به ما بعد ذلك، لا موضع له من الإعراب.

موقف الشُرَّاح:

أشار الكرماني[2] إلى أنَّ السياق في الحديث يقتضي أنْ يقال (إيمان به)، ولكنه عدل عن الغيبة إلى التكلم التفاتًا، أو ذكرًا على سبيل الحكاية من قول الله تعالى، ثم أورد ما قاله ابن مالك في تخريجه.

وذكر الزركشي فيه تخريجَ ابن مالك؛ من أنَّ الأليق فيه أن يقال (إيمان به)، ولكنه على تقدير حال محذوفة؛ أي قائلًا، ثم أتبعه بذكر تعقُّب ابن المُرَحِّل له من أنَّ ابن مالك أساء في قوله(كان الأليق)، وإنما هو من باب الالتفات، ولا حاجة إلى تقدير حال؛ لأن حذف الحال لا يجوز.

وخرَّجه الدماميني بأنَّه على طريق الالتفات عن الغيبة إلى الحضور، ثم ذكر قولَ ابن مالك فيه، وتعقُّبَ ابنِ المُرَحِّل له، بأنَّه لا حاجة إلى تقدير حال محذوفة؛ لأنَّ حذف الحال لا يجوز، فعلَّق الدماميني عليه بقوله: «أما الأول فمُسَلَّم. وأما الثاني فممنوع، فقد ذكر ابن مالك من شواهده....»[3].

وصرَّح ابنُ حجر بأنَّ فيه عدولًا عن ضمير الغيبة إلى ضمير المتكلم، وأنه التفات، ثم ذكر تخريج ابن مالك وتعقُّب ابن المرحل، وأيَّد تعقُّبه بقوله:

---

(١) سورة الأنعام، من الآية: ٦٦ .

(٢) انظر: الكواكب الدراري ١/١٥٥ .

(٣) مصابيح الجامع ١/١٢٧–١٢٨ .

«وهو متَّجه، وسيأتي في أثناء فرض الخمس من طريق الأعرج بلفظ (لا يخرجه إلا الجهاد في سبيله وتصديق كلماته)»[1].

وأمَّا العيني فأورد ما قاله ابن مالك في المسألة مع نسبة القول للكرماني!، ثم تعقَّبه بقوله: «هذا ليس بسديد؛ لأنه على تقديره يلزم أن يكون ذو الحال هو الله تعالى، ويكون قوله (لا يخرجه) مقول القول، وليس كذلك، بل ذو الحال هو الضمير الذي في (خرج)[2]، وأيضا فيه حذف الحال وهو لا يجوز»[3]، وخرَّجه على أن فيه عدولًا عن ضمير التكلم إلى ضمير الغيبة.

وأورد السيوطي تخريجَ ابن مالك، وتَعَقَّبَ من خرَّجه على الالتفات معلِّلًا بأن ذلك يستلزم أن «يكون الحديث كله من كلامه -صلى الله عليه وسلم- كقوله: انتدب الله، حتى يصح الالتفات، وليس كذلك بدليل (وتصديق برسلي)، فلا بد من تقدير القول قطعًا»[4].

ونصَّ القسطلاني[5] على أنَّه عدل عن (به) الذي هو الأصل إلى (بي)؛ للالتفات من الغيبة إلى التكلم، ثم ذكر قول ابن مالك وتعقّب ابن المرحل له، واستدراك الدماميني عليه في منعه حذفَ الحال.

المناقشة:

الأصلُ في الحال أنه يجوز ذكرها وحذفُها؛ لأنها فضلةٌ، وإن حذفت فإنما تُحذَفُ لقرينة، وأكثرُ ما يرد ذلك إذا كان قولًا أغنى عنه المقول[6]، نحو ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ﴿٢٣﴾ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ﴾ [7]، أي: قائلين ذلك، ومنه ما ورد في الحديث السابق.

وما ورد في الحديث فالذي يترجح لي أنه من باب الالتفات الذي يتردد في كتب البلاغيين، وقد تكرَّر هذا الأسلوب كثيرًا في القرآن الكريم، ومن

---

(١) فتح الباري ١/٩٣، وانظر فيه: ٦/٧ .

(٢) أي الخارج حال كونه لا يكون باعث خروجه إلا إيمان بي وتصديق برسلي.

(٣) عمدة القاري ١/٢٣٠ .

(٤) انظر: التوشيح ١/٢٠٠- ٢٠١ .

(٥) انظر: إرشاد الساري ١/١٢١ .

(٦) انظر: مغني اللبيب ص١٣٠٤، وهمع الهوامع ٤/٥٩ .

(٧) سورة الرعد، الآية: ٢٣- ٢٤ .

أمثلته الموافقة لحديث المسألة، قوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرۡسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابٗا فَسُقۡنَٰهُ إِلَىٰ بَلَدٖ مَّيِّتٖ ﴾[1]،﴿ وَأَوۡحَىٰ فِي كُلِّ سَمَآءٍ أَمۡرَهَاۚ وَزَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنۡيَا ﴾[2]،﴿ وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَأَخۡرَجۡنَا بِهِۦٓ أَزۡوَٰجٗا مِّن نَّبَاتٖ شَتَّىٰ ﴾[3].

المسألة السادسة: رفع المستثنى في الاستثناء التام الموجب بعد (إلا)

الحديث و الأثر:

قول رَسُولِ اللهِ -صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّم-: «كُلُّ أمَّتِي مُعَافًى إلا المُجَاهِرُون»[4].

وقول عبدِ اللهِ بن أبي قَتَادَةَ -رضي الله عنهما-: «أَحْرَمُوا كُلُّهُم إلا أَبُو قَتَادَةَ لَمْ يُحْرِمْ»[5].

---

(١) سورة فاطر، من الآية: ٩ .

(٢) سورة فصلت، من الآية: ١٢ .

(٣) سورة طه، من الآية: ٥٣ .

(٤) صحيح البخاري: كتاب الأدب، باب ستر المؤمن على نفسه: ٢٢٥٤/٥ .

(٥) صحيح البخاري: كتاب جزاء الصيد، باب لا يشير المحرم إلى الصيد لكي يصطاد الحلال: ٦٤٨/٢ .

الإشكال:

رفع المستثنى في استثناء تام موجب.

موقف ابن مالك[1]:

أوضحَ أنَّ حق المستثنى بـ (إلا) من كلام تام موجب أن ينصب، مفردًا كان أو مكمّلًا معناه بما بعده، وأنه لا يَعرف أكثر المتأخرين من البصريين في هذا النوع إلا النصب، وقد أغفلوا وروده مرفوعًا بالابتداء ثابت الخبر ومحذوفه، فمن الثابت الخبر قول ابن أبي قتادة: «أَحْرَمُوا كُلُّهُم إلا أَبُو قَتَادَةَ لم يُحْرِمْ».

فـ (إلا) بمعنى (لكن)، و (أبو قتادة) مبتدأ، و (لم يحرم) خبره.

ومن محذوف الخبر قول النبي -صلى الله عليه وسلم-: «كُلُّ أمَّتِي مُعَافًى إلا المُجَاهِرُون». أي: لكن المجاهرون بالمعاصي لا يُعافون.

وأشار إلى أن للكوفيين في هذا الذي يفتقر إلى تقدير مذهبٌ آخر؛ وهو أن يجعلوا (إلا) حرف عطف، وما بعدها معطوف على ما قبلها.

موقف الشراح:

في حديث أبي هريرة (.... إلا المجاهرون) استدرك الكرماني على ابن مالك بقوله: «وحقه النصب على الاستثناء إلا أن يُقال: العفو بمعنى الترك وهو نوع من النفي»[2]؛ أي: فيجوز فيه الرفع على الإبدال.

ووافق ابنَ مالك، وزاد احتمالًا ثانيًا لتوجيه الحديث الآخر (.... إلا أبو قتادة) قال: «فهو مبتدأ وخبره (لم يحرم) و(إلا) بمعنى (لكن)، أو هو على مذهب من جوَّز أن يقال: علي بن أبو طالب»[3]. أي: إنَّ أبا قتادة اُشتُهر بكنيته (أبو قتادة)؛ فأصبح يُنادى به على الحكاية.

وفي كلا الحديثين وافق الزركشيُّ ابنَ مالك وذكر تخريجَه لهما[4].

---

(١) انظر: شواهد التوضيح ص٩٤-٩٦ .

(٢) الكواكب الدراري ٢٠٤/٢١ .

(٣) الكواكب الدراري ٣٦/٩ – ٣٧ .

(٤) انظر: التنقيح ٤٢٣/١، ١١٦١/٣ .

وأما الدماميني فتعقَّب ابنَ مالك بقوله: «فَتْحُ هذا الباب الذي فتحه ابن مالك يؤدي إلى جواز الرفع في كل كلام تام موجب، مثل: قام القومُ إلا زيدٌ، إذ يكون الواقع بعد (إلا) مرفوعا بالابتداء والخبر محذوف وهو مقدر بنفي الحكم السابق، وينقلب كل استثناء متصل منقطعًا بهذا الاعتبار، ومثله غير مستقيم على ما لا يخفى»[1].

وذكر ابنُ حجر[2] تخريج ابن مالك وإضافة الكرماني عليه، ولم يتبيَّن لي اختياره في المسألة.

وكذا العيني أورد تخريج ابن مالك وإضافة الكرماني ولم يتبيَّن له رأي[3].

وتخريج السيوطيِّ موافق لابن مالك إذ قال في رواية (إلا أبوقتادة): «(إلا) بمعنى (لكن) وما بعدها مبتدأ وخبر .... وللكُشْمِيهَنِيِّ (إلا أبا) بالنصب وهو الجادة»[4]. وفي حديث أبي هريرة (إلا المجاهرون) قال: «للنسفي بالرفع على البدل وهو رأي الكوفيين»[5].

ووافق القسطلانيُّ[6] ابنَ مالك أيضًا ثم أورد نَصَّ ما قاله في هذه المسألة، وذكر تعقَّب الدماميني له، وأنَّ الحافظ ابن حجر عزا رواية (إلا المجاهرين) بالنصب لأكثر رواة البخاري، وأنه الصواب عند البصريين.

المناقشة:

---

(١) مصابيح الجامع ٣٣٢/٩ – ٣٣٣ .

(٢) انظر: فتح الباري ٢٩/٤–٣٠، ٤٨٦/١٠ .

(٣) انظر: عمدة القاري ١٧٣/١٠، ١٣٩/٢٢ .

(٤) التوشيح ١٣٧٨/٤ .

(٥) التوشيح ٣٦٦٩/٨ .

(٦) انظر: إرشاد الساري ٢٩٧/٣، ٥٠/٩ .

من أنواع الاستثناء التي ذكرها النحويون الاستثناء التام الموجب، وهو ما ذُكِر فيه المستثنى منه ولم يُسبق بنفي أو شبهه،وحكم المستثنى في هذا النوع وجوب النصب عند جمهور البصريين[١] وأمَّا الكوفيون[٢] فيجيزون الرفع على أنَّ (إلا)بمعنى حرف عطف، ومذهب ابن مالك[٣]، ومن تابعه أنَّ الرفع جائز،على أنَّ الاستثناء منقطع، وأنَّ (إلا) بمعنى (لكن)، والاسم المرفوع بعد (إلا) مبتدأ، وخبره قد يُذكر في الكلام، وقد يحذف.

والذي يترجَّح لديّ في هذه المسألة أن يُحفظ ما ورد من هذا الاستعمال كما في الحديث والأثر، ولا يُقَاس عليه؛ لقلّة شواهده، واحتماليَّة تخريج ما ورد منه على الوجه الذي يتَّفق مع الشائع من كلام العرب.

المسألة السابعة: حذف المضاف إليه وإبقاء المضاف على حاله

الأثر:

قولُ أَبِي بَرْزَةَ -رَضِي اللهُ عَنْهُ-: «غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ -صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّم- .... سَبْعَ غَزَوَاتٍ أَوْ ثَمَـانِيَ»[٤].

الإشكال:

ترك تنوين (ثمـاني).

---

(١) انظر: الكتاب ٣/٣٣٠، وشرح المفصل ٢/٧٧، وشرح التسهيل ٢/٢٧١ .

(٢) انظر: الإنصاف ١/٢٦٦، وشواهد التوضيح ص٩٧ .

(٣) انظر: شواهد التوضيح ص٩٤ .

(٤) صحيح البخاري: كتاب العمل في الصلاة، باب إذا انفلتت الدابة في الصلاة: ١/٤٠٥ .

موقف ابن مالك[1]:

أفاد أن الأجود أن يقال: سبعَ غزواتٍ أو ثمـانيًا، بالتنوين؛ معلِّلًا بأن لفظ (ثمـانٍ) مخالفٌ للفظ (جوارٍ) وإن كان شبيهًا به في أنَّ ثالث حروفه ألف بعدها حرفان ثانيهما ياء إلا أن (جواري) جمع، و(ثمـانيًا) ليس بجمع.

وفي قوله: (أو ثمـانيَ) بلا تنوين عند ابن مالك ثلاثة أوجه:

أحدها: وهو أجودها، أن يكون أراد: أو ثمـانيَ غزوات، ثم حذف المضاف إليه وأبقى المضاف على ما كان عليه قبل الحذف، وحسَّن الحذف دلالة ما تقدم من مثل المحذوف.

الوجه الثاني: أن تكون الإضافة غير مقصودة، وترك تنوين (ثمـان)؛ لمشابهته (جواريَ) لفظًا وهو ظاهر، ومعنى لدلالته على الجمع.

الوجه الثالث: أن يكون في اللفظ (ثمـانيًا) بالنصب والتنوين إلا أنه كُتِب على اللغة الربعية، فإنهم يقفون على المنوَّن المنصوب بالسكون، فلا يحتاج الكاتب على لغتهم إلى ألف، لأن من أثبتها في الكتابة لم يراع إلا جانب الوقف.

موقف الشراح :

خرَّج الكرماني[2] ترك التنوين هنا بأنه على قصد الإضافة إلى الغزوات. وهو التوجيه الأول الذي ذكره ابن مالك.

وبذلك خرَّجه الزركشي[3]، والسيوطي[4].

وأمَّا الدماميني فقد أورد الأوجه الثلاثة التي ذكرها ابن مالك وتعقَّبه في الأخير بأن التخريج إنما هو لقوله: (ثمـانيَ) بلا تنوين، «فلا وجه حينئذ لهذا الوجه الثالث»[5].

---

(١) انظر: شواهد التوضيح ص١٠١—١٠٢، وانظر فيه: ص١٦٢ .

(٢) الكواكب الدراري ٢٩/٧، وانظر فيه: ٢٨/٢، ٦٩ .

(٣) انظر: التنقيح ٢٩٦/١ .

(٤) انظر: التوشيح ١٠٣٠/٣ .

(٥) مصابيح الجامع ١٧٩/٣-١٨٠، ومراد الدماميني: أن ابن مالك صرَّح -كما سبق- بأن التخريج إنما هو لقوله (ثمانيَ) بلا تنوين، فكيف يخرّجه في الوجه الثالث بقوله: «أن يكون في اللفظ (ثمانيًا) بالنصب والتنوين»!.

وموقف ابن حجر والعيني هنا فيه شيء من الغرابة؛ إذ جاء فيهما: «وقال ابن مالك في شرح التسهيل[1]: الأصل: أو ثماني غزوات فحذف المضاف وأبقى المضاف إليه على حاله»[2]، فيلحظ التوافق بين النصين مع الخطأ في النقل![3]، وسبب هذا التوافق أن العيني في مواضع كثيرة ينقل كلام ابن حجر دون عزو.

وفي موضع آخر من الفتح أورد ابن حجر الأوجه الثلاثة التي ذكرها ابن مالك، واستنكر الوجه الثاني إذ قال: «ولم أره في شيء من طرق الحديث، لا في البخاري ولا في غيره بلفظ (ثمان)، فما أدري كيف وقع هذا!»[4]. وفي هذا الموضع من عمدة القاري قال العينيُّ بذلك [5].

واكتفى القسطلاني[6] بذكر الأوجه الثلاثة التي أوردها ابن مالك، وتَعَقُّبَ الدماميني للأخير منها.

المناقشة[7]:

قد يحذف المضاف إليه وينوى ثبوت لفظه، ويبقى المضاف على إعرابه الذي كان عليه قبل الحذف، فلا ينوَّن، وأكثر ما يكون ذلك مع المضاف المعطوف على مضاف إلى مثل المحذوف؛ لتقدم الدليل على المحذوف، ومنه الأثر السابق، والذي أجاز ابنُ مالك في توجيهه ثلاثة احتمالات، مع اختياره وترجيحه للأول منها، وهو التوجيه الذي أجْمَعَ الشراح على موافقته فيه، وأما الوجهان الآخران فلم يسْلما من اعتراضهم؛

---

(١) ٢٥٠/٣ .

(٢) فتح الباري ٨٢/٣، وعمدة القاري ٢٨٩/٧ .

(٣) في شرح التسهيل ٢٥٠/٣: «والأصل: أو ثماني غزوات فحذف المضاف إليه وأبقى المضاف ...»، وسبب هذا التوافق هو نقل العيني عن ابن حجر دون عزو، وقد علَّق على هذا الاختلاف الدكتور محمود فجال في كتابه (الحديث النبوي في النحو العربي ص٢٣٢).

(٤) فتح الباري ٦٢١/٩ .

(٥) انظر: عمدة القاري ١١٠/٢١ .

(٦) انظر: إرشاد الساري ٣٥٧/٢ . ووقع القسطلاني فيما وقع فيه ابن حجر والعيني آنفًا!.

(٧) انظر المسألة في: التصريح بمضمون التوضيح ٢١٨/٣-٢١٩، وهمع الهوامع ٢٩٣/٤ .

إذ استنكر ابنُ حجر والعيني الروايةَ في الوجه الثاني، وردَّ الدماميني الوجه الثالث؛ لتناقض ابن مالك في توجيهه.

المسألة الثامنة: خلو ما بعد (إنِ) المخففة من اللام الفارقة

الحديث و الأثر:

قول رَسُول اللهِ -صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّم-: «وَاَيْمُ اللهِ لَقَدْ كَانَ خَلِيقًا للإِمَارَةِ، وإِنْ كَانَ مِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إليَّ»[1].

وقول مُعَاوِيَةَ -رضي الله عنه-: «إِنْ كَانَ مِنْ أَصْدَقِ هَؤُلاءِ»[2]. يعني كَعْبَ الأَحْبَار.

وقول عبد الله بن بُسْر: «إِنْ كُنَّا فَرَغْنَا في هَذِهِ السَّاعَةِ»[1].

---

(١) صحيح البخاري: كتاب الأيمان والنذور، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: وايم الله: ٦/٢٤٤٤ .

(٢) صحيح البخاري: كتاب الاعتصام، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء: ٦/٢٦٧٩ .

وقول نَافِع: «كَانَ ابْنُ عُمَرَ يُعْطِي عَن الصَّغِيرِ والكَبِيرِ، حَتَّى إِنْ كَانَ يُعْطِي عَنْ بَنِيَّ»[٢].

الإشكال:

مجيء (إنِ) المخففة عاريًا ما بعدها من اللام الفارقة.

موقف ابن مالك[٣]:

أشار إلى أن السبب في ذلك: هو عدم الحاجة إليها، وذلك لأنه إذا خُففت (إنَّ) صار لفظها كلفظ (إنِ) النافية؛ فيخاف التباس الإثبات بالنفي عند ترك العمل، فألزموا تالي ما بعد المخففة اللامَ المؤكِّدَة مميزةً لها، ولا يحتاج إلى ذلك إلا في موضع صالح للنفي والإثبات، نحو: إنْ عَلِمْتُك لفَاضِلًا، فاللام هنا لازمة، إذ لو حذفت – مع كون العمل متروكًا وصلاحية الموضع للنفي – لم يتيقن الإثبات، فإذا لم يصلح الموضع للنفي جاز ثبوت اللام وحذفها، فمن الحذف الحديث والآثار السابقة، ومنه قول الطِّرِمَّاح بن حكيم[٤]:

أَنَـا ابْـنُ أُبَـاةِ الضَّيمِ مِـن آلِ مَـالِـكٍ وإِنْ مَالِـكٌ كَـانَتْ كِـرَامَ الـمَعَـادِنِ

وأشار ابنُ مالك إلى أن النحويين أغفلوا التنبيه على جواز حذف اللام عند الاستغناء عنها بكون الموضع غير صالح للنفي، وجعلوها عند ترك العمل لازمة على الإطلاق ليجريَ الباب على سنن واحد، وحاملهم على ذلك عدم الاطلاع على شواهد السماع.

موقف الشراح:

---

(١) صحيح البخاري: كتاب العيدين، باب التبكير إلى العيد: ٣٢٨/١ .

(٢) صحيح البخاري: كتاب الزكاة، باب صدقة الفطر على الحُرِّ والمملوك: ٥٤٩/٢ .

(٣) انظر: شواهد التوضيح ص١٠٤ –١٠٦ .

(٤) البيت من الطويل، وهو في: ديوانه ص٢٨٠، وشرح التسهيل ٣٤/٢، والمقاصد النحوية ٦٩/٢، والتصريح بمضمون التوضيح ٨٢/٢، والدرر اللوامع ٢٩٩/١-٣٠٠، وبلا نسبة في: ارتشاف الضرب ١٥٠/٢، والجنى الداني ص١٣٤، وشرح شذور الذهب ٥١٠/٢، وشرح الأشموني ٣١٧/١، وهمع الهوامع ١٨١/٢ .

أجاز الكرماني[1] حذف اللام بعد (إنِ) المخففة من الثقيلة بلا تعليل.

وعلَّق الزركشي على قول عبد الله بن بسر (إنْ كنَّا فرغنا) بقوله: «قيل صوابه: لقد فرغنا»[2].

ووافق الدماميني ابنَ مالك في توجيهه[3].

وأمَّا ابن حجر فلم يتبيَّن له موقف واضح، إذ كانت توجيهاته مختصرة، فقد علَّق على قول معاوية بقوله: «(إنْ) مخففة من الثقيلة ووقع في رواية أخرى (لمن أصدق) بزيادة اللام المؤكدة»[4]، وعلى قول عبد الله بن بسر بقوله: «(إنْ) هي المخففة من الثقيلة»[5].

وكذا العيني لم يظهر لي موقفه؛ إذ قال معلِّقًا على الحديث «أي: وإنه كان لمن أحب الناس إليَّ، بتشديد الياء»[6]، وعلى قول معاوية: «كلمة (إنْ) مخففة من المثقلة، قوله (من أصدق هؤلاء المحدثين) ويروى (لمن أصدق هؤلاء المحدثين) بزيادة لام التأكيد»[7].

وعلَّق القسطلاني على الحديث بقوله: «سقطت لام (لمن) من أصل ابن مالك...»[8] ثم أورد نصَّ ما قاله في هذه المسألة وتخريجه للإشكال.

المناقشة:

إذا خُفِّفت (إنَّ) وأُهملت –وهو الأكثر- لزم في خبرها اللام، نحو: إنْ زيدٌ لقائمٌ، وذلك للتفريق بينها وبين (إنِ) النافية، ويقل إعمالها عندما ترِد مخفَّفة، نحو: إنْ زيدًا قائمٌ[1].

---

(١) انظر: الكواكب الدراري ٢٥/٨٥ .

(٢) التنقيح ١/٢٥٤ .

(٣) مصابيح الجامع ٣/١٩-٢٠ .

(٤) فتح الباري ١٣/٣٣٤ .

(٥) فتح الباري ٢/٤٥٦ .

(٦) عمدة القاري ٢٤/٢٦١ .

(٧) عمدة القاري ٢٥/٧٤ .

(٨) إرشاد الساري ٦/١٢٧ .

فـ (إنْ) في قولنا: إنْ زيدٌ لقائم، هي المخففة من الثقيلة، وفي نحو: إنْ زيدٌ قائم، هي النافية، ولا فرق بينهما حينئذ إلا باللام، فمتى ذُكرت فهي المخففة، ومتى حُذفت فهي النافية.

أمَّا إذا أُعملت فلا تلزم اللام؛ لعدم الإلباس، إذ إنَّ في ظهور إعرابها دلالة على أنها المخففة من الثقيلة، وإن دخلت اللام فلمعنى التوكيد لا لرفع اللبس[٢].

وأجاز ابنُ مالك وغيره[٣] الاستغناء عن اللام في حالين:

١- إذا عُلم المقصود من الكلام وانتفى اللبس، بأن كان الكلام لا يحتمل غير الإثبات، ومنه قول الطرمَّاح السابق، إذ لو كانت (إنْ) في البيت نافية لانعكس المراد ولصار المدحُ ذمًّا[٤].

٢- إذا وقع ما بعد (إنْ) منفيًّا واللبس مأمون، بل أوجب ابنُ مالك حذفَ اللام هنا[٥]، ومثَّل له بقول الشاعر[٦]:

إنِ الحَقُّ لا يَخْفَى عَلى ذِي بَصِيرَةٍ وإنْ هُوَ لَمْ يَعْدَمْ خِلافَ مُعَانِدِ

وتفصيل ابن مالك في المسألة هو ما أميل إليه؛ لورود السماع به، ولأن اللام لم توضع إلا لحاجة؛ وهي التفريق بين (إنِ) المخففة و(إنِ) النافية، فإذا دلَّ دليلٌ على المعنى المراد وأُمِن اللبس بينهما لا يكون ذكرها حينئذٍ واجبًا.

---

(١) انظر: شرح المفصل ٧١/٨، وشرح التسهيل ٣٣/٢، والجنى الداني ص١٣٣-١٣٤، وهمع الهوامع ١٨١/٢ .

(٢) انظر: المقتضب ٥٠/١، ٣٦٣/٢، والأصول ٢٣٧/١، وهمع الهوامع ١٨١/٢ .

(٣) انظر: التوطئة ص٢٣٣، وشرح التسهيل ٣٤/٢، وشواهد التوضيح ص١٠٦، وارتشاف الضرب ١٤٩/٢ – ١٥٠، والجنى الداني ص١٣٤، وهمع الهوامع ١٨١/٢ .

(٤) انظر: همع الهوامع ١٨١/٢ .

(٥) انظر: شواهد التوضيح ص١٠٦ .

(٦) البيت من الطويل، ولم أقف على قائله، وهو في: مغني اللبيب ص٥٢٤، وشرح شواهد المغني ٦٠٤/٢، وشرح الأشموني ٣١٧/١ .

المسألة التاسعة: العطف على ضمير الجر دون إعادة الجار

الحديث:

قولُ رَسُولِ اللهِ -صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّم-: «إِنَّمَا مَثَلُكُمْ واليَهُودِ والنَّصَارَى كَرَجُلٍ اسْتَعْمَلَ عُمَّالًا....»[1].

(١) صحيح البخاري: كتاب الإجارة، باب الإجارة إلى صلاة العصر: ٧٩٢/٢ .

الإشكال:

عطف (اليهود) على ضمير الجر(الكاف) من غير إعادة الجار.

موقف ابن مالك[1]:

أوضح أن هذا الاستعمال ممنوعٌ عند البصريين إلا يونسَ وقطربًا والأخفش، وأن الجواز أصحُّ من المنع؛ لضعف احتجاج المانعين وصحَّة استعماله نظمًا ونثرًا.

فمن أدلة الجواز قوله تعالى: ﴿قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾[2] فجرَّ (المسجد) بالعطف على الهاء المجرورة بالباء لا بالعطف على (سبيل)؛ لاستلزامه العطف على الموصول وهو (الصدّ) قبل تمام صلته، وهو ممنوع بإجماع[3].

ومن أدلة الجواز أيضا قراءة حمزة: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامِ﴾[4]. بجر (الأرحام).

وأنشد سيبويه[5]:

فَاليَوْمَ قرَّبْتَ تَهْجُونَا وتَشْتُمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ والأيَّامِ مِنْ عَجَبِ

فقد تبيَّن من خلال الأدلة السابقة صحة العطف على ضمير الجر دون إعادة العامل، واعتضدت رواية جرِّ (اليهود والنصارى) في الحديث المذكور.

وأشار ابن مالك إلى أنه لو رُوي بالرفع لجاز، ويكون التقدير: ومثلُ اليهود، ثم يُحذف المضاف ويُعطَى المضاف إليه إعرابه.

---

(١) انظر: شواهد التوضيح ص١٠٧–١٠٩ .

(٢) سورة البقرة، من الآية: ٢١٧ .

(٣) انظر: شواهد التوضيح ص١٠٨، وشرح التسهيل ٣٧٦/٣ .

(٤) سورة النساء، من الآية: ١ .

(٥) البيت من البسيط، لم أقف على قائله، وهو في: الكتاب ٣٨٣/٢، والإنصاف ٤٦٤/٢، وشرح المفصل ٧٨/٣، وشرح الكافية ١٠٢٤/٢، وشرح شذور الذهب ٨١٩/٢، وهمع الهوامع ٢٦٨/٥ .

موقف الشراح:

أجاز الكرماني هذا الاستعمال[١].

وكذا الزركشي[٢] والعيني[٣]، وأضافا أنه إنما يأتي على رأي الكوفيين.

ونصَّ الدماميني[٤] والقسطلاني[٥] على جوازه، وأن البصريين يمنعونه إلا يونس وقطربًا والأخفش، وأما الكوفيون قاطبة فيجيزونه، وأن هذا الحديث مما يشهد لهم.

وابن حجر هنا نقل قولَ ابن التِّين[٦]: إنه على خفض (اليهود) بالعطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار، وأضاف ابن حجر أنه إنما يأتي على رأي الكوفيين[٧]. فكأنه يميل إلى مذهب الجواز وإن لم يُصرِّح بذلك.

المناقشة:

اختلف النحويون في مسألة العطف على الضمير المجرور دون إعادة حرف الجر على أقوال ثلاثة:

الأول: المنع إلا في ضرورة الشعر، وهو مذهب جمهور البصريين[٨]، ونُسب للكسائي[٩]، وهو ظاهر كلام الأخفش في معانيه[١٠].

وعلة المنع ترجع إلى أمور منها:

---

(١) انظر: الكواكب الدراري ١٠٢/١٠ .

(٢) انظر: التنقيح ٥٠٧/٢ .

(٣) انظر: عمدة القاري ٨٨/١٢ .

(٤) انظر: مصابيح الجامع ١٥٣/٥-١٥٤ .

(٥) انظر: إرشاد الساري ١٣٢/٤ .

(٦) ابن التين (...- ٦١١هـ)، وهو عبد الواحد بن التين، أبو محمد السفاقسي، المغربي، المالكي، المحدِّث، الفقيه، من مصنفاته: (المخبر الفصيح في شرح البخاري الصحيح). انظر: شجرة النور الزكية ١٦٨/١ .

(٧) فتح الباري ٤٤٧/٤ .

(٨) انظر: الكتاب ٣٨١/٢، والإنصاف ٤٦٣/٢، وشرح المفصل ٧٧/٣ –٧٨، وشرح الكافية ١٠٢٤/٢، وهمع الهوامع ٢٦٨/٥ .

(٩) انظر: مجالس ثعلب ٤٤٦/٢ .

(١٠) معاني القرآن ٤٣٠/١ .

١- أن الضمير المجرور شبيه بالتنوين ومعاقب له، فكما لا يعطف على التنوين، فكذلك لا يُعطف على الضمير[١].

٢- أن حقَّ المعطوف والمعطوف عليه أن يصح حلول كل واحد منهما محل الآخر، وضمير الجر لا يصح حلوله محل ما يعطف عليه[٢].

وردَّهما ابنُ مالك معلِّلًا بأن شبه الضمير بالتنوين لو منع من العطف عليه لمنع من توكيده ومن الإبدال منه، كالتنوين، ولا يمنعان بإجماع، وأن الحلول لو كان شرطًا في صحة العطف، لم يجز: (ربَّ رَجُلٍ وأَخِيه) ولا: كُلُّ شَاةٍ وَسَخْلَتِهَا بِدِرْهَمْ «فكما لم يمتنع فيها العطف، لا يمتنع في (مررت بك وزيدٍ) ونحوه، ولا في (إِنَّمَا مَثَلُكُمْ واليَهُودِ والنَّصَارَى)»[٣].

الثاني: جواز العطف على الضمير دون إعادة الجار، وهو مذهب الكوفيين[٤] –غير الكسائي والفراء-، ويونس، واختاره ابن مالك، وأبو حيان[٥]، ونُسب هذا القول أيضًا للأخفش[٦].

الثالث: الجواز بشرط أن يسبقه التأكيد بالضمير المنفصل المرفوع نحو: مررتُ بكَ أنتَ وزيدٍ، ونُسب هذا الرأي للجَرْمِيِّ، والزِّيَادِي، والفَرَّاء[٧].

والذي يترجَّح عندي من هذه الأقوال الثلاثة هو القول بأن عطف الظاهر على الضمير المجرور دون إعادة الجار جائز؛ لكثرة المسموع، ولضعف تعليلات البصريين كما سبق بيانه.

---

(١) انظر: الكتاب ٣٨٢/٢، والإنصاف ٤٦٧/٢، وشرح التسهيل ٣٧٥/٣ .

(٢) انظر: الإنصاف ٤٦٧/٢، وشرح التسهيل ٣٧٥/٣ .

(٣) شواهد التوضيح ص١٠٨، وانظر: شرح التسهيل ٣٧٥/٣ .

(٤) انظر: الإنصاف ٤٦٣/٢، وشرح الكافية ١٠٢٤/٢، وتوضيح المقاصد ١٠٢٦/٢، وهمع الهوامع ٢٦٨/٥ . وفي الكامل للمبرد ٩٣١/٢، والجامع للقرطبي ٦/٥ أنهم يجيزون ذلك على قبح!.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب ٦٥٨/٢، البحر المحيط ١٥٧/٢ .

(٦) انظر: شرح التسهيل ٣٧٥/٣، وتوضيح المقاصد ١٠٢٦/٢، وهمع الهوامع ٢٦٨/٥، وسبق أن ظاهر كلام الأخفش في معاني القرآن ٤٣٠/١ أنه يمنعه، إذ يقول: «وقال بعضهم (والأرحام) جر، والأول أحسن، لأنك لا تجري الظاهر المجرور على المضمر المجرور».

(٧) انظر: شرح الكافية ١٠٢٥/٢ (الجرمي فقط)، وارتشاف الضرب ٢٠١٣/٤، وتوضيح المقاصد ١٠٢٧/٢، وهمع الهوامع ٢٦٩/٥ .

فمن الشواهد على القول المختار ما يلي:

١- آيتا البقرة والنساء، وبيت (فما بك والأيامِ) الواردة في موقف ابن مالك.

٣- قول بعض العرب: (مَا فِيْهَا غَيْرُهُ وَفَرَسِه)[١].

٤- قول الشاعر[٢]:

تُعَلَّقُ في مِثْلِ السَّوَارِي سُيُوفُنَا وَمَا بَيْنَهَا والأرْضِ غَوْطٌ نَفَانِفُ

٥- قول الشاعر[٣]:

أَكُرُّ عَلى الكَتِيبَةِ لا أُبَالِي أَحَتْفِي كَانَ فِيهَا أَمْ سِوَاهَا

٦- قول الشاعر[٤]:

هَلَّا سَأَلْتَ بِذِي الجَمَاجِمِ عَنْهُمُ وأبي نُعَيْمٍ ذِي اللِّوَاءِ المُحْرِقِ

٧- قول الشاعر[٥]:

لو كَانَ لي وزُهَيْرٍ ثالثٌ وَرَدَتْ من الحِمَامِ عِدَانَا شَرَّ مَوْرُودِ

إلى غير ذلك من الشواهد[٦].

---

(١) انظر: شواهد التوضيح ص١٠٩، والتصريح بمضمون التوضيح ٦١٦/٣، وهمع الهوامع ٢٦٨/٥ .

(٢) البيت من الطويل، لمِسْكِين الدَّارمي في: ديوانه ص٧٥، وبلا نسبة في: معاني القرآن للفراء ٨٦/٢، والإنصاف ٤٦٥/٢، وشرح المفصل ٧٩/٣، وشرح الكافية الشافية ص١٢٥١ . والشاهد في البيت: (بينها والأرض).

(٣) البيت من الوافر، لعَبَّاس بن مِرْدَاس، وهو في: ديوانه ص١٦٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص١٥٨، وشرح التسهيل ٣٧٧/٣، وشرح الكافية الشافية ص١٢٥٢، وبلا نسبة في: الإنصاف ٤٦٤/٢ . والشاهد في البيت: (فيها أم سواها).

(٤) البيت من الكامل، لم أقف على قائله، وهو في: معاني القرآن للفراء ٨٦/٢، والإنصاف ٤٦٦/٢، وشرح التسهيل ٣٧٧/٣، وشرح الكافية الشافية ص١٢٥٢ . والشاهد في البيت: (عنهم وأبي نعيم).

(٥) البيت من البسيط، لم أقف على قائله، وهو في: شواهد التوضيح ص١١٠، وشرح الكافية الشافية ص١٢٥٣، والبحر المحيط ١٥٧/٢ . والشاهد في البيت: (لي وزهير).

(٦) انظر: شواهد التوضيح ص١٠٩—١١٠، وشرح التسهيل ٣٧٧/٣، وشرح الكافية الشافية ص١٢٥٣، والبحر المحيط ١٥٦/٢- ١٥٧ .

المسألة العاشرة: إضافة العدد المعرَّف بـ (أل) إلى تمييزه

الحديث:

قول رَسُولِ اللهِ -صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّم- في الحديثِ الذي رواهُ أبو هُرَيْرَة -رضي الله عنه-: «فَلَمَّا قَدِمَ جَاءَهُ بِالأَلْفِ دِيْنَارٍ»[1].

وقول ابن عبَّاس: «ثُمَّ قَرَأَ الْعَشْرَ آيَاتٍ»[2].

الإشكال:

إضافة العدد (الألف) المعرَّف بالألف واللام إلى (دينار).

موقف ابن مالك [3]:

أشار إلى أن في وقوع (دينار) بعد (الألف) ثلاثة أوجه:

أحدها: وهو أجودها؛ أن يكون أراد: بالألفِ ألفِ دينارٍ، على إبدال (ألف) المضاف من المعرَّف بالألف واللام، ثم حذف المضاف وهو البدل؛ لدلالة المبدل منه عليه، وأبقى المضاف إليه على ما كان عليه من الجرّ،

---

(١) صحيح البخاري: كتاب الكفالة، باب الكفالة في القرض والديون بالأبدان وغيرها: ٨٠١/٢ .

(٢) صحيح البخاري: أبواب العمل في الصلاة، باب استعانة اليد في الصلاة إذا كان من أمر الصلاة: ٤٠١/١ .

(٣) انظر : شواهد التوضيح ص١١٢—١١٤ .

كما حذف المعطوف المضاف وترك المضاف إليه على ما كان عليه قبل الحذف في نحو: (ما كُلُّ سَوْدَاءَ تَمْرَةً ولا بَيْضَاءَ شَحْمَةً)، وفي باب الاستعانة باليد في الصلاة: «ثمَّ قامَ فَقَرَأ العَشْرَ آياتٍ»[1] يُحمل أيضًا على أن المراد: فقرأ العشر عشر آيات؛ على البدل ثم حذف البدل وبقي ما كان مضافًا إليه مجرورًا.

الوجه الثاني: أن يكون الأصل: جاءه بالألف الدينار، والمراد بالألف الدنانير، فأوقع المفرد موقع الجمع كقوله تعالى: ﴿أَوِ ٱلطِّفْلِ ٱلَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُواْ﴾[2]، ثم حذفت اللام من الخط؛ لصيرورتها بالإدغام دالًا، فكتب على اللفظ كما كتب ﴿وَلَلدَّارُ ٱلْأَخِرَةُ﴾[3] على صورة (ولدَّار الآخرة).

الوجه الثالث: أن يكون (الألف) مضافًا إلى (دينار)، والألف واللام زائدتان فلذلك لم يمنعا من الإضافة، وأشار إلى أن أبا علي الفارسي قد أجاز هذا الوجه، وحمل عليه قول الشاعر[4]:

تُولِي الضَّجِيعَ إذا تَنبَّه مُوهِنًا كالأُقْحُوانِ من الرَّشَاشِ المُسْتَقِي

وأضاف ابنُ مالك أن لقوله «فقرأ العشر آيات» من هذا الوجه الثالث نصيب؛ أي كون الألف واللام زائدتين غير مانعتين من الإضافة.

موقف الشراح:

---

(١) صحيح البخاري: كتاب العمل في الصلاة، باب استعانة اليد في الصلاة: ٤٠١/١ .

(٢) سورة النور، من الآية: ٣١ .

(٣) سورة الأنعام، من الآية: ٣٢ .

(٤) البيت من الكامل، للقطامي، في: ديوانه ص١١١، والمقاصد النحوية ١٠٤/٣، وبلا نسبة في: اللمحة في شرح الملحة ٤٢٨/١، وشرح التسهيل ٣٨٦/٢، وهو في الدّيوان مركّب من بيتين؛ وهُما:

تُعْطِي الضَّجِيعَ إِذَا تَنَبَّهَ مَوْهِنًا مِنْهَا وَقَدْ أَمِنَتْ لَهُ مَنْ يَتَّقِي

عَذْبَ المَذَاقِ مُفلَّجًا أَطْرَافُهُ كَالأُقْحُوانِ مِنَ الرَّشَاشِ المسْتَقِي

والشاهد فيه: أنه أراد: من رشاش المستقي، فزاد الألف واللام، ولم تمنعا من الإضافة.

اكتفى الكرماني[1] والعيني[2] بإشارتهما إلى جواز هذا الاستعمال عند الكوفيين[3].

وأما الدماميني فأورد الأوجهَ الثلاثة التي ذكرها ابن مالك، واستدرك عليه في الأول والثاني منها، فاستدرك على الأول بقوله: «المضاف هنا مجرور فلمَ لم يقل: إن المضاف إليه أقيم مقام المضاف؟»[4]، وعلى الثاني بقوله: «لكن الرواية بتنوين (دينار)، ولو ثبت عدم تنوينه برواية معتبرة تعيَّن هذا الوجهُ، وكثيرًا ما يعتمد هو وغيره التوجيهَ باعتبار الخط، ويلغون تحقيق الرواية»[5].

وذكر القسطلاني[6] فيه الأوجهَ الثلاثة التي ذكرها ابنُ مالك واستدراكَ الدماميني عليه في الأول والثاني منها.

المناقشة:

إذا قُصد تعريف العدد المضاف فيتصور في تعريفه ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: إدخال الألف واللام على الثاني وتعريف الأول به، نحو: ثلاثةُ الرجالِ، وهو جائز عند جميع النحويين[1].

---

(١) انظر: الكواكب الدراري ١٢١/١٠ .

(٢) انظر: عمدة القاري ٩٨/٩ .

(٣) لم أقف في كتب النحو على قول ينسب للكوفيين إجازة تعريف الأول دون الثاني، وفي الملخص ٤٢٧/١ «أن الفراء أجاز هذا قياسًا، وهو خطأ»، ولم أجد من نسب هذا إلى الفراء غير ابن الربيع. قال صاحب كتاب القرارات التصريفية ص٣٢٢: «أما ما ذكره ابن أبي الربيع عن الفراء من إجازة دخول (أل) على العدد المضاف دون المضاف إليه قياسًا، فيقال: الثلاثة أثواب. فلعله من لازم قوله إذ أجاز الثلاثة الأثواب حملا على (الحسن الوجه)، فيلزم أن يجيز الثلاثة أثواب حملا على إجازة (الحسن وجهٍ) بالإضافة» وأشار إلى أن لازم قول العالم لا ينسب إليه.

(٤) مصابيح الجامع ١٧٦/٥ – ١٧٧ .

(٥) المصدر السابق.

(٦) انظر: إرشاد الساري ١٤٩/٤ .

يقول سيبويه: «وتدخل في المضاف إليه الألف واللام؛ لأنه يكون به الأول معرفة، وذلك قولك: ثلاثة أثواب، وأربعة أفلس .... وإذا أدخلت الألف واللام قلت: خمسةُ الأثوابِ وستةُ الأجمالِ ....»[٢].

الوجه الثاني: إدخال الألف واللام على الأول وعلى الثاني، نحو: الثلاثةُ الرجالِ، وهذا الوجه أجازه الكوفيون[٣] قياسًا على (الحسن الوجه)، ومنعه البصريون[٤]، محتجين بأن الإضافة في نحو (ثلاثة الرجال) معنوية، فامتنع تعريف الأول؛ حتى لا يجمع بين تعريفين[٥]، وتابعهم ابن مالك في هذا واصفًا ما ذهب إليه الكوفيون بالشاذ الذي يحفظ ولا يقاس عليه[٦].

الوجه الثالث: إدخال الألف واللام على الأول وإضافته إلى الثاني، نحو: الثلاثةُ رجالٍ، وقد حكى ابن عصفور والسيوطي الإجماع على منعه[٧]، ووصفه بعضهم بالشذوذ[٨]،وبالخطأ الفاحش[٩]، «لأن الأول معرفة بالألف واللام، ويكون نكرة بإضافته إلى النكرة، ومحال أن يكون الاسم

---

(١) انظر: الكتاب ٢٠٦/١، وإصلاح المنطق ص٣٠٢، والمقتضب ١٧٥/٢، والأصول ٣١١/١، والتكملة ص ٢٧٦، والتبصرة والتذكرة ٤٨٦/١-٤٨٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٤/٢، وشرح المفصل ٣٣/٦، والتسهيل ص١١٩-١٢٠ .

(٢) الكتاب ٢٠٦/١ .

(٣) انظر: إصلاح المنطق ص٣٠٢، ومجالس ثعلب ٥٩٠/٢، والتكملة ص٢٧٦، والإنصاف ٣١٣/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٤/٢، وشرح المفصل ١٢٢/٢، وشرح الكافية ٥٨٣/٣، وشرح ألفية ابن معط ١١٠٨/٢، وشرح التسهيل ٤٠٩/٢، والمساعد ٩٠/٢ وهمع الهوامع ٣١٤/٥ .

(٤) انظر: المقتضب ١٧٥/٢، والتكملة ص٢٧٥، والإنصاف ٣١٣/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٤/٢، والمساعد ٩٠/٢ .

(٥) انظر: التكملة ص٢٧٥، والإنصاف ٣١٣/١، وشرح ألفية ابن معطي ١١٠٨/٢ .

(٦) انظر: شرح التسهيل ٤٠٩/٢ .

(٧) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٤/٢، وهمع الهوامع ٣١٤/٥ .

(٨) انظر: شرح التسهيل ٤٠٩/٢، وشرح الكافية ٥٨٤/٣ .

(٩) انظر: المقتضب ١٧٥/٢ .

معرفة ونكرة»[1] أي: في آن واحد، وقد نسب بعض المتأخرين جواز هذا الوجه إلى الكوفيين[2].

وقد جاء الحديث والأثر السابِقَيْن على وجه منعه جمهور النحويين، والذي يترجَّح لديَّ أن الألف واللام فيهما زائدتان غير مانعتين من الإضافة، وأن ما جاء على هذا الاستعمال يُحفظ ولا يقاس عليه.

المسألة الحادية عشرة: حذف حرف العطف

الأثر:

قول عُمَرَ -رضي الله عنه-: «إِذَا وَسَّعَ اللهُ عَلِيكُم فَأَوْسِعُوا .... صَلَّى رَجَلٌ في إِزَارٍ ورِدَاءٍ، في إِزَارٍ وقَمِيصٍ، في إِزارٍ وقِبَاءٍ....»[3].

الإشكال:

حذف حرف العطف.

موقف ابن مالك[4]:

أشار إلى أن هذا الأثر تضمن فائدتين:

الفائدة الأولى: ورود الماضي بمعنى الأمر، إذ المعنى عنده في قوله (صلَّى رجل): ليصلِّ رجلٌ. ومثله من كلام العرب: (اتَّقَى اللهَ امْرُؤٌ وَفَعَلَ خَيْرًا يُثَبْ عَلَيْه) بمعنى: ليتق وليفعل.

والفائدة الثانية: حذف حرف العطف، فإن الأصل: صلى رجل في إزار ورداء، أو في إزار وقميص، أو في إزار وقباء. فحذف حرف العطف مرتين؛ لصحة المعنى بحذفه.

---

(١) الفوائد والقواعد ص٦٥٧ .

(٢) علقت على عدم ثبوت ذلك عنهم في التعليق على موقف الشراح.

(٣) صحيح البخاري: كتاب الصلاة، باب الصلاة في القميص والسراويل والثبان والقباء: ١٤٣/١ .

(٤) انظر: شواهد التوضيح ص١١٧ .

وأنَّ نظير هذا الحديث في تضمن الفائدتين قول النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّم-: «تَصَدَّقَ امْرُؤٌ مِنْ دِيْنَارِهِ، مِنْ دِرْهَمِهِ ... مِنْ صَاعِ بُرِّهِ، مِنْ صَاعِ تَمْرِهِ»[1].

موقف الشُرَّاح:

وافق جميعُ الشرَّاحِ ابنَ مالك في إفادة هذا الحديث ورود الماضي بمعنى الأمر[2].

وأما في إشكال حذف حرف العطف:

فإن الكرماني[3] أجاز في تخريج الحديث ثلاثة أوجه: إما أن يكون من باب الإبدال، أو أنه مذكور على سبيل التعداد فلا حاجة إلى (أو) ونحوها، أو أنه محمول على حذف حرف العطف على قول بعض النحويين في جوازه.

وأمَّا الدماميني فتعقَّبَ تخريجَ ابنِ مالك بأنه «لا يتعيَّن؛ لاحتمال أن يكون المحذوف فعلًا؛ أي: صلى في إزار وقميص، صلى في إزار وقباء، وكذا في الباقي .... والحمل على هذا أولى؛ لثبوته إجماعًا[4]، وحذفُ حرفِ العطف بابُه الشعر فقط عند بعض، ووقوعه في الشعر مختلف فيه»[5].

واكتفى ابنُ حجر[6] بإيراد تخريج ابن مالك له.

وأورد العيني[7] في تخريجه الأوجه الثلاثة التي أجازها الكرماني فيه.

وقال السيوطي فيه هو: «بدل، أو عطف على حذف»[8].

---

(١) صحيح مسلم: كتاب الزكاة، باب الحثِّ على الصدقة ولو بشقِّ تمرة أو كلمة طيبة: ٨٧/٣ .

(٢) انظر: الكواكب الدراري ٢٤/٤، والتنقيح ١٤١/١، ومصابيح الجامع ٨٦/٢، وفتح الباري ٤٧٥/١، وعمدة القاري ٧٣/٤، والتوشيح ٤٦٥/٢، وإرشاد الساري ٣٩٤/١ .

(٣) انظر: الكواكب الدراري ٢٥/٤ .

(٤) يعني حذف الفعل إذا عُلِم.

(٥) مصابيح الجامع ٨٦/٢-٨٧، وانظر فيه: ٤٦١/٨-٤٦٢ .

(٦) انظر: فتح الباري ٤٧٥/١ .

(٧) انظر: عمدة القاري ٧٣/٤-٧٤ .

(٨) التوشيح ٤٦٥/٢ .

وأشار القسطلاني[1] إلى أنَّ حذف (أو) العاطفة هو على قول من يجوِّز ذلك من النحويين، وأنَّ الأصل إثباتها كما قاله ابن مالك، أو أنها على سبيل التعداد فلا حاجة للعطف.

المناقشة:

خرَّج ابنُ مالك وغالبُ الشراح الإشكالَ الوارد في الحديث على أن فيه حذفًا لحرف العطف، وللنحويين في حكم حذفه قولان:

الأول: المنع، وعليه ابنُ جني[2]، والسُّهيلي[3]، وابن الضائع[4]، وابن هشام[5].

وحجَّتهم بأنَّ «الحروف دالة على معاني في نفس المتكلم، وإضمارها لا يفيد معناها»[6].

الثاني: الجواز، عند فهم المعنى، وعليه الفارسي[7]، وابن عصفور[8]، وابن مالك، والرضي[9]. ومن أدلتهم – إضافة إلى حديث المسألة – ما يلي:

١- قوله تعالى: ﴿ وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوۡكَ لِتَحۡمِلَهُمۡ قُلۡتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحۡمِلُكُمۡ عَلَيۡهِ ﴾[10] قال الفارسي تقديره: وقلت[11].

٢- قوله تعالى: ﴿ وُجُوهٞ يَوۡمَئِذٖ نَّاعِمَةٞ ﴾[12]،بعد قوله: ﴿ وُجُوهٞ يَوۡمَئِذٍ خَٰشِعَةٌ ﴾[1].

---

(١) انظر: إرشاد الساري ١/٣٩٤ .

(٢) انظر: الخصائص ١/٢٩٠-٢٩١ .

(٣) انظر: نتائج الفكر ص٢٠٧ .

(٤) انظر: ارتشاف الضرب ٤/٢٠١٧، وهمع الهوامع ٥/٢٧٤ .

(٥) انظر: مغني اللبيب ص١٣٠٥ .

(٦) همع الهوامع ٥/٢٧٤، وانظر: نتائج الفكر ص٢٠٧ .

(٧) انظر نسبة الرأي له في: نتائج الفكر ص٢٠٧، وارتشاف الضرب ٤/٢٠١٧ .

(٨) انظر: المقرب ١/٢٣٦، وانظر نسبة الرأي له في: ارتشاف الضرب ٤/٢٠١٧ .

(٩) انظر: شرح الكافية ٢/١٠٤٠ .

(١٠) سورة التوبة، من الآية: ٩٢ .

(١١) انظر: شرح الكافية ١/١٠٤٠، ومغني اللبيب ص١٣٠٦ .

(١٢) سورة الغاشية، الآية: ٨ .

أي: ووجوه[٢].

٣- ما حكاه أبو زيد من قول العرب: أكلتُ سَمَكًا لَحْمًا تَمْرًا[٣].

٤- ما حكاه الأخفش من قول العرب : أعْطِهِ دِرْهَمًا دِرْهَمَيْنِ ثَلاثَةً[٤].

٥- قول الشاعر[٥]:

كَيْفَ أصْبَحْتَ كَيْفَ أَمْسَيْتَ مِمَّا يَغْرِسُ الوُدَّ في فُؤَادِ الكَرِيمِ

٦- قول الشاعر[٦]:

وكَيْفَ لا أَبْكِي عَلَى عَلَّاتِي
صَبَائِحِي غَبَائِقِي قَيْلاتِي

والذي يترجح عندي أن المراد بكل هذه الأمثلة النثرية أنها مذكورة على سبيل التعداد؛ لأن حقيقة العطف غير مراده فيها، كأن تقول: كل تفاحةً برتقالةً عنبًا؛ تريد: كل ما تشاء. والمعنى في الأثر: صلى رجل على أي حال.

المسألة الثانية عشرة: ظهور خبر المبتدأ بعد (لولا)

الحديث:

قولُ النَّبِي -صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّم-: «يا عَائِشَةُ، لَوْلَا قَوْمُكِ حَدِيْثٌ عَهْدُهُمْ بِكُفْرٍ لَنَقَضْتُ الكَعْبَةَ فَجَعَلْتُ لها بَابَيْن»[١].

---

(١) سورة الغاشية، الآية: ٢ .

(٢) انظر: مغني اللبيب ص١٣٠٦ .

(٣) انظر: الخصائص١/٢٩٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٨٨، وشرح الكافية ٢/١٠٤٠، وارتشاف الضرب ٤/٢٠١٧، ومغني اللبيب ص١٣٠٦.

(٤) معاني القرآن للأخفش ٢/٧١٧، وانظر: ارتشاف الضرب ٤/٢٠١٨، ومغني اللبيب ص١٣٠٦ .

(٥) البيت من الخفيف، لم أقف على قائله، وهو في: الخصائص ١/٢٩٠، وضرائر الشعر لابن عصفور ص١٦١، وشرح التسهيل ٣/٣٨٠، وشرح الكافية الشافية ص١٢٦٠، ورصف المباني ص٤٧٨، والتصريح بمضمون التوضيح ٣/٥٦٢، وهمع الهوامع ٥/٢٧٤ . والشاهد في البيت أنه أراد: كيف أصبحت وكيف أمسيت.

(٦) البيت من الرجز، أنشده ابن الأعرابي، وهو في: ديوان الأدب للفارابي ٣/٣١٢، والخصائص ١/٢٩٠، وسر صناعة الإعراب ٢/٦٣٥، وضرائر الشعر لابن عصفور ص١٦١، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٨٩، ورصف المباني ص٤٧٧ . والشاهد في البيت أنه أراد: وغبائقي وقيلاتي، فحذف حرف العطف.

الإشكال:

ظهور خبر المبتدأ بعد (لولا) .

موقف ابن مالك[٢]:

أشار إلى أن هذا الحديث تضمن ظهور خبر المبتدأ بعد لولا، وأنه ممَّا خفي على النحويين إلا الرمانيّ وابن الشجري، ورأيه في هذه المسألة أنَّ المبتدأ المذكور بعد (لولا) على ثلاثة أضرب:

مُخبر عنه بكونٍ غير مقيد، ومخبر عنه بكونٍ مقيد لا يُدرَك معناه عند حذفه، ومخبر عنه بكونٍ مقيد يُدرَك معناه عند حذفه.

فالأول نحو: (لولا زيد لزارنا عمرو) فمثل هذا يلزم حذف خبره؛ لأن المعنى: لولا زيد على كل حال من أحواله لزارنا عمرو، فلم تكن حال من أحواله أولى بالذكر من غيرها، فلزم الحذف لذلك، ولما في الجملة من الاستطالة.

الثاني -وهو المخبر عنه بكون مقيد ولا يدرك معناه إلا بذكره- نحو: (لولا زيدٌ غائبٌ لم أزُرْكَ)، فخبر هذا النوع واجب الظهور؛ لأن معناه يُجهل عند حذفه، ومنه قول النبي -صلى الله عليه وسلم-: «لَوْلَا قَوْمُكِ حَدِيْثٌ عَهْدُهُمْ بِكُفْرٍ». فلو اقتصر في مثل هذا على المبتدأ لظُنَّ أنَّ المراد: لولا قومك على كل حال من أحوالهم لنقضت الكعبة، وهو خلاف المقصود؛ لأن من أحوالهم بُعْدَ عهدهم بالكفر فيما يستقبل، وتلك الحال لا تمنع من نقض الكعبة وبنائها على الوجه المذكور، ومن هذا النوع قول عبد الرحمن بن الحارث لأبي هريرة –رضي الله عنه-: «إِنِّي ذَاكِرٌ لَكَ أَمْرًا، ولَوْلا مَرْوَانُ أَقْسَمَ عَلَيَّ فِيهِ لَمْ أَذْكُرْهُ لَكَ»[٣].

ومن هذا النوع قول الشاعر[٤]:

---

(١) صحيح البخاري: كتاب العلم، باب من ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصر فهم بعض الناس عنه فيقعوا في أشد منه: ٥٩/١ .

(٢) انظر: شواهد التوضيح ص١٢٠ –١٢١ .

(٣) صحيح البخاري: كتاب الصوم، باب الصائم يصبح جنبا: ٦٧٩/٢ .

(٤) البيت من البسيط، لم أقف على قائله، وهو في: شرح الأشموني ٣٠٢/٣. ولم أقف عليه في غيره.

لَـولا زُهَـيْرٌ جَفَـانِي كُنْتُ مُنْـتَصِرًا وَلَـمْ أَكُنْ جَانِحًا للـسَّلْـمِ إذ جَنَحُوا

الثالث -وهو المخبر عنه بكون مقيد يدرك معناه عند حذفه- كقولك: لولا أخو زيدٍ يَنصُرُه لغُلب، و: لولا صاحبُ عمروٍ يُعينه لعجز، فهذه وأمثالها يجوز فيها إثبات الخبر وحذفه؛ لأن فيها شَبَهًا بـ (لولا زيدٌ لزارنا عمرو) وشَبَهًا بـ (لولا زيدٌ غائبٌ لم أزُرْكَ)، فجاز فيها ما وجب فيهما من الحذف والثبوت.

موقف الشراح:

وافق الكرمانيُّ[1] والعينيُّ[2] ابنَ مالك في إجازة إثبات خبر (لولا) إذا كان خاصًا، واستشهدا بقول الشاعر[3]:

ولَـوْلا الشِّـعْرُ بالعُـلَـمَـاءِ يُـزْرِي لَـكُنْتُ الـيَـوْمَ أَشْـعَـرَ مِنْ لَبِـيـدِ

وعلَّل الزركشي[4] ظهور الخبر هنا بأنه لا دليل على حذفه، وأن الرواية بتنوين (حديثٌ) ورفع (عهدهم) على إعمال الصفة المشبهة.

وكذا الدماميني علَّل ظهور خبر المبتدأ بعد (لولا) بقوله: «وإنما أثبت لكونه خاصًا لا دليل عليه لو حذف، وأتحقق الآن أني وقعت في كلام ابن أبي الربيع في (شرح الإيضاح)[5] على ما معناه أنه تتبع طرق هذا الحديث فلم يجد فيه إثبات الخبر، وهذا يَردُّ عليه، فحرِّره»[6].

---

(١) انظر: الكواكب الدراري ١٥٢/٢ .

(٢) انظر: عمدة القاري ٢٠٣/٢ .

(٣) البيت من الوافر، للإمام الشافعي في: ديوانه ص٧١، ، وبلا نسبة في: الكواكب الدراري ١٥٢/٢، وعمدة القاري ٢٠٣/٢ .

(٤) انظر: التنقيح ٨٥/١ .

(٥) في كتابه البسيط في شرح الجمل ٥٩٤/١ – ٥٩٥ .

(٦) مصابيح الجامع ٢٦٩/١ –٢٧٠ . وانظر قول ابن أبي الربيع في: توضيح المقاصد ٤٨٧/١، والتصريح بمضمون التوضيح ٥٧٢/١-٥٧٣ .

وأما ابن حجر فاكتفى عند هذا الحديث بقوله: «بتنوين (حديثٌ) ورفع (عهدهم) على إعمال الصفة المشبهة» [١].

ولم يعلق السيوطي، ولكن يَحسُن أن يُذكر هنا ما أورده في (همع الهوامع) عند هذا الحديث إذ قال: «والظاهر أن الحديث حرَّفته الرواة بدليل أن في بعض رواياته: (لولا حِدْثانُ قومِكِ) وهذا جار على القاعدة، وقد بيَّنتُ في كتاب (أصول النحو) من كلام ابن الضائع وأبي حيان: أنه لا يستدل بالحديث على ما خالف القواعد النحوية؛ لأنه مروي بالمعنى لا بلفظ الرسول والأحاديث رواها العجم والمولدون لا مَن يُحسِن العربية فأدَّوها على قدر ألسنتهم» [٢].

وبنصٍّ ما ذكرناه عن ابن حجر قاله القسطلاني[٣].

المناقشة:

اختلف النحويون في الاسم المرفوع الواقع بعد (لولا) الامتناعية على قولين:

١- قول الكوفيين، واختلفوا [٤]، فقيل: فاعل لفعل محذوف بعد (لولا) تقديره: لولا وجد زيد، وهو رأي الكسائي[٥]، وقيل: بل هو مرفوع (لولا) نفسها؛ لنيابتها عن الفعل، وهو رأي الفراء وابن كيسان[٦].

٢- قول البصريين على أنه مبتدأ، قال سيبويه: «لولا تبتدأ بعدها الأسماء»[٧].

ثم اختلفوا في خبر هذا المبتدأ:

---

(١) فتح الباري ٢٢٤/١ .

(٢) همع الهوامع ٤٢/٢-٤٣ .

(٣) انظر: إرشاد الساري ٢١٩/١ .

(٤) انظر: التصريح بمضمون التوضيح ٥٧٣/١ .

(٥) انظر: همع الهوامع ٤٣/٢ .

(٦) انظر: ارتشاف الضرب ١٩٠٤/٤ .

(٧) الكتاب ١٣٩/٣ – ١٤٠ . وانظر: المقاصد الشافية ١٠٣/٢ .

- فذهب جمهور النحويين إلى وجوب حذف خبر المبتدأ الواقع بعد (لولا) إذا كان كونا مطلقًا[1]؛ لسدِّ جواب (لولا) مسدّه وطول الكلام فيما لو ذُكِر ملفوظًا به، قال سيبويه: «ولكنَّ هذا حُذف حين كثر استعمالهم إياه في الكلام، كما حذف الكلام من (إما لا)»[2]. وقال المبرد: «اعلم أن الاسم بعد (لولا) يرتفع بالابتداء، وخبره محذوف؛ لما يدل عليه، وذلك قولك: لولا عبد الله لأكرمتك. فـ (عبد الله) ارتفع بالابتداء، وخبره محذوف، والتقدير: لولا عبد الله بالحضرة، أو لسبب كذا، لأكرمتك، فقولك: لأكرمتك، خبر معلق بحديث (لولا)»[3].

وعلى ذلك ذكر خبر المبتدأ بعد (لولا) – عند هؤلاء – شاذٌّ أو ضرورةٌ[4]، ولذا لحَّنوا قول المعري[5]:

يُذِيْبُ الرُّعْبُ مِنهُ كُلَّ عَضْبٍ فَلَوْلَا الغِمْدُ يُمسِكُهُ لَسَالَا

- وذهب جماعة من النحويين[6]، منهم الرماني[7]، وابنُ الشجري[8]، وأبو علي الشلوبين[9] وابن مالك[10]، إلى أنَّ خبر المبتدأ بعد (لولا) له

---

(١) انظر: توضيح المقاصد ١/١٧٤، والتصريح بمضمون التوضيح ١/٥٧١ .

(٢) الكتاب ٢/١٢٩ .

(٣) المقتضب ٣/٧٦ .

(٤) انظر: ارتشاف الضرب ٣/١٠٩٠ .

(٥) البيت من الوافر، وهو في: ديوان سقط الزند ص٣٣، وشرح الكافية الشافية ص٣٥٦، وارتشاف الضرب ٣/١٠٨٩، وتوضيح المقاصد ١/٤٨٦، ومغني اللبيب ص٥٩٩، والمقاصد النحوية ١/٣٤٩، والتصريح بمضمون التوضيح ١/٥٧٠ .

(٦) انظر: مغني اللبيب ص٥٩٩، والتصريح بمضمون التوضيح ١/٥٧١ .

(٧) لم أقف على رأي صريح له. انظر: شواهد التوضيح ص١٢٠، وارتشاف الضرب ٣/١٠٨٩، وتوضيح المقاصد١/٤٨٧، والمقاصد الشافية ٢/١٠٧ .

(٨) انظر: أمالي ابن الشجري ٢/٥١٠ .

(٩) انظر: التوطئة ص٢١٩، وشواهد التوضيح ص١٢٠،وارتشاف الضرب ٣/١٠٨٩، وتوضيح المقاصد١/٤٨٧.

(١٠) انظر: شواهد التوضيح ص١٢٠ –١٢١ .

الحالة الأولى: أنه يجب حذف خبر المبتدأ بعد (لولا) إذا كان كونًا مطلقًا، وجوابه سادٌّ مسدّ الخبر؛ لما في الجملة من الاستطالة المحوجة إلى الاختصار.

الحالة الثانية: أن يكون خبر المبتدأ بعد لولا كونًا مقيَّدًا (خاصًّا) كالقيام والقعود، فإن دلَّ عليه دليل جاز حذفه وإثباته، وخُرِّج عليه قول المعرِّي السابق.

وإن لم يدل عليه دليل وجب إثباته[1]، وعليه حديث المسألة.

- وهناك مذهب ثالث، ذهب إليه ابن الطراوة، وهو: أن جواب (لولا) هو خبر المبتدأ[2].

وقد ضعَّف المرادي هذا المذهب[3]، وردَّه ابنُ هشام؛ لعدم وجود الرابط بينهما[4].

والذي يترجَّح عندي هو القولُ بصحَّة ثبوت خبر (لولا) على التفصيل الذي ذكره ابن مالك ومن وافقه؛ لورود الشواهد عليه في كلام النبي -صلى الله عليه وسلم- وفي كلام الصحابة، وفي أشعار العرب.

المسألة الثالثة عشرة: في العدول عن الضمير المذكر إلى المؤنث

وقد وردت هذه المسألة في مواضع:

الموضع الأول:

قول ابن عَبَّاس –رضي الله عنه- في باب المواقيت: «هُنَّ لَهَنَّ وَلِمَنْ أتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ ....»[5].

---

(١) انظر: مغني اللبيب ص٥٩٩ .

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ١٠٨٩/٣ .

(٣) انظر: الجنى الداني ص٦٠١ .

(٤) انظر: مغني اللبيب ص٦٠٠ .

(٥) صحيح البخاري: كتاب الحج، باب مهلّ أهل الشام: ٥٥٥/٢ .

الإشكال:

قوله: (لهنَّ)، وحقّه أن يقال: هنَّ لهم؛ لأن المراد أهل المواقيت، فاللائق بهم ضمير الجمع المذكر.

موقف ابن مالك[1]:

أشار إلى أن الوجه فيه أنَّه أنَّث باعتبار الفِرَق والزمر والجماعات، ولأجل التشاكل بين الضمائر، و أنَّ الخروج عن الأصل لقصد المشاكلة كثير، ومنه: (لا دَرَيْتَ ولا تَلَيْتَ)[2]، و(أخذه ما قَدُم وما حَدُث)[3]، والأصل: تلوتَ، وحدَث. ونظائر ذلك كثيرة [4].

موقف الشُرَّاح:

لم يُشر الكرماني إلى وجود هذا الإشكال، فلم يزد على قوله: «(هُنَّ) أي المواقيت لأهلهنِّ والمارِّ عليهنَّ»[5].

وأجاب الزركشي عنه بقوله: «ومن قال: (لهن) يجوز أن يكون ضمير الجماعات المتقدمة من أهل المدينة وأهل الشام وما بعدهما؛ أي: هذه البقاع التي هي المواقيت لهذه الجماعات المذكورة»[6].

و بعد أنْ أورد الدماميني فيه تخريج ابنِ مالك، أتْبَعه بقوله: «وأجاب غيره: بأنه على حذف مضاف؛ أي: هنَّ لأهلهنَّ، أي: هذه المواقيت لأهل هذه البلدان بدليل قوله في حديث آخر: «هنَّ لهنَّ ولمن أتى عليهنَّ من غير أهلهنَّ»[7] فصرَّح بالأهل ثانيًا» [1].

---

(١) انظر: شواهد التوضيح ص١٣١-١٣٢ .

(٢) صحيح البخاري: كتاب الجنائز، باب الميت يسمع خفق النعال: ٤٤٨/١ .

(٣) من كلام عبد الله بن مسعود رضي الله عنه. والرواية في سنن أبي داود ٢٤٣/١، ومسند الإمام أحمد ٢١٠/٧، ٤٢٤: «كُنَّا نَتَكلَّم في الصلاةِ ويُسلِّم بعضُنا على بعضٍ ويُوصِي أحَدُنا بالحاجةِ، فأتيتُ النبي -صلى الله عليه و سلم- فسلمتُ عليه وهو يُصلِّي فلم يَرُدَّ عليَّ، فأخَذَنِي ما قَدُمَ وما حَدُثَ ....».

(٤) انظر: همع الهوامع ٣٥٠/٥-٣٥١ .

(٥) الكواكب الدراري ٦٢/٨ .

(٦) التنقيح ٣٧٣/١ .

(٧) صحيح البخاري: كتاب الحج، باب مهلّ أهل الشام: ٥٥٥/٢ .

ورجَّح ابنُ حجر[٢] فيه أن يكون التقدير: المواقيت للجماعات المذكورة، وأجاز أن يقال (لأهلهن) على حذف المضاف؛ إلا أنه أشار إلى أنَّ الأول هو الأصل.

وعلى نحوه خرَّجه العيني إذ قال: «هذه المواقيت لهذه البلاد والمراد أهلها، وكان الأصل أن يُقال (هنَّ لهم) لأن المراد الأهل، وقد ورد ذلك في بعض الروايات في (الصحيح)»[٣].

ورجَّح السيوطي الوجه الآخر الذي أورده الدماميني والذي لم يؤيِّده ابن حجر؛ إذ قال في تخريجه: «المواقيت المذكورة للبلاد المذكورة، على حذف مضاف، أي: لأهلهن، فصحَّ التأنيث وحسن لمزاوجة (هنَّ)»[٤].

وأورد القسطلاني[٥] إجابة ابن مالك بأنه لقصد التشاكل، وإجابة غيره بأنه على حذف مضاف. ولم يتبين لي اختياره منهما.

الموضع الثاني:

قول رَسُولِ اللهِ -صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّم-: «مَا الْعَمَلُ فِي أَيَّامٍ أَفْضَلَ مِنْهَا فِي هَذِهِ، قَالُوا: وَلَا الْجِهَادُ؟ قَالَ: وَلَا الْجِهَادُ، إِلَّا رَجُلٌ خَرَجَ يُخَاطِرُ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ، فَلَمْ يَرْجِعْ بِشَيْءٍ»[٦].

الإشكال:

عود ضمير مؤنث في (منها) إلى (العمل) وهو مذكر.

وفيه إشكال ثاني وهو: استثناء (رجل) من (الجهاد) وإبداله منه مع تباين جنسيهما.

---

(١) مصابيح الجامع ٤/٤٤—٤٥ .

(٢) انظر: فتح الباري ٣/٣٨٦ .

(٣) عمدة القاري ٩/١٤٠ .

(٤) التوشيح ٣/١٢٢١ .

(٥) انظر: إرشاد الساري ٣/١٠٠ .

(٦) صحيح البخاري: كتاب العيدين، باب فضل العمل في أيام التشريق: ١/٣٢٩ . والرواية فيه: «ما العمل في أيام العشر أفضل من العمل في هذه»، والرواية المذكورة في نسخة منه، كما أشار محقق شواهد التوضيح ص١٧٦.

موقف ابن مالك[1]:

وجَّه الإشكال الأول على أن الألف واللام في (العمل) لاستغراق الجنس، فصار بهما فيه عمومٌ مصحِّح لتأوله بجمع، كغيره من أسماء الأجناس المقرونة بالألف واللام الجنسية.

ولذلك يستثنى منه، نحو ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾[2] ، ويوصف بما يوصف به الجمع، كقوله تعالى: ﴿أَوِ ٱلطِّفْلِ ٱلَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا۟ عَلَىٰ عَوْرَٰتِ ٱلنِّسَآءِ﴾[3]، وكقول بعض العرب: (أَهْلَكَ النَّاسَ الدِرْهَمُ البيضُ والدينارُ الحمرُ)[4].

فكما جاز أن يوصف بما يوصف به الجمع لما حدث فيه من العموم كذلك يجوز أن يعاد إليه ضمير كضمير الجمع؛ فيقال: الدينار بها هلك كثير من الناس؛ لأنه في تأويل الدنانير، و «مَا الْعَمَلُ فِي أَيَّامٍ أَفْضَلَ مِنْهَا فِي هَذِهِ» لأنه في تأويل الأعمال.

ويجوز أن يكون أنَّث ضمير (العمل) لتأويله بـ (حسنة)، كما أوَّلَ (الكتابَ) بصحيفةٍ مَن قال: (أتته كتابي)[5].

وأما الإشكال الثاني فالوجه فيه – عنده – أنه على تقدير: ولا الجهادُ إلا جهاد رجل، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه.

موقف الشراح:

وافق الكرمانيُّ[6] ابنَ مالك في توجيه الإشكالين .

---

(١) انظر: شواهد التوضيح ص١٧٦ .

(٢) سورة العصر، الآية: ٢، وجزء من الآية: ٣ .

(٣) سورة النور، من الآية: ٣١ .

(٤) انظر: ارتشاف الضرب ٩٨٦/٢ .

(٥) انظر: الخصائص ٤١٦/٢، والإنصاف ٧٦٣/٢، وشواهد التوضيح ص١٤٥ .

(٦) انظر: الكواكب الدراري ٧٤/٦ .

وأجاب الزركشي[1] عن الإشكال الأول بأن الضمير ينبغي أن يكون للعمل بتقدير الأعمال، كقوله تعالى : ﴿أَوِ ٱلطِّفۡلِ ٱلَّذِينَ﴾[2].

وأجاز في الإشكال الثاني وجهين:

أحدهما: أن يكون الاستثناء متصلًا، أي: إلا عمل رجل؛ لأنه استثناء من العمل.

وثانيهما: أن يكون منقطعًا، أي: لكن رجل يخرج مخاطرًا بنفسه فلم يرجع بشيء أفضل من غيره.

وأما الدماميني فأضاف في توجيه الإشكال الأول احتمالًا آخر، وهو أن يكون التأنيث باعتبار إرادة القربة مع عدم تأويله بالجمع؛ أي: ما القربة في أيام أفضل منها في هذه. ثم تَعقَّبَ الزركشيَّ مبيِّنًا أنَّ دعواه في أنَّ الضمير للعمل بتقدير: الأعمال كقوله تعالى: ﴿أَوِ ٱلطِّفۡلِ ٱلَّذِينَ﴾[3] غلط؛ لأنَّ الطفل يطلق على الواحد وعلى الجماعة بلفظ واحد بخلاف العمل.

وذكر في تخريج استثناء (رجل) من (الجهاد) الوجهين اللذَين أوردهما الزركشي بعبارة (قيل)، وعلَّق بعدهما بقوله: «إنما يستقيم هذا على اللغة التميمية، وإلا فالمنقطع عند غيرهم واجب النصب»[4] .

وأما ابن حجر فاكتفى عند هذا الحديث بقوله: «(إلا رجل خرج) كذا للأكثر، والتقدير: إلا عمل رجل» [5].

وعلَّق العيني عند هذا الحديث بقوله: «(منها) أي في هذه الأيام، أي: في أيام التشريق على تأويل من أوَّله بهذا .... وقوله (إلا رجل) فيه حذف أي: إلا جهاد رجل»[6] .

---

(١) انظر: التنقيح ٢٥٤/١ .

(٢) سورة النور، من الآية: ٣١ .

(٣) سورة النور، من الآية: ٣١ .

(٤) مصابيح الجامع ٢١/٣—٢٢، وانظر: شرح التسهيل ٢٨٧/٢ .

(٥) فتح الباري ٤٦٠/٢ .

(٦) عمدة القاري ٢٩١/٦ .

واكتفى السيوطي[1] بما اقتصر عليه ابنُ حجر.

وخرَّج القسطلاني[2] الإشكال الأول بأن (العمل) بتقدير: الأعمال، وأجاز في الثاني أن يكون التقدير: إلا عمل رجل، بالرفع على البدل والاستثناء متصل، أو يكون منقطعًا، والتقدير: لكن رجل خرج.

وخلاصة ما سبق من أقوال الشراح في تخريج الإشكالين ما يلي:

١- أنَّ السبب في إعادة الضمير المذكر على مؤنث؛ إما أن يكون (العمل) بتأويل الأعمال، أو تأويله بـ حسنة، أو تأويله بـ القربة.

٢- وتوجيهاتهم في مسألة استثناء (رجل) من (الجهاد) على ما يلي :

أ- ابن مالك والكرماني، والعيني: أنه على تقدير: إلا جهاد رجل، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه.

ب- الزركشي والدماميني والقسطلاني: أنه متصل أو منقطع، وأن المنقطع لا يستقيم إلا على اللغة التميمية.

ج- ابن حجر والسيوطي : على تقدير: إلا عمل رجل[3].

الموضع الثالث :

قول النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّم-: «أَسْرِعُوا بِالْجِنَازَةِ، فَإِنْ تَكُ صَالِحَةً فَخَيْرٌ تُقَدِّمُونَهَا إليها، وَإِنْ يَكُ سِوَى ذَلِكَ فَشَرٌّ تَضَعُونَهُ عَنْ رِقَابِكُمْ»[4].

الإشكال:

قوله: (فخير تقدمونها إليها) فأنَّث الضمير العائد على مذكر.

موقف ابن مالك[5]:

أفاد ابن مالك أنه كان ينبغي أن يقول : فخير تقدمونها إليه. لكن المذكر يجوز تأنيثه إذا أوِّل بمؤنث، كتأويل (الخير) الذي تقدم إليه النفس

---

(١) انظر: التوشيح ٨٩١/٣ .

(٢) انظر: إرشاد الساري ٢١٦/٢– ٢١٧ .

(٣) وهذا هو قول (أ)؛ إلا أن (أ) قدر الفعل الخاص، و(ج) قدر الفعل العام.

(٤) صحيح البخاري: كتاب الجنائز، باب السرعة بالجنازة: ٤٤٢/١ . وليس فيه لفظ (إليها) وهو موطن الإشكال عند ابن مالك.

(٥) انظر: شواهد التوضيح ص١٤٣ .

الصالحة بالرحمة أو بالحسنى أو باليسرى كقوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ الْحُسْنَىٰ﴾[1] وقوله تعالى: ﴿فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ﴾[2].

موقف الشراح:

ذكر ابن حجر[3] والعيني[4] كلمة (إليه) زائدة بعد (تقدمونها)، وأشارا إلى أن الضمير في (إليه) يعود إلى الخير باعتبار الثواب.

وزاد القسطلاني[5] أن يكون التأنيث باعتبار الإكرام الحاصل له في قبره، فيسرع به ليلقاه قريبًا، وأضاف أنَّ الجار والمجرور مذكرًا ومؤنثًا ساقط من الفرع كأصله.

ونسب هؤلاء الشراح الثلاثة إلى ابن مالك رواية (تقدمونها إليها)، وأنه أنَّث الضمير على تأويل الخير بالرحمة أو بالحسنى أو البُشرى.

المناقشة:

يلاحظ مما ورد في المواضع السابقة أنَّ مخالفةَ الضميرِ لما يعودُ إليه في التذكير والتأنيث أمرٌ وارد في العربية، وأن ذلك راجع لمراعاة المعنى، أو اتباع للفظ.

ويُلحظ أيضا أنَّ العائد المقدَّر بالتأويل لا يحدُّه ضابط؛ لاحتمال أن يقدَّر بأكثر من معنى، كما أُوِّل (العمل) بمعنى: الأعمال، أو الحسنة، أو القربة. و(الخير) بـ: الرحمة، أو الحسنى، أو الثواب، أو الإكرام.

ومن الأمثلة على مخالفة الضمير[6]:

١- قوله تعالى: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾[7] فأنث عدد الأمثال وهي مذكرة لتأويلها بحسنات[8].

---

(١) سورة يونس، من الآية: ٢٦ .

(٢) سورة الليل، الآية: ٧ .

(٣) انظر: فتح الباري ١٨٤/٣ .

(٤) انظر: عمدة القاري ١١٣/٨ .

(٥) انظر: إرشاد الساري ٣٩٧/٣ .

(٦) انظر: شواهد التوضيح ص١٤٣- ١٤٥ .

(٧) سورة الأنعام، من الآية: ١٦٠ .

(٨) انظر: التكملة للفارسي ص٢٨٣، وشواهد التوضيح ص١٤٣ .

٢- قول النبي -صلى الله عليه وسلم-: «فَإِنَّ فِي إِحْدَى جَنَاحَيْهِ دَاءً وَفِي الْأُخْرَى شِفَاءً»[١]، والجناح مذكر، ولكنه من الطائر بمنزلة اليد، فجاز تأنيثه مؤولًا بها.
٣- ما روى أبو عَمْرو بن العَلَاء من قول رجل من أهل اليمن: (فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها). قال: فقلت: أتقول جاءته كتابي؟! قال: نعم، أليس بصحيفة[٢].

وقد ذهب بعض النحويين إلى أن تذكير المؤنث، وتأنيث المذكر هو من قبيل الضرورة[٣]، غير أن ضرورة تذكير المؤنث أحسن من ضرورة تأنيث المذكر؛ لأن التذكير أصل التأنيث، فإذا ذكَّرت المؤنث رددت الفرع إلى أصله عكس تأنيث المذكر[٤]، لذا قال ابن جني: «وتذكير المؤنث واسع جدًّا؛ لأنه رد فرع إلى أصل، لكن تأنيث المذكر أذهب في التناكر والإغراب»[٥].

المسألة الرابعة عشرة: وقوع خبر (جعل) فعلًا ماضياً

الحديث و الأثر:

قولُ رسولِ اللهِ -صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّم-: «فَجَعَلَ كُلَّمَا جَاءَ لِيَخْرُجَ رَمَى في فِيهِ بِحَجَر»[٦].

وقولُ عَبْدِ الله بن عَبَّاس -رضي الله عنهما-: «فَجَعَلَ الرَّجُل إذا لم يَسْتَطِعْ أنْ يَخْرُجَ أَرْسَلَ رَسُولًا»[٧].

الإشكال:

---

(١) صحيح البخاري: كتاب بدء الخلق، باب إذا وقع الذباب في شراب أحدكم: ١٢٠٦/٣ .

(٢) انظر: الخصائص ٤١٦/٢، والإنصاف ٧٦٣/٢، وشواهد التوضيح ص١٤٥ .

(٣) انظر: الأصول ٤٧٦/٣، وضرائر الشعر لابن عصفور ص٢٧١-٢٧٩، وارتشاف الضرب ٢٤٤٩/٥، وهمع الهوامع٣٤٣/٥.

(٤) انظر: الخصائص ٤١٥/٢، وسر صناعة الإعراب ١١/١-١٢، وضرائر الشعر لابن عصفور ص٢٧٩ .

(٥) الخصائص ٤١٥/٢ .

(٦) صحيح البخاري: كتاب الجنائز، باب ما قيل في أولاد المشركين: ٤٦٥/١ .

(٧) صحيح البخاري: كتاب التفسير، سورة الشعراء {وأنذر عشيرتك الأقربين}: ١٧٨٧/٤ .

مجيء خبر (جعل) فعلًا ماضيًا .

موقف ابن مالك[1]:

أشار إلى أن حق الخبر هنا أن يكون فعلًا مضارعًا كغيرها من أفعال باب المقاربة؛ فيقال: جعلت أفعل كذا، ولا يقال: جعلت كلما شئت فعلت، ولا نحو ذلك، قال الشاعر[2]:

وَقَدْ جَـعَلْتُ إذا ما قُـمْتُ يُثْقِـلُنِـي ثَوبِي فَأَنْـهضُ نَـهْضَ الشَّاربِ الثَّمِلِ

وأوضح أن ما جاء هكذا فهو موافق للاستعمال المطرد، وما جاء بخلافه فهو منبه على أصل متروك.

موقف الشرَّاح:

اكتفى الزركشي[3] والقسطلاني[4]بذكر ما قاله ابن مالك في المسألة.

وتوجيه الدماميني[5] والعيني[6] موافق لما ذكره ابن مالك.

المناقشة:

أفعال المقاربة تعمل عمل كان وأخواتها، ومع ذلك أفرد النحويون لها بابًا مستقلًّا؛ لأنه يشترط في خبرها ما لا يشترط في خبر (كان) وأخواتها، ومنها أن يكون جملة فعلية فعلها مضارع[7]، ولأجل ذلك كان مجيء خبر أفعال المقاربة فعلًا ماضيًا شاذًّا، ومجيئه على الشذوذ؛ لأجل التنبيه إلى

---

(١) انظر: شواهد التوضيح ص١٣٥– ١٣٦ .

(٢) البيت من البسيط، لعمرو بن أحمر الباهلي، في: شعره ص١٨٢، وخزانة الأدب ٣٥٩/٩، ٣٦٢، ولأبي حَيَّة النُّمَيْرِي في: الحيوان ٤٨٣/٦، والمقاصد النحوية ١٠/٢، والتصريح بمضمون التوضيح٦٨٢/١، ولعمرو ابن أحمر أو لأبي حيَّة النميري في الدرر ٢٦١/١، ولأبي حيَّة أو للحكم بن عبدل في: إيضاح شواهد الإيضاح ص٧٧، وشرح شواهد المغني ٩١١/٢، وبلا نسبة في: المقرب ١٠١/١، وأوضح المسالك ٢٧٤/١، ومغني اللبيب ص١١٩٥، وهمع الهوامع١٣٢/٢.

(٣) انظر: التنقيح ٤٧٢/٢ .

(٤) انظر: إرشاد الساري ٤٧٢/٢، وانظر فيه: ٢٨/٤ .

(٥) انظر: مصابيح الجامع ٣٠٨/٣ .

(٦) انظر: عمدة القاري ٢١٦/٨ – ٢١٧ .

(٧) انظر: شرح التسهيل ٣٨٩/١، والتصريح بمضمون التوضيح ٦٨١/١– ٦٨٦ .

أصل متروك، لأن هذه الأفعال مثل (كان) وأخواتها في الدخول على مبتدأ وخبر، فالأصل أن يكون خبرها مثل خبر(كان)، فتُرِك هذا الأصل والتزم كون الخبر فعلًا مضارعًا، ثم نُبه شذوذًا على الأصل المتروك بوقوعه فعلًا ماضيًا كما في الحديث والأثر[1].

فكان هذا من القليل الذي لا يقاس عليه.

المسألة الخامسة عشرة: إطلاق صيغة الجَمْع على الاثنين

الأثر:

قول أبي جُحَيْفَة -رضي الله عنه-: «خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللهِ -صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّم- بالهَاجِرَة، فَأُتِي بِوَضُوءٍ فَتَوَضَأَ، فَصَلَّى بِنَا الظُّهْرَ والعَصْرَ، وبَيْنَ يَدَيْهِ عَنَزَةٌ، والمرأةُ والحِمَارُ يَمُرُّونَ مِن وَرَائِهَا»[2].

الإشكال:

قوله (والمرأة والحمار يمرُّون)؛ إذ أعاد ضمير الذكور العقلاء على مؤنث ومذكر غير عاقل.

موقف ابن مالك[3]:

الوجه فيه عنده أنه أراد: والمرأة والحمار وراكبه، فحذف (الراكب) لدلالة (الحمار) عليه، ثم غلَّب تذكير الراكب المفهوم على تأنيث المرأة، و غلَّب عَقْلهما على بهيمية الحمار فقال: يمرون.

وأنَّ مثل (يمرُّون) المخبر به عن مذكور ومعطوف محذوف وقوع (طَلِيحانِ) في قول بعض العرب: (راكبُ البعيرِ طَلِيحَانِ) يريد: راكبُ البعيرِ والبعيرُ طَلِيحَانِ.

موقف الشُرَّاح:

---

(١) انظر: شواهد التوضيح ص١٣٦ .

(٢) صحيح البخاري: كتاب الصلاة، باب الصلاة إلى العنزة: ١٨٨/١ .

(٣) انظر: شواهد التوضيح ص١٥٢ .

أشار الكرماني[1] فيه إلى أنَّ القياس يقتضي أن يُقال (يمرَّان) بلفظ التثنية، ثم أجاب عن هذا الإشكال بإيراد توجيه ابن مالك له.

وقال الزركشي فيه: «ثبت بصيغة الجمع، والقياس: يَمُرَّان، وكأنه أضمر: غيرهما»[2].

ونصَّ الدماميني[3] على أنَّ فيه حذف العاطف والمعطوف مثل قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ﴾[4] أي: ومَنْ أنفق بعده، وأشار إلى أنَّ هذا لابدَّ منه في هذا الحديث وإلا وجب أن يقال: يُمَرَّان.

وأمَّا ابن حجر[5] فرجَّح أنْ تكون لفظة (يَمُرُّون) من تصرف الرواة، وأورد في تخريج الإشكال ثلاثة احتمالات:

١- أن المراد الجنس، ويؤيده رواية «والناس والدواب يمرون...»[6].

٢- أن فيه حذفًا، والتقدير: وغيرهما.

٣- أن يكون المراد: المرأة والحمار براكبه.

ثم نقل قولَ ابن التين: أنَّ الصواب (يَمُرَّان) إذ في (يَمُرُّون) إطلاق صيغة الجمع على الاثنين.

وما ذكره ابنُ حجر لم يسلِّم العيني به، إذ تعقَّبه في أمرين مع عدم التصريح باسمه، وإنما بعبارته المتكررة (وقال بعضهم)، وهما:

الأول: أنه أراد الجنس. فردَّ عليه بقوله: «هذا ليس بشيء؛ لأنَّ الجنس يراد جنس المرأة وجنس الحمار، فيكون تثنية فلا يطابق الكلام»[7].

والثاني: في نسبته لما ورد هنا أنه من تصرُّف الرواة. فعلَّق عليه بقوله: «هذا أيضًا ليس بشيء؛ لأنَّ فيه نسبتهم إلى ذكر ما يخالف القواعد»[8].

---

(١) انظر: الكواكب الدراري ١٥٤/٤ .

(٢) التنقيح ١٧١/١ .

(٣) انظر: مصابيح الجامع ١٨٦/٢ .

(٤) سورة الحديد، من الآية: ١٠ .

(٥) انظر: فتح الباري ٥٧٦/١ .

(٦) صحيح البخاري: كتاب اللباس، باب التشمير في الثياب: ٢١٨٢/٥ .

(٧) عمدة القاري ٢٨١/٤ .

(٨) المرجع السابق.

ولم يُسلِّم العيني أيضًا لابن مالك في توجيهه؛ إذ وصف توجيهَهُ بأنَّ فيه تعسُّفًا وبعدًا. ورجَّح في توجيه الرواية ما ذكره ابنُ التين[1] مِن أنَّ فيه إطلاق اسم الجمع على التثنية؛ إذ قال معلِّقًا على كلامه: «وهذا أوجه من غيره؛ لأن مثل هذا وقع في الكلام الفصيح»[2].

ونصَّ السيوطي[3] على أنَّ فيه حذفًا تقديره: وغيرهما، أو (الحمار وراكبه)، وأنَّه من تصرف الرواة مستدلًا بالرواية الأخرى للحديث «يمر بين يديه المرأة والحمار»[4].

وأما القسطلاني[5] فأشار إلى أنه لا بد من تقدير: وغيرهما؛ للمطابقة، ومثله قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ﴾[6]، أو هو من إطلاق اسم الجمع على التثنية كما وقع مثله في فصيح الكلام، وحينئذ فلا يحتاج إلى تقدير.

المناقشة:

المشهور في كلام العرب أن واو الجماعة تعود إلى جماعة المخاطبين، أو الغائبين العاقلين، ومن بمنزلتهم[7]، ولأجل ذلك كان القياس في الأثر أن يقال: يَمُرَّان، بلفظ التثنية؛ لأن المذكور مثنى، وهما المرأة والحمار، ولذا وجَّه الشراح لفظة (يَمُرُّون) بوجوه:

الأول: أن فيه حذفًا، تقديره: (وراكبه)، أو (وغيرهما). وهو رأي جميع الشراح سوى العيني الذي وصفه بأن فيه تعسُّفًا وبُعْدًا.

الثاني: أن المراد الجنس. وقال به ابن حجر.

الثالث: أنه من تصرف الرواة. وقال به ابن حجر والسيوطي.

---

(١) ظاهر كلام ابن التين فيه أنه يُخطِّيء الرواية كما ذكر ذلك ابن حجر في توجيهها، ولكن الذي يظهر أنَّ العيني اجتزأ كلامه!.

(٢) عمدة القاري ٢٨١/٤ .

(٣) انظر: التوشيح ٥٥٧/٢ .

(٤) صحيح البخاري: كتاب الصلاة، باب سترة الإمام سترة من خلفه: ١٨٧/١ .

(٥) انظر: إرشاد الساري ٤٦٦/١ .

(٦) سورة الحديد، من الآية: ١٠ .

(٧) انظر: شرح التسهيل ١٢٢/١، والتصريح بمضمون التوضيح ٣٠٨/١، وهمع الهوامع ١٩٥/١ .

الرابع: أنه من إطلاق الجمع على الاثنين، فلا يحتاج إلى تقدير. وهو رأي العيني وأجازه القسطلاني.

والذي يترجَّح من هذه التوجيهات أنه من إطلاق الجمع على الاثنين؛ لأنَّ ما أمكن حمله وتوجيهه بلا تقدير أولى من حمله وتوجيهه على تقدير، لاسيمَّا وقد وردت شواهد على مثله، فمنها:

١- قوله تعالى: ﴿ قَالَ ٱهۡبِطَا مِنۡهَا جَمِيعَۢاۖ بَعۡضُكُمۡ لِبَعۡضٍ عَدُوّٞۖ فَإِمَّا يَأۡتِيَنَّكُم ﴾[١]، فقد جاءت (يأتينَّكم) على لفظ الجمع والمخاطب به آدم وحواء.

٢- قراءة عبد الله: ﴿ إِذۡ هَمَّت طَّآئِفَتَانِ مِنكُمۡ أَن تَفۡشَلَا وَٱللَّهُ وَلِيُّهُمَا ﴾[٢]، قال الفراء: «وفي قراءة عبد الله[٣] {والله وليُّهُم} رَجَع بهما إلى الجمع، كما قال الله عزوجل: ﴿ هَٰذَانِ خَصۡمَانِ ٱخۡتَصَمُواْ فِي رَبِّهِمۡ ﴾[٤]، وكما قال: ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٱقۡتَتَلُواْ ﴾[٥]»[٦].

٣- قوله تعالى: ﴿ أَفَمَن كَانَ مُؤۡمِنٗا كَمَن كَانَ فَاسِقٗاۚ لَّا يَسۡتَوُۥنَ ﴾[٧] ، ولم يقل: يستويان.

٤- قوله تعالى: ﴿ إِذۡ تَسَوَّرُواْ ﴾[٨] والأصل: إذ تسوَّرا، بدليل ﴿ إِنَّ هَٰذَآ أَخِي ﴾[٩].

٥- قوله تعالى: ﴿ إِنَّا مَعَكُم مُّسۡتَمِعُونَ ﴾[١٠] والأصل: معكما، بدليل ﴿ إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسۡمَعُ وَأَرَىٰ ﴾[١١]

---

(١) سورة طه، من الآية: ١٢٣ .

(٢) سورة آل عمران، من الآية: ١٢٢ .

(٣) القراءة في: الكشاف ٤٣٨/١، والبحر المحيط ٧٠/٣ .

(٤) سورة الحج، من الآية: ١٩ .

(٥) سورة الحجرات، من الآية: ٩ .

(٦) معاني القرآن ٢٣٣/١ .

(٧) سورة السجدة، الآية: ١٨ .

(٨) سورة ص، من الآية: ٢١ .

(٩) سورة ص، من الآية: ٢٣ .

(١٠) سورة الشعراء، من الآية: ١٥ .

(١١) سورة طه، من الآية: ٤٦ .

٦-حديث عائشة -في البخاري-: «أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ وأُمَّ سَلَمَةَ ذَكَرَتَا كَنِيسَةً رَأَيْنَها بالحَبَشَةِ فِيهَا تَصَاوِيرُ»[١].

والأصل: رَأَتَاهَا. قال العكبري: «وهذا في التحقيق ضمير جماعة المؤنث، فيجوز أن يكون أجرى الاثنين مجرى الجمع، كقوله تعالى: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾[٢] »[٣].

٧- قول عليِّ بن أبي طَالِب رضي الله عنه -في البخاري-: «إنَّ رسولَ اللهِ -صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّم- طَرَقَهُ وفَاطِمَةَ -عَلَيْها السَّلامُ- بِنْتَ رَسُولِ اللهِ -صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّم- فقال لهم: ألا تُصَلُّونَ»[٤].

والقياس أن يقول: ألا تُصلِّيان.

٨- ما حكى يُونس: ضَعْ رِحَالَهُمَا وغِلْمَانَهُمَا، وهم يريدون: رَحْلَيْهِمَا، وغُلامَيْهِمَا[٥].

والمرأة قد تُخاطَب بخطاب جمع الذكور أو يكنى عنها بضمير جمع المذكر مبالغة في سترها[٦]،ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ لِأَهْلِهِ ٱمْكُثُوٓاْ إِنِّيٓ ءَانَسْتُ نَارًا﴾[٧]

قال الرازي: «فيجوز أن يكون الخطاب للمرأة وولدها والخادم الذي معها، ويجوز أن يكون للمرأة وحدها، ولكن خرج على ظاهر لفظ

---

(١) صحيح البخاري، وورد الحديث في:

١- كتاب الصلاة، باب هل تنبش قبور مشركي الجاهلية ويتخذ مكانها مساجد: ١٦٥/١ .

٢- كتاب فضائل الصحابة، باب هجرة الحبشة: ١٤٠٦/٣ .

(٢) سورة التحريم، من الآية: ٤ .

(٣) إعراب الحديث ص٥٠٥ .

(٤) صحيح البخاري، ورد الحديث في:

١- كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب قوله تعالى: {وكان الإنسان أكثر شيء جدلا}: ٢٦٧٤/٦ .

٢- كتاب التوحيد، باب في المشيئة والإرادة {وما تشاؤون إلا أن يشاء الله}: ٢٧١٦/٦ .

(٥) انظر: الكتاب ٦٢٢/٣، والتذييل والتكميل ٨٤/٢ .

(٦) انظر: خزانة الأدب ٣٩٦/١، ودراسات في أسلوب القرآن الكريم ٧٦/٨ .

(٧) سورة القصص، من الآية: ٢٩ .

الأهل فإن الأهل يقع على الجمع، وأيضًا فقد يخاطب الواحد بلفظ الجماعة؛ أي تفخيمًا أي أقيموا في مكانكم»[1].

وقال الشنقيطي في دفع إيهام الاضطراب:
«وقوله: (امكثوا) خطاب جماعة الذكور فما وجه خطاب المرأة بخطاب الذكور؟ والجواب عن هذا .... أن الإنسان يخاطب المرأة بخطاب الجماعة؛ تعظيمًا لها، ونظيره قول الشاعر[2]:

فإنْ شِئْتُ حرَّمْتُ النِّسَاءَ سِوَاكُمُ وإنْ شِئْتُ لم أطْعَمْ نُقَاخًا ولا بَرْدًا

....»[3].

ومنه أيضًا قول الشاعر[4]:

إنِّـي لأَحْفَـظُ غَيْبَكُـم ويَسُرُّنِـي إذْ تُـذْكَرِينَ بِـصَالـحٍ أنْ تُـذْكَـرِي

المسألة السادسة عشرة: لزوم المثنى الألف رفعاً ونصباً وجراً

الأثر:

قول عَبْدِ الرَّحْمَنِ بن أَبِي بَكْرٍ - رضي الله عنهما -: «....فَفَرَّقْنَا اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا، مَعَ كُلِّ رَجُلٍ مِنْهُم أُنَاسٌ....»[5].

وقول أمِّ رُومَان –رضي الله عنها-: «بَيْنَما أنا مَعَ عَائِشَةَ جَالِسَتَان»[6].

---

(١) مفاتيح الغيب ١٥/٢٢ .

(٢) البيت من الطويل، للعَرْجي في ديوانه ص٢٠٦، والحيوان ٣٢/٥، وفقه اللغة وسر العربية للثعالبي ص٤٠٥، ولسان العرب ٦٤/٣-٦٥ (نقخ).

(٣) دفع إيهام الاضطراب ص٢٤٦-٢٤٧ .

(٤) البيت من الكامل ، لجَمِيل بُثَيْنَة في ديوانه ص٢٥، والأغاني ٣٨٩/٢، والحماسة البصرية ٩٧٧/٣ .

(٥) صحيح البخاري: كتاب مواقيت الصلاة، باب السمر مع الضيف والأهل: ٢١٦/١ .

(٦) صحيح البخاري: كتاب الأنبياء، باب قوله تعالى: {لقد كان في يوسف وإخوته آيات للسائلين}: ١٢٣٩/٣.

وقول عبد الله بن مَسْعودٍ- رضي الله عنه- لأبي جَهْل: «أنتَ أبا جَهْلٍ»[1].

الإشكال:

مجيء الحال (اثنا عشر، جالستان) على صورة المرفوع، ومجيء الخبر (أبا) بالألف دون الواو.

موقف ابن مالك[2]:

أفاد أن مقتضى الظاهر في قول عبد الرحمن أن يقال: ففرَّقنا اثني عشر رجلا؛ لأن (اثني عشر) حال من الضمير (نا)، ولكنه جاء بالألف على لغة بني الحارث بن كعب، فإنهم يلزمون المثنى وما جرى مجراه الألف في الأحوال كلها؛ لأنه عندهم بمنزلة المقصور، وأشار إلى أن من لغتهم أيضا قصر (الأب) و (الأخ)، كقول ابن مسعود -رضي الله عنه- لأبي جَهْلٍ: (أَنْتَ أَبَا جَهْل)، وأنَّ على لغتهم قرأ غير أبي عمرو[3]: ﴿إِنَّ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ﴾[4].

وأن من شواهد هذه اللغة قول أمِّ رُومَان: «بَيْنَما أنا مَعَ عَائِشَةَ جَالِسَتَانِ»[5] فجالستان حال، وكان حقُّه لو جاء على اللغة المشهورة أن يكون بالياء، لكنه جاء على اللغة الحارثيَّة.

موقف الشُرَّاح:

جاء أثر عبد الرحمن بن أبي بكر عند الكرماني بلفظ (فتَفَرَّقْنا اثنا عشر) فقال معلِّقًا: «أي هم اثنا عشر رجلا»[6]، وخرَّج قولَ ابن مسعود:

---

(١) صحيح البخاري: كتاب المغازي، باب قتل أبي جهل: ١٤٥٨/٤ .

(٢) انظر: شواهد التوضيح ص١٥٧ .

(٣) قرأ ابن كثير وحفص من السبعة (إنْ) بإسكان النون، والباقون بتشديدها. وقرأ أبو عمرو (هذين) بالياء، والباقون (هذان) بالألف. ينظر: البحر المحيط ٣١٦/٦- ٣١٧، والنشر ٢٤٠/٢-٢٤١، والإتحاف ٢٤٨/٢-٢٤٩ .

(٤) سورة طه، من الآية: ٦٣ .

(٥) صحيح البخاري: كتاب الأنبياء، باب قوله تعالى: {لقد كان في يوسف وإخوته آيات للسائلين}: ١٢٣٩/٣.

(٦) الكواكب الدراري ١٥٨/١٤ .

(أنت أبا جهل) على ثلاثة أوجه: إمَّا أنه «منصوب بالنداء؛ أي أنت مصروع يا أبا جهل، أو على مذهب من يقول: (ولو ضَرَبَه بِأبا قبيس)، أو تقديره: أنت تكون أبا جهل»[١].

وأغفل الزركشي أثر عبد الرحمن، وأشار إلى أنَّ رواية (أنت أبا جهل) تصحُّ على النداء أي: أنت المقتول الذليل يا أبا جهل على جهة التقريع والتوبيخ، ونَسَبَ هذا التخريج للقاضي[٢]، وأجاز أن يكون على لغة القصر في الأب ويكون خبرًا لمبتدأ، ثم أورد قول الداودي بأنه يحتمل معنيين: إما أن يكون استعمل اللحن[٣]؛ ليغيظ أبا جهل كالمصغِّر له، أو أنه يريد: أعني أبا جهل، ثم ذكر ردَّ السفاقسي لهما؛ معلِّلًا بأنَّ تغيُّظه في مثل هذه الحالة باللحن لا معنى له، وأنَّ النصب بإضمار (أعني) إنما يكون إذا تكررت النعوت. فاعترض الزركشي ردّه للوجهين بقوله: «ولا يَرِدَان؛ أما الأول فإنه أبلغ في التهكُّم، وأما الثاني فليس التكرار شرطًا في القطع عند جمهور النحويين، وإن أوهمته عبارة ابن مالك في كتبه»[٤].

وأما الدماميني فاكتفى بذكر تخريج ابن مالك لرواية (ففرقنا اثنا عشر) وأنها على لغة بني الحارث بن كعب[٥].

وأجاز ابنُ حجر في تخريج أثر عبد الرحمن وجهين:

إما أنه جاء على لغة من يلزم المثنى الألف في الحالات كلها، أو أنْ يكون (ففُرِّقنا) مبنيّاً للمجهول، وارتفع (اثنا عشر) على الابتداء وما بعده الخبر[٦].

---

(١) الكواكب الدراري ١٥/١٦٠ .

(٢) انظر: مشارق الأنوار ٢/٥٩١ .

(٣) أشار ابن مالك في شرح التسهيل ٢/٥٢ إلى أن المطبوع على العربية لا يصح منه الغلط وإلا لم يوثق بشيء من كلامه، بل يجب أن يعتقد الصواب في كل ما نطقت به العرب.

(٤) التنقيح ٢/٨٣٢، وانظر: شرح التسهيل ١/٢٨٧، وشرح الكافية الشافية ١/٣٦٠–٣٦١ .

(٥) انظر: مصابيح الجامع ٢/٢٦٦ .

(٦) انظر: فتح الباري ٦/٦٠٠ .

وذكر في تخريج قول ابن مسعود الأوجه التي أوردها الزركشي، دون ترجيح لأحدها، إلا أنه نصَّ على أن تخريجه على استعمال اللحن بعيد في الاختيار[١].

وذكر العيني في تخريج أثر عبد الرحمن الوجهين اللذَين أوردهما ابن حجر[٢]، وفي قول ابن مسعود الأوجه الثلاثة التي ذكرها الكرماني[٣]، ولم يُشر إلى نقله عنهما!.

وأغفل السيوطي أثر عبد الرحمن وخرَّج قول ابن مسعود بأنه «على لغة كنانة، أو منصوب بـ(أعني)، أو نداء؛ أي: أنت المقتول يا أبا جهل، أقوال أصحّها الثالث»[٤].

ووافق القسطلانيُّ ابنَ مالك في توجيه أثر عبد الرحمن إذ قال: «(اثنا عشر) بألف على لغة من يجعل المثنى كالمقصور في أحواله الثلاث»[٥].

وخرَّج قول ابن مسعود بما أورده السيوطي، دون ترجيح[٦].

ولم أقف على تعليق للشراح على قول أمِّ رومان.

المناقشة:

تلخص مما سبق اتفاق الشراح في توجيه الإشكال بمجيئه على لغة قوم من العرب يلزمون المثنى وما جرى مجراه الألف في الحالات كلها: رفعًا ونصبًا وجرًّا.

وأشهر القبائل التي تُنسب لها هذه اللغة قبيلة بني الحارث بن كَعْب[٧]، حتى سمَّاها ابن مالك -كما سبق- (باللغة الحارثية).

---

(١) انظر: فتح الباري ٢٩٥/٧ .

(٢) انظر: عمدة القاري ١٠١/٥، ١٢٦/١٦ .

(٣) انظر: عمدة القاري ٨٥/١٧ .

(٤) التوشيح ٢٤٩١/٦ .

(٥) إرشاد الساري ٥١٩/١ .

(٦) انظر: إرشاد الساري ٢٤٩/٦ .

(٧) انظر: معاني القرآن للفراء ١٨٤/٢، وسر صناعة الإعراب ٧٠٤/٢، وشرح المفصل ١٢٨/٣-١٢٩، وشرح التسهيل ٦٢/١، وتوضيح المقاصد ٣٣٠/١ .

ونُسبت هذه اللغة أيضا إلى مجموعة من القبائل منها: كِنَانَة، وخَثْعَم، وزُبَيْد، وهَمَدَان، وبني الهُجَيْم، وبني العَنْبَر، وبُطُون من رَبِيعَة، وبَكْرُ بن وائل، وعُذْرَة[1].

والذي يترجَّح عندي هو توجيه الآثار الواردة بمجيئها على هذه اللغة؛ لأنها لغة معروفة، وقد حكاها من يُرتضى علمه وصدقه وأمانته[2]، ولكثرة ما ورد من الشواهد عليها، ومن ذلك:

١- قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[3] على أشهر أعاريبها، فقالوا: (هذان) في موضع نصب بـ(إنَّ) وعلامة نصبه الألف على لغة من يلزم المثنى الألف في كل الأحوال[4].

٢- قوله صلى الله عليه وسلم: «لا وِتْرَانِ في لَيْلَة»[5].

٣- قول الراجز[6]:

إنَّ أَبَـــاهَـــا وأَبَـــا أَبَـــاهَـــا
قَـدْ بَـلَـغَـا في الـمَـجْـدِ غَـايَـتَـاهَـا

٤-قول الشاعر[7]:

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٦٢/١–٦٣، وارتشاف الضرب ٥٥٨/٢، وهمع الهوامع ١٣٣/١ .

(٢) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٤٦/٣ .

(٣) سورة طه، من الآية: ٦٣ .

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ١٨٣/٢-١٨٤، والبحر المحيط ٣١٦/٦- ٣١٧، وهمع الهوامع ١٣٣/١ .

(٥) سنن الترمذي: باب لا وتران في ليلة: ٣٣٣/٢، سنن النسائي: كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب نهي النبي –صلى الله عليه وسلم– عن الوترين في ليلة: ١٥٢/٣ . والأصل في الحديث أن يُقال: لا وترين؛ لأنه اسم (لا) النافية للجنس.

(٦) البيت من الرجز، لرؤبة في: ديوانه ص١٦٨، والتصريح بمضمون التوضيح ٢٢٤/١، والدرر اللوامع ٣٢/١، ونُسب لأبي النَّجْم العجلي في: المقاصد النحوية ٨٠/١، التصريح بمضمون التوضيح ٢٢٤/١، والدرر اللوامع ٣٢/١، وهو في ملحقات ديوانه ص٢٢٧، والبيت بلا نسبة في: سر صناعة الإعراب ٧٠٥/٢، والإنصاف ١٨/١، وشرح المفصل ٥٣/١، وشرح التسهيل ٤٥/١، وتوضيح المقاصد ٣١٨/١، وهمع الهوامع ١٣٤/١ . والشاهد في البيت أن حق السياق فيه أن يُقال: وأبا أبيها، قد بلغا غايتيها.

(٧) البيت من الطويل، لهُوَبَر الحارثي في: غريب الحديث لأبي عبيد ٣٣٤/١-٣٣٥، ولسان العرب ١٩٧/٨ (صرع)، ٣٥١/١٥ (هبا)، وبلا نسبة في: سر صناعة الإعراب ٧٠٤/٢، وشرح المفصل ١٢٨/٣، وشرح التسهيل

تَــزَوَّدَ مِـنَّـا بَـيْنَ أُذْنَــاهُ ضَـرْبَــةً دَعَـتْـهُ إلى هَـابِـي الـتُّــرَابِ عَـقِيمِ

٥- قول الشاعر[١]:

فأَطْـرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ ولو يَـرَى مَسَـاغًا لِنَابَــاه الشُّـجَـاعُ لَصَـمَّـمَـا

وغيرها من الشواهد[٢].

ولا بد في نهاية المسألة من التعرض لأمر مهم؛ وهو هل عبد الله بن مسعود وعبد الرحمن بن أبي بكر وأم رومان –رضي الله عنهم- من أهل هذه اللغة حتى يصح تخريج كلامهم عليها؟

والجواب عن ذلك أن أم رومان هي ممن نُسبت لهم هذه اللغة؛ إذ هي من كنانة[٣]، وأما ابن مسعود وعبد الرحمن –رضي الله عنهما- فقد تكلما بغير لغتهما[٤]، ولعل السبب في ذلك تنقل أفراد القبائل من مكان إلى آخر، فقد كانت قريش (وهي أشهر تلك القبائل) ترحل كل عام إلى اليمن في الشتاء وإلى الشام في الصيف، وتقيم فيهما وتخالط أهلهما ما دعت إلى ذلك أسباب التجارة وظروف الحياة، ويعضد ذلك أن بعض النحويين نصّ على إجازة تكلّم الإنسان بلغة غيره؛ قال ابن جني في خصائصه: «فقد علمت بهذا أن صاحب لغة قد راعى لغة غيره؛ وذلك لأن العرب وإن كانوا منتشرين وخَلْقًا عظيمًا في أرض الله غير متحجرين ولا متضاغطين، فإنهم بتجاورهم وتلاقيهم وتزاورهم يجرون مجرى الجماعة في دار واحدة، فبعضهم يلاحظ صاحبه ويراعي أمر لغته كما يراعي ذلك من مُهمّ

٦٣/١، وهمع الهوامع ١٣٤/١ . والشاهد في البيت أن حق السياق أن يُقال: أذنيه؛ لوقوعه مضافًا إليه.

(١) البيت من الطويل، للمُتَلَمِّس في: ديوانه ص ٣٤، وروايته(لنابيه) ولا شاهد فيها، ونُسِب له في: الحيوان ٢٦٣/٤، وخزانة الأدب ٤٨٧/٧، والبيت بلا نسبة في: معاني القرآن للفراء ١٨٤/٢، وسر صناعة الإعراب ٧٠٤/٢، وشرح المفصل ١٢٨/٣، وشرح التسهيل ٦٣/١ . والشاهد في البيت أن حق السياق فيه أن يُقال: لنابيه؛ لأنه مثنى (ناب).

(٢) انظر شواهد أخرى في: شرح المفصل ١٢٩/٣، وشواهد التوضيح ص١٥٧– ١٥٨، وشرح التسهيل ٦٣/١.

(٣) انظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم ٣٤٩٨/٢ .

(٤) بسط الحديث حول هذه القضية: عباس حسن في كتابه (اللغة والنحو بين القديم والحديث) ص٣٦، و محمد حماسة عبد اللطيف في كتابه (لغة الشعر) دراسة في الضرورة الشعرية ص٦٠٩ .

أمره»[1]، وقال: «.... ثم تلاقى أصحاب اللغتين فسمع هذا لغة هذا، وهذا لغة هذا، فأخذ كل منهما من صاحبه ما ضمّه إلى لغته»[2]، وقال في موضع آخر منه: «وقد يجوز أن تكون لغته في الأصل إحداهما، ثم إنه استفاد الأخرى من قبيلة أخرى»[3]، بل إنه عقد بابًا في الفصيح يجتمع في كلامه لغتان فصاعدا، وضرب فيه أمثلة[4].

وقال الزمخشري: «وقول حاتم[5]:

ولا كَريمَ مِن الوِلْدانِ مَصْبوحُ

يحتمل أمرين: أحدهما: أن يترك فيه طائيته إلى اللغة الحجازية ....»[6].

وقال ابن مالك: «فإن الحجازي قد يتكلم بلغة غيره، وغيره قد يتكلم بلغته»[7]، وقال في موضع آخر: «.... فيكون الجمع بين اللغتين في كلام واحد بمنزلة قولك: ما زيد قائمًا ولا عمرو منطلق؛ فيجمع في كلام واحد بين اللغة الحجازية واللغة التميمية»[8].

---

(١) الخصائص ٢/١٥-١٦ .

(٢) الخصائص ١/٣٧٦ .

(٣) الخصائص ١/٣٧٢ .

(٤) انظر: الخصائص ١/٣٧٠ .

(٥) البيت من البسيط، وصدره: إِذَا اللِّقَاحُ غَدَتْ مُلْقًى أَصِرَّتُهَا

لحاتم الطائي في: ديوانه ص١٤٢، وشرح أبيات سيبويه ٢/٨، والمفصل ص٥١، ونسب إلى رجل من النَّبِيتِ كما في: إيضاح شواهد الإيضاح ١/٢٧١، وإلى أبي ذؤيب الهذلي كما في: شرح المفصل ١/١٠٧، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/٢٧١، وهو في ملحق أشعار الهذليين ص١٣٠٧، والبيت بلا نسبة في: الكتاب ٢/٢٩٩، والمقتضب ٤/٣٧٠، والأصول ١/٣٨٥، والتبصرة والتذكرة ١/٣٩٢، وأمالي ابن الشجري ٢/٥١٢ .

(٦) المفصل في صنعة الإعراب ص٥١-٥٢ .

(٧) شرح التسهيل ١/٣٨٤ .

(٨) شواهد التوضيح ص٢٣٦ .

المسألة السابعة عشرة: اقتران خبر (كاد) بـ (أنْ)

الأثر:

قول عُمَرَ -رضي الله عنه-: «مَا كِدْتُ أَنْ أُصَلِّيَ حَتَّى كَادَتْ الشَّمْسُ تَغْرُبَ»[1].

وقول أَنَس -رضي الله عنه-: «فَمَا كِدْنَا أَنْ نَصِلَ إِلى مَنَازِلِنا»[2].

وقول جَابِر -رضي الله عنه-: «....والبُرْمَةُ بَيْنَ الأَثَافيِّ قَدْ كَادَتْ أَنْ تَنْضِجَ»[3].

وقول جُبَيْر بن مُطْعِم -رضي الله عنه-: «كَادَ قَلْبِي أَنْ يَطِيرَ»[4].

الإشكال:

وقوع خبر (كاد) مقرونًا بـ (أنْ) في كلام لا ضرورة فيه.

موقف ابن مالك[5]:

أفاد أن وقوع خبر (كاد) مقرونًا بـ (أنْ) في كلام لا ضرورة فيه ممَّا خفي على أكثر النحويين، والصحيح جواز وقوعه.

وأشار إلى أنَّ وقوعه غير مقرون بـ (أنْ) أكثر وأشهر من وقوعه مقرونًا بـ (أنْ)، ولذلك لم يقع في القرآن إلا غير مقرون بـ (أنْ)، نحو ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾[1]،

---

(١) صحيح البخاري: كتاب الأذان، باب قول الرجل ما صلينا: ٢٢٩/١ .

(٢) صحيح البخاري: كتاب الاستسقاء، باب الاستسقاء على المنبر: ٣٤٤/١ .

(٣) صحيح البخاري: كتاب المغازي، باب غزوة الخندق: ١٥٠٥/٤ .

(٤) صحيح البخاري: كتاب التفسير، سورة الطور، باب حدثنا عبد الله بن يوسف: ١٨٣٩/٤ .

(٥) انظر: شواهد التوضيح ص١٥٩—١٦٠ .

و ﴿ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا ﴾[٢]، و ﴿ أَكَادُ أُخْفِيهَا ﴾[٣].

وأنه لا يمنع عدم وقوعه في القرآن مقرونًا بـ (أنْ) من استعماله قياسًا لو لم يرد به سماع؛ لأنَّ السبب المانع من اقتران الخبر بـ (أنْ) في باب المقاربة هو دلالة الفعل على الشروع كـ (طفق) و (جعل)، فإن (أنْ) تقتضي الاستقبال، وفعل الشروع يقتضي الحال، فتنافيا.

وما لا يدل على الشروع كـ (عسى) و(أوشك) و (كاد) فمقتضاه مستقبل، فاقتران خبره بـ (أنْ) مؤكد لمقتضاه فإنها تقتضي الاستقبال.وذلك مطلوب، فمانعه مغلوب.

فإذا انضمَّ إلى هذا التعليل استعمال فصيح ونقل صحيح كما في الأحاديث المذكورة تأكد الدليل، ولم يوجد لمخالفته سبيل.

موقف الشُرَّاح:

وافق الكرمانيُّ[٤] ابنَ مالك في إجازة هذا الاستعمال على قلّة، وأن الأصل عدمها.

ونصَّ الدماميني[٥] كذلك على جوازه موردًا ما قاله ابن مالك في هذه المسألة.

وأجازه ابنُ حجر في موضع على قلة[٦]،ورجَّح في موضع آخر تصرف الرواة فيه[٧].

ونصَّ العينيُّ[٨] كذلك على الجواز مع قلَّته.

واكتفى السيوطي بالتعليق على قول عمر -رضي الله عنه- ورجّح تصرف الرواة فيه[١].

---

(١) سورة البقرة، من الآية: ٧١ .

(٢) سورة النساء، من الآية: ٧٨ .

(٣) سورة طه، من الآية: ١٥ .

(٤) انظر: الكواكب الدراري ٣٤/٥، وانظر فيه: ١٠٨/٦ .

(٥) انظر: مصابيح الجامع ٤١٤/٨ .

(٦) انظر: فتح الباري ٤٧٣/٧ .

(٧) انظر: فتح الباري ٦٩/٢ .

(٨) انظر: عمدة القاري ١٥٧/٥، وانظر فيه: ٩٠/٥، ٤٥٠/١٠ .

وفي مواضع عدة صرَّح القسطلاني[٢] بجوازه.

المناقشة:

الغالب في خبر (كاد) أن لا يقترن بـ (أنْ)، وعلَّة ذلك أنَّ (كاد) تدلُّ على مقاربة الفعل والشروع فيه، في حين أنَّ (أنْ) تصرف الفعل إلى الاستقبال، فتنافيا من هذه الجهة[٣]. وقد ورد خلاف ذلك فجاء خبر (كاد) مقترنًا بـ (أن)، وللنحويين فيه قولان:

١- أنَّ ذلك خاصٌّ بضرورة الشعر، وبه قال سيبويه[٤]، والمبرد[٥]، والزجاجي[٦]، والفارسي[٧]، والنحاة المغاربة[٨].

٢- جوازه في النثر، مع القول بقلَّة ذلك، وبه قال ابن يعيش[٩]، وابن مالك[١٠]، وابن هشام[١١].

والذي يترجَّح عندي أنَّ اقتران خبر (كاد) بـ (أنْ) جائز مع قلته، وأنَّ مَن قال إنَّ اقترانها خاصٌّ بالضرورة الشعرية مطلقًا يُعارض قولَه ما ورد في الآثار الصحيحة السابقة، التي هي ليست محل ضرورة. قال النَّووي في شرحه لصحيح مسلم عند حديث «فكَانَ الرَّجُلُ إذا هُوَ أرادَ أنْ يَدْخُلَها يَدَعُونَه يَرْتَقِي، حتَّى إذا كَادَ أنْ يَدْخُلَ دَفَعُوه فَسَقَط»[١٢]: «هكذا هو في كلها «كاد أن يدخل» وفيه حجة لجواز دخول (أنْ) بعد (كاد)، وقد كثُر ذلك، وهي لغة فصيحة، ولكن الأشهر عدمها»[١٣].

---

(١) انظر: التوشيح ٦٣٢/٢ .

(٢) انظر: إرشاد الساري ٢٣/٢، وانظر فيه: ٢٤٤/٢، ٣٥٨/٧ .

(٣) انظر: شرح المفصل ١٢١/٧، وشواهد التوضيح ص١٦٠ .

(٤) انظر: الكتاب ١٢/٣، ١٥٩ .

(٥) انظر: المقتضب ٦٩/٣، ٧٥ .

(٦) انظر: حروف المعاني ص٦٧، والجمل ص٢٠١-٢٠٢ .

(٧) انظر: الإيضاح ص١٠٩-١١٠ .

(٨) انظر: توضيح المقاصد ٥١٨/١، وشرح ابن عقيل ٣٠٤/١ .

(٩) انظر: شرح المفصل ١٢١/٧ .

(١٠) انظر: شرح التسهيل٣٩١/١، وشواهد التوضيح ص١٥٩ .

(١١) انظر: أوضح المسالك ٢٨١/١-٢٨٢ .

(١٢) صحيح مسلم ٩٩/٤ .

(١٣) شرح صحيح مسلم ٩٥/٩ .

ويدل على قلّة ما جاء منه أن الأحاديث الواردة في صحيح البخاري – مثلًا- المتعلقة بـ (كاد)، اقترن فيها الخبر بـ(أنْ) في أربعة عشر موضعًا من مجموع تسعة وأربعين موضعًا[1].

المسألة الثامنة عشرة: الجمع بين التمييز وفاعل (نِعْم) الظاهر

الحديث و الأثر:

قول النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّم-: «نِعْمَ المَنِيحَةُ اللِّقْحَةُ الصَّفِيُّ مِنْحَةً»[2].

وقول امْرَأةِ عَبْدِ اللهِ بن عَمْرو -رضي الله عنهما-: «نِعْمَ الرَّجُلُ مِنْ رَجُلٍ، لم يَطَأْ لَنَا فِرَاشًا، ولم يُفَتِّشْ لَنَا كَنَفًا مُنْذُ أَتَيْنَاهُ»[3].

الإشكال:

الجمع بين التمييز وفاعل (نِعْم) الظاهر.

موقف ابن مالك[4]:

---

(١) انظر: (الفعل «كاد» في القرآن الكريم، وفي صحيح البخاري: دراسة وإحصاء) محمد حسين أبو الفتوح ص٢٢٥-٢٤٧، مجلة كلية الآداب، جامعة الملك سعود، م ١٥، ع ٢، ١٤٠٨ هـ. وانظر: (كاد، واتصال خبرها بأنْ في التراث) محمد الباتل ص٣-٣٦، مجلة كلية الآداب، جامعة الملك سعود، م ٧، ع ١ .

وقد أورد في هذه الدراسة –إضافة إلى الأحاديث– نصوصًا نثرية وأخرى شعرية في عصر الاحتجاج وبعده.

أشار إلى ما سبق د ناهد العتيق في كتاب (المسائل النحوية في كتاب فتح الباري) ص٣٧٧.

(٢) صحيح البخاري: كتاب الهبة، باب فضل المنيحة: ٩٢٦/٢ .

(٣) صحيح البخاري: كتاب فضائل القرآن، باب في كم يقرأ القرآن: ١٩٢٦/٤ .

(٤) انظر: شواهد التوضيح ص١٦٧-١٦٨ .

أوضح أن هذا الاستعمال مما منعه سيبويه[1]، إذ أنه لا يُجيز أن يقع التمييز بعد فاعل(نِعْم) و(بِئْس)إلا إذا أُضمر الفاعل كقوله تعالى:﴿ بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا ﴾[2]

وأن المبرد[3] أجازه وأنه الصحيح.

وأضاف ابن مالك أنَّ من منع وقوعه بعد الفاعل الظاهر يقول إن التمييز فائدة المجيء به رفع الإبهام، ولا إبهام إلا بعد الإضمار، فتعيَّن تركه مع الإظهار.

وهذا الكلام تلفيق عارٍ من التحقيق، فإن التمييز بعد الفاعل الظاهر وإن لم يرفع إبهامًا فإن التوكيد به حاصل، فيسوغ استعماله كما ساغ استعمال الحال مؤكدة، نحو: ﴿ وَلَّىٰ مُدْبِرًا ﴾[4] ، و ﴿ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا ﴾ [5]، مع أنّ الأصل فيها أن يبين بها كيفية مجهولة، فكذا التمييز؛ أصله أن يرفع به إبهام نحو: (له عشرونَ درهمًا)، ثم يجاء به بعد ارتفاع الإبهام قصدًا للتوكيد، نحو: (عندَه من الدراهمِ عشرونَ درهمًا)، ومنه قوله تعالى: ﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾[6]، فلو لم ينقل التوكيد بالتمييز بعد إظهار فاعل (نعم) و (بئس) لساغ استعماله قياسًا على التوكيد به مع غيرها. فكيف وقد صح نقله وقرر فرعه وأصله!.

وأن من شواهده الموافقة للحديثين المذكورين قول جرير يمدح عمر بن عبد العزيز -رحمه الله-[7]:

---

(١) انظر: الكتاب ١٧٧/٢ .

(٢) سورة الكهف، من الآية: ٥٠ .

(٣) انظر: المقتضب ١٥٠/٢ .

(٤) سورة النمل، من الآية: ١٠، وسورة القصص، من الآية: ٣١ .

(٥) سورة مريم، من الآية: ٣٣ .

(٦) سورة التوبة، من الآية: ٣٦ .

(٧) البيت من الوافر، وهو في:ديوانه ص١٠٧، والإيضاح للفارسي ص١١٣-١١٤، والخصائص ٨٣/١، وشرح

تَـزَوَّدْ مِـثْـلَ زَادِ أَبِـيـكَ فِـيـنَا فَـنِـعْـمَ الـزَّادُ زَادُ أَبِـيـكَ زَادَا

موقف الشرّاح:

أورد الكرماني[1] ما قاله ابن مالك في تضمُّنِ هذا الحديث وقوعَ التمييز بعد فاعل (نِعْم) ظاهرًا وموقف سيبويه والمبرد منه، وزاد احتمالًا بأن يكون معناه: نعم الرجل من بين الرجال، والنكرة في الاثبات تفيد العموم كما قال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّآ أَحْضَرَتْ ﴾[2]، أو أن يكون من باب التجريد وكأنه جرد من رجل موصوف بكذا وكذا رجلا، فقال: نعم الرجل المجرد من كذا فلان.

وأجازه الزركشي[3]، وابن حجر[4]، وذكرا فيه ما قاله ابن مالك، وأتبعاه بقول أبي البقاء[5] من أنَّ المنيحة فاعل (نِعْم) و(اللقحة) هي المخصوص بالمدح و(المنحة) منصوب على التمييز توكيدًا، ومنه قول جرير السابق.

وأما الدماميني فقد حاول - بعد إيراده لتوجيه ابن مالك - أن يجد مخرجًا لهذا الإشكال، إذ قال: «يحتمل أن يُقال: إنَّ فاعل (نِعْم) في الحديث مضمر، والمنيحة الموصوفة بما ذكره هي المخصوص بالمدح، و(منحةً) تمييز تأخر عن المخصوص، فلا شاهد فيه على ما قال، ولا يَرِد على سيبويه حينئذ»[6].

المفصل ١٣٢/٧، وبلا نسبة في: المقتضب ١٥٠/٢، وشرح الكافية الشافية ص١١٠٧، وتوضيح المقاصد ٩١٥/٢ .

(١) انظر: الكواكب الدراري ٤٥/١٩–٤٦ .

(٢) سورة التكوير، الآية: ١٤ .

(٣) انظر: التنقيح ٥٧٧/٢ .

(٤) انظر: فتح الباري ٢٤٤/٥ .

(٥) إعراب الحديث ص٣٤٢ .

(٦) مصابيح الجامع ٢٧/٦ .

وأورد العيني[1] فيه تخريجَ ابن مالك، وما أضافه الكرماني على كلامه.

وكذلك فعَلَ القسطلاني[2] إلا أنه زاد على تخريج ابن مالك ما ذكره الدماميني من احتمال في حلِّ الإشكال.

المناقشة:

مسألة الجمع بين التمييز وفاعل (نِعْم) الظاهر مسألةٌ اختلف فيها النحويون على أقوال ثلاثة:

١- المنع، وهو رأي سيبويه[3]، والسيرافي[4]، وابن جني[5]، وابن هشام[6].

٢- الجواز، وبه قال المبرد[7]، والفارسي[8]، والعكبري كما مرَّ، وصحَّحه ابن مالك.

٣- التفصيل، فإن أفاد التمييز معنى لم يُفده الفاعل، جاز، نحو: نِعْم الرجلُ رجلًا عالمًا، وإن لم يُفد لم يجز، وإليه ذهب ابن عصفور[9].

واحتجَّ المانعون بأنَّ المقصود من التمييز هو رفع الإبهام، ومع وجود الفاعل الظاهر لا يوجد إبهام، فلا حاجة إلى التمييز[10].

والذي يترجَّح لديَّ هو القول بالجواز؛ للبعد عن التكلف والتأويل كما هو مذهب المانعين، ولوجود الشواهد عليه كما في الحديث والأثر وشعر العرب، ولأن القياس يؤيِّده كما بيَّن ابنُ مالك.

---

(١) عمدة القاري ١٨٥/١٣، وانظر فيه: ٥٨/٢٠ .

(٢) انظر: إرشاد الساري ٣٦٧/٤ .

(٣) انظر: الكتاب ١٧٥/٢-١٧٦ .

(٤) انظر نسبة الرأي له في: ارتشاف الضرب ٢٢/٣، وأوضح المسالك ٢٤٩/٣، وهمع الهوامع ٣٥/٥ .

(٥) انظر: الخصائص ٣٩٥/١- ٣٩٦ .

(٦) انظر: مغني اللبيب ص٩٧١، وفي أوضح المسالك ٢٤٨/٣-٢٤٩ ذكر الخلاف ولم يرجِّح.

(٧) انظر: المقتضب ١٥٠/٢ .

(٨) انظر: الإيضاح ص١١٣-١١٤ . وانظر نسبة الرأي له في: أوضح المسالك ٢٤٨/٣ .

(٩) انظر: المقرب ٦٨/١، وانظر: توضيح المقاصد ٩١٣/٢، ٩١٨ .

(١٠) انظر: شرح التسهيل ١٥/٣، وتوضيح المقاصد ٩١٤/٢ .

فمن الشواهد الشعرية الواردة عليه ما يلي:

١-قول جرير[١]:

تَــزَوَّدْ مِــثْــلَ زَادِ أَبِـيــكَ فِـيـنَا فَـنِـعْـمَ الـزَّادُ زَادُ أَبِـيـكَ زَادَا

٢-وقوله[٢]:

والتَغْلِبِيُّونَ بِئْسَ الفَحْلُ فَحْلُهُم فَـحْـلًا وأُمُّـهُـمُ زَلَّاءُ مِـنْـطِـيقُ

٣-وقول الشاعر[٣]:

نِـعْمَ الـفَـتَـاةُ فَـتَـاةً هِـنْدُ لو بَـذَلَـتْ رَدَّ الـتَّـحِـيّـَةِ نُـطْـقًـا أوْ بِـإيْـمَـاءِ

المسألة التاسعة عشرة: حذف المعطوف

الحديث:

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) البيت من البسيط، لجرير في: ديوانه ص١٩٢، والمقرب ٦٨/١، وشواهد التوضيح ص١٦٩، وبلا نسبة في: توضيح المقاصد ٦٣/٢، وهمع الهوامع ٣٥/٥ .

(٣) البيت من البسيط، لم أقف على قائله، وهو في: شواهد التوضيح ص١٦٩، توضيح المقاصد ٩١٥/٢، وارتشاف الضرب ٢٢/٣، ومغني اللبيب ص٩٧١، وهمع الهوامع ٣٥/٥ .

قول النَّبِي -صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّم-: «اجْتَنِبُوا الموْبِقَاتِ: الشِّرْكَ بالله والسِّحْرَ»[1].

الإشكال:

حذف المعطوف.

موقف ابن مالك[2]:

أوضح أن فيه حذفًا لمعطوف بعد السحر، وأنه جاز حذف المعطوف؛ للعلم به، والتقدير: اجتنبوا الموبقات: الشرك بالله والسحرَ وأخواتهما، وأيضا جاز الحذف عنده؛ لأن الموبقات سبع بُيِّنت في حديث آخر، واقتصر في هذا الحديث على اثنتين؛ تنبيهًا على أنهما أحقُّ بالاجتناب.

وأجاز رفع (الشرك) و (السحر) على تقدير: منهنَّ الشركُ بالله والسحرُ.

موقف الشراح:

أشار الكرماني[3] إلى أن الذي ورد في الحديث مختصرٌ من مطوَّل، ولهذا ذكر الثنتين فقط، وأنه من قبيل قوله تعالى: ﴿ فِيهِ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٌ مَّقَامُ إِبۡرَٰهِيمَ ﴾[4].

ووافق الزركشيُّ ابنَ مالك فيما قاله [5].

وكذا الدماميني، إذ قال فيه: «فإن قلت: المُبْدل منه جمع فكيف يبدل منه اثنان؟

قلت: على تقدير: وأخواتهما. وقد ثبت في حديث آخر: أن الموبقات سبع وبيَّنها. قيل: واقتصر منها ههنا على اثنتين تأكيدًا لأمرهما»[1].

---

(١) صحيح البخاري: كتاب الطب، باب الشرك والسحر من الموبقات: ٢١٧٥/٥ .

(٢) انظر: شواهد التوضيح ص١٧٢ .

(٣) انظر: الكواكب الدراري ٣٩/٢١ .

(٤) سورة آل عمران، من الآية: ٩٧ .

(٥) انظر: التنقيح ١١٣٤/٣ .

وأما ابنُ حجر فاعترض استدلال ابن مالك بهذا الحديث بقوله: «وظاهر كلامه يقتضي أن الحديث ورد هكذا تارة وتارة ورد بتمامه وليس كذلك، وإنما الذي اختصره البخاري نفسه كعادته في جواز الاقتصار على بعض الحديث»[٢]،

وقبله أورد كلامًا لم يَسْلَمْ فيه من تعقُّب العيني له إذ قال: «والنكتة في اقتصاره على اثنتين من السبع هنا الرمز إلى تأكيد أمر السحر، فظنَّ بعض الناس أنَّ هذا القدر هو جملة الحديث، فقال: ذكر الموبقات وهي صيغة جمع وفسرها باثنتين فقط، وهو من قبيل قوله تعالى: ﴿ فِيهِ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٌ مَّقَامُ إِبۡرَٰهِيمَۖ وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًا ﴾[٣]، فاقتصر على اثنتين فقط، وهذا على أحد الأقوال في الآية، ولكن ليس الحديث كذلك فإنه في الأصل سبعة حذف البخاري منها خمسة، وليس شأن الآية كذلك»[٤].

فتعقَّبَهُ العينيُ بقوله: «النكتة في اقتصاره على اثنتين من السبع هنا الرمز إلى تأكيد أمر السحر كلامٌ واهٍ جدًّا؛ لأنه لو ذكر الحديث كله مع وضع الترجمة المذكورة له لما كان فيه رمز إلى تأكيد أمر السحر، قوله[٥]: «وظن بعض الناس ... الخ» أراد به الكرماني ولكن الذي ذكره تقوُّل على الكرماني فإنه لم يقل أن هذا القدر جملة الحديث بل صرَّح بقوله: «هذا الذي في الكتاب مختصر من مطول ولهذا ذكر الاثنتين فقط». وقوله: «وليس شأن الآية» كذلك كلام مردود، وكيف لا يكون كذلك فإنه ذكر فيه أولا

---

(١) مصابيح الجامع ٩/٢٤٦ .

(٢) فتح الباري ١٠/٢٣٢ .

(٣) سورة آل عمران، من الآية: ٩٧ .

(٤) فتح الباري ١٠/٢٣٢ .

(٥) يقصد ابن حجر.

﴿ فِيهِ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٌ ﴾ فهذا يتناول العدد الكثير ثم ذكر منه اثنين فقط وهما: ﴿ مَّقَامُ إِبۡرَٰهِيمَ ﴾، وقوله: ﴿ وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًا ﴾»[1].

ورجَّح العيني عند رفع (الشركُ بالله والسحرُ) أن يُقال إنَّ التقدير: الأولُ: الشركُ بالله، والثاني: السحرُ، وكذلك يقدر في البواقي هكذا فيكون وجه الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف.

وبهذا وجَّه القسطلانيُّ[2] الرفعَ، وأجاز أيضا فيه أن يكونا خبرين لمبتدأين محذوفين أو العكس، وأما النصب فعلى البدل.

المناقشة:

ذكر النحويون أن للعطف أحكامًا، ومن هذه الأحكام: أنه قد يحذف حرف العطف مع معطوفه إذا كان معلومًا[3]، وذكروا لذلك جملة من الشواهد، ومنها:

١- قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلَ لَكُمۡ سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلۡحَرَّ وَسَرَٰبِيلَ تَقِيكُم بَأۡسَكُمۡ ﴾[4] أي: تقيكم الحر والبرد.

٢- قوله تعالى: ﴿ لَا يَسۡتَوِي مِنكُم مَّنۡ أَنفَقَ مِن قَبۡلِ ٱلۡفَتۡحِ وَقَٰتَلَ ﴾[5]أي: ومن أنفق بعده.

٣- قول الشاعر[6]:

---

(١) عمدة القاري ٢٨٢/٢١ – ٢٨٣ .

(٢) انظر: إرشاد الساري ٤٠٤/٨ .

(٣) انظر: شرح الكافية ١٠٤٠/٢، وشرح التسهيل ٣٧٩/٣، وهمع الهوامع ٢٧٣/٥-٢٧٤ .

(٤) سورة النحل، من الآية: ٨١ .

(٥) سورة الحديد، من الآية: ١٠ .

(٦) البيت من الطويل، للنابغة الذبياني في: ديوانه ص٩٠، وشرح التسهيل ٣٧٩/٣، وشرح الكافية الشافية ص١٢٦٢، والمساعد ٢٢/٢، وبلا نسبة في: أوضح المسالك ٣٥١/٣ . والشاهد في البيت أن المعنى فيه: فما كان بين الخير وبيني إلا ليال قلائل.

فَمَـا كـانَ بينَ الخيرِ لو جَاءَ سالِـمًـا أبــو حَــجَــرٍ إلا لَـيَـالٍ قَـلائِــلُ

٤- قول الشاعر[١]:

كأنَّ الحَصَى مِنْ خَلْـفِها وأَمَـامِـها إذا نَـجَـلَثْـهُ رِجْـلُها خَـذْفُ أعْـسَـرَا

وممن أجازه ابن جني، واستشهد له بقولهم: (رَاكِبُ النَّاقَةِ طَلِيحَانِ)[٢] أي: راكبُ الناقةِ والناقةُ طَلِيحانِ.

وأجازه كذلك ابن هشام، ومثَّل له بعدد من الآيات القرآنية، وجميعها على حذف المعطوف و(واو) العطف[٣].

والذي يترجح لديّ في توجيه الحديث ما ذكره ابن حجر من أن البخاري اختصر الحديث؛ لوروده تامًّا في حديث آخر، وفي هذا الاختيار سلامة من التكلف والتقدير، ويعضده تكرر هذا الفعل من البخاري كما بيّن ابن حجر آنفًا.

---

(١) البيت من الطويل، لامرئ القيس في: ديوانه ص١٤١، وشرح التسهيل٣/٣٧٩، وشواهد التوضيح ص١٧٣ . والشاهد في البيت أن المعنى فيه: إذا نجلته رجلها ويدها.

(٢) انظر: الخصائص ١/٢٨٩-٢٩١، ونزهة الألباء ص٢٣٠، وشرح الكافية ١/٣٢٨ .

(٣) انظر: مغني اللبيب ص١٢٩١- ١٢٩٢، وانظر: أوضح المسالك ٣/٣٥١-٣٥٢ .

المسألة العشرون: العطف على ضمير الرفع المتصل دون فاصل

الحديث و الأثر:

قول النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّم-: «كُنْتُ وأَبُو بَكْرٍ وعُمَرُ، وفَعَلْتُ وأبو بَكْرٍ وعُمَرُ، وانْطَلَقْتُ وأبو بَكْرٍ وعُمَرُ....»[1].

وقول عُمَرَ -رضي الله عنه-: «كُنْتُ وجَارٌ لِي مِن الأنْصَارِ....»[2].

الإشكال:

العطف على ضمير الرفع المتصل من غير فصل.

موقف ابن مالك[3]:

أشار إلى أن هذا العطف مما لا يجيزه النحويون في النثر إلا على ضعف، ويزعمون أنَّ بابه الشعر.

وأن الصحيح جوازه نظمًا ونثرًا، فمنه -إضافة إلى الحديث والأثر السابقين- قوله تعالى: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [4] فإن واو

(١) صحيح البخاري: كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، باب قول النبي -صلى الله عليه وسلم-: (لو كنت متخذا خليلا): ١٣٤٥/٣ .

(٢) صحيح البخاري: كتاب المظالم والغصب، باب الغرفة والعلية المشرفة وغير المشرفة في السطوح وغيرها: ٨٧١/٢ .

(٣) انظر: شواهد التوضيح ص١٧٣-١٧٤ .

(٤) سورة الأنعام، من الآية: ١٤٨ .

العطف فيه متصلة بضمير المتكلمين، ووجود (لا) بعدها لا اعتداد به؛ لأنها بعد العاطف، ولأنها زائدة إذ المعنى تام من دونها.

موقف الشراح:

وافق الكرمانيُّ[١] ابنَ مالك في إجازة العطف على المرفوع المتصل دون تأكيد. وكذا الدماميني [٢]، والعيني[٣] والقسطلاني[٤].

وذكر ابنُ حجر – نقلًا عن ابن التين– أنَّ «الأحسن عند النحاة أن لا يعطف على الضمير المرفوع إلا بعد تأكيده حتى قال بعضهم: إنه قبيح، لكن يردُّ عليهم قوله تعالى: ﴿مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾[٥]، وأجيب بأنه قد وقع الحائل وهو قوله (لا)، وتُعقِّب بأن العطف قد حصل قبل (لا)، قال: ويردُّ عليهم أيضا هذا الحديث . انتهى» . ثم قال ابن حجر معلِّقًا على هذا القول: «والتعقيب مردود؛ فإنه وجد فاصل في الجملة، وأما هذا الحديث فلم تتفق الرواة على لفظه، وسيأتي في مناقب عمر من وجه آخر بلفظ: (ذَهَبْتُ أَنَا وأبو بَكْرٍ وعُمَرُ)[٦] فعطف مع التأكيد مع اتحاد المخرج، فدلَّ على أنه من تصرف الرواة» [٧].

وذهب الزركشي[٨]، والسيوطي[٩] إلى نسبة هذا اللفظ إلى تصرف الرواة.

---

(١) انظر: الكواكب الدراري ٢١٩/١٤ .

(٢) انظر: مصابيح الجامع ٣٧٣/٥ .

(٣) انظر: عمدة القاري ١٨/١٣، ١٩٢/١٦ .

(٤) انظر: إرشاد الساري ٢٧٠/٤، وانظر فيه: ٤٠٦/١، ٩٧/٦–٩٨ .

(٥) سورة الأنعام، من الآية: ١٤٨ .

(٦) صحيح البخاري: كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب عمر بن الخطاب: ١٣٤٨/٣ .

(٧) فتح الباري ٤٠/٧ .

(٨) انظر: التنقيح ٧٨٤/٢، وانظر فيه: ١٤٧/١، ٥٤٩/١ .

(٩) انظر: التوشيح ٢٣٣٤/٦ .

المناقشة:

اختلف النحويون في مسألة العطف على الضمير المرفوع المتصل دون فاصل على قولين:

١- قول البصريين، وهو اختصاص ذلك بالضرورة، وما جاء في النثر فقبيح[١]، قال سيبويه: «واعلم أنه قبيح أن تقول: ذهبتَ وعبدُ الله، وذهبتُ وعبدُ الله، وذهبتَ وأنا؛ لأن (أنا) بمنزلة المظهر، ألا ترى أن المظهر لا يَشْرَكُه إلا في أن يجيء في الشعر، قال الراعي[٢]:

فَلَمَّا لَحِقْنَا والجِيَادُ عَشِيَّةً دَعَوْا يا لَكَلْبٍ واعْتَزَيْنَا لِعَامِرِ»[٣].

٢- قول الكوفيين[٤]، وابن مالك، وهو جوازه مطلقًا، وأنَّ الأكثر في الكلام التوكيد. قال الفراء: «وأكثر كلام العرب أن يقولوا: اسْتَوَى هُوَ وأَبُوه، ولا يكادون يقولون: اسْتَوَى وأَبُوه، وهو جائز»[٥].

وعلَّل البصريون المنعَ بأن الضمير المرفوع المتصل لا يخلو من حالين[٦]:

الحال الأولى: أن يكون مستترًا، نحو: اذهب وزيد، والعطف عليه كأنه عطف للاسم على الفعل، وذلك غير جائز.

الحال الثانية: أن يكون بارزًا، نحو: ذهبت وزيد، فالعطف عليه عطف على ما هو كالجزء من الفعل؛لأن الضمير لشدة اتصاله بالفعل صار بمنزلة جزء منه وحرف من حروفه، فقبُح العطف عليه؛ لأنه يصير كالعطف على لفظ

---

(١) انظر: الكتاب ٢/٣٨٠، والمقتضب ٣/٢١٠ –٢١٢، وشرح المفصل ٣/٧٦، وتوضيح المقاصد ٢/١٠٢٥ .

(٢) البيت من الطويل، وهو في: ديوانه ص١٣٤، وشرح أبيات سيبويه ٢/٤٠-٤١، ولسان العرب (ع ز ا) ١٥/٥٣ .

(٣) الكتاب ٢/٣٨٠ .

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ١/٣٠٤، ونُسب الرأي لهم في: الإنصاف ٢/٤٧٤ (مسألة ٤٣)، وارتشاف الضرب ٤/٢٠١٣، وتوضيح المقاصد ٢/١٠٢٤ .

(٥) معاني القرآن ٣/٩٥.

(٦) انظر: المقتصد ٢/٩٥٧-٩٥٨، والإنصاف ٢/٤٧٧، وشرح المفصل٣/٧٧، وشرح الكافية٢/١٠٢٠ .

الفعل، وعطف الاسم على الفعل ممتنع، لذا لزم الإتيان بالتأكيد؛ ليكون العطف في اللفظ عليه، لا على جزء فعل.

والذي يترجح عندي جواز هذا الاستعمال، مع القول بقلّة ما ورد منه، وعدم قبحه. ومن الشواهد عليه في كلام العرب:

- ما حكاه سيبويه من قولهم: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ والعَدَمُ)[1] فـ (سواء) صفة لـ (رجل) وفيه ضمير مستتر عائد على (رجل) والعدمُ: معطوف على الضمير المستتر.
- قول الشاعر[2]:

ورَجَا الأُخَيْطِلُ من سفَاهَةِ رَأْيِهِ مَا لَمْ يَكُنْ وأبٌ لَهُ لِيَنَالا

- قول الشاعر[3]:

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى كَنِعَاجِ المَلَا تَعَسَّفْنَ رَمْلا

- قول الشاعر[4]:

أَلَمْ تَرَ أنَّ النَّبْعَ يَخْلَقُ عُودُهُ وَلا يَسْتَوِي والخِرْوَعُ المُتَقَصِّفُ

---

(١) انظر: الكتاب ٣١/٢ .

(٢) البيت من الكامل، لجرير في: ديوانه ص٣٦٢، وشرح التسهيل ٣٧٤/٣، والتصريح بمضمون التوضيح ٦١٣/٣، وبلا نسبة في: الإنصاف ٤٧٥/٢، وشرح شذور الذهب ٨١٥/٢، وهمع الهوامع ٢٦٧/٥ . والشاهد في البيت: عطف (أب) على الضمير المرفوع المستتر في (يكن).

(٣) البيت من الخفيف، لعمر بن أبي ربيعة في: ديوانه ص١٧٧، وشرح التسهيل ٣٧٤/٣، وشرح الكافية الشافية ص١٢٤٥، وتوضيح المقاصد ١٠٢٤/٢، وبلا نسبة في: الكتاب ٣٧٩/٢، والإنصاف ٤٧٥/٢، وشرح المفصل ٧٦/٣ . والشاهد في البيت: عطف (زهر) على الضمير المرفوع المستتر في (أقبلتْ).

(٤) البيت من الطويل، لجرير في: ديوانه ص٢٩٨، وبلا نسبة في: معاني القرآن للفراء ٩٥/٣، وارتشاف الضرب ٢٤٢٦/٥ . والشاهد في البيت: عطف (الخروع) على الضمير المرفوع المستتر في (يستوي).

- قوله الشاعر[1]:

فـأُقـسِـمُ أنْ لَـوِ الْتَـقَـيْـنَـا وَأَنْـتـُمُ لَـكَـانَ لَـنَا يَـوْمٌ مِـن الشَّـرِّ مُـظْـلِـمُ

المسألة الحادية والعشرون: اتصال نون الوقاية بالاسم المعرب المشابه للفعل

الحديث:

قول النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّم- لليهود: «فَهَلْ أَنْتُمْ صَادِقُونِـي»[2].

الإشكال:

اتصال نون الوقاية باسم الفاعل.

موقف ابن مالك[3]:

أوضح أنَّ مقتضى الدليل أن تصحبَ نون الوقاية الأسماء المعربة المضافة إلى ياء المتكلم؛ لتقيها خفاء الإعراب، فلما منعوها ذلك، كان

(١) البيت من الطويل، للمُسَيَّبُ بن عَلَس، ونُسِب له في: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٣٣/٢، وخزانة الأدب ٨٣/١٠، وبلا نسبة في: الكتاب ١٠٧/٣، شرح الكافية الشافية ص١٥٢٩، والمقاصد النحوية ٣٨١/٣ . والشاهد في البيت: عطف (أنتم) على الضمير في (التقينا).

(٢) صحيح البخاري: كتاب الطب، باب ما ذكر في سمِّ النبي صلى الله عليه وسلم: ٢١٧٨/٥ .

(٣) انظر: شواهد التوضيح ص١٧٨–١٧٩ .

كأصل متروك، فنبَّهوا عليه في بعض الأسماء المعربة المشابهة للفعل، كقول الشاعر[1]:

ولَيْسَ بمُعْيِيني وَفِي النَّاسِ مُمْتِعٌ صَدِيقٌ إذا أَعْيَا عَلَيَّ صَدِيقُ

وكقول الآخر[2]:

ولَيْسَ المُوَافِيني لِيُرْفَدَ خَائِبًا فَإِنَّ لَهُ أَضْعَافَ مَا كَانَ أَمَّلا

ومنه قول النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّم-: «فَهَلْ أَنْتُم صَادِقُونِي».

وأنه لمَّا كان لأفعل التفضيل شبه بفعل التعجب اتصلت به النون المذكورة أيضًا في قول النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّم-: «غَيْرُ الدَّجَّالِ أَخْوَفُنِي عَلَيْكُم»[3] والأصل فيه: أخوف مخوفاتي عليكم، فحذف المضاف إلى الياء، وأقيمت هي مقامه، فاتصل (أخوف) بها مقرونة بالنون، كما اتصل (معيي) و(الموافي) بها في البيتين المذكورين.

موقف الشُرَّاح:

أجاز الكرماني أن تلحقَ نون الوقاية اسم الفاعل وأفعل التفضيل إذ قال: «فإن قلت: ما هذه النون؛ إذ نون الجمع تسقط بالإضافة وليس محل نون الوقاية؟. قلتُ: قد يلحق نون الوقاية اسم الفاعل وأفعل التفضيل»[4] ، ثم أورد قول ابن مالك في هذه المسألة.

واكتفى الزركشي[5] والقسطلاني[6] بإيراد توجيه ابن مالك.

---

(١) البيت من الطويل، لم أقف على قائله، وصدَّره في شرح التسهيل ١٣٨/١ بقوله: (وأنشد ابن طاهر في تعليقه على كتاب سيبويه). وهو في: ضرائر الشعر لابن عصفور ص٢٧، وشرح الأشموني١٠٧/١، والأشباه والنظائر ٤٣/٤ .

(٢) البيت من الطويل، لم أقف على قائله، وهو في: شرح التسهيل ١٣٨/١، وتوضيح المقاصد ٣٨٨/١، ومغني اللبيب ص٧٣٦، وشرح الأشموني ١٠٧/١، والأشباه والنظائر ٤٣/٤ .

(٣) صحيح مسلم: كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب ذكر الدجال وصفته وما معه: ١٩٧/٨ .

(٤) الكواكب الدراري ٤٦/٢١–٤٧ .

(٥) انظر: التنقيح ١١٣٦/٣ .

(٦) انظر: إرشاد الساري ٤١٣/٨ .

وأمَّا ابنُ حجر فنقل عن ابن التين أنَّه وقع في بعض النسخ (صادقيَّ)، وأنه الصواب في العربية؛ لأن أصله: (صادقوني) حذفت النون للإضافة، فاجتمع حرفا علة، سبق الأول بالسكون، فقلبت الواو ياء وأدغمت.

ثم قال معلِّقًا على ذلك: «وإنكاره الرواية من جهة العربية ليس بجيِّد، فقد وجهها غيره»، ثم أورد توجيه ابن مالك، وأتبعه معلِّقًا على هذا التوجيه: «وحاصل كلامه أن النون الباقية هي نون الوقاية، ونون الجمع حُذفت كما تدل عليه الرواية الأخرى بلفظ (صادِقيَّ)». وبعد ذلك ذكر ابنُ حجر احتمالًا آخر لتخريج رواية الحديث فقال: «ويمكن تخريجه أيضا على أنَّ النون الباقية هي نون الجمع، فإنَّ بعض النحاة أجاز في الجمع المذكر السالم أن يعرب بالحركات على النون مع الواو، ويحتمل أن تكون الياء في محل نصب، بناءً على أن مفعول اسم الفاعل إذا كان ضميرًا بارزًا متصلًا به كان في محل نصب، وتكون النون على هذا أيضا نون الجمع»[1].

وأيَّد العينيُّ ما نقله ابن حجر عن ابن التين من قوله بأنَّ صواب الرواية: (صادقيَّ)؛ لكون ما ذكره هو الأصل بالنسبة إلى قواعد العربية، وتعَّقبَ قولَ ابن حجر في أنَّ إنكار ابن التين الرواية من جهة العربية ليس بجيِّد بقوله: «ابن التين لم يُنكر الرواية، وكيف يُشنّع عليه بما لم يقل به»[2].

وقد ردَّ ابنُ حجر اعتراض العيني بقوله «لفظ ابن التين: هل أنتم صادقوني، كذا فيه، وصوابه في العربية: هل أنتم صادقيَّ؛ لأنَّ النون تحذف به للإضافة، فيجتمع فيها حرفا علة....» وذكر ما سبق بيانه، ثم قال: «وأيُّ إنكارٍ أبْيَنُ من تصويب مقابلة»[3].

وأمَّا السيوطي[4] فخرَّج هذه الرواية (صادقوني) على أنها من تغيير الرواة، وأنَّ الصواب (صادقيَّ) كما في بعض النسخ.

المناقشة:

---

(١) فتح الباري ١٠/٢٤٥ – ٢٤٦ .

(٢) عمدة القاري ٢١/٢٩٠ .

(٣) انتقاض الاعتراض ٢/٥٢٥ .

(٤) انظر: التوشيح ٨/٣٥٥٥ .

المشهور في نون الوقاية أنها تلزم الأفعال الماضية والمضارعة والتي للأمر إذا وليتها ياء المتكلم، نحو: أكْرَمَنِي، ويُكْرِمُنِي، وأَكْرِمْنِي؛ لتقي آخره من الكسر؛ لأن ياء المتكلم لا يكون ما قبلها إلا مكسورًا[1]، وأما دخولها على الأسماء المعربة ففيه للنحويين أقوال ثلاثة:

١- ثبوت مجيئه في الكلام نظمه ونثره؛ تنبيهًا على أصل متروك، وعليه ابن مالك.

٢- ما وَرَد منه محمول على الشذوذ، وبهذا قال الرضي[2]، وابن هشام[3]، ونسب الأنباري القولَ بالشذوذ إلى البصريين[4].

٣- أنَّ ذلك خاص بضرائر الشعر، وإليه ذهب ابن عصفور[5]،والمالقي[6].

والذي يترجَّح عندي هو القول بأنَّ اتصال نون الوقاية بالاسم المعرب المشابه للفعل جاء في النثر على قلة، وليس خاصًّا بالضرورة كما ذهب إليه بعض النحويين، إلا أنَّ مجيئه من القلَّة بحيث لا يقاس عليه[7].

المسألة الثانية والعشرون: مجيء (مِن) لابتداء الغاية الزمانية

الحديث:

قول رَسُولِ اللهِ -صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّم-: «إنَّما مَثَلُكُم ومَثَلُ اليَهُودِ والنَّصَارَى كَرَجُلٍ اسْتَعْمَلَ عُمَالًا، فَقَال: مَنْ يَعْمَلُ لي إلى نِصْفِ النَّهَارِ عَلى قِيرَاط قِيرَاط؟ فَعَمِلَتْ اليَهُودُ إلى نِصْفِ النَّهَارِ عَلى قِيرَاط قِيرَاط، ثم قال: مَنْ يَعْمَلُ لي مِنْ نِصْفِ النَّهَارِ إلى صَلاةِ العَصرِ على قِيرَاط قِيرَاط؟ فَعَمِلَتْ

(١) انظر: الإنصاف ١/١٢٩-١٣٠، ورصف المباني ص٤٢٢-٤٢٥، توضيح المقاصد ١/٣٧٧ .

(٢) انظر: شرح الكافية ٣/١٦٧ .

(٣) انظر: مغني اللبيب ص٧٣٦ .

(٤) انظر: الإنصاف ١/١٢٩-١٣٠ .

(٥) انظر: ضرائر الشعر ص٢٧، والمقرب ١/١٢٥ .

(٦) انظر: رصف المباني ص٤٢٥ .

(٧) انظر: توضيح المقاصد ١/٣٨٩ .

النَّصَارَى مِنْ نِصْفِ النَّهَارِ إلى صَلاةِ العَصرِ عَلى قِيرَاط قِيرَاط، ثُمَّ قَالَ: مَنْ يَعْمَلُ لي من صَلاةِ العَصرِ إلى مَغْرَب الشَّمْسِ عَلى قِيْرَاطَينِ قِيْرَاطَين؟ قَالَ: أَلا فَأَنْتُم الَّذِينَ يَعْمَلُونَ مِنْ صَلاةِ العَصرِ إلى مَغْرِب الشَّمْسِ عَلى قِيْرَاطَينِ قِيْرَاطَين....»[1].

الإشكال:

استعمال (مِن) في ابتداء غاية الزمان.

موقف ابن مالك[2]:

أشار إلى أن هذا الحديث تضمن استعمال (مِن) في ابتداء غاية الزمان أربع مرات، وأنَّ هذا الاستعمال مما خفي على أكثر النحويين فمنعوه تقليدًا لسيبويه في قوله: «وأما (مِن) فتكون لابتداء الغاية في الأماكن....، وأما (مُذْ) فتكون لابتداء غاية الأيام والأحيان .... ولا تدخل واحدة منهما على صاحبتها»[3]؛ أي: لا تدخل (مُذْ) على الأمكنة، ولا تدخل (مِن) على الأزمنة.

فأما الأول فمُسلَّم بإجماع. وأما الثاني فممنوع؛ لمخالفته النقل الصحيح والاستعمال الفصيح.

ومن شواهد صحَّة هذا الاستعمال قوله تعالى: ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾[4].

وبهذا استشهد الأخفش[5] على أنّ (مِن) تستعمل لابتداء غاية الزمان.

ومن شواهد هذا الاستعمال أيضًا قول النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّم-: «أَرَأَيْتَكُمْ لَيْلَتَكُمْ هَذِهِ فَإنَّ عَلى رَأْسِ مِئَةِ سَنَةٍ مِنْهَا لا يَبْقَى مِمَّن هَوَ عَلى ظَهْرِ

---

(١) صحيح البخاري: كتاب الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل: ١٢٧٤/٣، وورد الحديث بلفظ قريب من اللفظ المذكور في: كتاب الإجارة، باب الإجارة إلى نصف النهار: ٧٩٢/٢ .

(٢) انظر: شواهد التوضيح ص١٨٩—١٩٠ .

(٣) الكتاب ٢٢٤/٤ —٢٢٦ .

(٤) سورة التوبة، من الآية: ١٠٨ .

(٥) انظر: معاني القرآن للأخفش ١٥٨/١ .

الأَرْضِ أَحَدٌ»[1]، وقول عائشة -رضي الله عنها-: «فَبَيْنَا نَحْنُ كَذلكَ إِذْ دَخَلَ رَسُولُ اللهِ -صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّم- فَجَلَسَ، ولم يَجْلِسْ عِنْدِي مِنْ يَوْمِ قِيلَ فِيَّ مَا قِيل»[2] ، وقول أنس -رضي الله عنه- : «فَمُطِرْنَا مِن الجُمُعَةِ إلى الجُمُعَة»[3] ، وقوله -رضي الله عنه-: «فَلَمْ أَزَلْ أُحِبُّ الدُّبَّاءَ مِنْ يَومِئِذ»[4]، ومن الشواهد الشعرية قول النابغة[5]:

تُـخُيِّرْنَ مِن أَزْمَـانِ يَـومِ حَـلِـيمَـةٍ إلى اليَومِ قَـدْ جُـرِّبْنَ كلَّ التَّجَـاربِ

موقف الشراح:

ذكر ابن حجر[6] عند حديث (فإن رأس مائة سنة منها) أن فيه دليلًا على أن (مِن) تجيء لابتداء الغاية في الزمان، وأنه قول الكوفيين، وأن نُحاة البصرة يؤوِّلون ما ورد من شواهده. فالظاهر من كلامه موافقته لمذهب الكوفيين.

ولم يتضح لي رأي العيني[7] في هذه المسألة، وإنما بيَّن أن إجازة هذا الاستعمال هو قول الكوفيين، وأما البصريون فيمنعونه ويؤوِّلون ما ورد منه.

ووافق القسطلاني ابنَ مالك وصرَّح بجواز هذا الاستعمال[8].

المناقشة:

---

(١) صحيح البخاري: كتاب العلم، باب السمر في العلم: ٥٥/١ .

(٢) صحيح البخاري: كتاب الشهادات، باب تعديل النساء بعضهن بعضا: ٩٤٢/٢ .

(٣) صحيح البخاري: كتاب الاستسقاء، باب إذا استشفعوا إلى الإمام ليسقي لهم لم يردُّهم: ٣٤٥/١ .

(٤) صحيح البخاري: كتاب الأطعمة، باب من ناول أو قدّم إلى صاحبه على المائدة شيئا: ٢٠٧٣/٥ .

(٥) البيت من الطويل، وهو في: ديوانه ص١١، برواية (تورِّثن) بدلا من (تخيّرن)، وشرح التسهيل ١٣٢/٣، وشرح الكافية الشافية ص٧٩٧، ومغني اللبيب ص٦٨٦، والمقاصد النحوية ٤٤٥/٢ .

(٦) انظر: فتح الباري ٢١٢/١ .

(٧) انظر: عمدة القاري ١٧٦/٢-١٧٧ .

(٨) انظر: إرشاد الساري ٤٤٠/٣ .

ذهب أكثر البصريين إلى منع مجيء (مِن) لابتداء الغاية في الزمان[1]، قال سيبويه: «وأما (مِن) فتكون لابتداء الغاية في الأماكن، وذلك قولك: من مكان كذا وكذا إلى مكان كذا وكذا»[2].

وأجاز الكوفيون وقوعها في الزمان[3]، وممن وافقهم من البصريين الأخفش[4]، والمبرد[5]، وابن درستويه[6]، وصحَّح هذا الرأي ابن مالك وأبو حيان[7].

وحجَّة البصريين أن (مِن) وُضعت لتدل على ابتداء الغاية في المكان، كما أن (مُذْ) وضعت لتدل على ابتداء الغاية في الزمان، فالمعنى في نحو:ما رأيته مذ يوم الجمعة: أن ابتداء الوقت الذي انقطعت فيه الرؤية يوم الجمعة، وفي نحو: ما سرت من بغداد، فالمعنى: ما ابتدأت بالسير من هذا المكان، فكما لا يجوز أن تقول: ما سرت مذ بغداد، فكذلك لا يجوز أن تقول: ما رأيته من يوم الجمعة[8].

وقد لجأ البصريون إلى تأويل جميع ما ورد من الشواهد؛ لتوافق مذهبهم.

والذي يترجح عندي ما ذهب إليه الكوفيون ومن وافقهم؛ لأن قول البصريين مبني على التأويل وتقدير المحذوف، والأصل عدم الحذف، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير، وقد تنوعت الشواهد وكثرت

---

(١) انظر: الأصول ٢١٢/٢، والإنصاف٣٧٠/١، وارتشاف الضرب ٤٤١/٢، وأوضح المسالك ٢١/٣، والتصريح بمضمون التوضيح ٢٢/٣، وهمع الهوامع ٢١٢/٤ .

(٢) الكتاب ٢٢٤/٤ . وله في المسألة رأي آخر مخالف لهذا الرأي. انظر: ٢٦٤/١ – ٢٦٥ .

(٣) انظر: الإنصاف ٣٧٠/١،وشرح المفصل ١١/٨،والتصريح بمضمون التوضيح ٢٢/٣، وهمع الهوامع ٢١٣/٤ .

(٤) انظر: معاني القرآن ١٥٨/١ .

(٥) انظر: المقتضب ١٣٦/٤، وانظر نسبة الرأي له في: شرح المفصل ١٠/٨-١١، وارتشاف الضرب ٤٤١/٢، والتصريح بمضمون التوضيح ٢٢/٣، وهمع الهوامع ٢١٢/٤ .

(٦) انظر: شرح المفصل ١١/٨، وارتشاف الضرب ٤٤١/٢، والتصريح بمضمون التوضيح ٢٢/٣، وهمع الهوامع ٢١٢/٤ .

(٧) انظر: ارتشاف الضرب ٤٤١/٢، ومنهج السالك ص٢٣٨ .

(٨) انظر: الإنصاف ٣٧١/١-٣٧٢ .

كثرة تجعل التأويل غير جيِّد، حتى قال أبو حيان: «وكثُر كثرةً توجب القياس، وتأويل البصريين لذلك مع كثرته ليس بشيء»[1]، فمنه – إضافة لما سبق – قول الشاعر[2]:

أَتَعْرِفُ أمْ لا رَسْمَ دارٍ مُعَطَّلًا من العَامِ تَلقَاهُ ومن عَامِ أوَّلا

وقول الشاعر[3]:

كَأنَّهُمَا مِلَّانَ لَم يَتَغَيِّرَا وقَدْ مَرَّ بالدارَيْنِ مِنْ بَعْدِنَا عَصْرُ

أي: من الآن.

وقول الشاعر[4]:

لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الحَجْرِ أَقَوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ ومِنْ دَهْرِ

وقول الشاعر[5]:

مِنَ الصُّبْحِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ لا تَرَى مِنَ القَوْمِ إلا خَارِجِيًّا مُسَوَّمَا

وقول الشاعر[6]:

---

(١) منهج السالك ص٢٣٨ ، وانظر: المساعد ٢٤٦/٢، وارتشاف الضرب ٤٤١/٢ .

(٢) البيت من الطويل، للقُحيف العُقَيلي في: ديوانه ص٢٤٩، ونوادر أبي ص٥٣٣، ولسان العرب ٢٨٧/١١ (رعل)، وبلا نسبة في: شرح الجمل لابن عصفور ٤٩٨/١ .

(٣) البيت من الطويل، لأبي صخر الهذلي في: شرح أشعار الهذليين ٩٥٦/٢، وبلا نسبة في: الخصائص ٣١٠/١، وشرح المفصل ٣٥/٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٩٨/١ .

(٤) البيت من الكامل، لزُهَير بن أبي سلمى في: ديوانه ص٥٤، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣٨٩/١، والإنصاف ٣٧١/١، وشرح المفصل ٩٣/٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٩٨/١، والمقاصد النحوية ٤٧٢/٢، وبلا نسبة في: رصف المباني ص٣٨٦، ومغني اللبيب ص٧١٥، وهمع الهوامع ٢٢٦/٣ .

(٥) البيت للحُصَيْن بن الحُمَام المرِّيِّ في: المفضليات ص٥٣، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣٨٨/١، وخزانة الأدب ٣٢٣/٣، وبلا نسبة في: المقرب ١٩٨/١، ورصف المباني ص٣٨٦ .

(٦) البيت من الطويل، لجَبَل بن جَوَّال في شرح التسهيل ١٣٢/٣، وبلا نسبة في: شواهد التوضيح ص١٩١ . ولم أقف عليه في غيرهما.

وكلُّ حُسام أَخْلَصَتْهُ قُيُونُه تُخُيِّرْنَ مِنْ أَزْمَانِ عَادٍ وجُرهُمِ

وقول الشاعر[1]:

تَنْتَهِضُ الرِّعْدَةُ في ظُهَيْرِي
مِنْ لَدُنِ الظُّهْرِ إلى العُصَيْرِ

وغيرها[2].

المسألة الثالثة والعشرون: حذف الفاء والمبتدأ من جواب الشرط

الحديث:

قول رسولِ اللهِ -صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّم- لسَعْدٍ -رضي الله عنه-: «إِنَّكَ إِنْ تَرَكْتَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَة»[3].

(١) البيت من الرجز، لم أقف على قائله، وهو في: الخصائص ٢/٢٣٥، وشرح التسهيل ٣/١٣٢، وشرح الكافية الشافية ص٢٠٠٧، والمقاصد النحوية ٢/٥٤٩ .

(٢) انظر: شواهد التوضيح ص١٩١، ومنهج السالك ص٢٣٨ .

(٣) صحيح البخاري: كتاب الفرائض، باب ميراث البنات: ٦/٢٤٧٦ .

وقوله -صلى الله عليه وسلم- لهِلَالِ بن أُمَيَّة -رضي الله عنه-: «البَيِّنَةَ وإلا حَدٌّ في ظَهْرِكَ»[1].

وقوله –صلى الله عليه وسلم- لأُبيِّ بن كَعْبٍ-رضي الله عنه-: «فإنْ جَاءَ صَاحِبَها، وإلا اسْتَمْتِعْ بِها»[2].

الإشكال:

حذف الفاء من جواب الشرط.

موقف ابن مالك[3]:

أوضح أن الحديث الأول والثاني تضمَّنا حذف الفاء والمبتدأ معًا من جواب الشرط، وأن الأصل فيهما: (إنْ تَرَكْتَ وَرَثَتَك أغنياء فهو خيرٌ)، و(أحْضِر البيِّنةَ وإن لا تُحْضِرها فَجَزَاؤُك حدٌّ في ظِهْرِك).

وأنَّ النحويين زعموا أن هذا الاستعمال مخصوص بالضرورة، وليس مخصوصًا بها، بل يكثر استعماله في الشعر ويقلُّ في غيره.

فمن وروده في غير الشعر قراءة طاووس: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْيَتَٰمَىٰ ۖ قُلْ أَصْلِحْ إليهِم خَيْرٌ﴾[4]، أي: أصلح إليهم فهو خير. هذا وإن لم يصرح فيه بأداة الشرط، فإن الأمر مُضمّن معناها، فكان ذلك بمنزلة التصريح بها في استحقاق جواب، واستحقاق اقترانه بالفاء لكونه جملة اسمية.

وأن من خصَّ هذا الحذف بالشعر فقد حاد عن التحقيق وضيق حيث لا تضييق، بل هو في غير الشعر قليل، وهو فيه كثير.

ومن الشواهد الشعرية قول الشاعر[5]:

---

(١) صحيح البخاري: كتاب التفسير، سورة النور باب قوله تعالى: {ويدرأ عنها العذاب ....}: ١٧٧٢/٤ .

(٢) صحيح البخاري: كتاب اللقطة، باب هل يأخذ اللقطة ولا يدعها تضيع حتى لا يأخذها من لا يستحق: ٨٥٩/٢ .

(٣) شواهد التوضيح ص١٩٢-١٩٣ .

(٤) سورة البقرة، من الآية: ٢٢٠، وانظر: المحتسب ١٢٢/١ .

(٥) البيت من الكامل، لعبد الله بن عنَمة الضِّبي في: خزانة الأدب ٤٢/٩، ونسبه المرزوقي في شرح ديوان الحماسة ٦٠٣/١ للضبي دون تفصيل، والبيت بلا نسبة في: ضرائر الشعر لابن عصفور ص١٦٠، والأشباه والنظائر ٤٦/٤ . والشاهد فيه أن المعنى المراد: ومن تصب المنون فهو بعيد.

أَأُبــيُّ لا تَـبْـعَـدْ ولَـيْـسَ بِـخَـالِـدٍ حَــيٌّ ومَـن تُصِـبِ الـمَـنُونُ بَـعِـيـدُ

ومثله قول الشاعر[1]:

بَنِي ثُعْلٍ لا تَنْكَعوا العَنْزَ شِرْبَـهَا بَنِـي ثُعْلٍ مَـنْ يَنْكَـعِ العَـنْزَ ظَـالِـمُ

وأشار ابن مالك إلى أنه إذا حذفت الفاء والمبتدأ معًا، ولم يخصّ ذلك بالشعر، فحذف الفاء وحدها أولى بالجواز، وأن لا يخص بالشعر، ومنه الحديث الثالث، فإن الأصل فيه: وإن لا يجيئ فاستمتع بها.

وأنه لو قيل في الكلام: إن استعنت أنت مُعان، لم يمنعه، إلا أنه لم يجده مستعملًا والمبتدأ مذكور إلا في شعر، كقول الشاعر[2]:

مَـنْ يَفْعَـلِ الحَسَـنَاتِ اللهُ يَـشْكُـرُهَـا والـشَّـرُّ بالـشَّـرِّ عِـنْـدَ اللهِ مِـثْـلانِ

موقف الشُرَّاح:

وافق الكرماني[3]، والزركشيُّ[4] ابنَ مالك في إجازة حذف الفاء من جواب الشرط.

ووافقه الدماميني أيضا[1] إلا أنه في حديث (البيِّنة وإلا حدٌّ في ظهرك) خالف ابنَ مالك في تقديره إذ قال: «أي: تُحضر البينة أو يقع حدٌّ في ظهرك، وفي هذا التقدير محافظة على تشاكل الجملتين لفظًا»[2].

---

(١) البيت من الطويل، قاله رجل من بني أسد، ولم يسمَّ. انظر: الكتاب ٦٥/٣، والمحتسب ١٩٣/١، وشرح الكافية الشافية ص١٦١٢، وارتشاف الضرب١٨٧٢/٤، والمقاصد النحوية ٤١٠/٣ . والشاهد فيه أن المعنى المراد: من ينكع العنز فهو ظالم، والمراد هنا بالنكع: المنع. انظر: لسان العرب ٣٦٣/٨ (نكع) .

(٢) البيت من البسيط، لحسان بن ثابت في: الكتاب ٦٥/٣، وليس في ديوانه. وعُزي لعبد الرحمن بن حسان في: نوادر أبي زيد ص٢٠٧، والمقتضب ٧٢/٢، والمقاصد النحوية ٣٩٥/٣، وخزانة الأدب ٥١/٩، ولكعب بن مالك في ديوانه ٢٢٠، وبلا نسبة في: المحتسب ١٩٣/١، وسر صناعة الإعراب ٢٦٤/١، وشرح المقدمة الجزولية ٥٢٣/٢، وشرح المفصل ٣/٩، وضرائر الشعر لابن عصفور ص١٦٠، وشرح الكافية الشافية ص١٥٩٧، وشرح الكافية ٩٣٦/٤، وتوضيح المقاصد ١٢٨٣/٣، وارتشاف الضرب ١٨٧٢/٤، وشرح شذور الذهب ٦٠٩/٢، وهمع الهوامع ٣٢٨/٤ . والشاهد في البيت أن المعنى المراد: من يفعل الحسنات فالله يشكرها.

(٣) انظر: الكواكب الدراري ١٦٠/٢٣، ١٩٩/١١ .

(٤) انظر: التنقيح ٦١٣/٢، ٥٤١/٢ .

وكذلك وافقه ابنُ حجر[٣] في الحديث الأول والثاني وأورد تخريجه لهما، ونص في الحديث الثالث على أن الحذف إنما وقع من بعض الرواة دون بعض؛ معللًا بأن هذا الحديث تقدم في باب اللقطة[٤] بلفظ (فاستمتع بها) بإثبات الفاء في الجواب الثاني[٥].

ورجّح العيني[٦] فيه ما قاله ابن مالك، ونصَّ على أنَّ حذف الفاء من الجزاء سائغ شائع غير مختص بالضرورة، وأشار إلى أن مثل هذا الحذف لم يذكره النحويون إلا في ضرورة الشعر، وأن ما رُوي في هذا الحديث الصحيح يردُّ عليهم.

وتوجيه السيوطي[٧] والقسطلاني[٨] موافق لما قاله ابن مالك.

المناقشة:

الأصل في جواب الشرط أن يكون فعلًا صالحًا لوقوعه شرطًا، ولا يلزم اقترانه بالفاء عند ذلك، وأما إذا كان الجواب غير صالح لوقوعه شرطًا فإنه حينئذ يفتقر إلى ما يربطه بما قبله، فأتوا بالفاء؛ ليُعلم ارتباطه بأداة الشرط[٩]، وفي حكم حذفها أقوال ثلاثة:

الأول: الجواز في النثر – مع ندرته – وفي النظم وهو كثير، وهو رأي ابن مالك كما سبق، ونسب الرضي للكوفيين القولَ بجواز حذفها اختيارا[١٠].

الثاني: جوازه في الضرورة، وامتناعه في السعة، وعلى هذا القول أكثر النحويين[١١].

---

(١) انظر: مصابيح الجامع ٢٤٥/٣– ٢٤٦، ٣٣٥/٥-٣٣٦ .

(٢) مصابيح الجامع ٩٨/٦ .

(٣) انظر: فتح الباري ٣٦٥/٥–٣٦٦، وانظر فيه: ٤٤٩/٨ .

(٤) صحيح البخاري: كتاب اللقطة، باب وإذا أخبره رب اللقطة بالعلامة دفع إليه: ٨٥٥/٢ .

(٥) انظر: فتح الباري ٨٤/٥ .

(٦) انظر: عمدة القاري ٨٩/٨، ٢٦٦/١٢، ٢٥٠/١٣، ٣٢/١٤، ٧٨/١٩ .

(٧) انظر: التوشيح ١٨٧٤/٥، ٢٩٤٣/٧ .

(٨) انظر: إرشاد الساري ٤٢٨/٩، ٤٠٥/٤ – ٤٠٦، ٢٥١/٤ .

(٩) انظر: شرح المفصل ٢/٩، وشرح التسهيل ٧٧/٤، وشرح الكافية ١٥٩٤/٣، ١٥٩٦ .

(١٠) انظر: شرح الكافية ٩٣٦/٤ .

(١١) انظر: الكتاب ٦٣/٣، والتبصرة والتذكرة ٤٠٩/١-٤١٠، وأمالي ابن الشجري ٩/٢، وشرح المفصل ٣/٩،

الثالث: المنع في الكلام شعره ونثره، ويُنسب للمبرد في أحد القولين عنه[1]، وأنه زعم في قوله[2]:

مَـنْ يَفْعَـلِ الحَسَـناتِ اللهُ يَـشْكُـرُها والـشـرُّ بالشـرِّ عِـنْـدَ اللهِ مِـثْـلانِ

أن الرواية: من يفعل الخيرَ فالرحمنُ يشكره.

والذي يترجح عندي في نهاية المسألة هو القول بأنَّ حذف الفاء -مع المبتدأ أو دونه- من جواب الشرط أسلوب صحيح؛ لوروده في بعض القراءات والأحاديث الصحيحة. يقول ابن جني عن قراءة طاووس السابقة: «وإذا جاز حذف هذه الفاء مع مبتدئها في الشرط الصحيح، نحو قوله:

بَنِي ثُعْلٍ لا تَنْكَعوا العَنْزَ شِرْبَـهَا بَنِـي ثُعْلٍ مَـنْ يَنْكَـعِ العَـنْزَ ظَـالِـمُ

كان حذف الفاء هنا أجدر وأحرى بالجواز»[3]، وفي التبيان في شرح الديوان: «....وأما قول المتنبي: أردتُ الفاء ثم حذفتها فجائز حَسَن قد جاء في الكلام الفصيح، ومنه حديث النبي -صلى الله عليه وسلم-: «....إن تذر ورثتك أغنياء خير.... التقدير: فهو خير، فحذف الفاء»[4].

وشرح المقدمة الجزولية٥٢٣/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٠١/٢، وشرح الكافية ٩٣٦/٤، وارتشاف الضرب ١٨٧٢/٤، وهمع الهوامع ٣٢٨/٤ .

(١) انظر: المقتضب ٧٢/٢-٧٣، وارتشاف الضرب ١٨٧٢/٤، ومغني اللبيب ص٣٨٠، والتصريح بمضمون التوضيح ٣٨٦/٤، وهمع الهوامع ٣٢٨/٤ .

(٢) سبق تخريجه .

(٣) المحتسب ١٢٢/١ .

(٤) التبيان في شرح الديوان (ديوان المتنبي) ١٧٨/١-١٧٩ .

المسألة الرابعة والعشرون: حذف الفاء من جواب (أما)

الحديث و الأثر:

قول رسول الله -صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّم-: «أمَّا بَعْدُ، مَا بَالُ رجالٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ في كِتَابِ الله»[1].

وقوله صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّم: «أَمَّا مُوسَى، كَأَنِّي أَنْظُرُ إِليهِ إِذِ انْحَدَرَ في الوَادِي»[2].

وقول عَائِشَةَ -رضي الله عنها-: «وَأَمَّا الذِينَ جَمَعُوا بَيْنَ الحَجِّ والعُمْرَةِ طَافُوا طَوَافًا وَاحِدًا»[3].

وقول البَرَاءِ بن عَازِب -رضي الله عنه-: «أَمَّا رَسُولُ اللهِ -صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمْ- لَمْ يُوَلِّ يَوْمَئِذ»[4].

<u>الإشكال</u>:

حذف الفاء من جواب (أمَّا).

موقف ابن مالك[1]:

---

(١) صحيح البخاري: كتاب البيوع، باب إذا اشترط شروطا في البيع لا تحل: ٧٥٩/٢ .

(٢) صحيح البخاري: كتاب الحج، باب التلبية إذا انحدر في الوادي: ٥٦٣/٢ .

(٣) صحيح البخاري: كتاب الحج، باب طواف القارن: ٥٠٩/٢ .

(٤) صحيح البخاري: كتاب الجهاد، باب من قال: خذها وأنا ابن فلان: ١١٠٧/٣ .

أفاد أنَّ (أمَّا) حرف قائم مقام أداة شرط والفعل الذي يليها، ولذلك يقدِّرها النحويون بـ(مهما يكن من شيء)، وحق المتصل بالمتصل بها أن تصحبه الفاء، نحو: ﴿ فَأَمَّا عَادٌ فَٱسْتَكْبَرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ ﴾[٢]، ولا تُحذف هذه الفاء غالبًا إلا في شعر، أو مع قول أغنى عنه مقوله، نحو: ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم ﴾[٣] أي: فيقال لهم: أكفرتم.

ومن حذفها في الشعر قول الشاعر[٤]:

فَـأمَّـا القِـتَـالُ لا قِـتَـالَ لَـدَيْـكُـمُ ولَكِنَّ سَيْرًا فِـي عِـرَاضِ الـمَـوَاكِـبِ

أراد: فلا قتال لديكم، فحذف الفاء؛ لإقامة الوزن.

وقد خولفت هذه القاعدة في هذه الأحاديث فبطل بتحقيق عدم التضييق، وأما من خصه بالشعر أو بالصورة المعينة من النثر فمقصِّرٌ في فتواه وعاجز عن نصرة دعواه.

موقف الشراح :

وافق الكرمانيُ ابنَ مالك في جواز حذف الفاء من جواب (أما) إذ قال معلِّقًا على قول عائشة السابق: «(طافوا) بدون الفاء، وهو دليل جواز حذفه، وإن صرَّح النحاة بلزوم ذكره»[٥].

و بالجواز مع ندرته عند النحويين خرَّجه الزركشي[٦].

---

(١) انظر: شواهد التوضيح ص١٩٥–١٩٦ .

(٢) سورة فصلت، من الآية: ١٥ .

(٣) سورة آل عمران، من الآية: ١٠٦ .

(٤) البيت من الطويل، للحارث بن خالد المخزومي في: ديوانه ص٤٥، والخزانة١/٤٥٢-٤٥٣؛ والدرر اللوامع٢/٢٠٧، وللوليد بن نَهيك، وللكُمِيت في: إيضاح شواهد الإيضاح ١/١٢٩، وبلا نسبة في: سر صناعة الإعراب ١/٢٦٥، وارتشاف الضرب ٣/١١١٧، وتوضيح المقاصد ١/٤٧٥، ومغني اللبيب ص١٢٤، والمقاصد النحوية ٣/٤٣٦، وهمع الهوامع ٤/٣٥٦، والتصريح بمضمون التوضيح ٤/٤٢٩ .

(٥) الكواكب الدراري ٨/١٤٠، وانظر فيه: ٨/٨١، ١٣/٤١–٤٢ .

(٦) انظر: التنقيح ٢/٤٨٧ .

وكذلك أشار الدماميني[1] إلى جوازه، و ذكر أنَّ بعضهم خصَّه بالضرورة، وأما ابن مالك فيُجوِّزه في السعة، مستندًا إلى هذه الأحاديث على عادته في الاستدلال على الأحكام النحوية بالألفاظ الحديثية.

وأما ابنُ حجر فقد تَعقَّب ابنَ مالك في موضع، وأجاز الاستعمال مع ندرته في موضع آخر، فأما تَعقُّبه فهو عند حديث ابن عمر -رضي الله عنه- : «قَامَ عُمَرُ على المِنْبَرِ قال: أمَّا بَعْدُ، نَزَلَ تَحْرِيمُ الخَمْرِ وَهِي مِن خَمْسَة ....»[2]. إذ قال: «.... قال ابن مالك: فيه جواز حذف الفاء في جواب أما بعد. قلت: لا حجة فيه؛ لأن هذه رواية مُسدّد هنا، وسيأتي قريبًا عن أحمد بن أبي رجاء عن يحيى القطان بلفظ: «خَطَبَ عُمَرُ على المِنْبَر فَقَال: إنَّه قَدْ نَزَلَ تَحْرِيمُ الخَمْرِ»[3] ليس فيه (أمَّا بعد)، وأخرجه الإسماعيلي .... وفيه بلفظ: «أمَّا بَعْدُ فِإنَّ الخَمْرَ» فظهر أن حذف الفاء وإثباتها من تصرف الرواة»[4].

وفي موضع آخر من الفتح قال ابن حجر: «تقدم في كتاب الجمعة ....، ونقلت هناك أنَّ سيبويه قال: إنَّ معنى (أمَّا بعد): مهما يكن من شيء، وأقولُ هنا: سيبويه لا يخصُّ ذلك بقولنا: أمَّا بعد، بل كلُّ كلام أوَّله (أمَّا) وفيه معنى الجزاء، قاله في مثل: أما عبد الله فمنطلق، والفاء لازمة في أكثر الكلام، وقد تُحذف وهو نادر»[5].

ويُستنتج مما سبق أنَّ ابن حجر يذهب إلى أنَّ الفاء تلزم في أكثر الكلام، وقد تُحذف على سبيل النُّدرة.

وأما العيني فعند تتبُّعي لأحاديث المسألة في شرحه ألمحُ تردُّدَه تجاهها ففي موضع يشير إلى أنه قد تحذف[6]. وفي موضع آخر ينسب حذف الفاء

---

(١) انظر: مصابيح الجامع ١٥٥/٤، ٧٠/٤ -٧١ .

(٢) صحيح البخاري: كتاب الأشربة، باب الخمر من العنب: ٢١٢٠/٥ .

(٣) صحيح البخاري: كتاب الأشربة، باب ما جاء في أن الخمر ما خامر العقل من الشراب: ٢١٢٢/٥ .

(٤) فتح الباري ٣٦/١٠ .

(٥) فتح الباري ٢٢٠/٨-٢٢١

(٦) انظر: عمدة القاري ٢٨٨/١١، ٢٨١/٩ .

من جواب (أما) إلى الراوي[1]. وفي موضع ثالث ينصُّ صراحة على جواز حذفها ثم يورد نصَّ ابن مالك في ذلك[2].

وموقف القسطلاني هو جواز حذفها مع ندرته في الكلام[3].

المناقشة:

(أمَّا): حرفُ تفصيلٍ وتوكيد مضمَّن معنى الشرط[4]، ولذا قال سيبويه في تفسيره: «وأمَّا (أمَّا) ففيها معنى الجزاء، كأنه يقول: عبد الله مهما يكن من أمره فمنطلق، ألا ترى أنَّ الفاء لازمة له أبدًا»[5].

فلتضمُّن (أمَّا) معنى الشرط لزم جوابها الفاء، قال المبرد: «والدليل على أنها في معنى الجزاء لزوم الفاء لجوابها»[6].

ومن شواهد ذلك قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعۡلَمُونَ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّهِمۡۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ ﴾[7] ، ﴿ فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ ﴾[8].

وقد تحذف على الأصح مع قول أغنت عنه حكايته، نحو قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسۡوَدَّتۡ وُجُوهُهُمۡ أَكَفَرۡتُم ﴾[9] على تقدير: فيقال لهم: أكفرتم بعد إيمانكم .... فحذفت الفاء مع القول استغناء بالمقول[10].

وللنحويين في حذفها في غير هذا الموضع قولان:

---

(١) انظر: عمدة القاري ١٨١/٩ .

(٢) انظر: عمدة القاري ٢٨١/٩، ٢٨٧/١٤ .

(٣) انظر: إرشاد الساري ٧٧/٤، وانظر فيه: ١١٩/٣، ١٨٢/٣، ١٦٢/٥ .

(٤) انظر: مغني اللبيب ص١٢٣، والتصريح بمضمون التوضيح ٤٢٣/٤ .

(٥) الكتاب ٢٣٥/٤ .

(٦) المقتضب ٣٥٥/٢، وانظر فيه: ٢٧/٣ .

(٧) سورة البقرة، من الآية: ٢٦ .

(٨) سورة الضحى، الآية: ٩ .

(٩) سورة آل عمران، من الآية: ١٠٦ .

(١٠) انظر: المقتضب ٣٥٤/٢ –٣٥٥، وشرح المفصل ١١/٩، وارتشاف الضرب ١١٤٠/٣ .

١- اختصاص حذفها بالضرورة، وممن قال به ابن الشجري[١]، وابن يعيش[٢]، والرضي[٣] ، وأبو حيان[٤].

٢- جواز حذفها في النثر مع ندرته، وذهب إليه ابن مالك، والمرادي[٥].

وتبيَّن مما سبق أنَّ عدم اتصال جواب (أمَّا) بالفاء قليل جدا في المنثور والمنظوم، فالذي يترجح عندي أنَّ ما ورد في الأحاديث والآثار من النادر الذي يُقتصر فيه على السماع، ولا يُقاس عليه.

---

(١) انظر: الأمالي ٩/٢، ١٣٢/٣ .

(٢) انظر: شرح المفصل ١٢/٩ .

(٣) انظر: شرح الكافية ١٤٢٢/٤ .

(٤) انظر: ارتشاف الضرب ١١٤٠/٣ .

(٥) انظر: توضيح المقاصد ١٣٠٦/٣-١٣٠٧، والجنى الداني ص٥٢٤ .

المسألة الخامسة والعشرون: مجيء (ليس) حرفاً

الأثر:

قول ابْنِ عُمَر -رضي الله عنهما-: «كَانَ الـمُسلِمُونَ حِينَ قَدِمُوا المدِينَةَ يَجْتَمِعُونَ فَيَتَحَيَّنُونَ الصَّلاةَ ليس يُنَادَى لَهَا»[1] .

الإشكال:

استعمال (ليس) حرفًا لا اسم لها ولا خبر.

موقف ابن مالك[2]:

أجاز هذا الاستعمال مستشهدًا بهذا الحديث، ومخبرًا أن سيبويه قد أشار إلى ذلك، وأنه حمل عليه قول بعض العرب: (لَيْسَ الطِّيبُ إلا المِسْكُ)[3] بالرفع.

وأنه أجاز أيضًا في قولهم: (ليسَ خَلَقَ اللهُ مثلَه) حرفية (ليس) وفعليتها؛ على أن يكون اسمها ضمير الشأن، والجملة بعدها خبر[4].

وأضاف ابنُ مالك أنه إنْ جُوِّز الوجهان في (ليس ينادى) فغير ممتنع.

موقف الشراح:

اكتفى الكرماني[5] والعيني[6] بإيراد قول ابن مالك في المسألة.

وكذا ابن حجر[7]، والقسطلاني[1]، ورجَّحا فيه الوجه الثاني، وهو أن يكون اسمها ضمير الشان والجملة بعدها خبرًا، مستدلَّيْن بأن رواية مسلم تؤيد ذلك، ولفظه: (لَيْسَ يُنادِي بِهَا أَحَد)[2].

---

(١) صحيح البخاري: كتاب الأذان، باب بدء الأذان: ٢١٩/١ .

(٢) انظر: شواهد التوضيح ص١٩٩—٢٠٠ .

(٣) انظر: الكتاب ١٤٧/١ .

(٤) انظر: الكتاب ٧٠/١، ١٤٧ .

(٥) انظر: الكواكب الدراري ٤/٥-٥ .

(٦) انظر: عمدة القاري ١٠٥/٥ .

(٧) انظر: فتح الباري ٨٠/٢ .

المناقشة:

الأصل في استعمال (ليس) أن تعمل عمل (كان) فترفع الاسم وتنصب الخبر، وقد تعامل معاملة (ما) في كونها حرف نفي لا تحتاج إلى مرفوع ومنصوب، وذلك فيما حكاه سيبويه من قول بعض العرب: ليسَ خَلَقَ اللهُ مثلَه[٣].

وحُمل على ذلك قولُ الشاعر[٤]:

فَأَصْبَحُوا والنَّوَى عَالِـي مُعَرَّسِهِم وَلَيْسَ كُلَّ النَّوَى يُلْقِي الـمَسَاكِينُ

وقول الشاعر[٥]:

هي الشِّـفَـاءُ لدَائِي لَـوْ ظَفِـرْتُ بِهَا ولَيْـسَ مِنْهَا شِـفَـاءُ الـدَّاءِ مَبْـذُولُ

ولهذه الشواهد وجه آخر، وهو أنَّ في (ليس) ضمير شأن هو اسمها، وما بعده هو الخبر، فتكون (ليس) جارية على استعمالها المشهور، وهذا الوجه هو الأكثر، قال سيبويه: «وقد زعم بعضهم أنَّ (ليس) تُجعل كـ (ما)، وذلك قليل لا يكاد يُعرف، فقد يجوز أن يكون منه: ليس خَلَقَ اللهُ أَشْعَرَ منه....»[٦]، وأورد الشواهد السابقة، ثم قال: «هذا كلُّه سُمِع من العرب، والحد والوجه أن تحمله على أن في (ليس) إضمارًا، وهذا مبتدأ كقولك: إنه

---

(١) انظر: إرشاد الساري ٣/٢ .

(٢) صحيح مسلم: كتاب الصلاة، باب بدء الأذان: ٢٨٥/١ .

(٣) انظر: الكتاب ٧٠/١، ١٤٧ .

(٤) البيت من البسيط، لحُمَيد الأرْقَط في: الكتاب ٧٠/١، ١٤٧، وتخليص الشواهد ص٢٤٦، ٢٤٨، والمقاصد النحوية ٤٤٢/١، وبلا نسبة في: المقتضب ١٠٠/٤، والأصول ٨٦/١، وشرح المفصل ١٠٤/٧، وشرح الكافية الشافية ص٤٠٧ .

(٥) البيت من البسيط، لهشام أخي ذي الرمَّة في: الكتاب ٧١/١، ١٤٧، والأزهية ص١٩١، وبلا نسبة في: المقتضب ١٠١/٤، وأمالي ابن الحاجب ١٣٨/٤، ومغني اللبيب ص٦٣٩ .

(٦) الكتاب ١٤٧/١ .

أَمَةُ الله ذاهبةٌ، إلا أنهم زعموا أنَّ بعضهم قال: ليس الطِّيبُ إلا المِسكُ، وما كان الطِّيبُ إلا المِسكُ»[1].

ويترجَّح عندي مما سبق أنَّ حمل الأثر الوارد على إضمار الشأن، وهو اسم (ليس) أولى من حمله على الوجه الأول، وهو مجيء (ليس) حرفًا لا اسم لها ولا خبر؛ لأن الحمل على الأكثر الأشهر أولى، والكثير أن يُحمل الحرف على الفعل لا العكس[2]، ومما يؤيد هذا الترجيح ما ذكره سيبويه من أنه «قليل لا يكاد يُعرف»[3]، ويؤيده أيضا الروايةُ الأخرى التي ذكرها ابنُ حجر والقسطلاني.

المسألة السادسة والعشرون: استعمال (بَيْدَ) غير متلوَّة بـ (أنَّ)

الحديث:

قوله -صلى الله عليه وسلم-: «نَحْنُ الآخِرُونَ السَّابِقُونَ يَومَ القِيَامَةِ بَيْدَ كُلُّ أُمَّةٍ أُوتُوا الكِتَابَ مِنْ قَبْلِنَا»[4].

الإشكال:

استعمال (بَيْد) خالية من (أنَّ).

موقف ابن مالك[5]:

أفاد هنا أن (بَيْدَ) بمعنى (غير)، وأنَّ المشهور استعمالها متلوَّة بـ(أنَّ) كقوله

---

(١) الكتاب ١٤٧/١ .

(٢) انظر: المسائل النحوية في فتح الباري ص٣٦٦ .

(٣) الكتاب ١٤٧/١ .

(٤) صحيح البخاري: كتاب الأنبياء، باب حدثنا أبو اليَمَان: ٢٩٩/١ .

(٥) انظر: شواهد التوضيح ص٢١١ –٢١٢ .

-صلى الله عليه وسلم-: «نَحْنُ الآخِرُونَ السَّابِقُون، بَيْدَ أَنَّهُم أُوتُوا الكِتَابَ مِنْ قَبْلِنَا وأُوتِينَاهُ مِنْ بَعْدِهِم»[1].

ومنه قول الشاعر[2]:

بَـيْـدَ أَنَّ اللهَ قَـدْ فَـضَّـلَـكُـم فَـوقَ مـن أحْـكَـأَ صُـلبـاً بـإزارِ

وقول الراجز[3]:

عَـمْـداً فَـعـلـتُ ذَاك بَـيْـدَ أَنِّـي
إِخَـالُ لـو هَـلَـكتُ لـم تُـرِنِّـي

وذكر ابنُ مالك أنَّ الأصل في رواية من روى (بَيْدَ كُلُّ أُمَّة): بيد أنَّ كلَّ أُمَّة؛ فحذفت (أنَّ) وبطل عملها، وأضيف (بيد) إلى المبتدأ والخبر الذين كانا معمولي (أنَّ). وأشار إلى أن هذا الحذف في (أنَّ) نادر، لكنه غير مستبعد في القياس على حذف (أنْ)، فإنهما أختان في المصدرية وشبيهان في اللفظ.

والمختار عنده في (بيد) أنْ تُجعل حرف استثناء؛ ويكون التقدير: إلا كلُّ أمة أوتوا الكتاب من قبلنا، على معنى (لكنْ)؛ لأن معنى (إلا) مفهوم منها. ولا دليل على اسميَّتِها.

موقف الشرَّاح:

فسَّر الكرماني[4] (بيد) أنها بمعنى: غير، وأنها تكون بمعنى: (على)، وبمعنى: (من أجل)، وأنَّ جميعها هنا صحيحة.

وبمثل ذلك خرَّجها الزركشي إذ قال: «(بيد) بمعنى: غير، وقيل: على أنهم»[1].

---

(١) الحديث في سنن النسائي ٧١/٣ . وهو في صحيح مسلم ٧/٣ بزيادة (يوم القيامة) بعد (السابقون). وينظر: صحيح البخاري: كتاب الأنبياء، باب فرض الجمعة: ٢٩٩/١ .

(٢) البيت من الرمل، لعدي بن زيد في: ديوانه ص٩٤ برواية(أجل أنَّ الله)، وهذه الرواية التي في ديوانه هي التي في: جمهرة اللغة ص١٠٥١، ولسان العرب ٥٨/١ (حكأ)، ١٢/١١ (أجل)، وهي كذلك بلا نسبة في: مجالس ثعلب ١٩٩/١ .

(٣) البيت من الرجز، لم أقف على قائله، وهو في: إصلاح المنطق ص٢٤، والصاحبي في فقه اللغة ص٢١١، ومغني اللبيب ص٢٥٩، وهمع الهوامع ٢٨٢/٣ .

(٤) انظر: الكواكب الدراري ٢/٦ .

وذكر الدماميني[٢] أنَّ المشهور استعمالها متلوَّة بـ أنَّ، وأنها أُستعملت على خلاف ذلك في هذا الحديث، واكتفى بذكر ما قاله ابن مالك فيه.

و(بَيْدَ) عند ابن حجر «مثل (غير) وزنًا ومعنى، وبه جزم الخليل والكسائي ورجَّحه ابنُ سيده ....، وقال الطِّيبِيُّ: هي للاستثناء وهو من باب تأكيد المدح بما يشبه الذم، والمعنى: نحن السابقون للفضل غير أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا»[٣].

وهي أيضا عند العيني[٤] بمعنى (غير) وتأتي كذلك بمعنى (إلا)، وبمعنى (لكن)، ثم ذكر ترجيح ابن مالك في جعلها حرف استثناء بمعنى (لكن).

وذكر السيوطي[٥] أنَّه يُحتَمل فيها أن تكون بمعنى (غير)؛ استثناءً من باب تأكيد المدح بما يشبه الذم، أو بمعنى (من أجل) تعليلًا لسبقنا عليهم بالفضل.

وعند القسطلاني[٦] أنها بمعنى (غير) وأورد توجيه ابن مالك واختياره لمعناها.

المناقشة:

تبيَّن مما سبق أنَّ أغلب الشرَّاح لم يتعرضوا لجانب الإشكال في المسألة، وإنما اتجهوا لتفسير معناها، وتباينت التفسيرات، وأغلبهم على أنها بمعنى (غير).

و(بَيْدَ) عند النحويين اسمٌ ملازمٌ للنَّصب على الاستثناءِ، ولا يكون إلا في استثناءٍ منقطع، وهو يَلزَمُ الإضافةَ إلى (أنَّ) وصلتها[٧]، نحو (إنهُ لكثيرُ

---

(١) التنقيح ٢٣٥/١، وانظر فيه: ٧٥٣/٢ .

(٢) انظر: مصابيح الجامع ١٧٨/٧-١٧٩ .

(٣) فتح الباري ٣٥٤/٢ -٣٥٥ .

(٤) انظر: عمدة القاري ٦٥/١٦ .

(٥) انظر: التوشيح ٨٢١/٢ .

(٦) إرشاد الساري ٤٤٣/٥ .

(٧) انظر: شرح الكافية ٧٨١/٢، وهمع الهوامع ٢٨١/٣ .

المالِ بَيْدَ أَنَّهُ بَخِيل). وقد جاءت في الحديث خلافًا للمشهور، ولعله من تصرف الرواة؛ لخلو العربية من شواهده.

المسألة السابعة والعشرون: الجزم بـ (لَنْ)

الأثر:

قول المَلَك في النَّوْمِ لعَبْدِ اللهِ بن عُمَرَ -رضي الله عنه-: «لَنْ تُرَعْ لَنْ تُرَعْ»[1].

الإشكال:

مجيء ما بعد (لَنْ) بصورة المجزوم.

موقف ابن مالك[2]:

وجَّه هذا الإشكال بأنْ يكون سَكَّن عين (تراعْ) للوقف، ثم شَبَّهَهُ بسكون الجزم فحذف الألف قبله كما تحذف قبل سكون المجزوم، ثم أجرى الوصل مجرى الوقف.

وأجاز أن يكون السكونُ سكونَ جزمٍ على لغة من يجزم بـ (لن)، مشيرًا إلى أنها لغةٌ حكاها الكسائي[3].

موقف الشراح:

وافق الكرمانيُّ[4] ابنَ مالك في تخريج الإشكال على أحد الوجهين.

وأشار الزركشي[1] إلى أنَّ الرواية جاءت على لغة من يجزم بـ (لن) وأنها لغة شاذة. ثم أورد قول القزاز من أنه لا يحفظ فيه شاهدًا، وأنه تُعُقِّب بقول الشاعر[2]:

---

(١) ورد الحديث برواية (لم ترع) في: (كتاب التهجد، باب فضل قيام الليل: ٣٧٨/١، وباب فضل من تعارّ من الليل: ٣٨٨/١)، و(كتاب التعبير، باب الأمن وذهاب الروع في المنام: ٢٥٧٨/٦)، وورد الحديث برواية (لن تراع) في (كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، باب مناقب عبد الله بن عمر: ١٣٦٧/٣).

(٢) انظر: شواهد التوضيح ص٢١٧ .

(٣) انظر: شواهد التوضيح ص٢١٧، وارتشاف الضرب ١٦٤٣/٤، وهمع الهوامع ٩٧/٤ .

(٤) انظر: الكواكب الدراري ١٢٨/٢٤، وانظر فيه: ١٨٥/٦ .

لَنْ يَـخِبِ الآنَ مِـنْ رَجَائِـكَ مَـنْ حَـرَّكَ مِـنْ دُونِ بَـابِـكَ الـحَـلَـقـهْ

وأورد الدماميني فيه الوجهين اللذين ذكرهما ابنُ مالك، ثم استدرك عليه في إجرائه الوصل مجرى الوقف بقوله: «لا نُسلِّم أنَّ فيه إجراء الوصل مجرى الوقف؛ إذ لم يصله المَلَك بشيء بعده. فإن قلتَ: إنما وجَّه ابنُ مالك بهذا في الرواية التي فيها (لم ترع) وهذا يتحقق فيه ما قاله من إجراء الوصل مجرى الوقف. قلتُ: لا نسلِّم؛ إذ يحتمل أن الملك نطق بكل جملة منها مفردة عن الأخرى، ووقف على آخرها، فحكاه كما وقع»[٣].

وفي موضع آخر من المصابيح وجَّه رواية (لن ترع) بالجزم بأنها لغة لبعض العرب[٤]، فكأنه يميل إلى هذا التخريج.

وعلَّق ابنُ حجر على إشكال الرواية في أكثر من موضع[٥]، ومجمل ما ذكره فيها ما يلي:

-أنَّ رواية الكُشْمِيهَنِيّ والجمهور (لن تراع) بإثبات الألف وأنها الوجه، وأنَّ رواية القابسي (لن ترع) بحذف الألف مع الجزم.

-نقل عن ابن التين أنَّ الجزم بـ (لن) لغة قليلة.

-ذكر قول القزاز من أنه لا يعلم له شاهدًا، وأنَّه تُعُقِّب بالبيت السابق، وبقول الآخر[٦]:

أَيَـادِي سَبا يَا عَـزُّ مَـا كُنْتُ بَعْـدَكُمْ وَلَنْ يَـحْلَ للعَيْـنَيْنِ بَعْـدَكِ مَنْظَـرُ

---

(١) انظر: التنقيح ٧٩٠/٢، وانظر فيه: ٣٢٥/١، ٨٨٣/٢ .

(٢) البيت من المنسرح، لم أقف على قائله، وهو في: مغني اللبيب ص٦١٩، وشرح الأشموني ١٨١/٣، وشرح شواهد المغني ٦٨٨/٢، وهمع الهوامع ٩٧/٤ . والشاهد في البيت: حذف حرف العلة في (يخب)؛ لأن (لن) جاءت جازمة.

(٣) مصابيح الجامع ١٢٦/٣– ١٢٧ .

(٤) انظر: مصابيح الجامع ٣٠٠/٧ .

(٥) انظر: فتح الباري ٧/٣، ٩٠/٧، ٤١٨/١٢-٤١٩ .

(٦) البيت من الطويل، لكُثَيِّر عَزَّة في: ديوانه ص٣٢٨، وشرح شواهد المغني ٦٨٧/٢، وبلا نسبة في: رصف المباني ص٣٥٧، ومغني اللبيب ص٦١٩، وشرح الأشموني ١٨٠/٣ . والشاهد في البيت: حذف حرف العلة في (يحل)؛ لأن (لن) جاءت جازمة.

-توجيه ابن مالك لرواية الجزم.

واعترض العينيُّ اختيارَه بعد أن وجَّه الرواية إذ قال: «قوله (لن ترع) بالجزم كذا في رواية القابسي .... وفي رواية الأكثرين بلفظ (لن تراع)، قال بعضهم[1]: وهو الوجه. قلت: لن ترع، أيضا الوجه؛ لأن الجزم بـ(لن) لغة حكاها الكسائي»[2].

وأورد القسطلاني[3] فيه تخريج ابن مالك، وتَعقُّب الدماميني للوجه الأول.

المناقشة:

المشهور في (لَنْ) أنها تنصب الفعل المضارع بعدها، وقد ورد هنا ما ظاهره الجزم بها، فخُرِّج على الوجهين المذكورين:

١- أنه سكَّن العين للوقف، ثم شبَّهه بسكون الجزم، فحذف الألف قبله، ثم أجرى الوصل مجرى الوقف.

٢- أنها لغة قليلة لبعض العرب، حكاه الكسائي واللحياني.

ولأجل أن رواية الجمهور للأثر موافقة للقاعدة المشهورة، وكون الرواية المخالفة واحدة فالذي يترجَّح لديّ أنها من تصرف الرواة.

---

(١) يقصد ابن حجر.

(٢) عمدة القاري ٢٣٦/١٦ .

(٣) انظر: إرشاد الساري ٣١٠/٢، وانظر فيه: ٣١٠/٦ .

المسألة الثامنة والعشرون: ثبوت الألف في (ما) الاستفهامية التي في محل جر، وحذفها في غير الجر

أولا: ثبوت ألفها وهي في محل جر.

الحديث والأثر:

قول النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّم- لعَلِيٍّ -رضي الله عنه-: «بِمَا أَهْلَلْتَ»[1].

وقوله -صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّم-: «لَيَأْتِيَنَّ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ لا يُبَالي المرْءُ بِمَا أَخَذَ المالَ....»[2].

وقول سَهْلِ بن سَعْد-رضي الله عنه-: «واللهِ إنِّي لَأَعْرِفُ مِمَّا هُوَ»[3].

الإشكال:

ثبوت ألف (ما) الاستفهامية وهي في محل جر.

موقف ابن مالك[4]:

عدَّ ثبوتَ الألف في هذه المواضع الثلاثة شاذًّا؛ لأنها استفهامية مجرورة فحقُّها أن تحذف ألفها؛ للتفريق بينها وبين الموصولة، وأنَّ هذا هو

---

(١) صحيح البخاري: كتاب الحج، باب من أهلَّ في زمن النبي -صلى الله عليه وسلم- كإهلال النبي صلى الله عليه وسلم: ٥٦٤/٢ .

(٢) صحيح البخاري: كتاب البيوع، باب قول الله {يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافا....}: ٧٣٣/٢ .

(٣) صحيح البخاري: كتاب الجمعة، باب الخطبة على المنبر: ٣١٠/١ .

(٤) انظر: شواهد التوضيح ص٢١٧-٢١٨ .

الكثير، نحو: ﴿لِمَ تَلْبِسُونَ﴾[1]، و﴿بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾[2]، و﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ﴾[3].

وأشار إلى أنَّه قد ورد أمثلة لثبوت الألف -كما في الأحاديث المذكورة- كقوله تعالى: ﴿عَمَّا يَتَسَآءَلُونَ﴾[4] على قراءة عكرمة وعيسى[5].

ومن ثبوتها في الشعر قول حَسَّان -رضي الله عنه-[6]:

عَلَى مَا قَامَ يَشْتُمُنِي لَئِيمٌ كَخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي رَمَادِ

وقول ابن أبي ربيعة[7]:

عَجَبَاً ما عَجِبْتُ مِمَّا لوَ ابْصَرْ تَ خَلِيلَي مَا دَوْنَهُ لعَجِبْتَا

لِمَقَالِ الصَّفِيِّ فيمَا التَّجَنِّي ولِمَا قَدْ جَفَوْتَنَا وهَجَرْتَا

موقف الشُرَّاح:

وجَّه الكرماني هذا الإشكال بقوله: «فإن قلت: القياس حذف الألف من (ما) الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجر. قلتُ: ذلك هو الغالب، وجاء بدون الحذف أيضًا»[8].

ونصَّ الزركشي[1] والدماميني[2] والقسطلاني[3] على قلّته، وأن المشهور الحذف.

---

(١) سورة آل عمران، من الآية: ٧١ .

(٢) سورة النمل، من الآية: ٣٥ .

(٣) سورة النازعات، الآية: ٤٣ .

(٤) سورة النبأ، الآية: ١ .

(٥) انظر: المحتسب ٣٤٧/٢، والبحر المحيط ٥٧٢/٨ .

(٦) البيت من الوافر، وهو في: ديوانه ص٩٠، والمحتسب ٣٤٧/٢، والأزهية ص٨٦، وأمالي ابن الشجري ٥٤٧/٢، ومغني اللبيب ص٦٤٧، والمقاصد النحوية ٥١١/٣، وبلا نسبة في: شرح المفصل ٩/٤، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٩٧/٢، وارتشاف الضرب ٢٤٠٣/٥، وتوضيح المقاصد ١٤٨٧/٣ .

(٧) البيت في ديوانه ص٣٧-٣٨ برواية (فيمَ)، ولم أقف على البيتين في كتاب.

(٨) الكواكب الدراري ٢٠٥/٩ .

وأما العيني[٤] فأوجب حذفها عند دخول الجار، وأنْ تبقى الفتحة دليلًا عليها نحو (فيمَ) و (إلامَ) و(علامَ)؛ للتفريق بين الاستفهام والخبر، ووصف قراءة عكرمة وعيسى بأنها نادرة، وقول حَسَّان السابق بالضرورة، مشيرًا إلى أنَّ إثباتها - نقلًا عن ابن التيَّانيّ- في (بمـا أهللت؟) مخالف للصواب[٥].

ثانياً: حذف ألف (ما) الاستفهامية في غير الجر.

الحديث:

قوله –تعالى- للرَّحِمِ: «مَهْ»[٦].

الإشكال:

حذف الألف من (ما) الاستفهامية في غير الجر.

موقف ابن مالك[٧]:

أوضح أن حذف ألف الاستفهام وهي غير مجرورة مخالف للشائع فيها، وأنَّ أصلها هنا (ما) الاستفهامية حُذفت ألفها ووُقف عليها بهاء السكت[٨].

ومثَّل لهذا الاستعمال بقول أبي ذؤيب الهذلي: «قَدِمْتُ المدِينةَ ولِأَهْلِهَا ضَجِيْجٌ بِالبُكَاءِ كضَجِيجِ الحَجِيجِ أَهَلُّوا بِالإحْرَامِ، فَقُلتُ: مَهْ؟ فَقِيلَ لي: هَلَكَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّم»[٩].

وقولُ الحجاجِ لليلى الأخيلية: «ثَمَّ مَهْ؟ قالت: ثَمَّ لـم يَلْبَثْ أَنْ مَاتَ»[١].

---

(١) انظر: التنقيح ٣٨٣/١، ٢٩٨/١، ٧٢٥/٢ .

(٢) انظر: مصابيح الجامع ٤٥٠/٢، ١٨٧/٣، ٧٧/٤ .

(٣) انظر: إرشاد الساري ١٧٩/٢، وانظر فيه: ١٢٢/٣، ٢٣٢/٣ .

(٤) انظر: عمدة القاري ١١٤/٢، وهو نصُّ كلام ابن هشام في المغني ص٦٤٧!.

(٥) انظر: عمدة القاري ١٨٧/٩ .

(٦) صحيح البخاري : كتاب التفسير، سورة محمد صلى الله عليه وسلم: ١٨٢٨/٤ .

(٧) انظر: شواهد التوضيح ص٢٧١ .

(٨) ورجَّح الزمخشري في المفصل ١٧٧/١ والرضي في شرح الشافية ٢٢٤/٣ أن الهاء في (مَهْ) بدل من الألف في (ما)، فليست محذوفة.

(٩) انظر: المفصل، للزمخشري ص١٧٧.

وأن الكسائي حكى عن بعض كنانة أنهم يقولون: مَعندك؟ و: مَصنعت؟ فيحذفون الألف دون جرّ، ولا يصلون الميم بهاء السكت لعدم الوقف.

موقف الشراح:

أشار الكرماني[٢] والدماميني[٣] والعيني[٤] والسيوطي[٥] والقسطلاني[٦] إلى أنَّ (مَهْ) اسم فعل معناه: اكفف وانزجر، أو أنَّها (ما) الاستفهامية حُذفت ألفها، ووقف عليها بهاء السكت.

وكذا ابنُ حجر[٧] بيَّن أنها اسم فعل معناه الزجر أي: اكفف، وأورد قولَ ابن مالك فيها، وزاد في موضع آخر من الفتح[٨] قولَ الداودي من أنَّ أصلها: ما هذا!، كالإنكار، فطرحوا بعض اللفظة فقالوا: مَهْ، فصيَّروا الكلمتين كلمة.

المناقشة:

تحذف الألف من (ما) قياسًا إذا كانت استفهامية في محل جر، وتبقى فتحة الميم دليلًا على حذفها، فيقال مثلًا: فِيمَ؟- بِمَ؟، وقد أوجب بعضهم الحذف في هذه الحالة[٩]، وسبب هذا الحذف –كما سبق- التفريق بين (ما) الاستفهامية و(ما) الموصولة، وخصّوا الاستفهامية بالحذف؛ لأن الموصولة تلزمها الصلة، والصلة من تمام الموصول، فكأن ألفها وقعت حشوًا غير متطرفة، فتحصَّنت عن الحذف[١٠].

---

(١) الأمالي للقالي ٨٨/١ .

(٢) انظر: الكواكب الدراري ٩٢/١٨، ١٩٢/٢٥ .

(٣) انظر: مصابيح الجامع ٣٩٧/٨ .

(٤) انظر: عمدة القاري ١٧٣/١٩ .

(٥) انظر: التوشيح ٣٠٣٢/٧ .

(٦) انظر: إرشاد الساري ٣٤٣/٧، ١٢٩/١ .

(٧) انظر: فتح الباري ٥٨٠/٨ .

(٨) انظر: فتح الباري ١٠٢/١ .

(٩) انظر: ارتشاف الضرب ١٠٣٠/٢، ومغني اللبيب ص٦٤٧، وهمع الهوامع ٣٢١/٦ .

(١٠) انظر: شرح المفصل ٩/٤، وتوضيح المقاصد ١٤٨٥/٣ .

وذكر الهروي[1] وابن الشجري[2] والرضي[3] أن إثبات الألف في (ما) الاستفهامية المجرورة لغة لبعض العرب.

والقول الذي أميل إليه في المسألة أنَّ عدم حذف الألف من (ما) الاستفهامية المجرورة، وحذفها من الاستفهامية غير المجرورة –مع قلة شواهده- أسلوب صحيح قليل في العربية؛ لوروده في بعض القراءات، والأحاديث الصحيحة، والأبيات الشعرية، لا سيما وقد أثبت بعض النحويين –كما سبق- أنه لغة لبعض العرب.

المسألة التاسعة والعشرون: الفصل بين المضاف والمضاف إليه

الحديث:

قول النَّبيِّ –صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّم-: «فَهَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِـي صَاحِبِي؟»[4].

الإشكال:

الفصل بين المضاف (تاركو) والمضاف إليه (صاحبي) بالجار والمجرور (لي).

موقف ابن مالك[5]:

عدَّ ابنُ مالك هذا الحديث ابتداءً شاهدًا على جواز الفصل بينهما دون ضرورة، وذلك إنْ كان الجار متعلِّقًا بالمضاف.

وأشار إلى أن الفصل بالظرف كذلك، ومنه قول الشاعر[6]:

---

(١) انظر: الأزهية ص٨٦ .

(٢) انظر: أمالي ابن الشجري ٥٤٦/٢ .

(٣) انظر: شرح الشافية للرضي ٢٩٧/٢ .

(٤) صحيح البخاري: كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، باب قول النبي –صلى الله عليه وسلم-: (لو كنت متخذا خليلا): ١٣٣٩/٣، وورد الحديث في: كتاب التفسير، سورة الأعراف ١٧٠١/٤، برواية:(هل أنتم تاركون لي صاحبي) بالنون.

(٥) انظر: شواهد التوضيح ص٢٢٣ .

(٦) البيت من الطويل، لم أقف على قائله، وهو في: معاني القرآن للفراء ٨٠/٢، وشرح التسهيل ٢٧٣/٣، وتوضيح المقاصد ٨٢٤/٢، وارتشاف الضرب١٨٤٢/٤، والمساعد ٣٦٨/٢، والمقاصد النحوية ٥٨٢/٢، وشرح الأشموني

فَـرِشْنِي بِـخَيْرٍ لا أكُـونَنْ ومِدْحَتِي كَنَـاحِـتِ يَوْمًـا صَخْـرَةٍ بِـعَـسِـيلِ

موقف الشُرَّاح:

وافق الكرمانيُّ[1] ابنَ مالك في إجازته هنا للفصل بين المضاف والمضاف إليه، مشيرًا إلى أنه جمع بين إضافتين إلى نفسه؛ تعظيمًا للصدِّيق رضي الله عنه.

وأورد الزركشي[2] فيه قول أبي البقاء من أنَّ الوجه فيه (تاركون)؛ لأنَّ الكلمة ليست مضافة، ولا فيها ألف ولام، وإنما يجوز الحذف في هذين الموضعين، وأنَّ الأشبه في حذفها أنه من غلط الرواة. وذكر أنَّ غير أبي البقاء خرَّج الحديث على وجهين:

أحدهما: أن يكون استطال الكلمة، فحذفت النون كما تحذف من الموصول للطول كقوله تعالى على قول: ﴿وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓاْ﴾[3].

والثاني: أن يكون (صاحبي) مضافًا، وفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور، ونظيره قراءة ابن عامر[4]:﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَٰدَهُمْ شُرَكَآئِهِمْ﴾[5] بنصب (أولادهم) وخفض (شركائهم) وفصل بين المتضايفين بالمفعول.

وفي موضع آخر[6] خطَّأَ رواية حذف النون، وأنَّ الصواب (تاركون). فهو يميل إلى أن حذف النون هنا من تصرف الرواة.

١٨٢/٢، والتصريح بمضمون التوضيح٢٢٩/٣، وهمع الهوامع٢٩٤/٤ .

(١) انظر: الكواكب الدراري ٢٠٧/١٤، وانظر فيه: ١١٨/١٧ .

(٢) انظر: التنقيح ٧٨٠/٢–٧٨١، وانظر: إعراب الحديث ص٣٨٩ .

(٣) سورة التوبة، من الآية: ٦٩ .

(٤) انظر قراءته في: النشر١٩٧/٢، والإتحاف ٣٢/٢ .

(٥) سورة الأنعام، من الآية: ١٣٧

(٦) انظر: التنقيح ٩٢٣/٢ .

وأجاز فيه الدماميني[1] التخريجين اللَّذَيْن أوردهما الزركشي آنفًا.

واكتفى ابنُ حجر[2] هنا بإيراد قول أبي البقاء من نسبة الغلط إلى الرواة، وأنَّ غيره وجَّهها بوجهين، ولم يتبين لي اختياره في توجيه الحديث.

ونصَّ العيني[3] على جواز الفصل بين المضاف والمضاف وإليه، وأشار إلى أنَّ مثل هذا وقع في القرآن في قراءة ابن عامر، ووقع كثيرًا في كلام العرب، ومن ثمَّ رَدَّ على أبي البقاء في إنكاره للرواية.

وأشار السيوطي[4] إلى أنَّ الرواية في كتاب التفسير (تاركون) وأنها الوجه، وأما رواية (تاركو لي) فهي من خطأ الرواة، ونسب هذا القول لأبي البقاء.

وأجاز القسطلاني[5] هذا الاستعمال مستدلًّا بقراءة ابن عامر، مبيِّنًا أنها قراءة متواترة، وأن تضعيف أهل العربية لها للفصل إنما هو لاعتقادهم أنَّ القراءات بحسب وجوه العربية[6]، وأن ذلك خطأ، فالعربية تُصَحَّح بالقراءة لا القراءة بالعربية، ومن ثمَّ استدرك على أبي البقاء بقوله: «لا ينبغي نسبة الرواة إلى الخطأ مع ما ذكر وورود أمثلة لذلك»[7].

المناقشة:

تلخص مما ذكره الشراح في توجيه رواية الحديث أنه يحتمل ثلاثة أوجه:

الأول: الفصل بين المضاف والمضاف إليه:

---

(١) انظر: مصابيح الجامع ٢٦٦/٧ .

(٢) انظر: فتح الباري ٢٥/٧-٢٦ .

(٣) انظر: عمدة القاري ١٨٠/١٦ .

(٤) انظر: التوشيح ٢٣٢٣/٦ .

(٥) انظر: إرشاد الساري ١٣٠/٧ .

(٦) نبَّه المشرف على هذا البحث إلى أن ما أورده القسطلاني هنا وهمٌ منه، فأهل العربية لا يرون ذلك ولا يجيزه أحدٌ منهم، وأن من لحن قراءة ابن عامر أحد رجلين:

إما أن تكون القراءة غير ثابتة عنده، أو أنه يريد عدم جواز القياس عليها، وهي جائزة سماعًا شاذة قياسًا.

(٧) إرشاد الساري ٨٨/٦ .

وقد اختلف النحويون في هذه المسألة[1] على قولين:

١- جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه في سعة الكلام، وذلك في ثلاثة مواضع، وما جاء في غيرها فضرورة، وهذه المواضع:

أ- أن يكون المضاف مصدرًا، والمضاف إليه فاعله، والفاصل إما مفعوله كما في قراءة ابن عامر، وإما ظرفًا للمصدر المضاف، كما في قولهم: (تَرْكُ يَومًا نَفْسِكَ وهَوَاهَا سَعْيٌ لهَا في رَدَاهَا)[2].

ب- أن يكون المضاف وَصْفًا، والمضاف إليه مفعوله الأول، والفاصل إما مفعوله الثاني كما في قراءة بعضهم[3]:﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُۥ رُسُلِهِۦٓ ﴾[4] بنصب (وعده) وإضافة (مخلف) إلى (رسله)، وإما ظرفه كما في قوله عليه الصلاة والسلام: «فَهَلْ أنتُم تَارِكُو لي صَاحِبِي».

ج- أن يكون الفاصل قَسَمًا، ومنه ما حكاه الكسائي: (هذا غلامُ واللهِ زيدٍ)[5].

وبهذا الرأي قال الكوفيون[6]، ووافقهم ابنُ مالك، وأبو حيان[7]، وابن هشام[8].

٢- عدم جواز الفصل إلا في الضرورة، وبالظرف والمجرور فقط، وهو رأي البصريين[9]. قال سيبويه: «ولا يجوز: ياسَارِقَ الليلةَ أهْلِ الدَّارِ إلا في

---

(١) انظر المسألة في: الإنصاف ٤٢٧/٢، وتوضيح المقاصد ٨٢٤/٢، وهمع الهوامع ٢٩٤/٤ .

(٢) انظر: شرح التسهيل ٢٧٣/٣، وتوضيح المقاصد ٨٢٥/٢ .

(٣) لم تنسب هذه القراءة إلى أحد، وهي في البحر المحيط ٥٦٣/٥. وقد علَّق عليها الفراء في معاني القرآن ١٤/٢-١٥ بأنها ليست بشيء.

(٤) سورة إبراهيم، من الآية: ٤٧ .

(٥) انظر: الإنصاف ٤٣٥/٢، وتوضيح المقاصد ٨٢٦/٢، وارتشاف الضرب ١٨٤٥/٤، همع الهوامع ٢٩٥/٤ .

(٦) نسبة هذا الرأي بالتقسيم المذكور للكوفيين ذكره الأزهريُّ في التصريح ٢٢٣/٣-٢٢٧ .

(٧) انظر: ارتشاف الضرب ١٨٤٤/٤-١٨٤٦ .

(٨) انظر: أوضح المسالك ١٥٨/٣ —١٦٥ .

(٩) انظر: الكتاب ٩٢/١، والمقتضب ٣٧٦/٤، والخصائص ٤٠٤/٢، والإنصاف ٤٢٧/٢، وشرح الكافية ٩٤٢/٢، وتوضيح المقاصد ٨٢٤/٢ .

الشِّعر؛ كراهية أن يفصلوا بين الجار والمجرور»[1]. وقال ابن جني: «والفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف وحرف الجر قبيح كثير، لكنه من ضرورة الشعر»[2].

وعلَّلوا لمذهبهم بأنَّ المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، فالمضاف إليه من تمام المضاف، يقوم مقام التنوين ويعاقبه، فكما لا يحسن الفصل بين التنوين والمنوّن، كذلك لا يحسن الفصل بينهما[3].

وقولُ الكوفيين ومن وافقهم في هذه المسألة هو الأقرب عندي للصواب؛ لأنَّ السماع يؤيدهم، ومنه –إضافة إلى حديث المسألة-:

١- قراءة ابن عَامِر.

٢- قراءة بعض السلف[4]: ﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ ﴾[5] .

٣- قول الشاعر[6]:

يَطُفْنَ بحُوزِيِّ المَرَاتِعِ لم يُرَعْ بِوادِيه مِنْ قَرْعِ القِسِيَّ الكَنَائِنِ

٤- قول الشاعر[7]:

لَأَنْتَ مُعْتَادُ في الهَيْجَا مُصَابَرَةٍ يَصْلَى بها كُلُّ مَن عَادَاك نِيرَانَا

٥-قول الشاعر[1] :

---

(١) الكتاب ١/١٧٦– ١٧٧ .

(٢) الخصائص ٢/٤٠٤ .

(٣) انظر: شرح المفصل ٣/١٩، والتصريح بمضمون التوضيح ٣/٢٢٢ .

(٤) لم تنسب هذه القراءة إلى أحد، وهي في البحر المحيط ٥/٤٣٩. وقد علَّق عليها الفراء في معاني القرآن ٢/٨١ بأنها ليست بشيء.

(٥) سورة إبراهيم، من الآية: ٤٧ .

(٦) البيت من الطويل، للطرمَّاح بن حكيم في:ديوانه ص٢٦٩، وشرح التسهيل٣/٢٧٣، وشرح الكافية الشافية ص٩٨٥، والمقاصد النحوية ٢/٥٧١، وبلا نسبة في: الخصائص٢/٤٠٦، والإنصاف٢/٥ .

(٧) البيت من البسيط، لم أقف على قائله، وهو في: شرح التسهيل ٣/٢٧٣، وارتشاف الضرب ٤/١٨٤٢، وتوضيح المقاصد ٢/٨٢٥، والمساعد ٢/٣٦٨ .

ما زَال يُوقِنُ مَنْ يَؤُمُّكَ بالغِنَى وسِوَاكَ مَانِعُ فَضْلَهُ المُحْتَاجِ

٦-قول الشاعر[٢]:

فَزَجَجْتُها بِمِزَجَّةٍ زَجَّ القَلُوصَ أَبَي مَزَادَه

٧- ما حكاه الكسائي من قولهم: (هذا غلامُ –واللهِ- زيدٍ)، وما حكاه أبو عُبَيْدَة من قولهم: (إنَّ الشَّاةَ لتَجْتَرُّ، فَتَسْمَع صوتَ -واللهِ –رَبِّها)[٣] .

وغيرها[٤].

ثانيا: حذف النون لاستطالة الكلام:

وهو أن يكون حذف النون من (تاركو)؛ لاستطالة الكلام، لا للإضافة، وهذا هو أحد الأوجه التي خُرِّجت عليه الآية الكريمة ﴿وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓاْ﴾[٥]أي: كالذين خاضوا، فحذفت النون للتخفيف[٦].

والقول بأنَّ حذفها للتخفيف هو قولُ البصريين[٧]، ونُسب للكوفيين القول بأنها لغة[٨]، وعُزيت لبني الحارث بن كعب، وبعض بني ربيعة[٩].

---

(١) البيت من الكامل، لم أقف على قائله، وهو في: شرح العمدة لابن مالك ص٤٩٣، وأوضح المسالك ١٨٢/٣، والمقاصد النحوية ٥٧٥/٢، وشرح الأشموني١٨١/٢، والتصريح بمضمون التوضيح٢٢٨/٣ .

(٢) البيت من مجزوء الكامل، لم أقف على قائله، وهو في: معاني القرآن للفراء ٨١/٢، والخصائص ٤٠٦/٢، والإنصاف٤٢٧/٢، وشرح المفصل ١٩/٣، وشرح التسهيل ٢٧٨/٣، وشرح الكافية ٩٤١/٢، وارتشاف الضرب ٢٤٢٩/٥، والمقاصد النحوية ٥٧٤/٢ .

(٣) انظر: الإنصاف ٤٣١/٢، وارتشاف الضرب ١٨٤٥/٤، وشرح الأشموني ١٨٢/٢ .

(٤) انظر: الإنصاف ٤٣١/٢-٤٣٤، وشرح التسهيل ٢٧٨/٣، وشرح الكافية ٩٤٠/٢–٩٤٣، وارتشاف الضرب ١٨٤٣/٤-١٨٤٥، والمساعد ٣٦٨/٢- ٣٧٢ .

(٥) سورة التوبة، من الآية: ٦٩ .

(٦) انظر: شرح المفصل ١٥٥/٣، ورصف المباني ص٤٠٥ .

(٧) انظر: الكتاب ١٨٦/١، وشرح المفصل ١٥٥/٣ .

(٨) انظر: أمالي بن الشجري ٥٧/٣، وخزانة الأدب ٦/٦ .

(٩) انظر: التذييل والتكميل ٢٤٤/١، ٢٨٥، وأوضح المسالك ١٢٧/١ .

ثالثا: كون الحديث من تصرف الرواة:

وهو ما رجّحه العكبري، وتبعه بعض الشراح، ولكن الذي يترجّح لديّ في توجيه الحديث أن حذفها وبقاءها جائزان، والأصل إثباتها، ولا ينبغي نسبة الغلط للرواة، قال ابن جني: «ليس ينبغي أن يطلق على شيء له وجهٌ من العربية قائم- وإن كان غيره أقوى منه– إنه غلط»[1]، لا سيما وقد سبقت أدلة مؤيدة وشواهد كثيرة على صحة هذا الاستعمال، وقد مرَّ ذكرُ بعضها.

المسألة الثلاثون: إهمال (أنْ)

الأثر:

قول ابنِ عَبَّاس -رضي الله عنه-: «وإنِّي كَرِهْتُ أَنْ أُحْرِجَكُمْ فَتَمْشُونَ في الطِّينِ»[2].

وقول سَعْدِ بن عُبَادة -رضي الله عنه-: «لقَدِ اصْطَلَحَ أَهْلُ هَذِهِ البُحَيْرَة على أَنْ يُتَوِّجُوهُ فَيَعْصِبُونَه»[3].

وقول البَرَاء -رضي الله عنه-: «كَانُوا إذا صَلَّوا مع النَّبِي -صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّم- فَرَفَعَ رَأْسَهُ مِنْ الرُكُوعِ قَامُوا قِيَامًا حَتَّى يَرَوْنَهُ قَدْ سَجَد»[4].

الإشكال:

إثبات نون الأفعال الخمسة وهي منصوبة.

موقف ابن مالك[5]:

وجَّه رواية (حتى يرونه قد سجد) بمجيئها على لغة من يرفع الفعل بعد (أنْ) حملًا على (ما) أختها، كقراءة مجاهد: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾[1]، بضمِّ الميم، وكقول الشاعر[2]:

---

(١) المحتسب ٢٣٦/١ .

(٢) صحيح البخاري: كتاب الجمعة، باب الرخصة إن لم يحضر الجمعة في المطر: ٣٠٦/١ .

(٣) صحيح البخاري: كتاب التفسير، سورة آل عمران: ١٦٦٣/٤ .

(٤) صحيح البخاري: كتاب الأذان، باب رفع البصر إلى الأمام في الصلاة: ٢٦١/١ .

(٥) انظر: شواهد التوضيح ص٢٣٥-٢٣٧ .

أَنْ تَقْـرَآنِ عَلَـى أَسْـمَـاءَ ويْـحَكُـمَـا مِنِّي السَّـلامَ وأَنْ لا تُشْعِـرَا أَحَدَا

فإذا جاز ترك إعمالها ظاهرةً فتركُ إعمالها مضمرة أولى بالجواز.

ووجَّه رواية (فتمشون) بأن يكون التقدير: فأنتم تمشون، أو أن يكون معطوفًا على (أنْ أحرجكم) وترك نصبه على لغة الإهمال، والحال كذلك في رواية (فيعصبونه)، فيكون الجمع بين اللغتين في كلام واحد بمنزلة قولك: ما زيدٌ قائمًا ولا عمرو منطلق، فتجمع في كلام واحد بين اللغة الحجازية واللغة التميمية.

واجتمع الإهمال والإعمال في بيت (أنْ تقرآن).

موقف الشرَّاح:

أشار الكرماني إلى أن إثبات النون وحذفها في (حتى يرونه قد سجد) أمران «جائزان بناءً على إرادة فعل الحال أو الاستقبال»[٣]. أي: إنَّ (حتى) يَنصب المضارع إذا كان بمعنى الاستقبال، ويرفعه إذا كان بمعنى الحال، فإذا قيل: إنَّ الفعل بمعنى الاستقبال هنا فإن ثبوت النون من باب حمل الاستقبال على الحال، وإذا قيل: إنه بمعنى الحال فمرفوع على الأصل[٤].

وبهذا التوجيه خرَّجه ابنُ حجر[٥]، والعيني[٦]، والسيوطي[٧].

---

(١) سورة البقرة، من الآية: ٢٣٣ . وانظر نسبتها إلى مجاهد في: مختصر في شواذ القرآن ص١٤ (ولم تضبط فيه الآية بالشكل)، وقراءة مجاهد في المحرر الوجيز ٢٩٣/٢ والبحر المحيط ٣٣٩/٢ والدر المصون ٤٦٣/٢ « تَتمِّ الرضاعةُ » بفتح التاء الأولى ورفع الرضاعة على إسناد الفعل إليها، وأضاف صاحب الدر المصون قائلا: «وقرأ مجاهد –ويروى عن ابن عباس–: {أن يُتِمُّ الرضاعة} برفع (يُتِمُّ)».

(٢) البيت من البسيط، لم أقف على قائله، وهو في: الخصائص ٣٩٠/١، والإنصاف ٥٦٣/٢، وشرح ألفية ابن معطي ٣٣٩/١، وشرح المفصل ١٥/٧، وشرح الكافية ٨٣٥/٤، ورصف المباني ص١٩٤، وتوضيح المقاصد ١٢٣٧/٣، ومغني اللبيب ٦١/١، والمقاصد النحوية ٣٤٥/٣ .

(٣) الكواكب الدراري ١١٥/٥ .

(٤) انظر: شرح التسهيل ٥٤/٤ .

(٥) انظر: فتح الباري ٢٣٣/٢ .

(٦) انظر: عمدة القاري ٣٠٦/٥ .

(٧) انظر: التوشيح ٧٣٨/٢ .

وتوجيه الزركشي[1] لرواية (فتمشون) موافق لما ذكره ابن مالك.

وأما رواية (فيعصبونه) فأورد فيها قول أبي البقاء[2] من أنَّ الوجه في رفعه أن يكون في الكلام مبتدأ محذوف تقديره: فهم يعصبونه، أو: فإذا هم يعصبونه، وأنه لو رُوي: يعصبوه، بحذف النون لكان معطوفًا على (يتوِّجوه)، وهو صحيح في المعنى[3].

ولحديث ابن عباس رواية أخرى مماثلة لإشكال المسألة وهي (كَرِهتُ أنْ أُؤَثِّمَكُم فَتَجِيئُونَ)[4]، فاستدرك الدماميني عند هذه الرواية على الزركشي في تخريجه السابق لرواية (فتمشون) بقوله: «إهمال (أنْ) قليل، والقطع كثير مقيس، فلا داعي إلى العدول عن الأول إلى الثاني»[5].

وأشار الدماميني[6] إلى أنَّ في رواية (فيعصبونه) الجمع بين إعمال (أنْ) وإهمالها في كلام واحد ، كما وقع في قول الشاعر[7]:

أنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءَ ويْحَكُمَا مِنِّي السَّلامَ وأَنْ لا تُشْعِرَا أَحَدَا

وخرَّج ابنُ حجر[8] والعيني[9] رواية (فيعصبونه) على تقدير: فهم يعصبونه.

وأورد القسطلاني[1] في رواية (فتجيئون) توجيه الزركشي، وأتبعه بتعقُّب الدماميني له.

---

(١) انظر: التنقيح ٢٠٣/١ .

(٢) انظر: إعراب الحديث ص١٠٥ .

(٣) انظر: التنقيح ٩٠٨/٢، وإعراب الحديث ص٦٨ .

(٤) انظر: صحيح البخاري: كتاب الأذان، باب هل يصلي الإمام بمن حضر وهل يخطب يوم الجمعة في المطر: ٢٣٧/١ .

(٥) مصابيح الجامع ٣٠٩/٢ .

(٦) انظر: مصابيح الجامع ١٩١/٨ .

(٧) سبق تخريجه.

(٨) انظر: فتح الباري ٢٣٢/٨ .

(٩) انظر: عمدة القاري ١٥٦/١٨ .

ووجَّه[٢] رواية (فيعصبونه) بإيراد ما قاله الدماميني من أن فيه الجمع بين أعمال (أنْ) وإهمالها.

المناقشة:

الأصل في الفعل المضارع إذا ولي (أنْ) الناصبة ولم يسبق بفعل يقين أو ظنٍّ كعَلِمَ وظنَّ أن يكون منصوبًا[٣].

وقد ورد إهمال (أنْ) ورفع المضارع بعدها كما في الآثار الواردة، وللنحويين في (أنْ) ثلاثة أقوال:

الأول: أنها هي الناصبة للمضارع، وقد أُهملت تشبيهًا لها بأختها (ما) المصدرية، ونُسب للبصريين[٤].

الثاني: كالأول، وزاد بأن الإهمال لغة من لغات العرب، وممن قال به: ثعلب[٥]، والسيرافي[٦]، وابن يعيش[٧]، وابن مالك[٨]، وعُزيت هذه اللغة إلى طيء[٩].

الثالث: أنَّ (أنْ) ليست الناصبة للمضارع، وإنما هي المخففة من الثقيلة، وليها الفعل دون فاصل ضرورة، وممن قال به: ابن جني[١٠]، وابن الشجري[١١]، وابن عصفور[١٢]، ونُسب هذا القول للكوفيين[١٣].

---

(١) انظر: إرشاد الساري ٣٩/٢ .

(٢) انظر: إرشاد الساري ٦٨/٧ .

(٣) انظر: شرح التسهيل ٦/٤-٧، وتوضيح المقاصد ١٢٣٥/٣، وهمع الهوامع ٨٨/٤ .

(٤) انظر: شرح التسهيل ١١/٤، وارتشاف الضرب ١٦٤٢/٤، والبحر المحيط ٣٤٠/٢، وتوضيح المقاصد ١٢٣٨/٣، ومغني اللبيب ص٦١—٦٢، والتصريح بمضمون التوضيح ٢٩٧/٤ .

(٥) انظر: مجالس ثعلب ٣٢٢/١ .

(٦) انظر: شرح الكتاب ٨٠/١

(٧) انظر: شرح المفصل ١٥/٧ .

(٨) انظر: شواهد التوضيح ص٢٣٥—٢٣٦، وشرح الكافية الشافية ١٥٢٦/٣-١٥٢٧ .

(٩) انظر: شرح ألفية ابن معطي ٣٣٩/١ .

(١٠) انظر: الخصائص ٣٨٩/١ — ٣٩٠، والمنصف ٢٧٨/١ .

(١١) انظر: الأمالي ١٥٦/٣-١٥٧ .

(١٢) انظر: شرح الجمل ٤٣٧/١ .

(١٣) انظر: ارتشاف الضرب ١٦٤٢/٤،والبحر المحيط ٣٤٠/٢، وتوضيح المقاصد ١٢٣٨/٣، وهمع الهوامع ٩١/٤.

والذي يترجَّح لديَّ أنَّ ثبوت النون مع وجود الناصب لغةٌ لقوم من العرب، وهي لغة قليلة وردت في النثر والنظم، خلافًا لمن خصَّها بالضرورة، ومن الشواهد عليها -إضافة إلى ما تقدم-:

- قول الشاعر[1]:

أنْ تَهْبِطِينَ بِلادَ قَوٍ يَرْتَعُونَ مِن الطِّلاحِ

- وقول الشاعر[2]:

ولا تَدْفِنَنِّي فِي الفَلاةِ فإنَّني أَخَافُ إذا مَا مِتُّ أَلَّا أَذُوْقُهَا

- وقول الشاعر[3]:

أَبَى النَّاسُ وَيْحَ النَّاسِ أنْ يَشْتَرُونَهَا وَمَنْ يَشْتَرِي ذا عِلَّةٍ بِصَحِيحِ

المسألة الحادية والثلاثون: دخول الفاء على خبر المبتدأ

الحديث:

قول النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّم-: «رَأَيْتُ رَجُلَيْنِ أَتَيَانِي قَالَا: الَّذِي رَأَيْتَهُ يُشَقُّ شِدْقُهُ فَكَذَّاب»[4].

الإشكال:

دخول الفاء على خبر المبتدأ بلا علَّة.

موقف ابن مالك[1]:

---

(١) البيت من مجزوء الكامل، للقاسم بن مَعْن في: المقاصد النحوية ٢/٨٠، وخزانة الأدب ٨/٤٢١، وبلا نسبة في: معاني القرآن للفراء ١/١٣٦، والخصائص ١/٣٨٩، والأزهية ص٦٥، ورصف المباني ص١٩٤ .

(٢) البيت من الطويل، لأبي مِحْجَن الثَّقَفَيّ في: ديوانه ص٤٨، والأزهية ص٦٧، والمقاصد النحوية ٣/٣٤٦، وخزانة الأدب ٨/٣٩٨، ٤٠٢، وبلا نسبة في: معاني القرآن للفراء ١/١٤٦، وشرح الكافية الشافية ص١٥٢٧،وشرح الكافية ٤/٨٣٣، ومغني اللبيب ص٦٢ .والشاهد في البيت: رفع الفعل (أذوقُها) بعد (أنْ).

(٣) البيت من الطويل، لابن الدُّمَيْنَة في: ديوانه ص٢٧، وخزانة الأدب ٨/٤٢٢، وبلا نسبة في: ضرائر الشعر لابن عصفور ص١٦٤ .

(٤) صحيح البخاري: كتاب الأدب، باب قول الله تعالى: {يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين}: ٥/٢٢٦٢ .

أفاد هنا أن الحكم قد يستحق بجزء العلة؛ وذلك أن المبتدأ لا يجوز دخول الفاء على خبره إلا إذا كان شبيهًا بـ (مَن) الشرطية أو (ما) أختها في العموم واستقبال ما يتم به المعنى، نحو (الذي يأتيني فمكرم) إذا لم يقصد آتيًا معينًا.

فـ (الذي) على هذا التقدير بمنزلة (مَن) في العموم واستقبال ما بعدها، فجاز أن يدخل الفاء في خبرها، لشبهه بجواب الشرط. فلو كان المقصود بـ (الذي) معيَّنًا زالت مشابهة (مَن) وامتنع دخول الفاء على الخبر، كما يمتنع دخولها على أخبار المبتدآت المقصود بها التعيين نحو (زيد مكرم)، فلو قلت: زيد فمكرم، لم يجز.

فعلّة جواز دخول الفاء على الخبر في «الذِي رَأيْتَه يُشَقُّ شِدْقُه فَكَذَّاب» هي حملُ الشبيه على الشبيه وإن لم تكن العلة فيه.

ويدلُّ على أن العرب تعتد بمثل هذا بناؤها (رَقاشِ) وشبهه من أعلام الإناث المعدولة لشبهها بـ (نزالِ) وشبهه من أسماء الأفعال.

فإجراء الموصول المعين مجرى الموصول العام في إدخال الفاء على خبره كإجراء (رقاشِ) مجرى (نزالِ) في البناء.

موقف الشرَّاح :

خرَّج الكرماني[٢] وابنُ حجر[٣] والعيني[٤]والقسطلاني[٥] هذا الإشكال بإيراد ما ذكره ابن مالك مختصرًا، مع إشارتهم إلى أن هذا الحديث أورده البخاري مختصرًا، وأورده في موضع آخر تامًّا.

وأما الدماميني[٦] فأجاز دخول الفاء هنا، مع إشارته إلى أنَّ الأغلب في الموصول الذي تدخل الفاء في خبره أن يكون عامًّا وصلته مستقبلة،

---

(١) انظر: شواهد التوضيح ص٢٤١ .

(٢) انظر: الكواكب الدراري ٢٢١/٢١، وانظر فيه: ١٥٦/٧ .

(٣) انظر: فتح الباري ٥٠٩/١٠، وانظر فيه: ٤٤٤/١٢ .

(٤) انظر: عمدة القاري ١٥٤/٢٢، وانظر فيه: ٢١٧/٨ .

(٥) انظر: إرشاد الساري ٦٣/٩، وانظر فيه: ٤٧٣/٢ .

(٦) انظر: مصابيح الجامع ٣٠٩/٣ .

وأنه قد يكون خاصًّا وصلتُه ماضية، كما في قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَصَٰبَكُمۡ يَوۡمَ ٱلۡتَقَى ٱلۡجَمۡعَانِ فَبِإِذۡنِ ٱللَّهِ ﴾[1] وكما في هذا الحديث.

المناقشة:

حقُّ خبر المبتدأ ألا تدخل عليه الفاء؛ لأن المبتدأ والخبر كالشيء الواحد، فدخول الفاء بينهما من قبيل الفصل قبل تمام الفائدة[2]، فلا يصح - على رأي الجمهور[3]- أن يُقال: عبد الله فمنطلقٌ، ونُسب إلى الأخفش[4] جواز ذلك على زيادة الفاء؛ لما رُوي عن العرب من قولهم: أَخَوكَ فَوَجَد، قال الرضي: «وأجاز الأخفش: زيد فوجد، وزيد فقائم، قياسًا على زيادة الفاء مستدلًّا بقول الشاعر[5]:

وقَـائِلةٍ خَوْلانُ فَانْكِحْ فَتَـاتَـهم وأُكْـرُومَةُ الـحَيَّـيْـنِ خِلْوٌ كَـمَـا هِيَـا»[6].

وقد تلحق الفاء الخبر جوازًا، وذلك إذا كان المبتدأ اسمًا موصولًا أو نكرة عامة موصوفة بشرط أن تكون الصلة أو الصفة فعلا، كقوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُم بِٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ سِرّٗا وَعَلَانِيَةٗ فَلَهُمۡ أَجۡرُهُمۡ عِندَ رَبِّهِمۡ ﴾[7]، أو ظرفًا[1]، كقوله تعالى: ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعۡمَةٖ فَمِنَ ٱللَّهِ ﴾[2].

---

(١) سورة آل عمران، من الآية: ١٦٦ .

(٢) انظر: إيضاح شواهد الإيضاح ٩٦/١، وشرح التسهيل ٣٢٨/١ .

(٣) انظر: شرح المفصل ١٠٠/١، وشرح التسهيل ٣٣٠/١، وشرح الكافية ٣٧٠/١، ٤٧٤/٤-٤٧٥، وارتشاف الضرب ١١٤٠/٣ .

(٤) انظر: إيضاح شواهد الإيضاح ٩٦/١، وشرح المفصل ١٠٠/١، وارتشاف الضرب ١١٤٣/٣، ومغني اللبيب ص٣٨٢ .

(٥) البيت من الطويل، لم أقف على قائله، وهو في: الكتاب ١٣٩/١، والأزهية ص٢٤٣، وإيضاح شواهد الإيضاح ٩٥/١، وشرح الكافية ٣٠٨/١، ومغني اللبيب ص٣٨٢، والمقاصد النحوية ٢٥٧/٢، وهمع الهوامع ٥٩/٢ .

(٦) شرح الكافية ١٣٢٢/٤، ونبَّه محقق هذا الكتاب إلى أن ما نُسب للأخفش مخالف لما في كتابه معاني القرآن ٢٥١/١، إذ جاء فيه: «.... لو قلت: عبد الله فينطلق، لم يحسُن».

(٧) سورة البقرة، من الآية: ٢٧٤ .

وإذا تقرر ذلك ففي الحديث المذكور إشكال؛ لوقوع الفاء في خبر الموصول المعيَّن الواقع مبتدأ.

وأجيب عن هذا الإشكال بأنَّ الموصول المعيَّن هنا أُجري مجرى الموصول العام، كما ذكر ابن مالك.

والذي يترجَّح لدي ما ذكره الشراح آنفًا من أن هذا الحديث مختصر، وقد أورده البخاري في موضع آخر تامًّا، ولا إشكال في الرواية التامة إذ جاء فيها «...أَمَّا الَّذِي رَأَيْتَهُ يُشَقُّ شِدْقُهُ فَكَذَّابٌ»[٣].

المسألة الثانية والثلاثون: إلحاق الفعل علامتي التثنية والجمع مع وجود الاسم الظاهر

الحديث والأثر:

قول النَّبيِّ –صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّم-: «يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلائِكَةٌ باللَّيلِ ومَلائِكةٌ بالنَّهار....»[٤].

---

(١) انظر: شرح المفصل في صنعة الإعراب ٢٧٦/١، وهمع الهوامع ٥٦/٢ .

(٢) سورة النحل، من الآية: ٥٣ .

(٣) صحيح البخاري: كتاب الجنائز، باب ما قيل في أولاد المشركين: ٤٦٥/١ .

(٤) صحيح البخاري: كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل صلاة العصر: ٢٠٣/١ .

قول عَائِشَةَ -رضي الله عنها-: «كُنَّ نِسَاءُ المؤْمِنَاتِ يَشْهَدْنَ مَعَ رَسُولِ الله -صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّم- صَلاةَ الفَجرِ»[1].

الإشكال:

إلحاق الفعلين (يتعاقبون-كنَّ) علامة الجمع.

موقف ابن مالك[2]:

أوضح هنا أنَّ اللغة المشهورة تجريد الفعل من علامة التثنية والجمع عند تقديمه على ما هو مسند إليه؛ استغناءً بما في المسند إليه من العلامات، نحو: حضر أخواك، وانطلق عبيدك، وأشار إلى أن من العرب من يقول: حضرا أخواك، وانطلقوا عبيدك، والسبب في ذلك –عنده- أن الفاعل قد يكون غير قابل لعلامة تثنية ولا جمع كـ (مَن). فإذا قصدت تثنيته أو جمعه والفعل مجرد لم يعلم القصد، فأراد أصحاب هذه اللغة تمييز فعل الواحد من غيره، فوصلوه عند قصد التثنية والجمع بعلامتيهما، وجرَّدوه عند قصد الإفراد فرفعوا اللبس، ثم التزموا ذلك فيما لا لبس فيه؛ ليجري الباب على سنن واحد.

ومثّل على هذه اللغة بقول النَّبِي -صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّم-: «يَتَعَاقَبُونَ فِيْكُم مَلائِكَةٌ....»[3]، وقول عَائِشَةَ -رضي الله عنها-: (كُنَّ نساء المؤمنات....)، وقول الشاعر[4]:

رَأَيْنَ الغـوَاني الشيبَ لاحَ بمَـفْرِقِي فَأَعْرَضْنَ عنِّي بالـخُدُودِ النَّواضِرِ

موقف الشُرَّاح:

---

(١) صحيح البخاري: كتاب مواقيت الصلاة، باب وقت الفجر: ٢١٠/١ .

(٢) انظر: شواهد التوضيح ص٢٤٦ – ٢٤٧ .

(٣) صحيح البخاري: كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل العصر: ٢٠٣/١ .

(٤) البيت من الطويل، لمحمد العُتبيُّ في: البيان والتبيين ١٨٢/٢، والأغاني ١٩٩/١٤، وتخليص الشواهد ص ٤٧٤، ٤٧٦، ونُسب لمحمد بن أمية (العُتبيُّ) في: العقد الفريد ٣٤٠/٢، والمقاصد النحوية ٢٢٢/٢، وبلا نسبة في: شرح التسهيل ١١٧/٢، وشواهد التوضيح ص٢٤٨، شرح ابن عقيل ٤٢٨/١ .

أفاد الكرماني أن في الحديث دليلًا لمن قال بجواز إظهار ضمير الجمع في الفعل، وخرَّج الأثر بأن موافقة الفعل للفاعل شبيه بقولهم (أكلوني البراغيث) إذ قال: «(كنَّ) فإن قلت: القياس (كانت) فما وجهه؟ قلت: هو كقولهم: (أكلوني البراغيث)؛ في أن البراغيث بدل أو بيان»[1]. وقد أشار الكرماني إلى أن إظهار ضمير الجمع في الفعل لغة بني الحارث، وأن أكثر النحاة ضعَّفوها وأولوا أمثالها[2].

ووجه الزركشي الحديث بمجيئه على لغة بعض العرب في إظهار ضمير الجمع والتثنية في الفعل المتقدم «فيقولون: أكلوني البراغيث، والأفصح: أكلني البراغيث، وكان النبي -صلى الله عليه وسلم- يعرف لغة جميع العرب»[3].

وفي الأثر أجاز في إعراب (نساء) وجهين:

النصب على أنه خبر (كان) وقوله (يشهدن) خبر ثان.

والرفع على أنه بدل من الضمير المتصل في كان، أو فاعل على لغة أكلوني البراغيث[4].

وتعقَّبَه الدماميني في توجيه النصب على أنه خبر (كان)، ورأى أنه منصوب على الاختصاص فقال: «لا يظهر هذا الوجه، إذ ليس القصد إلا الإخبار عن النسوة المصليات بأنهن نساء المؤمنات، والمعنى عليه، والذي يظهر أنه مفعول بمحذوف، وذلك أنها لما قالت (كنَّ) فأضمرت ولا مُعاد في الظاهر، قصدت رفع اللبس بما قالته؛ أي: أعني نساء المؤمنات، والخبر هو (يشهدن)»[5].

وأورد توجيهه للرفع ولم يعلق عليه فكأنه يميل إليه.

وتخريج الدماميني للفظ (يتعاقبون) قريب مما قاله الزركشي فيه[6].

وذكر ابنُ حجر في تخريجه قول القرطبي بأن الواو في قوله: (يتعاقبون) علامةٌ للفاعل المذكر المجموع، على لغة بني الحارث، مشيرًا

---

(١) الكواكب الدراري ٢١٨/٤ .

(٢) انظر: الكواكب الدراري ١٩٩/٤ .

(٣) التنقيح ١٨٣/١ .

(٤) انظر: التنقيح ٥٦٤/٢ .

(٥) مصابيح الجامع ٢٤٩/٢ -٢٥٠ .

(٦) انظر: مصابيح الجامع ٢٣٢/٢ .

إلى أنها لغة فاشية، وأن الأخفش حمل عليها قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ﴾[1] قال القرطبي: «وقد تعسَّف بعض النحاة في تأويلها وردّوها للبدل، وهو تكلف مستغنى عنه، مع أن تلك اللغة مشهورة، لها وجه من القياس واضح»[2].

ثم ذكر ابن حجر أن غير الأخفش أوَّل الآية على:

١-أن (وأسروا) عائد على الناس المذكورين أوَّلا، و(الذين ظلموا) بدل من الضمير.

٢-وقيل: التقدير: أنه لما قيل: (وأسروا النجوى) قيل: من هم؟ قال: (الذين ظلموا)، وقد حكاه الشيخ محي الدين[3].

واختار ابن حجر الأول، معلِّلًا بأن الأصل عدم التقدير، ثم أفاض في حديثه عن الحديث ذاكرًا استدلال ابن مالك به على مسألة الباب، ومناقشة أبي حيان له بأن اللفظ الذي استدل به مختصر، وموردًا روايات وطرقًا أخرى للحديث تخرج عن موضع استدلال ابن مالك، وعلَّق عليها بقوله: «فيقوى بحث أبي حيان»[4].

وفي تخريج الأثر ذكر ابنُ حجر ما قاله الكرماني، ولم يعلق على كلامه[5].

ونقل العينيُّ[6] والقسطلانيُّ[7] توجيهَ ابن حجر لحديث (يتعاقبون فيكم) دون إشارة له!، ونصَّا في توجيه الأثر على أن القياس أن يقال: كانت النساء، ولكنه على جاء لغة (أكلوني البراغيث)[8].

ورجَّح السيوطي أن حديث (يتعاقبون فيكم) من تصرف الرواة[1]، وخَّرج الأثر بأنه على لغة (أكلوني البراغيث)[2].

---

(١) سورة الأنبياء، من الآية: ٣، وانظر: معاني القرآن ٦٣٢/٢، والبحر المحيط ٣٦٤/٦ .

(٢) المفهم ٢٦٠/٢-٢٦١ .

(٣) هو الإمام النووي. انظر: شرح مسلم ١٣٣/٥ .

(٤) فتح الباري ٣٤/٢ .

(٥) انظر: فتح الباري ٥٥/٢ .

(٦) انظر: عمدة القاري ٤٤/٥ .

(٧) انظر: إرشاد الساري ٤٩٦/١ .

(٨) انظر: عمدة القاري ٧٤/٥، وإرشاد الساري ٥٠٧/١ .

المناقشة:

المشهور في كلام العرب أنه إذا أُسند الفعل إلى ظاهر مثنى أو جمع، جُرِّد من علامتي التثنية والجمع، فيقال: قام الزيدان، وقام الزيدون، وقامت الهندات.

ولكن من العرب من يلحقه الألف والواو والنون، على أنها أحرف دوالّ، كتاء التأنيث، لا ضمائر[٣]. قال سيبويه: «ومن العرب من يقول: ضربوني قومُك، وضرباني أخواك، فشبَّهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في (قالتْ فلانة)، فكأنَّهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة»[٤].

وهذه اللغة يسميها النحويون لغة (أَكَلُونِي البَرَاغِيث)[٥].

وقد خُرِّجت عليها شواهد عدة، منها:

١- قول الشاعر[٦]:

ولَكِنْ دِيَافِيٌّ أبُوهُ وأُمُّهُ بِحَوْرَانَ يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أَقَارِبُه

٢- قول الشاعر[٧]:

تَوَلَّى قِتَالَ المَارِقِينَ بنفسِه وقد أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وحَمِيمُ

---

(١) انظر: التوشيح ٦٠٤/٢ .

(٢) انظر: التوشيح ٦٢٢/٢ .

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ٧٣٩/١، وهمع الهوامع ٢٥٦/٢ .

(٤) الكتاب ٤٠/٢ .

(٥) انظر: الكتاب ٢٠/١، ٤٠/٢، ومعاني القرآن للفراء ٣١٦/١، ومعاني القرآن للأخفش ٦٣٢/٢، والأصول ١٧٢/١، والخصائص ١٩٤/٢، والتبصرة والتذكرة ١٠٧/١-١٠٨، والتوطئة ص١٦٤، وتوضيح المقاصد ٥٨٦/٢، وارتشاف الضرب ٧٣٩/١، وشرح ابن عقيل ٤٢٩/١، وشرح الأشموني ٣٩٢/١، وهمع الهوامع ٢٥٦/٢ .

(٦) البيت من الطويل، للفرزدق في: ديوانه ٨٠/١، والكتاب ٤٠/٢، وشرح أبيات سيبويه ٤١٢/١، وشرح المفصل ٨٩/٣، وتخليص الشواهد ٤٧٤، وخزانة الأدب ١٦٣/٥، وبلا نسبة في: سر صناعة الإعراب ٤٤٦/٢، ومغني اللبيب ص٧٨٣، وهمع الهوامع ٢٥٧/٢ .

(٧) البيت من الطويل، لعُبَيْد الله بن قيس الرُّقَيَّات في: ديوانه ص١٩٦، وتخليص الشواهد ص٤٧٣-٤٧٤، والمقاصد النحوية ٢١٢/٢، والتصريح بمضمون التوضيح ٢٦٨/٢، والدرر اللوامع ٣٥٦/١، وبلا نسبة في: شرح التسهيل ١١٦/٢، ومغني اللبيب ص٧٨٣، وأوضح المسالك ٩٥/٢، وشرح ابن عقيل ٤٢٦/١، وهمع الهوامع ٢٥٧/٢ .

٣- قول الشاعر[١]:

يَلُومُونَني في اشْتراءِ النخيـ ـلِ أَهلِي فَكُلُّهُمُ يَعْذِلُ

٤- قول الشاعر[٢]:

أُلْفِيَتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ القَفَا أَوْلَى فَأَوْلَى لَكَ ذَا وَاقِيَهْ

وغيرها[٣].

وأما ابنُ مالك فيسمِّيها لغة (يتعاقبون فيكم ملائكة)[٤] وتابعه في ذلك الرضي[٥]، ونُسبت إلى طيئ، وأزد شنوءة [٦]، وبلحارث[٧].

وقد خُرِّجت هذه الشواهد وأمثالها على وجهين آخرين غير الوجه السابق[٨]:

الأول: أن يكون الاسم الظاهر مبتدأ مؤخرًا والجملة خبرًا مقدمًا. فإذا قلت: قاما أخواك وقاموا إخوتك صار بمنزلة: أخواك قاما وإخوتك قاموا.

الثاني: أن تكون هذه الأسماء الظاهرة بدلًا من الضمائر التي قبلها.

---

(١) البيت من المتقارب، لأُمية بن أبي الصَّلْت في: ديوانه ص٩٩، والتصريح بمضمون التوضيح ٢٦٥/٢، والدرر اللوامع ٣٥٦/١، ونسبه بعضهم لأحيحة بن الجلاح وهو في ديوانه ص٧١، وهو بلا نسبة في: سر صناعة الإعراب ٦٢٩/٢، وشرح المفصل ٨٧/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١٦٨/١، وارتشاف الضرب ٢٦/٢، ومغني اللبيب ص٧٧٩، وشرح ابن عقيل ٤٢٧/١، وشرح شذور الذهب ٣٥٠/١، والمقاصد النحوية ٢١١/٢، وهمع الهوامع ٢٥٧/٢ .

(٢) البيت من السريع، لعمرو بن ملقط الطائي في: النوادر لأبي زيد ص٢٦٨، وتخليص الشواهد ص٤٧٤، والمقاصد النحوية ٢٠٨/٢، والتصريح بمضمون التوضيح ٢٦٤/٢، وخزانة الأدب ٢١/٩، وبلا نسبة في: سر صناعة الإعراب ٧١٨/٢، والصاحبي في فقه اللغة ص٢٨٥، وشرح المفصل ٨٨/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١٦٨/١، وارتشاف الضرب ١٠٨١/٣، وشرح شذور الذهب ٣٤٩/١ .

(٣) انظر: شرح التسهيل ١١٧/٢، وشواهد التوضيح ص٢٤٧، وتخليص الشواهد ص٤٧٤ .

(٤) انظر: شرح عمدة الحافظ ص٥٤٠، وشرح ابن عقيل ٤٢٩/١ .

(٥) انظر: شرح الكافية ٢٥٦/١، ٢٩٥ .

(٦) انظر: توضيح المقاصد ٥٨٧/٢، والجنى الداني ص١٧١، وارتشاف الضرب ٧٣٩/١، ومغني اللبيب ص٧٧٩، وشرح الأشموني ٣٩٢/١، والتصريح بمضمون التوضيح ٢٦٢/٢ .

(٧) انظر: مغني اللبيب ص٧٧٩، وشرح ابن عقيل ٤٦٨/١ .

(٨) انظر: التبصرة والتذكرة ١٠٨/١، وشرح الجمل لابن عصفور ١٦٨/١، وشرح التسهيل ١١٧/٢، وارتشاف الضرب ٧٣٩/١، ومغني اللبيب ٧٧٩/٢-٧٨٠، وشرح الأشموني ٣٩٢/١، وهمع الهوامع ٢٥٦/٢ .

وحَمْلُ جميع ما ورد من ذلك على أن الألف فيه والواو والنون ضمائر غير مستقيم؛ «لأن الأئمة المأخوذ عنهم هذا الشأن متفقون على أن ذلك لغة لقوم مخصوصين من العرب فوجب تصديقهم في ذلك كما نصدقهم في غيره»[1].

والذي يترجَّح عندي في نهاية المسألة أنَّ إلحاق الفعل علامتي التثنية والجمع مع وجود الفاعل الظاهر لغةٌ لقوم من العرب، وأنها قليلة نسبة إلى الأكثر الأفصح، فيُخرَّج عليها ما جاء عن أهلها، ويُخرَّج على الوجهين الآخرين ما جاء عن غيرهم من جمهور العرب.

المسألة الثالثة والثلاثون: إضافة الشيء إلى نفسه

الأثر:

قول عَائِشَةَ -رضي الله عنها-: «كُنَّ نِسَاءُ المؤْمِنَاتِ يَشْهَدْنَ مَعَ رَسُولِ الله -صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّم- صَلاةَ الفَجْرِ»[2].

الإشكال:

إضافة الموصوف (نساء) إلى الصفة (المؤمنات).

موقف ابن مالك[3]:

بيَّن أنَّ إضافة الصفة للموصوف عند أمن اللبس جائز؛ معلِّلًا ذلك بأن الأصل هنا: وكنَّ النساء المؤمنات. وهو نظير (حَبَّةُ الحَمْقَاءِ) و (مَسْجِدُ الجَامِعِ).

موقف الشُرَّاح:

---

(١) شرح الكافية الشافية ٥٨٣/٢، وانظر: شرح التسهيل ١١٧/٢، وشرح الأشموني ٣٩٢/١-٣٩٣ .

(٢) صحيح البخاري: كتاب مواقيت الصلاة، باب وقت الفجر: ٢١٠/١ .

(٣) انظر: شواهد التوضيح ص٢٤٨ .

خرَّج الكرمانيُّ[1] الأثر على مذهب البصريين؛ إذ أوَّله بأن المراد: نساء الأنفس المؤمنات أو الجماعة المؤمنات، حتى لا يكون من إضافة الشيء إلى نفسه، مشيرًا إلى أنه قيل هنا: إن (نساء) بمعنى الفاضلات؛ أي فاضلات المؤمنات، كما يقال: رجال القوم أي فضلاؤهم ومقدموهم، وموضِّحًا أن تقدير مثل هذا لا بُدَّ منه عند البصريين.

واكتفى الزركشي[2] بإيراد قول ابن مالك فيه. وفي موضع آخر[3] بيَّن أنَّ البصريين يتأولونه على حذف الموصوف وإقامة صفته مقامه، وأما الكوفيون فلا يُقدِّرون محذوفًا، وإنما يكتفون باختلاف الألفاظ في المغايرة. ولم يُرجِّح أحد المذهبين.

واعترض الدماميني استشهاد ابن مالك بالأثر على إضافة الموصوف إلى الصفة؛ وذلك بأن يؤول «على أن الأصل: نساء الطوائف المؤمنات، والطوائف أعمُّ من النساء، فهو كنساء الحي، فلا يكون فيه شاهد»[4].

وتوجيه ابنُ حجر[5] والعينيُّ[6] والسيوطيُّ[7] والقسطلاني[8] للأثر موافق لمذهب البصريين؛ إذ أوَّلوه على تقدير: نساء الأنفس المؤمنات، أو نحوها، حتى لا يكون من إضافة الشيء إلى نفسه.

المناقشة:

في مسألة إضافة الشيء إلى نفسه خلافٌ بين الكوفيين والبصريين: فالكوفيون يجيزونه بشرط اختلاف اللفظين[9]، قال الفراء: «يُضاف الشيء إلى نفسه إذا اختلف لفظه، كما اختلف الحق واليقين، والدار والآخرة ....

---

(١) انظر: الكواكب الدراري ٢١٨/٤، ١٠٩/١١ .

(٢) انظر: التنقيح ١٨٧/١ .

(٣) انظر: التنقيح ٥٦٤/٢ .

(٤) مصابيح الجامع ٢٤٩/٢ -٢٥٠ .

(٥) انظر: فتح الباري ٥٥/٢، وانظر فيه: ١٩٧/٥ –١٩٨ .

(٦) انظر: عمدة القاري ٧٤/٥، وانظر فيه: ١٢٥/١٣-١٢٧ .

(٧) انظر: التوشيح ٦٢٢/٢، وانظر فيه: ١٧٦٧/٤ .

(٨) انظر: إرشاد الساري ٣٣٤/٤ .

(٩) انظر: معاني القرآن للفراء ٥٥/٢-٥٦، ٢٨٦، ٣٧١، ٤١/٣، ٧٦، ٢٨٢، ونسب الرأي للكوفيين في: الإنصاف ٤٣٦/٢، وشرح الكافية ٩٢٢/٢-٩٢٣، وارتشاف الضرب ١٨٠٦/٤، والتصريح بمضمون التوضيح ١٣٥/٣، وهمع الهوامع ٢٧٦/٤ .

فإذا اتفقا لم تقل العرب: هذا حقُّ الحقِّ، ولا يقينُ اليقينِ؛ لأنهم يتوهمون إذا اختلفا في اللفظ أنهما مختلفان في المعنى»[1].

ووافق الكوفيين ابنُ خروف، وابنُ الطراوة[2]، وهو ظاهر كلام الرضي[3]، وحجتهم السماع فقد أوردوا شواهد كثيرة[4]، وسيأتي بعضها.

وذهب جمهور البصريين إلى أنه لا يجوز إضافة الشيء إلى نفسه، فلا يضاف اسم لمرادفه، ولا نعت لمنعوته أو منعوت لنعته، ولا المؤكِّد لمؤكَّده[5]؛ وذلك لأن المضاف يكتسب التعريف أو التخصيص من المضاف إليه، والشيء لا يتعرف ولا يتخصص بنفسه[6]، والرديف عين رديفه، والنعت عين المنعوت، وكذلك المؤكِّد والمؤكَّد، وما ورد موهمًا ذلك وجب تأويله، فيؤول مثلًا ما أشبه الترادف؛ إما أنه من باب إضافة المسمى إلى الاسم أو العكس، نحو: يوم الخميس، وشهر رمضان، ويؤول ما ظاهره إضافة الموصوف إلى صفته على حذف المضاف إليه الموصوف، نحو: مسجد الجامع؛ أي: مسجد المكان الجامع[7].

واحتج الكوفيون بشواهد كثيرة من كلام الله تعالى ومن كلام العرب، ومن ذلك:

- ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلْيَقِينِ ﴾[8].
- ﴿ وَلَدَارُ ٱلْأَخِرَةِ خَيْرٌ ۚ وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾[9].

---

(١) معاني القرآن ١/٣٣٠-٣٣١ .

(٢) انظر: نسبة الرأي لهما في: ارتشاف الضرب ٤/١٨٠٦، وتوضيح المقاصد ٢/٧٩٧ (ابن الطراوة) فقط.

(٣) انظر: شرح الكافية ٢/٩٢٥ .

(٤) انظر: شرح المفصل ٣/١٠-١٥، وشرح التسهيل ٣/٢٣٠، وشرح الكافية ٢/٩٢٢، وهمع الهوامع ٤/٢٧٦ .

(٥) انظر: همع الهوامع ٤/٢٧٥ .

(٦) انظر: الأصول ٢/٨، والخصائص ٣/٢٤، والإنصاف ٢/٤٣٧، وشرح المفصل ٣/٩، وشرح الكافية ١/٩٢٢، وارتشاف الضرب ٤/١٨٠٦-١٨٠٧، وتوضيح المقاصد ٢/٧٩٧، والتصريح بمضمون التوضيح ١/١٣٢، وهمع الهوامع ٤/٢٧٥-٢٧٦ .

(٧) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٦٩، وشرح الكافية ٢/٩٢٣، وتوضيح المقاصد ٢/٧٩٧، وشرح ابن عقيل ٣/٤٨ .

(٨) سورة الواقعة، الآية: ٩٥ .

(٩) سورة النحل، من الآية: ٣٠ .

- ﴿ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ ﴾[1].
- ﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ ﴾[2].
- ﴿ وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ ﴾[3].
- ومن ذلك قولهم: صلاةُ الأولى، ومسجدُ الجامع، وبَقْلَةُ الحمقاء[4].
- وقول الشاعر[5]:

وقَرَّبَ جَانبَ الغَربيِّ يأْدُو مَدَبَّ السَّيْلِ واجْتَنَبَ الشِّعَارا

- وقول الشاعر[6]:

يا ذَاتِ أَجْوَارِنا قُومِي فَحَيِّينَا وإن سَقَيْتِ كِرَامَ النَّاسِ فَاسْقِينا

والذي يترجح عندي هو القول بجواز إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان وحصلت في الإضافة زيادة فائدة، كالصفة عندما تضاف إلى الموصوف والعكس، وإذا خلت الإضافة من الفائدة فلا تصح، كالاسم عندما يضاف إلى مرادفه، وفي هذا الاختيار سلامة من التأويل، وله شواهد

---

(١) سورة البينة، من الآية: ٥ .

(٢) سورة ق، من الآية: ١٦ .

(٣) سورة القصص، من الآية: ٤٤ .

(٤) انظر: شرح المفصل ٣/١٠-١٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٦٩، وشرح التسهيل ٣/٢٣٠، وشرح الكافية ٢/٩٢٢، وهمع الهوامع ٤/٢٧٦ .

(٥) البيت من الوافر، للرَّاعي النُّمَيري في: ديوانه ص١٤٧، والإيضاح ص٢١٤، والإنصاف ٢/٤٣٧، وإيضاح شواهد الإيضاح ص٣٣٦، وبلا نسبة في لسان العرب ١/٣٧١ (دبب)، ٤/٤١٢ (شعر). والشاهد فيه: أن الجانب هو الغربي. ومعنى (يأدو): يخفي شخصه في مدب السيل، يختل بذلك صائده، ويريد الشاعر: أن هذا الحمار الوحشي قد اجتنب الشجر، مخافة أن يرمى منها، ولزم مدرج السيل. ينظر: شرح شواهد الإيضاح ص٢٤١-٢٤٢ .

(٦) البيت من البسيط، للمُرَقِّشُ الأَكْبَرُ في: المفضليات٤٥١، وخزانة الأدب ٨/٣٠١، ولبشامة بن حزن النهشلي في: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص١٠٠، وشروح سقط الزند ص١٣٧٦، وابن يعيش ٦/١٠١، وبلا نسبة في: توضيح المقاصد ٢/٧٨٨، وشرح التسهيل ٣/٢٣١، وارتشاف الضرب ٤/١٨٠٧ . والشاهد فيه أن المعنى المراد: الناس الكرام.

مسموعة كثيرة، قال الرضي عن إضافة الشيء إلى نفسه: «والإنصاف أن مثله كثير لا يمكن دفعه .... ولو قلنا: إن بين الاسمين في كل موضع فرقًا لاحتجنا إلى تعسفات كثيرة»[1].

المسألة الرابعة والثلاثون: استعمال (قط) في الكلام المثبت

الأثر:

قول حَارِثَة بن وَهْبٍ –رضي الله عنه-: «صَلَّى بِنَا النَّبِيُّ -صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّم- ونَحْنُ أَكْثَرُ مَا كُنَّا قَطُّ»[2].

الإشكال:

استعمال (قط) في كلام مثبت.

موقف ابن مالك [1]:

(١) شرح الكافية ٢/٩٢٥ .

(٢) صحيح البخاري: كتاب الحج، باب الصلاة بمنى: ٢/٥٩٧ .

أجاز استعمالها، وبيَّن أنَّ ذلك قد خفي على كثير من النحويين؛ لأن المعهود استعمالها لاستغراق الزمان الماضي بعد نفي، نحو: ما فعلت ذلك قط.

وقد جاءت في هذا الأثر دون نفي، وأشار إلى أن له نظائر.

موقف الشراح:

وافق الكرمانيُّ[٢] ابنَ مالك، وأورد توجيهه للإشكال، وأضاف وجهين:

الأول: أنَّ (قط) هنا بمعنى: أبدًا، على سبيل المجاز.

الثاني: أن يقال إنه متعلق بمحذوف؛ أي: ما كنا أكثر من ذلك قط.

وبالجواز قال الدماميني[٣]، وأورد نصَّ ابن مالك في ذلك.

وأما ابن حجر[٤] فقد قدَّر محذوفًا تتعلق به (قط) تقديره: ونحن ما كنا أكثر منَّا في ذلك الوقت ولا أكثر أمْنا. وذكر أنَّ ذلك مما يُستدرك به على ابن مالك في توجيهه. فكأنه يميل إلى رأي الجمهور في منع وقوع (قط) في الإيجاب.

وكذلك خرَّج العيني[٥] مجيئها هنا بأنها متعلِّقة بمحذوف، والتقدير: ونحن ما كنا قط في وقت أكثر منا في ذلك الوقت ولا آمن منَّا فيه، ثم أورد نصَّ ابن مالك في إجازته، وأتبعه باحتمالية مجيئه هنا بمعنى أبدًا على سبيل المجاز. وهو تخريج الكرماني كما مرَّ.

وأغفل السيوطي التعليق على الأثر وأشار في موضع من كتابه إلى ندرة استعمالها بغير أداة نفي[٦].

---

(١) انظر: شواهد التوضيح ص٢٤٨ .

(٢) انظر: الكواكب الدراري ١٥٥/٨ .

(٣) انظر: مصابيح الجامع ١٦٤/٤ .

(٤) انظر: فتح الباري ٥٦٤/٢ .

(٥) انظر: عمدة القاري ٢٩٩/٩ .

(٦) انظر: التوشيح ١٥٣/١ .

وأما القسطلاني[1] فأورد فيه قول ابن هشام[2] من أن (قط) ظرف زمان لاستغراق ما مضى فيختص بالنفي، وأنَّ الدماميني تعقَّب قوله باختصاصها بالنفي؛ لأنَّ ملازمتها للنفي ليست أمرًا مستمرًّا على الدوام وإنما ذلك هو الغالب، وبعده ذكر إجازة ابن مالك لهذا الاستعمال، ثم وجَّه الحديث بأن التقدير فيه: نحن ما كنا قط في وقت أكثر منا في هذا الوقت ولا آمن منا فيه.

المناقشة:

المشهور في (قط) أنه يستعمل بعد نفي أو شبهه، متصل بالماضي، وللنحويين في مجيئه في الكلام المثبت قولان:

الأول: أنها ظرف زمان لاستغراق الماضي، وتختصّ بالنفي، وعليه الجمهور[3]، قال الزجاجي: «قط: تكون في الأمد، فتقول: ما رأيته قط، ولا تقع في هذا الوجه إلا في النفي، لو قلت: رأيته قط، كان محالًا ... وإنما تدخل (قط) على ما كان نفيًا للماضي لا للمستقبل»[4].

الثاني: جواز وقوعها مع المثبت إما لفظًا ومعنى، وإما لفظًا لا معنى، وعليه ابن مالك[5] ، والرضي[6].

والذي يترجح لديّ ما ذهب إليه الجمهور؛ لسببين:

١- أنَّ أدلة المجيزين محتملةٌ أن يكون النفي فيها مقدَّرًا، والدليل إذا احتمل بطل الاستدلال به.

٢- أنَّ استعمال (قط) مع النفي أو شبهه أكثر وأشهر من استعمالها من دونه، فحمله على القاعدة المطردة أولى.

---

(١) انظر: إرشاد الساري ٣/١٩٥ – ١٩٦ .

(٢) انظر: مغني اللبيب ص٤٠٥ .

(٣) انظر: شرح المفصل ٤/١٠٨، وشرح الكافية ٣/٤٧٥، ومغني اللبيب ص٤٠٥، والتصريح بمضمون التوضيح ٢/٥٢٠، وهمع الهوامع ٣/٢١٣-٢١٤ .

(٤) كتاب حروف المعاني ص٣٥ – ٣٦ .

(٥) انظر: شرح التسهيل ٢/٢٢١- ٢٢٢ .

(٦) انظر: شرح الكافية ٣/٤٧٥ .

المسألة الخامسة والثلاثون: وقوع الحال معرفة

الأثر:

قول عُرْوَةَ: «أَمَا إِنَّ جِبْرِيلَ قَدْ نَزَلَ فَصَلَّى إِمَامَه»[1].

الإشكال:

مجيء (إمام) معرفة في موضع الحال.

موقف ابن مالك[2]:

أوضح هنا أنه لا إشكال في فتح همزة (أمامه) بل في كسرها، وأوجب جعلها نكرة بالتأويل، كغيره من المعارف الواقعة أحوالًا، كقول لَبِيدِ بن رَبِيعَة[3]:

فَأَرْسَلَهَا العِرَاكَ ولَمْ يَذُدْهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغَصِ الدِّخَالِ

و (جَاؤُوا قَضَّهَمْ بقَضِيضِهِم)[4].

---

(١) الرواية في صحيح البخاري: كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة: ١١٧٨/٣ (.... فصلى أمام رسول الله صلى الله عليه وسلم)، وورد الحديث في صحيح مسلم ١٠٣/٢ وسنن ابن ماجة ٣٢٤/١ مضبوطًا بكسر همزة (إمام)، ورجّح النووي في شرحه لصحيح مسلم ١٠٧/٥ أن الرواية بكسر همزة (إمام) مستدلا بقوله في الحديث: (فأمَّني).

(٢) انظر: شواهد التوضيح ص٢٤٩ .

(٣) البيت من الوافر، وهو في: ديوانه ص١٠٨، والكتاب٣٧٢/١، وشرح أبيات سيبويه ١٥٨/١، وشرح المفصل ٦٢/٢، والمقاصد النحوية ٤١٠/٢، والتصريح بمضمون التوضيح ٦١٦/٢، وبلا نسبة في: الإنصاف٨٢٢/٢، وشرح شذور الذهب ٤٥٥/٢، وهمع الهوامع ١٩/٤ .

(٤) انظر: مجمع الأمثال ١٦١/١، جمهرة الأمثال ٣١٦/١، وقد جاء هذا المثال في كتاب سيبويه ٣٧٤/١ في صورة بيت شعري، وهو قول الشَمَّاخ:

أَتَتْني سُلَيْمٌ قَضَّها بقَضِيضِها تُمَسِّحُ حَوْلِي بالبقيعِ سِبالَها

موقف الشراح:

أشار الكرماني[١] إلى أن الرواية وردت بفتح الهمزة وكسرها ولم يوجِّه الإشكال!.

وأورد الزركشي[٢] والدماميني[٣] تخريجَ ابن مالك له دون إضافة .

وأوضح ابن حجر[٤] أن الرواية بفتح الهمزة من (إمام)، وأنَّ ابن مالك حكى رواية الكسر واستشكله؛ لأن (إمام) معرفة والموضع موضع الحال، فوجب جعله نكرة بالتأويل.

واستدرك العيني عليه إذ قال: «وحكى ابن مالك أنه رُوي بالكسر بمعنى الإمام الذي يؤم الناس، وقال بعضهم[٥]: واستُشكل بأن الأمام معرفة، والموضع موضع الحال، فوجب جعله نكرة بالتأويل. قلت: لا يحتاج إلى هذا التعسُّف؛ لأن لفظ (أمام) الذي بمعنى: قدام. ظرف وهو منصوب على الظرفية»[٦].

واكتفى السيوطي[٧] والقسطلاني[٨] بالإشارة إلى أن الرواية بفتح همزة (أمام).

المناقشة:

---

(١) انظر: الكواكب الدراري ١٣/١٧٣ .

(٢) انظر: التنقيح ٢/٧١٣ .

(٣) انظر: مصابيح الجامع ٧/٥٧ .

(٤) انظر: فتح الباري ٦/٣١١ .

(٥) يقصد ابن حجر.

(٦) عمدة القاري ١٥/١٣٧ .

(٧) انظر: التوشيح ٥/٢١٠٠ .

(٨) انظر: إرشاد الساري ٥/٢٧٢ .

ذهب جمهور النحويين[1] إلى أنه يجب في الحال التنكيرُ؛ لأنها خبر في المعنى، ولأن صاحبها لا بد أن يكون معرفة، فألزموا الحال التنكير؛ لئلا يتوهم كونهما نعتًا ومنعوتًا[2].

وأجاز يونس والبغداديون أن يأتي الحال معرفة، وقاسوا على ذلك نحو: ادخلوا الأوَّل فالأوَّل، ونحو: جاء زيدٌ الراكبَ[3].

وفصَّل الكوفيون في مجيئها على صورة المعرفة؛ فإن كان في الحال معنى الشرط جاز أن يأتي على صورة المعرفة، وهي مع ذلك نكرة، نحو: عبد الله المحسنَ أفضل منه المسيء، التقدير: إذا أحْسنَ أفضل منه إذا أساء، وإن لم يكن فيها معنى الشرط لم يصح تعريفها لفظًا[4].

وقد اختلف النحويون في توجيه (العراك) في قول لبيد السابق، ونحوه مما جاء معرَّفًا بأل أو بالإضافة على أقوال:

- ذهب سيبويه إلى أن (العراك) مصدر وقع حالًا، كأنه قال : اعتراكًا[5].
- وذهب الأخفش [6]،والمبرد [7]، وابن السراج [8]،وأبو علي الفارسي[9]،وابن الشجري[10] إلى أن (العراك) ونحوها ليست بأحوال

---

(١) انظر: الكتاب ٤٤/١، والمقتضب ١٥٠/٤، والأصول ٢١٤/١، وشرح الكافية ٦٤١/٢، وارتشاف الضرب ١٥٦٢/٣، وشرح ابن عقيل ٥٧٢/١، والتصريح بمضمون التوضيح ٦١٣/٢، وهمع الهوامع ١٨/٤ .

(٢) انظر: شرح التسهيل ٣٢٥/٢ -٣٢٦، وهمع الهوامع ١٨/٤ .

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ١٥٦٢/٣ ، وشرح ابن عقيل ٥٧٣/١، همع الهوامع ١٨/٤ .

(٤) انظر: ارتشاف الضرب ١٥٦٢/٣، وشرح ابن عقيل ٥٧٣/١، والتصريح بمضمون التوضيح ٦١٨/٢، وهمع الهوامع ١٨/٤ .

(٥) انظر: الكتاب ٣٧٨/١ .

(٦) انظر نسبة الرأي له في: ارتشاف الضرب ١٥٦٣/٣ .

(٧) انظر: المقتضب ٢٣٧/٣ ، وانظر نسبة الرأي له في: ارتشاف الضرب ١٥٦٣/٣ .

(٨) انظر: الأصول ١٦٤/١ .

(٩) انظر: الإيضاح ص١٧٢، والمسائل المنثورة ص١٦-١٨ .

(١٠) انظر: أمالي ابن الشجري ٢٣٥/١ .

في الحقيقة، ولكنها دالة على موضع الحال، أما الأحوال فهي العوامل المضمرة الناصبة لها، فإذا قيل: أرسلها العراك، فالتقدير عندهم: أرسلها تعترك العراك، فـ (تعترك) جملة مكونة من فعل وفاعل في موضع الحال، كأنه قيل: أرسلها معتركة. فالحال في الحقيقة فعل مضمر، وهذه المصادر المعرِّفة دالة عليه.

- ذهب ابن الطراوة[1] إلى أن (العراك) صفة لمصدر محذوف، والتقدير: أرسلها الإرسال العراك.
- ذهب ابن يعيش إلى أن (العراك) ونحوه نائبة عن الحال وليست حالًا، وإنما التقدير: أرسلها معتركة، ثم جعل الفعل موضع اسم الفاعل لمشابهته له فصار تعترك، ثم جعل المصدر موضع الفعل لدلالته عليه[2]. وقريب من هذا الرأي ما ذهب إليه ابن طاهر وابن خروف[3] وهو أن (العراك) ونحوه واقعة موقع أسماء فاعلين منتصبة على الحال بنفسها مشتقة من ألفاظها أو من معانيها.
وزعم ابن خروف أنه مذهب سيبيويه[4].
- ذهب ابن هشام إلى أن الألف واللام زائدتان، إذ قال: «شرط الحال أن تكون نكرة، فإن جاءت بلفظ المعرفة وجب تأويلها بنكرة، وذلك كقولهم: ادخلوا الأول فالأول، وأرسلها العراك .... وهذه المواضع ونحوها مخرَّجة على زيادة الألف واللام»[5].

والذي يترجَّح لديّ أن رواية الكسر في الأثر السابق من تصرف الرواة، ويؤيد ذلك إغفالُ الشراح ذكرَها سوى الكرماني.

---

(١) انظر نسبة الرأي له في: ارتشاف الضرب ١٥٦٤/٣ .

(٢) انظر: شرح المفصل ٦٣/٢ .

(٣) انظر نسبة الرأي لهما في: ارتشاف الضرب ١٥٦٤/٣ .

(٤) انظر: ارتشاف الضرب ١٥٦٤/٣ .

(٥) شرح قطر الندى ص٢٣٥ – ٢٣٦ .

المسألة السادسة والثلاثون: دخول (مِنْ) الزائدة على (بَلْه)

الحديث:

قول النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّم-:«يَقُولُ اللهُ تَعَالى: أَعْدَدْتُ لِعِبَادِيَ الصَّالحينَ ما لا عَيْنٌ رَأَتْ ولا أُذُنٌ سِمِعَتْ ولا خَطَرَ على قَلْبِ بَشَرٍ؛ ذُخْرًا مِن بَلْهِ ما أُطْلِعْتُم عَليه»[1].

الإشكال:

دخول (مِنْ) الزائدة على (بله).

موقف ابن مالك[2]:

أفاد أنَّ دخولها نادر، وأنَّ المعروف استعمالُ (بَلْهَ): اسم فعل بمعنى: اتركْ، ناصبًا لما يليها بمقتضى المفعولية، كقول الشاعر[3]:

تَـمْشِـي القُـطُـوفُ إذا غَنَّى الحُدَاةُ بها مَشْـيَ الـجَوَادِ فَـبَـلْـهَ الجِـلَّةَ النُّجُبَا

واستعماله: مصدرًا بمعنى (الترك) مضافًا إلى ما يليه.

والفتحة في الأول بنائية، وفي الثاني – كونها مصدرًا – إعرابية.

وأشار إلى أنه مصدر مهمل ممنوع التصرف.

---

(١) صحيح البخاري: كتاب التفسير،سورة السجدة، باب قوله تعالى:{فلا تعلم نفس ما أخفي لهم}: ١٧٩٤/٤.

(٢) انظر: شواهد التوضيح ص٢٥٩ – ٢٦٠ .

(٣) البيت من البسيط،لإبراهيم بن هَرْمَة في: ديوانه ص٥٧، وشرح المفصل ٤٩/٤، والتكملة للصاغاني ٣٣٤/٦، ولسان العرب ٤٧٨/١٣ (بله)، ونسب لأبي زُبَيْد في الصاحبي في فقه اللغة ص٢١٠ .

موقف الشُرَّاح:

وجَّه الكرماني هذا الاستعمال بقوله: «(بله) معناه: دع، ويقال معناه: سوى؛ أي: غير ما ذكر لكم في القرآن.قال الصغاني: اتفقت جميع نسخ الصحيح على (من بله) والصواب إسقاط كلمة (من) منه»[1].

وأورد الزركشي[2] فيه أقوالًا:

- قول ابن التين السفاقسي:أنَّه ضُبط بفتح الهاء كأنه ظن بناءها على الفتح كـ (أينَ) و(كيفَ)، وآخرون يكسرونها وهو الوجه؛ لأنه مضاف إلى ما بعده مثل (قبل) و(بعد) إذا أضيفا خفضا.
- قيل معناه: دع ما اطلعتم عليه فإنه سهل أو يسير في جنب ما ادخرته لهم.
- قيل إنها بمعنى: فَضَلَ.
- الأشبه أنها هنا بمعنى: سوى وغير. حكاه ابن فارس[3]، لأجل قوله:«من بله».
- وقال غيره: صوابه: (بله) بغير (من).
- قول الأخفش: (بله) ههنا مصدر كما تقول: ضرْب زيد، وندر دخول (من) عليه زائدة.

وأشار الدماميني فيه إلى أنَّ ابن التين نصَّ في شرحه للبخاري على أنَّ (بله) ضبط بالفتح والجر، وكلاهما مع وجود (من)، فأمَّا الجر: فوُجِّه بأنها بمعنى: غير، والكسرة التي على الهاء حينئذ إعرابية، وأما توجيه الفتح فقد قال الرضي[4]: وإذا كان – يعني بله – بمعنى (كيف) جاز أن يدخله (من).

ثم ذكر الدماميني ما حكاه أبو زيد: إنَّ فلانًا لا يطيق حملَ الفِهْر فمِنْ بَلْهَ أن يأتي بالصخرة؛ أي: كيف ومن أين؟، وعلَّق عليه بقوله: «وعليه تتخرج هذه الرواية فتكون بمعنى: كيف، التي يُقصد بها الاستبعاد و (ما) مصدرية، وهي مع صلتها في محل رفع على الابتداء والخبر (من بله) والضمير من

---

(١) الكواكب الدراري ٤٤/١٨ .

(٢) انظر: التنقيح ٩٧٨/٢ .

(٣) انظر: المجمل ١٣٣/١ .

(٤) انظر: شرح الكافية ٣٠٤/٣ .

(عليه) عائد على ما ادخرتُه؛ أي: كيف ومن أينَ اطلاعكم على ما ادخرته لعبادي الصالحين .... هذا أحسن ما يُقال في هذا المحل»[1].

وأورد ابنُ حجر[2] فيه قول الخطابي: كأنَّه يقول: دع ما أطلعتم عليه فإنه سهل في جنب ما ادخر لهم، واستدرك عليه بأنَّ هذا لائق بشرح (بله) بغير تقدم (من) عليها، وأما إذا تقدمت فقد قيل إنها:

- بمعنى: كيف.
- بمعنى: أجل.
- بمعنى: غير، أو: سوى.

ثم ذكر قول الصغاني السابق الذكر، وأنه تُعقِّب بأنَّ إسقاطها لا يتعين إلا إذا فُسِّرت بمعنى: من أجل، أو: من غير أو سوى، فكيف وقد ثبت في عدة مصنفات خارج الصحيح إثبات (من).

وأورد بعده قولي ابن مالك والأخفش فيه. وذكر أنه وقع في المغني[3] لابن هشام أنَّ (بله) استعملت معربة مجرورة بـ (من) وأنها بمعنى (غير) ولم يذكر سواه، ثم استدرك عليه بقوله: «وفيه نظر؛ لأن ابن التين حكى رواية (من بلهَ) بفتح الهاء مع وجود (من)، فعلى هذا فهي مبنية و(ما) مصدرية وهي وصلتها في موضع رفع على الابتداء والخبر هو الجار والمجرور المتقدم، ويكون المراد بـ(بله): كيف، التي يقصد بها الاستبعاد، والمعنى: من أين اطلاعكم على هذا القدر الذي تقصر عقول البشر عن الإحاطة به، ودخول (من) على (بله) إذا كانت بهذا المعنى جائز كما أشار إليه الشريف في شرح الحاجبية»[4].

ورجَّح ابنُ حجر في آخر حديثه عن المسألة أنها بمعنى: غير، إذ قال: «وأصح التوجيهات لخصوص سياق حديث الباب .... أنها بمعنى (غير)، وذلك بيِّن لمن تأمله، والله أعلم»[5].

وذكر العيني[6] في معناه أقوالاً، ولم يتبيَّن لي ما اختاره منها، فممّا قال:

---

(١) مصابيح الجامع ٣٤٩/٨ -٣٥٠ .

(٢) انظر: فتح الباري ٥١٦/٨-٥١٧ .

(٣) انظر: مغني اللبيب ص٢٦٠ .

(٤) فتح الباري ٥١٦/٨-٥١٧ . وانظر: شرح الكافية ٣٠٤/٣ .

(٥) المرجع السابق.

(٦) انظر: عمدة القاري ١١٤/١٩ .

- معناه: سوى، أي سوى ما أطلعتم عليه.
- بمعنى: فضل، أي: الذي غيَّبته عنكم فضل ما أطلعتم عليه.

وما أورده السيوطي[1] في معنى (بله) مختصرٌ لما ذكره ابنُ حجر؛ مِن ترجيحه أنَّها بمعنى (غير) ، فكأنه يميل إلى رأيه.

وأفاض القسطلاني في حديثه عند هذا الحديث، ومن أبرز ما ذكره:

أنَّ (بله) بزيادة (من) الجارة قد وقعت في الفرع المعتمد المقابَل على أصل اليونيني المحرَّر بحضرة إمام العربية أبي عبد الله بن مالك، وأنَّه رآه في أصل اليونيني المذكور، ومن ثمَّ أشار إلى النظر فيما قاله الصغاني من أنَّ الصواب إسقاط (من).

ومما أورده:

- توجيه ابن التين.
- تخريج الرضي.
- اختيار ابن حجر أنها بمعنى: غير[2].

ولم يظهر لي ترجيحٌ للقسطلاني لأحد هذه الآراء.

المناقشة:

عدَّ الكوفيون والبغداديون (بله) من ألفاظ الاستثناء، وأنكر ذلك البصريون؛ محتجِّين بأن (إلا) لا تقع مكانها، ولأن ما بعدها لا يكون إلا من جنس ما قبلها، ولأن حرف العطف يجوز دخوله عليها[3].

وأجاز الكوفيون فيه النصب، وأنكره أكثر البصريين، وإذا جرَّت فقال بعض الكوفيين: هي اسم بمعنى: غير، وما بعدها مخفوض بالإضافة[4].

ويمكن تلخيص أهمَّ ما قيل في معناه على أربعة أوجه[5]:

---

(١) انظر: التوشيح ٢٩٨٣/٧ .

(٢) انظر: إرشاد الساري ٢٩١/٧-٢٩٢ .

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ١٥٥٤/٣، وهمع الهوامع ٢٩٦/٣- ٢٩٧ .

(٤) المرجعين السابقين.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب ١٥٥٤/٣-١٥٥٥، والتصريح بمضمون التوضيح ١٥٦/٤ – ١٥٧، وهمع الهوامع ٢٩٧/٣–٢٩٨ . وهذه الأوجه الأربعة هي تلخيص د محمود فجال في كتابه (الحديث النبوي في النحو العربي ص٢٧١-٢٧٢).

١- اسم فعل أمر بمعنى (دع)، أو (اترك) ناصبة لما يليها على أنه مفعوله، وفتحة (بله) بنائية.
٢- مصدر بمعنى الترك، نائب عن فعل الأمر، مضاف إلى ما يليه، وفتحته إعرابية وهو مصدر مهمل الفعل ممنوع التصرف.
٣- اسم بمعنى (كيف) في موضع الخبر، وما بعدها مرفوع على الابتداء، وفتحة (بله) بنائية.
٤- اسم بمعنى (سوى) أو (غير) فتكون من ألفاظ الاستثناء.

والذي أميل إليه في تخريج الحديث أنها من ألفاظ الاستثناء بمعنى (غير)؛ لمناسبتها لسياق الحديث.

الفصل الثاني

مشكلات صحيح البخاري التصريفية

جمعاً وتوثيقاً ومناقشةً

المسألة الأولى: حذف همزة (أخوَّة)

الحديث:

قول رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: «وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا مِنْ أُمَّتِي لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ، وَلَكِنْ خُوَّةُ الْإِسْلَامِ وَمَوَدَّتُهُ»(١) .

الإشكال:

حذف الهمزة من (أُخُوَّة).

(١) صحيح البخاري، وورد الحديث في: كتاب الصلاة، باب الخوخة والممر في المسجد: ١/١٧٧،وكتاب فضائل الصحابة، باب قول النبي -صلى الله عليه وسلم-: «سدوا الأبواب إلا باب أبي بكر»: ٣/١٣٣٧ .

موقف ابن مالك[1]:

أوضح ابن مالك أنَّ الأصل: «ولكنْ أُخُوَّةُ الإسلام» فنقلت حركة الهمزة إلى النون وحذفت الهمزة على القاعدة المشهورة، فصار (ولكِنُ خُوَّةُ الإسلام)، فعرض بعد ذلك استثقال ضمّة بين كسرة وضمّة، فسكن النون تخفيفًا فصار «ولكنْ خُوَّةُ الإسلام»، وسكون النون بعد هذا العمل غير سكونه الأصلي.

وشبيه بـ (ولكِنُ خُوَّةُ الإسلام) في تخفيفه مرتين[2] وحذف همزته لفظًا وخطًا قولُه تعالى: ﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي ﴾[3] فإن أصله: لكنْ أنا، فنقلت حركة الهمزة وحذفت، فصار لكِنَنَا، فاستثقل توالي النونين متحركين، فسكن أولهما وأدغم في الثاني.

والحاصل عنده أنّ للناطق بـ «ولكن خوّة الإسلام» ثلاثة أوجه:

الأول: سكون النون وثبوت الهمزة بعدها مضمومة.

والثاني: ضمّ النون وحذف الهمزة.

والثالث: سكون النون وحذف الهمزة.

فالأول أصل، والثاني فرع، والثالث فرع الفرع.

موقف الشراح:

وافق الكرماني[4] والزركشي[5] والدماميني[6] ابنَ مالك، وأوردوا تخريجه للحديث.

ونص ابن حجر[7] على أن رواية الأكثرين «ولكِنْ أُخُوَّةُ الإسْلامِ»، وأن رواية الأصيلي «ولكِنْ خُوَّةُ الإسْلامِ» بحذف الألف، واكتفى في

---

(١) انظر: شواهد التوضيح ص١٤١-١٤٢ .

(٢) وهما حذف الهمزة بعد نقل ضمتها إلى النون، وتسكين النون بعد ضمه.

(٣) سورة الكهف، من الآية: ٣٨ .

(٤) انظر: الكواكب الدراري: ١٢٨/٤ .

(٥) انظر: التنقيح ١٦٦/١ .

(٦) انظر: مصابيح الجامع ١٦٤/٢ .

(٧) انظر: فتح الباري ٥٥٩/١، ١٣/٧-١٤ .

توجيهها بإيراد قول ابن بطال: بأنه لا يعرف معنى هذه الكلمة ولم يجد (خوة) بمعنى (خلة) في كلام العرب، وقد وجدت في بعض الروايات (ولكن خلة الإسلام) وهو الصواب، وقول ابن التين: باحتمال سقوط الألف من الرواية؛ لثبوتها في سائر الروايات، وقول ابن مالك دون اعتراض أو تأييد.

وما أورده ابن حجر ذكره العيني وزاد معلّقًا على توجيه ابن مالك بقوله: «كل هذا تكلف خارج عن القاعدة، ولكن الوجه أن يقال: إن (لكن) على حالها ساكنة النون وحذفت الهمزة من (أخوة) اعتباطًا، ولهذا قال ابن التين: رويناه بغير همزة ولا أصل لهذا، وكأن الهمزة سقطت هنا وهي ثابتة في باقي المواضع»[1]، واستدرك أيضًا على توجيه ابن مالك في موضع آخر بقوله: «هذا توجيه بعيد لا يوافق الأصول»[2]. فكأن العيني يرجّح تصرف الرواة في الحديث.

ووافق السيوطيُّ[3] مختصرًا، والقسطلانيُّ[4] متوسِّعًا ابنَ مالك في توجيهه من دون عزو الأخير التوجيه الذي ذكره لابن مالك!.

المناقشة:

تبين مما سبق إشكال حذف الهمزة من رواية الأصيلي للحديث، واختيارات الشراح في تخريجه، وموافقة غالبهم لرأي ابن مالك فيه، إلا أن المناسب ذكره هنا أن القاضي عياضًا قد سبق ابن مالك إلى إزالة هذا الإشكال إذ قال في مشارقه: «قال شيخنا أبو الحسن بن الأخضر النحوي: ووجهه أنه نقل حركة الهمزة إلى نون (لكن)، تشبيهًا بالتقاء الساكنين ثم جاء منه الخروج من الكسرة إلى الضمة فسكن النون ومثله قوله تعالى﴿

(١) عمدة القاري ٤/٢٤٥ .

(٢) عمدة القاري ١٦/١٧٦ .

(٣) انظر: التوشيح ٢/٥٣٨ .

(٤) انظر: إرشاد الساري ١/٤٥٣ .

لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى ﴾[1] المعنى: لكنْ أنا، فنقل الهمزة ثم سكن وأدغم لاجتماع المثلين»[2]، وأشار عياض إلى أن «مثله في الحديث (أَجَنَّكَ من أصحابِ محمَّد)[3] أي: من أجل أنك؛ حذفت الألف واللام، ومثله قوله[4]:

لَـهِنَّـكِ مـن عَـبْـسِيَّـةٍ لَـوَسـيـمَـةٌ . . . . . .

. .

قال أبو عبيد[5]: معناه: لله إنك؛ أسقط إحدى اللامين وحذف الألف من (إنك)[6] وقال أبو مروان بن سراج: أما قوله: (لهنك) فإنما هو (لَإنك) فأبدل الهمزة هاء»[7].

وأضاف السهيلي وجهًا آخر، فقال: «ويحتمل أيضًا أن تكون لغة في الأخوة كما قالت العرب: خُذْ وكُلْ ومُرْ؛ من الأمر والأخذ والأكل، فلا غرو أيضًا أن يوجد في كلامهم مثل هذا مما حذفت همزته التي هي في موضع الفاء وبقيت عين الكلمة ولامها»[8].

---

(١) سورة الكهف، من الآية: ٣٨ .

(٢) مشارق الأنوار ٣٩/١ .

(٣) في غريب الحديث لابن سلام ٧٣/٤ ولسان العرب ٨/١٣ أن امرأة عبد الله بن مسعود سألته أن يكسوها فقال: إني أخشى أن تدعي جلباب الله الذي جلببك، قالت: وما هو؟ قال: بيتك، قالت: أَجَنَّك من أصحاب محمد -صلى الله عليه وسلم- تقول هذا؟.

(٤) صدر بيت من بحر الطويل، وعجزه: على هَنَواتٍ كاذبٍ من يقولها

أنشده الكسائي، كما في: غريب الحديث لابن سلام ٧٤/٤، ٢٢٥/٤، وتهذيب اللغة ٤٤٢/٣، ولسان العرب ٩٢/١٣ (ج م ن)، وخزانة الأدب ٣٤٠/١٠، والبيت بلا نسبة في: الإنصاف ٢٠٩/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٤١/١ .

(٥) انظر: غريب الحديث ٧٤/٤-٧٥ .

(٦) في كلام أبي عبيد نظر؛ إذ الساقط من (لله) لامان وأبقى لامًا واحدة، لا إحدى اللامين كما ذكر!. وقد ذكر الأنباري في الإنصاف ٢١٦/١ وجهًا عزاه للمُفَضَّل بن سَلَمَة؛ وهو أن أصله (لله إنك لوسيمة)، فحذفت لامان من (لله) والهمزة من (إن) فبقي (لهنك). وأشار الرضي إلى هذا الوجه في شرح الكافية ١٢٧٧/٤ .

(٧) مشارق الأنوار ٣٩/١ .

(٨) أمالي السهيلي ص١٢٩ .

وأشار إلى هذه اللغة ابنُ الأثير في نهايته [1].

والذي يترجح لدي في توجيه الحديث أن حذف الهمزة من تصرف الرواة؛ لثبوتها في أكثر الروايات كما أشار إلى ذلك ابن حجر والعيني آنفًا.

المسألة الثانية: في إبدال الهمزة تاء

الأثر:

قولُ عَائِشَةَ -رضي الله عنها-: «كَانَتْ إِحْدَانَا إِذَا كَانَتْ حَائِضًا فَأَرَادَ رَسُولُ اللهِ -صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمْ- أَنْ يُبَاشِرَهَا أَمَرَهَا أَنْ تَتَّزِرَ»[2].

(١) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٢/٩٠ .

(٢) صحيح البخاري: كتاب الحيض، باب مباشرة الحائض: ١/١١٥ .

الإشكال:

إبدالُ الهمزةِ تاءً في (اتَّزَرَ) .

موقف ابن مالك[1]:

أوضح عند هذا الحديث أنَّ ما كان على وزن (افتعل) مما فاؤه واو أو ياء فإبدال فائه لازم في اللغة المشهورة، نحو: اتَّصل يتَّصل، واتَّسر يتَّسر. فالتاء الأولى في (اتَّصل) بدل من واو، وفي (اتَّسر) بدل من ياء.

فإن كانت فاءُ ما وزنه (افْتَعَل) همزةً أبدلت ياء بعد همزة الوصل مبدوءًا بها، نحو: ايتَمَرَ وايتَمِرْ وايْتِمَار، وألفًا بعد همزة المتكلم، نحو: آتَمِرُ. وسلمت فيما سوى ذلك، نحو: يأتَمِرُ فهو مُؤتَمِر.

وأنه قد يشبه هذا النوع بما فاؤه واوٌ أو ياءٌ فتجيء بتاءٍ مشددة قبل العين، لكنه مقصور على السماع، كـ (اتَّزَر) و(اتَّكَل)، ومنه قراءة ابن محيصن: ﴿فَلۡيُؤَدِّ ٱلَّذِي ٱتُّمِنَ أَمَٰنَتَهُۥ﴾[2] بألف وصل وتاء مشددة.

موقف الشراح:

وقف الكرماني من هذا الإشكال موقف المتردِّد؛ إذ أورد عند هذا الحديث تخطئة الزمخشري[3] لهذه اللفظة، ثم قال «قولُ عائشة وهي من فصحاء العرب حجةٌ في جوازه، فالمُخَطِّئ مُخطِئ، أو أنه وقع من الرواة عنها»[4]!.

---

(١) انظر: شواهد التوضيح ص٢٣٨–٢٣٩ .

(٢) سورة البقرة، من الآية: ٢٨٣ . وقراءة ابن محيصن في المحرر الوجيز ٥٢٨/٢، والبحر المحيط ٥٧٣/٢-٥٧٤ {الذي ايتمن} بإبدال الهمزة ياء، وفي الكشاف ٣٥٦/١ والبحر المحيط ٥٧٣/٢-٥٧٤ أن عاصمًا في شاذه قرأ {الذي اتمن} بإدغام الياء في التاء قياسًا على (اتَّسر) في الافتعال من اليسر.

(٣) انظر: الكشاف ٣٥٦/١، والمفصل ٥٢٤/١، والفائق ٢٦/١ .

(٤) الكواكب الدراري ١٦٥/٣ .

إلا أنه في موضع آخر قال: «وفي الصحيح المذكور(أن تَأتَزِر)بدون الإدغام»[1].فكأنه من خلال ما سبق يميل إلى أن هذه اللفظة وقعت من الرواة.

وأشار الزركشي[2] هنا إلى أن الرواية اشتهرت بالتشديد، وذكر قول المطرزي[3] بأنه عامِّي، والصواب: ائْتَزَرَ بهمزتين، الأولى للوصل، والثانية فاء (افْتَعَل). وأضاف أنَّ الزمخشري صرَّح بخطأ من قال: اتَّزر بالإدغام، وأن ابن مالك حاول تخريجه على وجه يصح، وقصره على السماع. ولم يتبين لي رأي الزركشي فيه.

ونصَّ الدماميني[4] على أن الرواية ثبتت في النسخ بتاء مشددة بعد الهمزة، وذكر أن الصواب فيه عند المطرزي (ائْتَزَر) بهمزتين ثانيتهما فاء (افْتَعَل)، من الإزار، وأن الزمخشري قطع بخطأ الإدغام، وأما ابن مالك فأجازه مقصورًا على السماع. ولم يتبين لي اختياره في المسألة.

وأوضح ابن حجر[5] أنه في روايته وغيرها بتشديد التاء المثناه بعد الهمزة وأصله: فأَءْتزر بهمزه ساكنة بعد الهمزة المفتوحة ثم المثناه بوزن (افْتَعَل)، وأن أكثر النحويين أنكر الإدغام، حتى قال صاحب المفصل أنه خطأ، لكن نقل غيره أنه مذهب الكوفيين، وحكاه الصغاني في (مجمع البحرين)، وأن ابن مالك قصره على السماع. وأشار ابن حجر في موضع آخر[6]إلى أن الرواية عند الكُشْمِيهَنِيّ (أن تَأْتَزِر) وأنها الأفصح.

والرواية عند العيني[7] بفتح الهمزة وتشديد التاء المثناه، وأصله: اَئْتَزِر، بالهمزتين أولاهما مفتوحة والثانية ساكنة؛ لأن أصله من: أَزَرَ، فنقل

---

(١) الكواكب الدراري ١٦٧/٣ .

(٢) انظر: التنقيح ١١٩/١ .

(٣) انظر: المغرَّب في ترتيب المعرَّب ص٣٥ .

(٤) انظر: مصابيح الجامع ١٣/٢-١٤ .

(٥) انظر: فتح الباري ٤٠٣/١-٤٠٤ .

(٦) انظر: فتح الباري ٤٠٤/١ .

(٧) انظر: عمدة القاري ٢٦٥/٣ .

إلى باب (افْتَعَل) فصار اتَّزَر يتَّزِر، وكذا استعمل من غير إدغام في حديث آخر وهو «كانَ النَّبِي يُبَاشِرُ بَعْضَ نِسَائِه وَهِي مُؤْتَزِرَةٌ في حَالةِ الحَيْض»[1]، ثم ذكر قول ابن هشام[2] من أن عوام المحدثين يحرِّفونه فيقرؤونه بألف وتاء مشددة ولا وجه له؛ لأنه افتعل من الإزار ففاؤه همزة، فساكنة بعد همزة المضارعة المفتوحة.

وأن الزمخشري كذلك أنكر الإدغام، ثم أورد الوجه الأول فقط الذي ذكره الكرماني من أن الحديث حجة على المانع، وتَعقَّبه بقوله: «إنما يصحُّ ما ادَّعاه إذا ثبت عن عائشة أنها قالت بالإدغام، فَلِمَ لا يجوز أن يكون هذا خطأً مثلَ ما قال معظم أئمة هذا الشأن، ويكون الخطأ من بعض الرواة، أو من عوام المحدثين لا من عائشة رضي الله تعالى عنها»[3]. وقد أورد الكرماني هذا الاحتمال فكيف أغفله العيني؟!. وفي موضع آخر صرَّح العيني بأن اللغة الفصحى فيها الهمزةُ بلا إدغام[4]. ومن خلال هذين القولين يبدو أنه يميل إلى القول المانع لهذا الاستعمال.

ونصَّ السيوطي على أن الصواب في الرواية (تَأْتَزِر) [5].

واكتفى القسطلاني بإشارته إلى أن رواية الكُشْمِيهَنِيّ(أَنْ تَأْتَزِرَ)هي الأفصح[6].

المناقشة:

أصل (اتَّزر): ائتزر، بالهمزة على وزن (افْتَعَل)، من: الإزار، ثم قلبت الهمزة ياءً؛ لأن ما قبلها مكسور، فصار: اِيتَزَر،ثم أبدلت الياء تاءً، ثم أدغمت في التاء فصار:اتَّزَر.

ومذهب جمهور النحويين أن الياء المبدلة من الهمزة لا تقلب تاءً في الافتعال[7].

---

(١) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٤٤/١ .

(٢) انظر: أوضح المسالك ٣٨٣/٤ .

(٣) عمدة القاري ٢٦٥/٣-٢٦٦ .

(٤) انظر: عمدة القاري ٢٦٦/٣- ٢٦٧ .

(٥) التوشيح ٤٠٣/١ .

(٦) انظر: إرشاد الساري ٣٤٥/١ .

(٧) انظر: الخصائص ٢٨٧/٢، التسهيل ص٣١٢، وتوضيح المقاصد ١٦١٩/٣، وارتشاف الضرب ٣٠٩/١،

قال ابن هشام: «وتقول في (افتعل) من الإزار: ايتَزَرَ، ولا يجوز إبدالُ الياء تاءً وإدغامها في التاء؛ لأنَّ هذه الياء بدل من همزة، وليست أصلية»[1].

أما البغداديون فلهم فيه مذهب آخر مخالف لرأي الجمهور، وهو أن قلب الهمزة تاءً في الافتعال جائز، قال المرادي: «وحُكي عن البغداديين أنهم أجازوا الإبدال من ذي الهمزة، وحكوا من ذلك ألفاظًا وهي: اتَّزر، واتَّمن، من الإزار والأمانة، واتَّهل من الأهل، ومنه عندهم اتَّخذ من الأخذ»[2].

والذي يترجح لديَّ إجازة الإبدال من ذي الهمزة مع النصِّ على قلة ما ورد منه؛ لثبوته في القراءات؛ إذ القراءة تصحح العربية لا العكس[3]، وكذلك ورود شواهده في الأحاديث النبوية، ومنه غير حديث الباب:
حديث جابر -رضي الله عنه-: «فَإِنْ كَانَ الثوبُ قصِيرًا فليتَّزِرْ بِهْ»[4] كذا لجميع رواة الموطأ بالإبدال والإدغام[5].
وحديث عائشة -رضي الله عنها-: «كانَ رَسُولُ اللهِ -صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمْ- يَأْمُرُنِي إِذَا حِضْتُ أنْ اتَّزِرَ»[6] بالإدغام.

القسم الثـانـي

والتصريح بمضمون التوضيح ٥/٤٤١-٤٤٢ .

(١) أوضح المسالك ٤/٣٥٤ .

(٢) توضيح المقاصد ٣/١٦١٩، وانظر: شرح الشافية ٣/٨٣، وارتشاف الضرب ١/٣٠٩، والتصريح بمضمون التوضيح ٥/ ٣٨٨، ٤٤٥ .

(٣) انظر: إرشاد الساري ٦/٨٨ .

(٤) أخرجه مالك في الموطأ: كتاب صلاة الجماعة، باب الرخصة في الصلاة: ١/١٤١ .

(٥) انظر: توضيح المقاصد ٣/١٦١٩ .

(٦) أخرجه الترمذي في سننه: أبواب الطهارة، باب ما جاء في مباشرة الحائض: ١/٨٨ .

الدراسة المنهجية

وتشتمل على ثلاثة فصول:

الأول: الاتفاق والاختلاف في التوجيه.

الثاني: منهجهم في التوجيه.

الثالث: التقويم.

الفصل الأول: **الاتفاق والاختلاف في التوجيه**:

وتحته أربعة مباحث:

المبحث الأول: ما اتفقوا عليه.

المبحث الثاني: ما اختلفوا فيه.

المبحث الثالث: أسباب الاتفاق.

المبحث الرابع : أسباب الاختلاف.

المبحث الأول: **ما اتفقوا فيه**:

المسائل التي وافق شراحُ الصحيح ابنَ مالك في توجيهها:

- العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار[١].
- حذف الفاء من جواب (أما)[٢].
- خلو ما بعد (إنِ) المخففة من اللام الفارقة [٣].
- استعمال (بَيْدَ) غير متلوّة بـ(أنْ)[٤].
- دخول الفاء على خبر المبتدأ[٥].
- إفادة (إذ) الاستقبال، وإفادة (إذا) المُضي[٦].
- ورود الماضي بمعنى الأمر[٧].

---

(١) انظر المسألة: ص٧٥ .

(٢) انظر المسألة: ص١٥٧ .

(٣) انظر المسألة: ص٧٠ .

(٤) انظر المسألة: ص١٦٦ .

(٥) انظر المسألة: ص١٩٠ .

(٦) انظر المسألة: ص٣٤ .

(٧) انظر المسألة: ص٨٦ .

- حذف الفاء والمبتدأ من جواب الشرط[١].
- إلحاق الفعل علامة التثنية والجمع مع الاسم الظاهر[٢].
- دخول (مِن) الزائدة على (بله)[٣].
- مجيء (ليس) حرفًا[٤].
- مجيء (مِن) لابتداء الغاية الزمانية[٥].
- وقوع خبر (جعل) فعلا ماضيًا[٦].

وهناك مسائل وافق الشراحُ ابنَ مالك في تخريجها، مع إضافة احتمالات أخرى في التخريج، وهذه المسائل:

- العدول عن ضمير المذكر إلى المؤنث: زاد الدماميني وابن حجر والقسطلاني احتمالًا في تخريج حديث «هُنَّ لَهَنَّ وَلِمَنْ أتَى عَلَيْهِنَّ»، وزاد الدماميني احتمالًا آخر لتأنيث الضمير في حديث «مَا الْعَمَلُ فِي أَيَّامٍ أَفْضَلَ مِنْهَا فِي هَذِهِ» [٧].
- استعمال(قط) في الكلام المثبت: زاد الكرماني في تخريج الحديث احتمالين[٨].
- وقوع التمييز بعد فاعل نعم ظاهرًا: زاد الكرماني احتمالين في تخريج الحديث، وزاد الدماميني احتمالًا آخر[٩].

---

(١) انظر المسألة: ص١٥١ .
(٢) انظر المسألة: ص١٩٤ .
(٣) انظر المسألة: ص٢١٤ .
(٤) انظر المسألة: ص١٦٣ .
(٥) انظر المسألة: ص١٤٥ .
(٦) انظر المسألة: ص١٠٥ .
(٧) انظر المسألة: ص٩٦ .
(٨) انظر المسألة: ص٢٠٦ .
(٩) انظر المسألة: ص١٢٦ .

- رفع المستثنى التام الموجب: زاد الكرماني احتمالًا في تخريج الحديث الأول «كلُّ أمَّتي مُعافًى إلا المجَاهِرون»، وزاد في توجيه الحديث الآخر «أحْرَموا كلُّهم إلا أبو قَتَادة لم يُحْرِم» احتمالًا ثانيًا[١].
- حذف حرف العطف: زاد الكرماني احتمالين في تخريج الإشكال، وزاد الدماميني وجها آخر[٢].
- إطلاق الجمع على الاثنين: زاد ابن حجر في تخريجه احتمالين، وأضاف العيني احتمالًا آخر[٣].
- لزوم المثنى الألف رفعًا ونصبًا وجرًا: زاد ابن حجر احتمالًا في تخريج حديث «فَفَرَّقْنا اثنا عشر»، وتبعه العيني[٤].
- حذف الألف من (ما) الاستفهامية غير المجرورة: زاد الكرماني والدماميني والعيني والسيوطي والقسطلاني احتمالًا، وأضاف ابنُ حجر احتمالًا آخر[٥] .
- ثبوت حرف العلة في الفعل المجزوم: زاد ابنُ حجر احتمالًا في تخريج حديث «وإنْ تكن الأخرى تَرَى ما أَصْنَع» [٦].
- حذف نون الرفع من الأفعال الخمسة لمجرد التخفيف: زاد الكرماني وابن حجر والعيني والقسطلاني احتمالًا في تخريج حديث «إِذَا أَخَذْتُـمَـا مَضَاجِعَكُمَـا تُكَبِّرا»[٧].
- اتصال نون الوقاية باسم الفاعل: زاد ابن حجر احتمالًا في تخريج حديث «فَهَلْ أَنْتُمْ صَادِقُونِـي»[١].

---

(١) انظر المسألة: ص٦٢ .

(٢) انظر المسألة: ص٨٦ .

(٣) انظر المسألة: ص١٠٧ .

(٤) انظر المسألة: ص١١٤ .

(٥) انظر المسألة: ص١٧٥ .

(٦) انظر المسألة: ص٤٩ .

(٧) انظر المسألة: ص٥٣ .

المبحث الثاني: ما اختلفوا فيه:

الأحاديث التي خالف الشراحُ ابنَ مالك في توجيهها:

- حديث «مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ القَدْرِ إيمَانًا واحْتِسَابًا غُفِرَ لهُ»: اعترض ابنُ حجر الاستدلال به على مجيء الشرط مضارعًا والجواب ماضيًا، ورجَّح كونه من تصرف الرواة[٢]، وأورد السيوطيُّ قولَه، فكأنه يميل إلى رأيه[٣].
- حديث «يا عَائِشَةُ، لَوْلَا قَوْمُكِ حَدِيْثٌ عَهْدُهُمْ بِكُفْرٍ»: خالف فيه السيوطي، ونسب ظهور خبر المبتدأ بعد (لولا) إلى تصرف الرواة[٤].

---

(١) انظر المسألة: ص١٤١ .

(٢) انظر: فتح الباري ١/٩١- ٩٢ .

(٣) انظر: التوشيح ١/١٩٩- ٢٠٠ .

(٤) انظر: همع الهوامع ٢/٤٢-٤٣ .

- حديث «كُنْتُ وأَبُو بَكْرٍ وعُمَرُ»: خالف الزركشي[١] وابنُ حجر[٢] والسيوطي[٣] الاستشهاد به على العطف على الضمير المرفوع المتصل دون فاصل أو تأكيد؛ لعدم اتفاق الرواة على لفظه.
- حديث «صَلَّى بِنَا النَّبِيُّ -صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّم- ونَحْنُ أَكْثَرُ مَا كُنَّا قَطُّ»: اعترض ابنُ حجر الاستدلال به على استعمال (قط) في الكلام المثبت؛ معلِّلًا بكون النفي مقدّرًا في هذا الحديث[٤].
- حديث «اجْتَنِبُوا الموْبِقَاتِ: الشِّرْكَ باللهِ والسِّحْرَ»: خالف ابنُ حجر الاستشهاد به على حذف المعطوف؛ مُحتجًّا بأن هذا الحديث ليس تامًّا، وإنما اختصره البخاري كعادته في جواز الاقتصار على بعض الحديث[٥].
- حديث «كُلُّ أمَّتِي مُعَافًى إلا المُجَاهِرُون»: اعترض الدماميني توجيهَ ابن مالك في إجازته رفع المستثنى التام الموجب؛ معلّلًا بأن قولَه يؤدي إلى جواز الرفع في كل كلام تام موجب[٦].
- حديث «كُنَّ نِسَاءُ المؤْمِنَاتِ»: خالف الدماميني الاستشهاد به على إضافة الصفة للموصوف، وأوَّله بتقدير لا شاهد فيه على المسألة[٧].
- حديث «انْتَدَبَ اللهُ لمن خَرَجَ في سَبِيلِه لا يُخْرِجُهُ إلا إِيْمَانٌ بي وتَصْدِيقٌ بِرُسُلِي»: خالف الزركشي[٨] والدماميني[٩] وابن حجر[١٠]

---

(١) انظر: التنقيح ٢/٧٨٤ .

(٢) انظر: فتح الباري ٧/٤٠ .

(٣) انظر: التوشيح ٦/٢٣٣٤ .

(٤) انظر: فتح الباري ٢/٥٦٤ .

(٥) انظر: فتح الباري ١٠/٢٣٢ .

(٦) انظر: مصابيح الجامع ٩/٣٣٢-٣٣٣ .

(٧) انظر: مصابيح الجامع ٢/٢٤٩-٢٥٠ .

(٨) انظر: التنقيح : ١/٣٧ .

(٩) انظر: مصابيح الجامع ١/١٢٧-١٢٨ .

(١٠) انظر: فتح الباري ١/٩٣، وانظر فيه: ٦/٧ .

والعيني[1] توجيهه على حذف الحال، وخرَّجه الثلاثة على الالتفات، وتركه العيني بلا توجيه.

- حديث «صَلَّى رَجُلٌ في إِزَارٍ ورِدَاءٍ، في إِزَارٍ وقَمِيصٍ»: اعترض الدماميني توجيهه على حذف حرف العطف، واختار في المحذوف أن يكون فعلًا لا حرف عطف[2].
- حديث «والمرأةُ والحِمَارُ يَمُرُّونَ مِن وَرَائِهَا»: خالف ابنُ حجر[3] والسيوطيُّ[4] توجيهه على تقدير محذوف؛ محتَجَّين بأنه من تصرف الرواة، والعينيُّ[5] لكونه من إطلاق الجمع على الاثنين.
- حديث «فَهَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي»: اعترض الزركشي[6] والسيوطي[7] تخريجه على الفصل بين المتضايفين؛ لتصرف الرواة فيه.
- حديث «لن تُرَعْ»: اعترض الدماميني تخريجه على إجراء الوصل مجرى الوقف؛ لاحتمال أن المَلَك نطق بكل جملة منها مفردة عن الأخرى، ووقف على آخرها، فحكاه كما وقع[8].
- حديث «أَمَا إِنَّ جِبْرِيلَ قَدْ نَزَلَ فَصَلَّى إِمَامَه»: خالف العيني توجيهه على وقوع الحال معرفة، وخرَّجه على النصب على الظرفية[9].

---

(١) انظر: عمدة القاري ١/٢٣٠ .

(٢) انظر: مصابيح الجامع ٢/٨٦-٨٧، وانظر فيه: ٨/٤٦١- ٤٦٢ .

(٣) انظر: فتح الباري ١/٥٧٦ .

(٤) انظر: التوشيح ٢/٥٥٧ .

(٥) انظر: عمدة القاري ٤/٢٨١ .

(٦) انظر: التنقيح ٢/٧٨٠ –٧٨١، ٢/٩٢٣ .

(٧) انظر: التوشيح ٦/٢٣٢٣ .

(٨) انظر: مصابيح الجامع ٣/١٢٦ – ١٢٧ .

(٩) انظر: عمدة القاري ١٥/١٣٧ .

- حديث «فَهَلْ أَنْتُمْ صَادِقُونِـي»: أنكر السيوطي اتصال نون الوقاية فيه باسم الفاعل؛ معلِّلًا بتصرف الرواة فيه[١].
- حديث «حَتَّى يَرَوْنَهُ قَدْ سَجَد»: خالف الكرماني[٢] وابن حجر[٣] والعيني[٤] والسيوطي[٥] توجيهه على إهمال (أنْ)، وخرَّجوه على إرادة الحال.
- حديث «أَمَرَها أنْ تَتَّزِر»: خالف العيني[٦] والسيوطي[٧] تخريجه على إبدال همزة فاء الافتعال تاءً؛ بأنه من تصرُّف الرواة فيه.
- حديث «وَلَا الْجِهَادُ، إِلَّا رَجُلٌ»: خالف الزركشي[٨] والدماميني[٩] والقسطلاني[١٠] توجيهه على تقدير: إلا جهاد رجل، وقدَّروه بـ (إلا عمل رجل – لكن رجل خرج)، وكذلك ابنُ حجر[١١] والسيوطي[١٢] وقدَّراه بـ (إلا عمل رجل).
- حديث «مَا كِدْتُ أَنْ أُصَلِّيَ حَتَّى كَادَتْ الشَّمْسُ تَغْرُبَ»: خالف ابن حجر[١٣] والسيوطي[١] تخريجه على مجيء خبر (كاد) مقرونًا بـ (أنْ)؛ ورجّحا تصرف الرواة فيه.

---

(١) انظر: التوشيح ٣٥٥٥/٨ .

(٢) انظر: الكواكب الدراري ١١٥/٥ .

(٣) انظر: فتح الباري ٢٣٣/٢ .

(٤) انظر: عمدة القاري ٣٠٦/٥ .

(٥) انظر: التوشيح ٧٣٨/٢ .

(٦) انظر: عمدة القاري ٢٦٥/٣-٢٦٦ .

(٧) انظر: التوشيح ٤٠٣/١ .

(٨) انظر: التنقيح ٢٥٤/١ .

(٩) انظر: مصابيح الجامع ٢١/٣–٢٢، وانظر: شرح التسهيل ٢٨٧/٢ .

(١٠) انظر: إرشاد الساري ٢١٦/٢ – ٢١٧ .

(١١) انظر: فتح الباري ٤٦٠/٢ .

(١٢) انظر: التوشيح ٨٩١/٣ .

(١٣) انظر: فتح الباري ٦٩/٢ .

المبحث الثالث: أسباب الاتفاق:

من أسباب موافقة الشراح لابن مالك في توجيه المشكلات:

١-وجود روايات أخرى تؤيِّد التوجيه الذي ذكره، ومن ذلك:

- حديث «ليسَ يُنَادَى لها»، إذ رجَّح ابن حجر[٢] والقسطلاني[٣] التوجيه الثاني الذي ذكره ابن مالك وهو أن يكون اسمها ضمير الشأن والجملة بعدها خبرًا، مستدِلَّيْن بأن رواية مسلم تؤيِّد ذلك، ولفظه: «ليس يُنادي بها أحد».
- حديث «إِنَّمَا مَثَلُكُمْ واليَهُودِ والنَّصَارَى»، إذ رجَّح ابن حجر توجيه ابن مالك؛ معلِّلًا بأن الحديث «سيأتي في أحاديث الأنبياء

---

(١) انظر: التوشيح ٦٣٢/٢ .

(٢) انظر: فتح الباري ٩٦/٢ .

(٣) انظر: إرشاد الساري ٣/٢ .

من طريق الليث عن نافع بلفظ «وإنَّما مَثَلُكم ومثلُ اليهودِ والنَّصارى»[1].

٢-قوة رأيه ووجاهته بالنسبة إلى آراء غيره، ومن ذلك:

- حديث «إنك إن تركت ولدك أغنياء خير من أن تتركهم عالة»، إذ ذكر العيني في توجيهه قول عياض وقول القرطبي وأتبعهما بقوله: «قلتُ: التحقيق فيه ما قاله ابن مالك....»[2].
- حديث: «اليَهُودُ غَدًا والنَّصَارَى بَعْدَ غَدٍ»[3]، فبعد أن ذكر ابن حجر توجيه القرطبي وابن مالك للحديث قال مرجِّحًا توجيه ابن مالك: «وهو أوجه من كلام القرطبي»[4].

٣-حسن تقديراته ودقتها؛ بسبب براعته في النحو، والتي جعلت غالب الشراح يهرعون إلى رأيه في تخريج الإشكالات الواردة.

٤-شهرة كتابه، وعلو مكانته في النحو واللغة، فلا تكاد تقف على موضع نحوي مشكل في صحيح البخاري إلا وتجد رأي ابن مالك فيه ظاهرًا عند شرَّاح الصحيح.

٥-عدم حمله على تصرف الرواة كغيره، فليس هناك موضع في (شواهد التوضيح) أشار فيه ابن مالك إلى تصرف الرواة فيه، ومن ثَمَّ وجد الشراح معينًا على إزالة إشكال الروايات دون الوقوع في رمي الرواة بالتصرف فيها.

---

(١) فتح الباري ٤/٤٤٧ . وانظر: صحيح البخاري: كتاب الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل: ٣/١٢٧٤ .

(٢) عمدة القاري ٨/٨٩ .

(٣) صحيح البخاري: كتاب الجمعة، باب فرض الجمعة: ١/٢٩٩ .

(٤) فتح الباري ٢/٣٥٦ .

المبحث الرابع: أسباب الاختلاف:

من أسباب اختلاف الشرَّاح في توجيه بعض المسائل:

١-وجود رواية أخرى تُرجِّحُ غيرَ ما ذكره ابن مالك، ومن ذلك:

- حديث «انْتَدَبَ اللهُ لمن خَرَجَ في سَبِيلِه لا يُخْرِجُهُ إلا إِيْمَانٌ بي وتَصْدِيقٌ بِرُسُلِي»، إذ أورد ابنُ حجر تخريج ابن مالك وأتبعه بتعقُّب ابن المُرحِّل له في أنَّ الأولى فيه أن يكون من باب الالتفات، وأيَّده معلِّلًا بأن رواية ستأتي «من طريق الأعرج بلفظ «لا يخرجه إلا الجهاد في سبيله وتصديق كلماته» »[١].
- حديث «مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ القَدْرِ إيمَانًا واحْتِسَابًا غُفِرَ لهُ»، إذ اعترض ابنُ حجر ابنَ مالك في الاستدلال بهذا الحديث على مجيء فعل الشرط مضارعًا والجواب ماضيًا، محتجًّا بأنه من تصرف الرواة، ومستدلًّا بأن الروايات فيه مشهورة عن أبي هريرة بلفظ [الماضي][٢] في الشرط والجزاء، وأن النسائي رواه بسنده «عن أبي اليمان شيخ البخاري فيه فلم يغاير بين الشرط والجزاء، بل قال: «من يقم ليلة القدر يُغفر له»»[٣].
- حديث «والمرأةُ والحِمَارُ يَمُرُّونَ مِن وَرَائِهَا»، إذ اعترض السيوطيُّ تخريج ابن مالك في أنه على تقدير محذوف، فقال: «وهو من تصرف الرواة بدليل رواية «يمرُّ بين يديه المرأةُ والحمار» »[٤].

٢- محاولة اطّراد القاعدة وعدم مخالفتها، ومن ذلك:

---

(١) فتح الباري ٩٣/١ .

(٢) سبق التنبيه على أن ما في فتح الباري لفظ [المضارع] بدلا من الماضي، وهو تحريف.

(٣) فتح الباري ٩١/١- ٩٢ .

(٤) التوشيح ٥٥٧/٢ .

- حديث «صَلَّى رَجَلٌ في إِزَارٍ ورِدَاءٍ، في إِزَارٍ وقَمِيصٍ»، إذ استدرك الدماميني على ابن مالك بعدم تعيُّن كون المحذوف فيه حرف عطف، وإنما يصح أن يكون المحذوف فعلًا، وصرَّح بأن: «الحمل على هذا أولى؛ لثبوته إجماعًا وحذف حرف العطف بابه الشعر فقط عند بعض، ووقوعه في الشعر مختلف فيه»[1].
- حديث «كُلُّ أمَّتِي مُعَافًى إلا المُجَاهِرُون»، إذ اعترض الدماميني توجيهَ ابن مالك في إجازته لرفع المستثنى التام الموجب؛ محتجًّا بأن فتح هذا الباب الذي فتحه ابن مالك يؤدي إلى جواز الرفع في كل كلام تام موجب[2].
- واستدرك عليه أيضا عند حديث «نِعْمَ المَنِيحَةُ اللِّقْحَةُ الصَّفِيُّ مِنْحَةً» في إجازته وقوع التمييز بعد فاعل نعم ظاهرًا بقوله: «يحتمل أن يقال: إن فاعل نعم في الحديث مضمر، والمنيحة الموصوفة بما ذكره هي المخصوص بالمدح، ومنحة تمييز تأخر عن المخصوص، فلا شاهد فيه على ما قال»[3].
- واستدرك عليه كذلك عند حديث «كُنَّ نِسَاءُ المؤْمِنَاتِ» بأن يكون التقدير: نساء الطوائف المؤمنات، والطوائف أعمُّ من النساء، فيكون كنساء الحي، فلا يكون فيه شاهد على إضافة الموصوف إلى الصفة[4].

٣- عدم رواية معتد بها تؤيد الوجه الذي ذكره ابن مالك، ومن الأمثلة:

- أجاز ابن مالك في تخريج ترك تنوين (ثماني) في حديث «غزوتُ .... سبعَ غزواتٍ أو ثمانيَ» ثلاثة أوجه، ومنها: أن تكون الإضافة غير مقصودة، وأن ترك تنوين (ثمان)؛ لمشابهته (جواري) لفظًا

(١) مصابيح الجامع ٢/٨٦- ٨٧ .

(٢) انظر: مصابيح الجامع ٩/٣٣٢ – ٣٣٣ .

(٣) مصابيح الجامع ٦/٢٧ .

(٤) انظر: مصابيح الجامع ٢/٢٤٩- ٢٥٠ .

ومعنى، فاعترضه ابنُ حجر[1] والعيني[2] مُحتجَّيْن بعدم وقوفهم على رواية (ثمـان) لا في البخاري ولا في غيره.

- من الأوجه التي ذكرها ابنُ مالك في تخريج إضافة (الألف) إلى (دينار) في حديث «فَلَمَّـا قَدِمَ جَاءَهُ بِالأَلْفِ دِيْنَارٍ»: أن يكون الأصل فيه: بالألف الدينار، ثم حذفت اللام من الخط؛ لصيرورتها بالإدغام دالًا، فكتب على اللفظ، قال الدماميني معترضًا: «لكن الرواية بتنوين (دينار)، ولو ثبت عدم تنوينه برواية معتبرة تعيَّن هذا الوجه»[3].

٤- تطرُّق الاحتمال لنقض توجيه ابن مالك، ومن ذلك:

- توجيه الكرماني لحديث «أَمَرَها أنْ تَتَّزِرَ»، إذ قال: «فإن قلتَ: لا يجوز الإدغام فيه عند التصريفي قاله صاحب المفصل، وقول من قال (اتَّزَر) خطأ؟ قلتُ: قول عائشة وهي من فصحاء العرب حجة في جوازه والمُخَطِّئ مُخْطِئ، أو أنه وقع من الرواة عنها»[4].
- اعتراض الدماميني توجيه ابن مالك في إجازته إجراء الوصل مجرى الوقف عند توجيه حديث (لن تُرَعْ)، إذ قال: «لا نسلِّم؛ إذ يحتمل أن المَلَك نطق بكل جملة منها مفردة عن الأخرى، ووقف على آخرها، فحكاه كما وقع»[5].

---

(١) انظر: فتح الباري ٩/٦٢١ .

(٢) انظر: عمدة القاري ١٢/١١٠ .

(٣) مصابيح الجامع ٥/١٧٧ .

(٤) الكواكب الدراري ٣/١٦٥ .

(٥) مصابيح الجامع ٣/١٢٦ – ١٢٧ .

الفصل الثاني: منهجهم في التوجيه

وتحته أربعة مباحث:

الأول: عرض المشكلات وتوجيهها.
الثاني: عزو التوجيهات والآراء.
الثالث: الاستشهاد.
الرابع: الاختيار والترجيح.

المبحث الأول: **عرض المشكلات وتوجيهها**.

من أبرز سمات الشراح في عرض المشكلات وتوجيهها ما يلي:

١- الإشارة إلى الإشكال في الرواية، ثم الإجابة عنه بإيراد قولِ مَنْ وجَّهَه وخَرَّجَه، ومن الأمثلة على ذلك:

- في مسألة تأنيث المذكر، وعند حديث «هنَّ لهنَّ ولمن أتى عليهنَّ»، قال الدماميني: «فكان مقتضى الظاهر أن يكون هاء وميمًا؛ لأن المراد أهل المواقيت، وأجاب ابن مالك: بأن الأصل ذلك .... وأجاب غيره: بأنه على حذف مضاف ...»[1].
- في مسألة إطلاق صيغة الجمع على الاثنين، وعند حديث «والمرأةُ والحمارُ يَمرُّونَ مِن وَرَائِها»، قال الكرماني: «فإن قلت: القياس يقتضي أن يقال (يمران) بلفظ التثنية؟ قلت: قال المالكي: أعاد ضمير الذكور .... فالوجه أنه أراد المرأة والحمار

(١) مصابيح الجامع ٤/٤٤-٤٥ .

وراكبه»[1].

- في مسألة ثبوت حرف العلة في المضارع المجزوم، وعند حديث «متى يقوم مقامك»، قال الكرماني: «فإن قلت (متى) من كلام المجازاة فَلِمَ ما جزم شرطه وجزاؤه؟ قلت: قال المالكي: شبَّه (متى) بـ (إذا) فأهملت»[2].
- في مسألة دخول الفاء على خبر المبتدأ بلا علة، وعند حديث «الَّذِي رَأَيْتَهُ يُشَقُّ شِدْقُهُ فَكَذَّاب»، قال ابن حجر: «واستُشكِل بأن الموصول الذي يدخل خبره الفاء يُشترط أن يكون مبهمًا عامًّا، وأجاب ابن مالك بأنه نزل المعين المبهم منزلة العام»[3].

٢- عنايتهم بذكر الخلاف النحوي، ومن ذلك:

- في مسألة العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار، وعند حديث «إنما مثلكُم واليهودِ»، ذكر الدماميني أن هذا الاستعمال «ممنوع عند البصريين إلا يونس وقطربًا والأخفش، والكوفيين قاطبة على الجواز»[4].
- في مسألة إضافة الشيء إلى نفسه، وعند حديث «كُنَّ نِسَاءُ المؤْمِنَاتِ»، ذكر الزركشي أن البصريين يتأولونه على حذف الموصوف، وأما الكوفيون فلا يُقدِّرون فيه محذوفًا، ويكتفون باختلاف الألفاظ في المغايرة[5].
- في مسألة العطف على ضمير الرفع المتصل دون فاصل، وعند حديث «كنتُ وأبو بَكْرٍ وعُمَرُ»، قال القسطلاني: «عطف على المرفوع المتصل بدون تأكيد ولا فاصل، وفيه خلاف بين البصريين والكوفيين ....»[6].

٣- اهتمامهم بذكر ما تحتمله الرواية من الأوجه الإعرابية، ويظهر ذلك في المواضع التالية:

---

(١) الكواكب الدراري ١٥٤/٤ .

(٢) الكواكب الدراري ٨٩/٥ .

(٣) فتح الباري ٥٠٩/١٠ .

(٤) مصابيح الجامع ١٥٣/٥-١٥٤ .

(٥) انظر: التنقيح ٥٦٤/٢ .

(٦) إرشاد الساري ٩٧/٦-٩٨ .

- عند حديث «صَلَّى رَجُلٌ في إِزَارٍ ورِدَاءٍ، في إِزَارٍ وقَمِيصٍ»، وجَّه الكرماني حذف حرف العطف بأنه «من باب الإبدال، أو هو مذكور على سبيل التعداد فلا حاجة إلى (أو) ونحوها، أو محمول على حذف حرف العطف على قول بعض النحاة في جوازه»[١].
- وأجاز في تخريج قول ابن مسعود: «أنتَ أبا جَهْل» ثلاثة أوجه؛ إمَّا أنه «منصوب بالنداء؛ أي: أنت مصروع يا أبا جهل، أو على مذهب من يقول: (ولو ضربه بأبا قبيس)، أو تقديره: أنت تكون أبا جهل»[٢].
- عند حديث «فَفَرَّقْنَا اثْنَا عَشَرَ رَجُلاً»، خرَّج ابنُ حجر مجيء الحال على صورة المرفوع بأنه «على طريق من يجعل المثنى بالرفع في الأحوال الثلاثة، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ﴾[٣]، ويحتمل أن يكون (فَفُرِّقنا) بضم أوله على البناء للمجهول، فارتفع (اثنا عشر) على أنه مبتدأ وخبره مع كل رجل منهم»[٤].
- عند حديث «نِعْمَ المَنِيحَةُ اللِّقْحَةُ الصَّفِيُّ مِنْحَةً»، قال الدماميني: «قال ابن مالك: فيه وقوع التمييز بعد فاعل (نِعم) ظاهرًا .... قلت: يحتمل أن يقال: إن فاعل (نِعم) في الحديث مضمر، والمنيحة الموصوفة بما ذكره هي المخصوص بالمدح، و(منحة) تمييز تأخر عن المخصوص فلا شاهد فيه على ما قال»[٥].

٤- توجيه الروايات المتعددة في الحديث الواحد، ومن ذلك:
- حديث «اجْتَنِبُوا الموْبِقَاتِ: الشِّرْكَ باللهِ والسِّحْرَ»، إذ وجَّه القسطلاني الرواية في رفع (الشرك) على أنه خبر لمبتدأ محذوف، ورواية النصب على البدل[٦].
- حديث «وإنْ تكن الأخرى تَرَ ما أَصْنَع»، إذ وجَّه ابنُ حجر رواية

---

(١) الكواكب الدراري ٤/٢٥ .

(٢) الكواكب الدراري ١٥/١٦٠ .

(٣) سورة طه، من الآية: ٦٣ .

(٤) فتح الباري ٦/٦٠٠ .

(٥) مصابيح الجامع ٦/٢٧ .

(٦) انظر : مصابيح الجامع ٨/٤٠٤ .

(ترَ) بالجزم جواب الشرط، ورواية «ترى» بالإشباع، أو بحذف شيء تقديره: سوف[1].

- حديث «البَيِّنَةَ وإلا حَدٌّ في ظَهْرِكَ»، إذ قال السيوطي: «(البيِّنةَ) بالنصب أي: أحْضِر، وروي بالرفع على تقدير: إما البيِّنةُ وإما حدٌّ»[2].

٥- إيراد توجيه من خرَّج الإشكال، وإضافة أوجه أخرى، ومن ذلك:

- حديث «أحْرَموا كلُّهم إلا أبو قَتَادَة»، فبعد أن ذكر ابنُ حجر تخريجَ ابن مالك قال: «ومن توجيه الرواية المذكورة وهي (إلا أبو قتادة) أن يكون على مذهب من يقول علي بن أبو طالب»[3].
- حديث «انْتَدَبَ اللهُ لمن خَرَجَ في سَبِيلِه لا يُخْرِجُهُ إلا إِيْمَانٌ بي وتَصْدِيقٌ بِرُسُلِي»، قال الزركشي: «قال ابن مالك في التوضيح: كان الأليق: إيمان به، ولكنه على تقدير حال محذوفة؛ أي: قائلًا .... قلتُ: الأليق أن يقال: عدل عن ضمير الغيبة إلى الحضور»[4].
- حديث «صَلَّى رَجُلٌ في إِزَارٍ ورِدَاءٍ، في إِزَارٍ وقَمِيص»، قال الدماميني: «قال ابن مالك: فيه حذف حرف العطف .... قلت: لا يتعين؛ لاحتمال أن يكون المحذوف فعلًا، أي: صلى رجل في إزار وقميص، صلى في إزار وقباء»[5].

٦- توجيه الحديث المشكل بذكر الشبيه له، ومن ذلك:

- توجيه الكرماني لحديث «وإنْ تكن الأخرى تَرَى ما أَصْنَع»، إذ قال: «(تر) وفي بعضها (ترى) وهو مثل ما قُرئ ﴿ أَيۡنَمَا تَكُونُواْ يُدۡرِكۡكُّمُ ٱلۡمَوۡتُ ﴾[6] بالرفع، فقيل: هو على حذف الفاء كأنه قيل:

---

(١) انظر : فتح الباري ٤٢٣/١١ .

(٢) التوشيح ٢٩٤٣/٧ .

(٣) فتح الباري ٣٠/٤ .

(٤) التنقيح ٣٧/١ .

(٥) مصابيح الجامع ٨٦/٢-٨٧ .

(٦) سورة النساء، من الآية: ٧٨ .

فيدرككم»[1].

- وتوجيهه لحديث «كُنَّ نِسَاءُ المؤمناتِ» إذ قال: «فإن قلت: القياس (كانت) فما وجهه؟ قلت: هو كقولهم: أكلونا البراغيث، في أن البراغيث بدل أو بيان»[2]. وهو كذلك توجيه السيوطي للحديث؛ إذ قال: «(كنَّ نساءُ المؤمناتِ) هو على حد أكلوني البراغيث»[3].
- توجيه الكرماني لحديث «اجْتَنِبُوا الموْبِقَاتِ: الشِّرْكَ باللهِ والسِّحْرَ» بأنه «مختصر من مطول، ولهذا ذكر الثنتين فقط، وهو من قبيل قوله تعالى: ﴿ فِيهِ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٌ مَّقَامُ إِبۡرَٰهِيمَ ﴾[4]»[5].
- توجيه الدماميني لحديث «صَلَّى رجلٌ في إزارٍ ورداءٍ» بأن فيه وقوع الماضي بمعنى الأمر؛ أي: ليصلِّ، قال: «ومثله في كلام العرب: اتقى الله امرؤ فعل خيرًا يُثبْ عليه؛ أي: ليتق وليفعل»[6].
- توجيه السيوطي لحديث «أحْرَموا كلُّهم إلا أبو قَتَادَة»، قال: «(إلا) بمعنى: لكن، وما بعدها مبتدأ وخبر، ونظيره: ﴿ فَشَرِبُواْ مِنۡهُ إِلَّا قَلِيلٞ مِّنۡهُمۡ ﴾[7]»[8].

---

(١) الكواكب الدراري ١٦٩/١٥ .

(٢) الكواكب الدراري ٢١٨/٤ .

(٣) التوشيح ٦٢٢/٢ .

(٤) سورة آل عمران، من الآية: ٩٧ .

(٥) الكواكب الدراري ٣٩/٢١ .

(٦) مصابيح الجامع ٨٦/٢ .

(٧) سورة البقرة، من الآية: ٢٤٩ . وهي قراءة أُبيّ والأعْمَش، انظر: مختصر في شواذ القرآن ص١٥، والكشاف ٣٢٣/١، والبحر المحيط ٤٢٤/٢ .

(٨) التوشيح ١٣٧٨/٤ .

المبحث الثاني: عزو التوجيهات والآراء:

تبيَّن من خلال هذه الدراسة أن الشراح جميعهم في غالب الأمر ينسبون الآراء المنقولة لأصحابها، ويشذُّ من بينهم العيني الذي ينقل أحيانًا أسطرًا متتابعة عن ابن حجر دون الإشارة إليه[1]، ونسبتهم الآراء إما أن تكون إلى العالم دون ذكر كتابه، كما في:

- حديث «انْتَدَبَ اللهُ لمن خَرَجَ في سَبِيلِه لا يُخْرِجُهُ إلا إِيْمَانٌ بي وتَصْدِيقٌ بِرُسُلِي»، إذ قال الزركشي: «(لا يخرجه إلا إيمان بي) مقتضى الحال (به) لكنه على تقدير: قائلًا له. قاله ابن مالك»[2].
- حديث «فَفَرَّقْنَا اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا»، إذ أشار الدماميني إلى أن (اثنا عشر) جاءت: «على لغة بني الحارث. قاله ابن مالك»[3].
- حديث «إِنَّمَا مَثَلُكُمْ واليَهُودِ والنَّصَارَى»، إذ قال ابن حجر: «هو بخفض (اليهود) عطفًا على الضمير المجرور بغير إعادة الجار. قاله ابن التين»[4].
- حديث «صَلَّى بِنَا النَّبِيُّ -صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّم- ونَحْنُ أَكْثَرُ مَا كُنَّا قَطُّ»، إذ قال الكرماني: «قال المالكي: استعمال (قط) غير مسبوقة بالنفي مما خفي على كثير من النحويين ....»[5].
- حديث «نِعْمَ المَنِيحَةُ اللِّقْحَةُ الصَّفِيُّ مِنْحَةً»، إذ قال الدماميني: «(منحة) نصب على التمييز. قال ابن مالك: فيه قوع التمييز بعد فاعل (نعم) ظاهرًا»[6].

---

(١) قارن مثلا بين المواضع الآتية: فتح الباري ٢/٣٤، وعمدة القاري ٥/٤٤، وكذلك: فتح الباري ٦/٦٠٠، وعمدة القاري ٥/١٠١، وكذلك: فتح الباري ٣/٣٨٩، وعمدة القاري ٩/١٤٥ .

(٢) التوشيح ١/٢٠٠ . وانظر: شواهد التوضيح ص٨٤ .

(٣) مصابي الجامع ٢/٢٦٦ . وانظر: شواهد التوضيح ص١٥٧ .

(٤) فتح الباري ٤/٤٤٧ .

(٥) الكواكب الدراري ٨/١٥٥ . وانظر: شواهد التوضيح ص٢٤٨ .

(٦) مصابيح الجامع ٦/٢٧ . وانظر: شواهد التوضيح ص١٦٧ .

- قول الله تعالى للرحم: (مَهْ)، إذ قال السيوطي: «(مَهْ) قال ابن مالك: هي (ما) الاستفهامية حذفت ألفها ووقف عليها بهاء السكت»[1].

أو يكون العزو للعالم وكتابه المنقول عنه، كما في:

- حديث «انتدب الله لمن خرج في سبيله لا يخرجه إلا إيمان بي»، إذ قال الزركشي: «قال ابن مالك في التوضيح: كان الأليق به: إيمان به....»[2].
- حديث «غزوتُ .... سبع غزوات أو ثماني»، إذ قال ابن حجر: «ووقع في توضيح ابن مالك....»[3]، وقال أيضا عند حديث «من بله ما أطلعتم»: «ووقع في المغني لابن هشام أن (بله) استعملت معربة مجرورة بـ (من)....»[4].

ومع ذلك فلا تخلو هذه الشروح من تكرار عبارة: (وقيل)، (وقال بعضهم)، (وأجاب غيره)، (وعُورض)، (وأجيب)، (وخرَّجه بعضهم) عند توجيه بعض المشكلات، كما ورد في:

- توجيه العيني لحديث «وإنْ تَكُنِ الأُخرى تَرَى ما أَصْنَع»، إذ قال: «وهو مثل قوله تعالى: ﴿ أَيۡنَمَا تَكُونُواْ يُدۡرِكۡكُّمُ ٱلۡمَوۡتُ ﴾[5] قرئ بالرفع فقيل: هو على حذف الفاء كأنه قيل: فيدرككم»[6].
- توجيه الدماميني لإشكال حديث «هُنَّ لَهَنَّ وَلِمَنْ أتَى عَلَيْهِنَّ»، إذ قال: «وأجاب ابن مالك بأن الأصل ذلك، ولكن عدل عن ضمير المذكرين إلى ضمير المؤنثات لقصد التشاكل، وأجاب غيره: بأنه على حذف مضاف؛ أي: هن لأهلهن ....»[7].

---

(١) التوشيح ٣٠٣٢/٧ . وانظر: شواهد التوضيح ص٢٧١ .

(٢) التنقيح ٣٧/١ . وانظر: شواهد التوضيح ص٨٤ .

(٣) فتح الباري ٦٢١/٩ . وانظر: شواهد التوضيح ص١٠١ .

(٤) فتح الباري ٥١٦/٨-٥١٧ . وانظر: مغني اللبيب ص٢٦٠ .

(٥) سورة النساء، من الآية: ٧٨ .

(٦) عمدة القاري ٩٤/١٧ .

(٧) مصابيح الجامع ٤٤/٤-٤٥ .

- حديث «مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ القَدْرِ إيمَانًا واحْتِسَابًا غُفِرَ لهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِه»، إذ قال العيني: «ومنها ما قيل: ما النكتة في وقوع الجزاء بالماضي مع أن المغفرة في زمن الاستقبال؟ وأجيب: للإشعار بأنه متيقن الوقوع متحقق الثبوت فضلًا من الله تعالى على عباده»[1]. والمجيب هنا هو الكرماني كما مرَّ[2].
- حديث «انْتَدَبَ اللهُ لمن خَرَجَ في سَبِيلِه لا يُخْرِجُهُ إلا إِيْمَانٌ بي وتَصْدِيقٌ بِرُسُلِي»، إذ قال السيوطي: «مقتضى الحال (به) لكنه على تقدير: قائلًا له. قاله ابن مالك، وخرَّجه بعضهم على الالتفات....»[3]. والذي خرَّجه هو ابنُ المُرحِّل كما ذكر ذلك الزركشيُ[4] وابنُ حجر[5].

ولا تخلو هذه الشروح أيضًا من نصوصٍ منقولة دون الإشارة لأصحابها، وأقوالٍ في نسبتها إلى أصحابها خطأ، وآراءٍ مخالفة لمن نُسِبت إليهم، وسيأتي ذكر الأمثلة على ذلك في المآخذ.

---

(١) عمدة القاري ٢٢٧/١ .

(٢) انظر: الكواكب الدراري ١٥٣/١ .

(٣) التوشيح ٢٠٠/١ .

(٤) انظر: التنقيح ٣٧/١ .

(٥) انظر: فتح الباري ٩٣/١ .

المبحث الثالث: الاستشهاد:

تنوعت الشواهد التي استعان بها شراح الصحيح في معالجتهم للأحاديث المشكلة، ومما ورد منها في شروحهم ما يلي:

القرآن الكريم وقراءاته:

وقد كان هذا الأصل العظيم متكأ مهمًّا يعتمدون عليه في توجيهاتهم، ومن خلال المسائل المدروسة ظهر أن الكرماني وابن حجر أكثرا منه بينما قلَّ عند السيوطي وتوسط الآخرون بينهما، ومن الشواهد القرآنية الواردة فيها:

- استشهاد ابن حجر[1] والعيني[2] بقراءة: ﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[3] على لغة من يرفع المثنى في الأحوال الثلاثة.
- استشهاد الدماميني[1] والعيني[2] والقسطلاني[3] بقوله تعالى: ﴿لِمَ تَلۡبِسُونَ﴾[4] و ﴿بِمَ يَرۡجِعُ ٱلۡمُرۡسَلُونَ﴾[5] و ﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكۡرَىٰهَآ﴾[6] على أن حقّ ألف الاستفهام المجرورة الحذف.

---

(١) انظر: فتح الباري ٦/٦٠٠ .

(٢) انظر: عمدة القاري ١٦/١٢٦ .

(٣) سورة طه، من الآية: ٦٣ .

- استشهاد الزركشي[٧] والدماميني[٨] والقسطلاني[٩] بقوله تعالى: ﴿ وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْحَسْرَةِ إِذْ قُضِيَ ٱلْأَمْرُ ﴾[١٠] و ﴿ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴿٧٠﴾ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِيٓ أَعْنَاقِهِمْ ﴾[١١] على استعمال (إذ) بمعنى (إذا).
- استشهاد الزركشي[١٢] والعيني[١٣] بقراءة ابن عامر: ﴿ وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَٰدَهُمْ شُرَكَآئِهِمْ ﴾[١٤] في مسألة الفصل بين المتضايفين.
- استشهاد ابنُ حجر[١٥] والعيني[١٦] بقوله تعالى: ﴿ لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ ﴾[١٧] على مجيء (من) لابتداء الغاية الزمانية.

---

(١) انظر: مصابيح الجامع ٤٥٠/٢ .
(٢) انظر: عمدة القاري ١١٤/٢ .
(٣) انظر: إرشاد الساري ١٢٢/٣
(٤) سورة آل عمران، من الآية: ٧١ .
(٥) سورة النمل، من الآية: ٣٥ .
(٦) سورة النازعات، الآية: ٤٣ .
(٧) انظر: التنقيح ١٥/١
(٨) انظر: مصابيح الجامع ٤٢/١ .
(٩) انظر: إرشاد الساري ٦٦/١ .
(١٠) سورة مريم، من الآية: ٣٩ .
(١١) سورة غافر، من الآية: ٧٠، ٧١ .
(١٢) انظر: التنقيح ٧٨١/٢ .
(١٣) انظر: عمدة القاري ١٨٠/١٦ .
(١٤) سورة الأنعام، من الآية: ١٣٧
(١٥) انظر: فتح الباري ٢١٢/١ .
(١٦) انظر: عمدة القاري ١٧٦/٢-١٧٧ .
(١٧) سورة التوبة، من الآية: ١٠٨ .

بل إن شواهد الشراح لم تخلُ من القراءات الشاذة، ومن ذلك:

١- قراءة مجاهد: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾[١]، استشهد بها ابن مالك والزركشي[٢] على لغة من يرفع الفعل بعد (أنْ) حملا على (ما) أختها.

٢- قراءة ابن محيصن: ﴿فَلْيُؤَدِّ ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ أَمَنَتَهُۥ﴾[٣]، استشهد بها ابن مالك على جواز إبدال همزة فاء الافتعال تاء، وأوردها الزركشي[٤] والدماميني[٥] والقسطلاني[٦].

٣- قراءة عكرمة وعيسى: ﴿عَمَّا يَتَسَآءَلُونَ﴾[٧] استشهد بها العيني[٨] في مجيء ألف الاستفهام المجرورة ثابتة، وأنه نادر.

الحديث الشريف:

وقد صرَّح الشراح في مواضع متعددة على كونه مصدرًا للتقعيد النحوي، ومن ذلك:

---

(١) سورة البقرة، من الآية: ٢٣٣ . برفع (يُتِمُّ)

(٢) انظر: التنقيح ٢٠٣/١ .

(٣) سورة البقرة، من الآية: ٢٨٣ .

(٤) انظر: التنقيح ١١٩/١ .

(٥) انظر: مصابيح الجامع ١٣/٢ – ١٤ .

(٦) انظر: إرشاد الساري ٣٤٥/١ .

(٧) سورة النبأ، الآية: ١ . بإثبات ألف (ما) المجرورة.

(٨) انظر: عمدة القاري ١١٤/٢ .

- عند حديث «أمَّا بَعْدُ، مَا بَالُ رجالٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ في كِتَابِ الله»، قال الكرماني: «فإن قلت: لا يجوز حذف الفاء من جواب أما؟ قلت: هذا دليل على جواز حذفه»[1]، وقال القسطلاني: «حذف الفاء في جواب أما دليل على جوازه»[2]، وعند الحديث الآخر «أَمَّا مُوسَى، كَأَنِّي أَنْظُرُ إِليهِ» قال الكرماني: «(كأني) هو جواب (أما)، والفاء محذوف منه، وهذا حجة على النحاة حيث لم يجوزا حذفها»[3].
- وعند حديث «البَيِّنَةَ وإلا حَدٌّ في ظَهْرِكَ»، قال العيني: «.... وقيل التقدير: وإن لم يحضر البينة فجزاؤك حد في ظهرك، ومثل هذا الحذف لم يذكره النحاة إلا في ضرورة الشعر، ويرد عليهم ما روي في هذا الحديث الصحيح»[4].
- وعند حديث «يا عَائِشَةُ، لَوْلَا قَوْمُكِ حَدِيْثٌ عَهْدُهُمْ بِكُفْرٍ»، قال الدماميني: «فيه إثبات خبر المبتدأ بعد لولا، وإنما أثبت لكونه خاصًّا لا دليل عليه لو حذف، وأتحقق الآن أني وقعت في كلام ابن أبي الربيع في (شرح الإيضاح) على ما معناه أنه تتبع طرق هذا الحديث فلم يجد فيه إثبات الخبر، وهذا يردُّ عليه فحرره»[5].
- وعند حديث «إِنَّمَا مَثَلُكُمْ واليَهُودِ والنَّصَارَى»، قال الدماميني قاصدًا تجويز الكوفيين العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار: «والحديث مما يشهد لهم»[6].
- وعند حديث «مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ القَدْرِ إيمَانًا واحْتِسَابًا غُفِرَ لهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِه»، قال العيني متّبعًا رأي المجيزين: «والصواب معهم؛ لأنه وقع في كلام أفصح الناس وفي كلام عائشة الفصيحة»[1].

---

(١) الكواكب الدراري ٤٢/٩ .

(٢) إرشاد الساري ٧٧/٤ .

(٣) الكواكب الدراري ٨١/٨ .

(٤) عمدة القاري ٧٨/٩ .

(٥) مصابيح الجامع ٢٦٩/١ – ٢٧٠ .

(٦) مصابيح الجامع ١٥٣/٥ – ١٥٤ .

- وعند حديث «كُنْتُ وأبو بَكْرٍ وعُمَرُ»، قال العيني: «(وأبو بكر) عطف على الضمير المتصل بدون التأكيد، وفيه خلاف بين البصريين والكوفيين، فالحديث يرد على المانعين بدون التأكيد»[٢].
- وعند حديث «أَرَأَيْتَكُمْ لَيْلَتَكُمْ هَذِهِ فَإِنَّ عَلى رَأْسِ مِئَةِ سَنَةٍ مِنْهَا لا يَبْقَى مِمَّن هَوَ عَلى ظَهْرِ الأَرْضِ أَحَدٌ»، قال ابنُ حجر: «فيه دليل على أن (من) تكون لابتداء الغاية في الزمان»[٣].
- وعند حديث «كَادَ قَلْبِي أَنْ يَطِيرَ»، قال الدماميني: «فيه وقوع خبر كاد مقرونًا بـ أنْ في غير الضرورة»[٤].

وفيما يلي بيان لموقف الشراح من الاستشهاد بالحديث في النحو:

١- الكرماني: صرَّح في مواضع من كتابه أن الحديث دليل على صحة الأسلوب[٥]، ولم أقف على حديث ينسبه إلى تصرف الرواة في لفظه سوى حديث واحد؛ أورد احتمالين في تخريجه؛ أحدهما تصرف الرواة فيه[٦].

٢- الزركشي وابن حجر والعيني والسيوطي والقسطلاني: اتخذوا منهجًا وسطًا في الاحتجاج بالحديث، فلم يرفضوه مطلقًا، ولم يقبلوه برواياته المتعددة مطلقًا، فإن كان للحديث أكثر من رواية استحسنوا منها ما هو أقرب إلى المشهور من قواعد العربية[٧].

---

(١) عمدة القاري ٢٢٧/١ .

(٢) عمدة القاري ١٩٢/١٦ .

(٣) فتح الباري ٢١٢/١ .

(٤) مصابيح الجامع ٤١٤/٨ .

(٥) انظر: الكواكب الدراري ٨١/٨، ٤٢/٩ .

(٦) انظر: الكواكب الدراري ١٦٥/٣ .

(٧) انظر: التنقيح ١٦٣/١، ٧٢٥/٢، ٧٨٤/٢، ٩٦٠/٢، وفتح الباري ٩١/١-٩٢، ٥٧٦/١، ٨٤/٥، ٤٠/٧، ٣٦/١٠، وعمدة القاري ٢٢٧/١، ١٨١/٩، ٢٨١/٩، ١٩٢/١٦، ٧٨/١٩، والتوشيح ٥٥٧/٢، ٥٧١/٢، ٦٣٢/٢، ٢٣٣٤/٦، ٣٥٥٥/٨، وإرشاد الساري ١٣٢/٤، ١١٩/٣، ٢٤٩/٦ .

٣- الدماميني: نصَّ في مواضع على أن الحديث مما يُستشهد به[١]، ولم أقف على كلام له يَنسِبُ فيه اللفظ إلى تصرف الرواة، ويتجلَّى موقفه من الاستشهاد في نصِّه الآتي: «.... وقيل: صحَّفها بعض الرواة ثم نقلت الرواية المصحَّفة كذلك. قلتُ: هذا داءٌ عمّ وطمّ، فقلَّ من تراه يتحامى الطعن على الرواة إذا لم يقدر على توجيه الرواية»[٢].

الشعر:

(١) انظر: مصابيح الجامع ٥/١٥٣-١٥٤، ٨/٤١٤، ٣/٣٠٩ .

(٢) مصابيح الجامع ٦/٤٥٣ .

وقد تتابعت شواهده في شروح الجامع الصحيح، وهو في غالب الشروح قليل الورود، وشواهده –فيما وقفتُ عليه- في فتح الباري أكثر من غيره[1]، وهي أبيات مشهورة تتردد في كتب النحويين، ولم أقف على خلاف ذلك سوى بيتين هما:

١-قول الشاعر[2]:

ولَوْلا الشِّعْرُ بالعُلَمَاءِ يُزْرِي لَكُنْتُ اليَوْمَ أَشْعَرَ مِنْ لَبِيدِ

٢-قول الشاعر[3]:

إنْ كُنتُ قاضيَ نَحْبي يومَ بينِكُمُ لو لم تَمُنُّوا بوَعْدٍ غيرِ توديعِ

ومن الشواهد الشعرية الواردة في الشروح :

-قول الشاعر:

فَأمَّا القِتَالُ لا قِتَالَ لَدَيْكُمُ ولَكِنَّ سَيْرًا فِي عِرَاضِ المَوَاكِبِ

استشهد به ابنُ حجر[4] والقسطلاني[5] على مجيء جواب (أما) محذوف الفاء للضرورة .

-قول الشاعر:

تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا

---

(١) ذكر صاحب كتاب (المسائل النحوية في فتح الباري) ص٩١١ أن الشواهد الشعرية في فتح الباري زاد عددها على خمسة وخمسين شاهدًا.

(٢) البيت من الوافر، للإمام الشافعي في: ديوانه ص٧١، ، وبلا نسبة في: الكواكب الدراري ١٥٢/٢، وعمدة القاري ٢٠٣/٢ . وهو شاهد على إثبات خبر (لولا) إذا كان خاصًّا.

(٣) لم أقف على قائله. وهو في مغني اللبيب ص٥٢٤، ومصابيح الجامع ٢٦/٤، وإرشاد الساري ٩٠/٣ . وهو شاهد على ترك اللام الفارقة لعدم الإلباس.

(٤) انظر: فتح الباري ٣٦٥/٥-٣٦٦ .

(٥) انظر: إرشاد الساري ١٨٢/٣ .

استشهد به الكرماني[١] والزركشي[٢] وابن حجر[٣] على وقوع التمييز بعد فاعل (نعم) ظاهرًا.

-قول الشاعر:

لَنْ يَـخِبِ الآنَ مِـنْ رَجَائِـكَ مَـنْ حَـرَّكَ مِـنْ دُونِ بَـابِـكَ الـحَـلَـقـهْ

استشهد به الزركشي[٤] وابن حجر[٥] على لغة من يجزم بـ (لن).

-قول الشاعر:

إنَّ أَبَـــاهَـــا وأَبَـــا أَبَـــاهَـــا

قَـدْ بَـلَغَـا في الـمَـجْـدِ غَـايَتَـاهَـا

استشهد به ابن حجر[٦] والقسطلاني[٧] على لغة من يثبت الألف في الأسماء الستة في كل حال.

أقوال العرب ولغاتها:

وقد تردد الاستشهاد بها في جملة من المسائل، وورودها في جميع الشروح قليل بالنسبة إلى غيرها من الشواهد، ومن ذلك:

- في ورود الماضي بمعنى الأمر، قال الدماميني: «ومثله في كلام العرب «اتقى الله امرؤ فعل خيرًا يُثَبْ عليه» أي: ليتق وليفعل»[٨].
- توجيه ابنُ حجر[٩] والعيني[١] لحديث (فَفَرَّقْنَا اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا) بمجيئه على لغة من يجعل المثنى بالألف في الأحوال الثلاثة.

---

(١) انظر: الكواكب الدراري ١٥٧/٢٠ .

(٢) انظر: التنقيح ٥٧٧/٢ .

(٣) انظر: فتح الباري ٢٤٤/٥ .

(٤) انظر: التنقيح ٧٩٠/٢ .

(٥) انظر: فتح الباري ٧/٣ .

(٦) انظر: فتح الباري ٢٩٥/٧ .

(٧) انظر: إرشاد الساري ٢٤٩/٦ .

(٨) مصابيح الجامع ٨٦/٢ .

(٩) انظر: فتح الباري ٦٠٠/٦ .

- عند حديث (مَا الْعَمَلُ فِي أَيَّامٍ أَفْضَلَ مِنْهَا فِي هَذِهِ، قَالُوا: وَلَا الْجِهَادُ؟ قَالَ: وَلَا الْجِهَادُ، إِلَّا رَجُلٌ خَرَجَ يُخَاطِرُ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ، فَلَمْ يَرْجِعْ بِشَيْءٍ)، قال الدماميني: «(إلا رجل) قيل: هو متصل، والرفع على البدل وهو على حذف مضاف، أي: إلا عمل رجل. وقيل: منقطع، أي: لكن رجل خرج يخاطر بنفسه وماله فلم يرجع بشيء أفضل من غيره. قلت: إنما يستقيم هذا على اللغة التميمية، وإلا فالمنقطع عند غيرهم واجب النصب»[٢].
- توجيه الكرماني [٣] والزركشي [٤] والعيني [٥] والسيوطي [٦] والقسطلاني[٧] لحديث (كُنَّ نِسَاءُ المؤْمِنَاتِ) بأنه جاء على لغة (أكلوني البراغيث).
- توجيه القسطلاني[٨] لقول ابن عباس –رضي الله عنه-: «أنتَ أبا جَهْل» بمجيئه على لغة من يثبت الألف في الأسماء الستة في كل حال.
- استشهد الدماميني[٩] على استعمال (بله) بمعنى: كيف، بما حكاه أبو زيد: أن فلانا لا يطيق حمل الفِهْر فمِنْ بَله أن يأتي بالصخرة؛ أي: كيف ومن أين؟.

---

(١) انظر: عمدة القاري ١٠١/٥، ١٢٦/١٦ .

(٢) مصابيح الجامع ٢٢/٣ .

(٣) انظر: الكواكب الدراري ٢١٨/٤ .

(٤) انظر: التنقيح ١٨٧/١ .

(٥) انظر: عمدة القاري ٧٤/٥ .

(٦) انظر: التوشيح ٦٢٢/٢ .

(٧) انظر: إرشاد الساري ٥٠٧/١ .

(٨) انظر: إرشاد الساري ٢٤٩/٦ .

(٩) انظر: مصابيح الجامع ٣٤٩/٨-٣٥٠ .

المبحث الرابع: الاختيار والترجيح:

وهو سمة بارزة عند بعض الشراح في معالجتهم للأحاديث المشكلة، وذلك إذا لاحَ وتراءَى لهم الوجهُ الأقرب للصواب، ويزداد الترجيح عند ابن حجر والعيني، ويقلّ عند الدماميني والسيوطي والقسطلاني، ويكاد ينعدم عند الكرماني والزركشي، ومن عبارات الشراح في الترجيح قولهم: «وهو الوجه-وهو أوجه من-والأوجه أن يُقال، أو ما قاله»[١]، «والأحسن أن يُقال»[٢]، «والحمل على هذا أولى»[٣]، «وهو الصواب»[٤]، وغالب ترجيحاتهم تأتي بعد عرض المسألة، ومن ذلك ما ورد:

- في مسألة رفع المستثنى التام الموجب، وعند حديث «أَحْرَمُوا كُلُّهُم إلا أَبُو قَتَادَةَ لَمْ يُحْرِمْ»، إذ قال السيوطي: «(إلا) بمعنى: لكن، وما بعدها مبتدأ وخبر ....، وللكشميهني (إلا أبا) بالنصب، وهو الجادة»[٥].
- وقال أيضا في مسألة اتصال نون الوقاية باسم الفاعل عند حديث «فَهَلْ أَنْتُمْ صَادِقُونِي»: «وفي بعض النسخ (صادقيّ)، وهو الصواب»[٦].

---

(١) انظر: فتح الباري ٢/٢٣٣، ٢/٣٥٦، ٧/١١٣، ١١/٢٨٦، وعمدة القاري ٤/٣٠، ٤/٢٤٥، ٤/٢٨١، ٩/١٢٠، والتوشيح ٦/٢٤٨٤، وإرشاد الساري ٦/٢٤٢ .

(٢) انظر: مصابيح الجامع ٨/٣٥٠، وعمدة القاري ١٠/١١١، ٢١/٢٨٣ .

(٣) انظر: مصابيح الجامع ٢/٨٧، وفتح الباري ١/٢٦ .

(٤) انظر: عمدة القاري ١/٢٢٧، والتوشيح ٨/٣٥٥٥ .

(٥) التوشيح ٤/١٣٧٨ .

(٦) التوشيح ٨/٣٥٥٥ .

- في مسالة إهمال (أنْ)، وعند حديث «حتى يرونَه قد سَجَد»، إذ أشار ابن حجر إلى أن الرواية «بإثبات النون، وفي رواية أبي ذر والأصيلي بحذفها، وهو أوجه»[1].
- وكذلك قال عند حديث «مِن بَلْهِ ما أُطْلِعْتُم عَليه»: «وأصح التوجيهات لخصوص سياق حديث الباب حيث وقع فيه «ولا خطر على قلب بشر ذخرا من بله ما أطلعتم» أنها بمعنى: غير، وذلك بَيِّن لمن تأمله، والله أعلم»[2].
- في مسألة ثبوت حرف العلة في المضارع المجزوم، وعند حديث «مَتَى يَرَاكَ النَّاسُ»، إذ قال القسطلاني: «وللأصيلي (يرك) بحذف الألف، وهو الوجه كما لا يخفى»[3].
- في مسالة حذف المعطوف، وعند حديث «اجْتَنِبُوا الموْبِقَاتِ: الشِّرْكَ باللهِ والسِّحْرَ»، إذ قال العيني موجِّهًا رواية من رفع (الشرك): «والأحسن أن يقال إن التقدير: الأول: الشركُ بالله، والثاني: السحرُ، وكذلك يقدر في البواقي هكذا، فيكون وجه الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف»[4].
- وقال أيضا عند حديث «والمرأةُ والحِمَارُ يَمُرُّونَ مِن وَرَائِهَا»: «.... وقال ابن التين: فيه إطلاق اسم الجمع على التثنية، وهذا أوجه من غيره؛ لأن مثل هذا وقع في الكلام الفصيح»[5].
- في مسألة حذف حرف العطف، وعند حديث «صَلَّى رَجُلٌ في إِزَارٍ ورِدَاءٍ»، إذ رجَّح الدماميني أن يكون المحذوف فعلًا، إذ قال: «والحمل على هذا أولى لثبوته إجماعًا....»[1].

---

(١) فتح الباري ٢/٢٣٣ .

(٢) فتح الباري ٨/٥١٧ .

(٣) إرشاد الساري ٦/٢٤٢ .

(٤) عمدة القاري ٢١/٢٨٣ .

(٥) عمدة القاري ٤/٢٨١

- توجيه ابن حجر لحديث «يَا لَيْتَنِي أَكُونُ حَيًّا إِذْ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ»، إذ قال: «.... وعند التحقيق ما ادَّعاه ابن مالك فيه ارتكاب مجاز، وما ذكره غيره فيه ارتكاب مجاز، ومجازهم أولى؛ لما ينبني عليه من أن إيقاع المستقبل في صورة المضي تحقيقًا لوقوعه أو استحضارًا للصورة الآتية في هذه دون تلك، مع وجوده في أفصح الكلام»[٢].
- توجيه السيوطي لقول ابن مسعود: «أنتَ أبا جهلٍ»، إذ قال: «هو على لغة كنانة، أو منصوب بـ أعني، أو نداء؛ أي: أنت المقتول يا أبا جهل، أقوال، أصحّها الثالث»[٣].

الفصل الثالث: التقويم.

وتحته ثلاثة مباحث:

الأول: المحاسن.
الثاني: المآخذ.
الثالث: التأثر والتأثير.

---

(١) مصابيح الجامع ٨٧/٢ .

(٢) فتح الباري ٢٦/١ .

(٣) التوشيح ٢٤٩١/٦ .

المحاسن:

تتجلى أبرز المحاسن والمزايا في هذه الدراسة فيما يلي:

١- اهتمام شراح الجامع الصحيح -في بعض المواضع- بإيراد اسم المؤلف وكتابه المنقول عنه؛ تسهيلًا للرجوع إليه، ومما ورد فيها:

(قال ابن مالك في التوضيح)[١]، (قال ابن مالك في الشواهد)[٢]، (قال المالكي في الشواهد)[٣]، (قال ابن مالك في شرح التسهيل)[٤]، (ووقع في مغني ابن هشام)[٥]، (وقال ابن القاسم في الجنى الداني)[٦]، (وقال السهيلي في نتائج الفكر)[٧].

٢-دقَّتهم في النقل، ويتَّضح ذلك في أمور، من أهمها:

أ-استعمالهم بعض الألفاظ الدالة على تمام النقل، نحو: انتهى، وانتهى ملخَّصًا، وما محصَّله، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

- أورد الدماميني عند حديث «من بله ما أطلعتم عليه» ما حكاه أبو زيد من «أن فلانًا لا يطيق حمل الفِهر فمِن بلهَ أن يأتي بالصخرة، أي: كيف ومن أين؟ انتهى. قلت: وعليه تتخرج هذه الرواية فتكون بمعنى:كيف....»[٨].
- أورد العيني عند حديث «أحْرَموا كلُّهم إلا أبو قَتَادَة» توجيه ابن مالك وعقَّب على كلامه بقوله: «انتهى»[٩].

---

(١) انظر: التنقيح ٣٧/١، ومصابيح الجامع ١٢٧/١، ٣٠٧/٣، وإرشاد الساري ١٢١/١، ٣٦٧/٤ .

(٢) انظر: الكواكب الدراري ١٥٥/١

(٣) انظر: الكواكب الدراري ٧٦/١٩، ٦٥/٣، ١٨/١، ٤٥/١٩، ٤٦/٢١، وعمدة القاري ٥٨/١ .

(٤) انظر: التنقيح ٢٩٦/١، وفتح الباري ٨٢/٣، وإرشاد الساري ٣٥٧/٢، ١٨٢/٣ .

(٥) انظر: التوشيح ٢٩٨٣/٧

(٦) انظر: مصابيح الجامع ٤٦١/٣، وإرشاد الساري ٧٣/٣ .

(٧) انظر: مصابيح الجامع ٤٦٢/٨ .

(٨) مصابيح الجامع ٣٤٩/٨ – ٣٥٠ .

(٩) عمدة القاري ١٧٣/١٠ .

- أورد القسطلاني عند حديث «كاد قلبي أن يطير» إجازة ابن مالك لوقوع خبر كاد مقرونًا بـ(أن)، وختمه بعلامة الانتهاء (اهـ)[1].
- أورد ابن حجر عند حديث «من يقم ليلة القدر إيمانًا واحتسابًا غُفِرَ له ما تَقدَّم من ذنْبِه» النكتة التي ذكرها الكرماني في مجيء الشرط مضارعًا والجواب ماضيًا، وعقَّب عليه بقوله: «انتهى كلامه»[2].
- وجَّه العينيُّ حديث «حتى إنْ كان يُعْطي عنْ بَنيَّ» قائلا: «(حتى إنْ كان) قال الكرماني ما محصَّله ....»[3].

ب-فصلُ كلامه عن كلام غيره بعبارة (قلت) أو (أقول)، ومن الأمثلة على ذلك:

- استدراك الدماميني على الزركشي عند حديث «إنْ كنا فَرَغْنا في هذه الساعة»، إذ قال: «(إن كنا فرغنا) الزركشي: قيل: صوابه: لقد كنا فرغنا. قلت: يريد هذا القائل: أنَّ الإتيان باللام الفارقة لازمة، وإنما يكون ذلك عند خوف اللبس. قال ابن مالك: فإن أُمِن اللبس لم يلزم»[4].
- أورد ابن حجر عند حديث «اجْتَنِبُوا الموْبِقَاتِ: الشِّرْكَ باللهِ والسِّحْرَ» توجيه ابن مالك له، ثم أتبعه بقوله: «قلت: وظاهر كلامه يقتضي أن الحديث ورد هكذا تارة، وتارة بتمامه وليس كذلك....»[5].

٣-اعتماد بعض الشراح على أسلوب المحاورة بين السائل والمجيب بعبارتي (فإن قلتَ) (قلتُ)، وهو أسلوب يفترض السؤال ويجيب عنه، ويظهر ذلك جليًّا عند الكرماني والعيني والدماميني، وأثر هذا الأسلوب بيِّن في إيضاح المسألة وتجليتها، ومن الأمثلة على ذلك:

- قول الكرماني عند حديث «لَوْلَا قَوْمُكِ حَدِيْثٌ عَهْدُهُمْ»: «فإن قلت تقرر في القوانين النحوية أن الخبر بعد (لولا) مما التُزِم فيه حذفه فما باله لم يحذف هنا؟ قلت: ذلك إذا كان الخبر كونًا عامًّا أما لو كان

---

(١) إرشاد الساري ٣٥٨/٧ .

(٢) فتح الباري ٩١/١ .

(٣) عمة القاري ١٢٠/٩ .

(٤) مصابيح الجامع : ٣ / ١٩ – ٢٠

(٥) فتح الباري ٢٣٢/١٠ .

خاصًّا لا يجب حذفه....»[1].

- وقوله عند حديث عائشة «إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ، وإِنَّه مَتَى يَقُومُ مَقَامِكَ لا يُسْمِعُ النَّاسَ»: «فإن قلت (متى) من كلام المجازاة فلمَ ما جزم شرطه وجزاؤه؟ قلت: قال المالكي....»[2].
- قول العيني عند حديث «صَلَّى رَجُلٌ في إِزَارٍ ورِدَاءٍ، في إِزَارٍ وقَمِيصٍ، في إِزارٍ وقِبَاءٍ»: «فإن قلت: كان المناسب أن يقول: أو كذا أو كذا بحرف العطف فلمَ ترك حرف العطف؟ قلت: أخرج هذا على سبيل التعداد، فلا حاجة إلى ذكر حرف العطف....»[3].
- قول الدماميني عند حديث «حَتَّى إِنْ كَانَ يُعْطِي عَنْ بَنِيَّ»: «(إنْ) فيه هي المخففة من الثقيلة. فإن قلت: فأين اللام الفارقة بينها وبين النافية كقوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾[4]؟ قلت: إذا دلَّ على قصد الإثبات جاز تركها....»[5].
- وقوله أيضا عند حديث «اجْتَنِبُوا الموْبِقَاتِ: الشِّرْكَ باللهِ والسِّحْرَ»: «فإن قلت: المبدل منه جمع فكيف يبدل منه اثنان؟ قلت:على تقدير: وأخواتهما....»[6].

٤-ضبط المفردات نصًّا وربما وزنًا، ومن أمثلة ذلك:

- توجيه الزركشي رواية (فتمشون)، إذ قال: «....كقراءة مجاهد ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾ بضم الميم»[7].
- توجيه العيني لحديث «فَهَلْ أَنْتُمْ صَادِقُونِـي»، إذ قال: «(فهل أنتم صادِقِيّ)بكسر الدال والقاف وتشديد الياء....»[8].

---

(١) الكواكب الدراري ١٥٢/٢ .

(٢) الكواكب الدراري ٨٩/٥ .

(٣) عمدة القاري ٧٣/٤- ٧٤ .

(٤) سورة البقرة، من الآية: ١٤٣ .

(٥) مصابيح الجامع ٢٦/٤ .

(٦) مصابيح الجامع ٢٤٦/٩ .

(٧) التنقيح ٢٠٣/١ .

(٨) عمدة القاري ٢٩٠/٢١ .

- وقوله كذلك عند حديث «مِن بَلْهِ ما أُطْلِعْتُم عَليه»: «بفتح الباء الموحدة وسكون اللام وفتح الهاء....»[١].
- توجيه ابن حجر لحديث «أنْ تتَّزر» أنه «كذا في روايتنا وغيرها بتشديد التاء المثناه بعد الهمزة وأصله: فأَءْتزر بهمزه ساكنة بعد الهمزة المفتوحة ثم المثناه بوزن (افْتَعَل)»[٢].

٥- البعد عن التكلف في توجيه الروايات، واختيار الأسهل.

٦- وجود مسائل نحوية قلَّما يتعرض لها النحويون في كتبهم المرتبة على أبواب النحو، كمسألة التعاقب بين (إذ) و(إذا) في الاستخدام، ومسألة حذف الفاء والمبتدأ من جواب الشرط، ومسألة الجزم بـ (لن)، ومسألة ثبوت الألف في (ما) الاستفهامية التي في محل جر، ومسألة دخول (مِن) على (بله) زائدة.

٧- وجود أعاريب غير موجودة في كتب النحو والإعراب، ومن ذلك توجيه ابن حجر لحديث «فَهَلْ أَنْتُمْ صَادِقُونِـي»، إذ قال: «ويمكن تخريجه أيضا على أنَّ النون الباقية هي نون الجمع، فإنَّ بعض النحاة أجاز في الجمع المذكر السالم أن يعرب بالحركات على النون مع الواو....»[٣]، والمشهور أن الإعراب بالحركات على النون مع الواو هو قول ذكره النحويون ضمن الأوجه الجائزة في إعراب جمع المذكر السالم المسمّى به، أما فيما عدا ذلك فالذي قيل هو كون الإعراب على النون مع الياء، على القول باطّراد هذا الإعراب في باب (سنين) وغيره[٤].

ومن ذلك أيضًا توجيه الداودي لقول ابن مسعود: «أنتَ أبا جَهْلٍ» بأنه «استعمل اللحن؛ ليغيظ أبا جهل كالمصغِّر له»[٥]، ولم أقف في كتب النحو على من يُجيز ذلك.

٨- وجود شواهد جديدة قليلة الورود في كتب النحويين[٦]، ووجود مناقشات وتعليلات ثريَّة.

---

(١) عمدة القاري ١١٤/١٩ .

(٢) فتح الباري ٤٠٣/١-٤٠٤ .

(٣) فتح الباري ٢٤٥/١٠-٢٤٦ .

(٤) أشار إلى ذلك وفصّل في المسألة الدكتورة ناهد العتيق في (المسائل النحوية في فتح الباري ص٨٣٩).

(٥) التنقيح ٨٣٢/٢ .

(٦) سبق ذكر الأمثلة في مبحث الاستشهاد بالشعر عند الشراح.

المآخذ:

من المآخذ على شروح الصحيح:

١- أن بعض الشراح قد يورد رأيًا مجتزأً لشارح آخر ويرد عليه، دون أن يذكر تتمة كلامه، ومن ذلك:

- ما أورده العيني عند حديث «أَمَرَها أنْ تَتَّزِرَ»، إذ تعقَّبَ الكرمانيَ

بأن الخطأ في إبدال همزة فاء الافتعال تاءً ربما يكون من الرواة لا من عائشة[١]، وقد أشار الكرماني إلى ذلك عند هذا الحديث إذ قال: «فإن قلت: لا يجوز الإدغام فيه عند التصريفي قاله صاحب المفصل وقول من قال (اتزر) خطأ؟ قلت: قول عائشة وهي من فصحاء العرب حجة في جوازه فالمُخَطِّئ مُخْطِئ، أو أنه وقع من الرواة عنها»[٢].

- تعقُّب العيني لابن حجر عند حديث «غَزُوتُ .... سَبْعَ غزواتٍ أو ثَمَـان»، إذ قال: «ونقل بعضهم[٣] عن ابن مالك (سبع غزوات أو ثمـان)، وأطال الكلام عنه فلا فائدة فيه هنا؛ لأنه لم يثبت عن أحد ممن روى هذا الحديث لفظ (أو ثمـان) والله أعلم»[٤]. وقد قال ابنُ حجر فيه قاصدًا ابنَ مالك: «وذكر وجهًا آخر يختص بالثمان، ولم أره في شيء من طرق الحديث لا في البخاري ولا في غيره بلفظ (ثمـان)، فما أدري كيف وقع هذا؟»[٥].

٢- ورود بعض الألفاظ التي فيها نوع من التجريح والاستنقاص، ويظهر ذلك جليًّا عند العيني رحمه الله، ومن عباراته: (وأما قوله .... فظاهر الفساد ....، وأما قوله .... فظاهر البعد)[٦]، (هذا كلام ساقط من رجل ضابط)[٧]، (وقد أطال بعضهم الكلام في هذا جدًّا، مختلطًا بعضه ببعض، من غير ترتيب، فالناظر فيه إن كان له يد يشمئز خاطره من ذلك، وإلا فلا يفهم شيء أصلًا)[٨]، (هذا كلام من ليس له مسٌّ في العربية)[٩]، (كلام واهٍ جدًّا)[١٠].

---

(١) انظر: عمدة القاري ٣/٢٦٥-٢٦٦ .

(٢) الكواكب الدراري ٣/١٦٥ .

(٣) يقصد ابن حجر

(٤) عمدة القاري ١٢/١١٠ .

(٥) فتح الباري ٩/٦٢١ .

(٦) انظر: عمد القاري ١/٥٨ .

(٧) انظر: عمدة القاري ١٤/٣٢ .

(٨) انظر: عمدة القاري ١٧/٣٠٠

(٩) انظر: عمدة القاري ٤/٢٢ .

(١٠) انظر: عمدة القاري ٢١/٢٨٢- ٢٨٣ .

٣- إيراد بعض الأقوال المبهمة غير المنسوبة لأصحابها والاكتفاء بعبارة (قيل)
و(قال بعضهم)، وقد تقدم ذكر أمثلته.
٤- الاكتفاء بإيراد أقوال الآخرين في بعض المسائل، دون مناقشة للمسألة أو ترجيح لأحد الآراء فيها، ومن ذلك:
- توجيه الدماميني[١] والقسطلاني[٢] لحديث «هنَّ لهنَّ ولمنْ أتى عَليهِنَّ»، إذ أوردا فيه تخريجان ولم يختارا أويرجِّحا أحدهما.
- وتوجيه العيني لحديث «فَإِنَّ عَلى رَأْسِ مِئَةِ سَنَةٍ مِنْهَا»، بأن مجيء (من) في ابتداء غاية الزمان ممنوع عند البصريين، وجائز عند الكوفيين، وذكر أدلة الفريقين من دون ترجيح لأحدهما[٣].
- توجيه الكرماني[٤] والزركشي[٥] والدماميني[٦] لرواية «أَمَرَها أنْ تَتَّزِر»، إذ لم يظهر لهم موقف واضح في حكم إبدال الهمزة تاءً في (اتَّزَرَ) .
- توجيه الكرماني[٧] وابن حجر[٨] والعيني[٩] والقسطلاني[١٠] لقول ابن مسعود: «أنتَ أبا جَهْلٍ»، إذ أوردوا أوجهًا في تخريجه دون اختيار أو ترجيح لأحدها.
٥- إغفال التعرض للمواضع المشكلة، أو ترك توجيهها في بعض الأحاديث، ويكثر تجاهل المواضع المشكلة عند الزركشي والسيوطي، ويقل عند الباقين ومن الأمثلة على هذا المأخذ:
- حديث «بَيْنَما أنا مَعَ عَائِشَةَ جَالِسَتَان»، إذ لم يعلق جميع الشراح على إشكال مجيء الحال على صورة المرفوع.

---

(١) انظر: مصابيح الجامع ٤/٤٤- ٤٥ .
(٢) انظر: إرشاد الساري ٣/١٠٠ .
(٣) انظر: عمدة القاري ٢/١٧٦- ١٧٧ .
(٤) انظر: الكواكب الدراري ٣/١٦٥ .
(٥) انظر: التنقيح ١/١١٩ .
(٦) انظر: مصابيح الجامع ٢/١٣-١٤ .
(٧) انظر: الكواكب الدراري ١٥/١٦٠ .
(٨) انظر: فتح الباري ٧/٢٩٥ .
(٩) انظر: عمدة القاري ١٧/٨٥ .
(١٠) انظر: إرشاد الساري ٦/٢٤٩ .

- حديث «أَمَا إِنَّ جِبْرِيلَ قَدْ نَزَلَ فَصَلَّى إِمَامَه»، إذ أشار الكرماني إلى أن رواية (إمامه) وردت بفتح الهمزة وكسرها، ولم يوجِّه إشكال كسرها[١].
- حديث «فَلَمَّا قَدِمَ جَاءَهُ بِالأَلْفِ دِيْنَارٍ»، إذ لم يتعرض ابنُ حجر[٢] والسيوطي[٣] لتوجيه إشكال إضافة (الألف) إلى (دينار).
- حديث «حَتَّى يَرَوْنَهُ قَدْ سَجَد»، إذ اكتفى القسطلاني عنده بقوله: «(حتى يرونه) بإثبات النون بعد الواو، ولأبي ذر والأصيلي (حتى يروه)»[٤]، ولم يوجه إشكال ثبوت النون.
- حديث «مَتَى يَرَاكَ النَّاسُ قَدْ تَخَلَّفْتَ»، إذ اقتصر العيني عنده على «قوله: (متى يراك الناس)، ويروى (متى يرك الناس) بالجزم»[٥].

٦- إيراد نصوص منقولة دون إشارة لأصحابها، ومن ذلك:

- قول الزركشي في مسألة حذف المعطوف: «وجاز الحذف؛ لأن الموبقات سبع بُيّنت في حديث آخر، واقتصر منها ههنا على اثنتين تأكيدًا لأمرهما»[٦]. وهو تعليل ابن مالك ولم يُشر إليه[٧].
- توجيه العيني لحديث «لَوْلَا قَوْمُكِ حَدِيْثٌ عَهْدُهُمْ بِكُفْرٍ»، إذ قال: «فإن قلت: قالت النحاة يجب كون خبر لولا كونًا مطلقًا محذوفًا فما باله ههنا لم يحذف؟ قلت: إنما يجب الحذف إذا كان الخبر عامًّا، وأما إذا كان خاصًّا فلا يجب حذفه. قال الشاعر:

ولولا الشِّعْرُ بالعُلَماءِ يَزْرِي لَكُنْتُ اليومَ أَشْعَرَ مِن لَبِيدِ»[٨].

---

(١) انظر: الكواكب الدراري ١٧٣/١٣ .

(٢) انظر: فتح الباري ٤٧١/٤ .

(٣) انظر: التوشيح ١٦١٩/٤ .

(٤) إرشاد الساري ٧٩/٢ .

(٥) عمدة القاري ٧٦/١٧ .

(٦) التنقيح ١١٣٤/٣ .

(٧) انظر: شواهد التوضيح ص١٧٢ .

(٨) عمدة القاري ٢٠٣/٢ .

وهو نص ما قاله الكرماني فيه، ولم ينسبه له[1].

- وتوجيهه أيضا لحديث «مَا كِدْتُ أَنْ أُصَلِّيَ حَتَّى كَادَتْ الشَّمْسُ تَغْرُبَ» حيث قال: «خبر كاد قد يستعمل بـ (أن) استعمال (عسى)، والأصل عدمها، واستعمل ههنا على الوجهين حيث قال: أن أصلي وتغرب»[2]. وهو توجيه الكرماني للحديث، ولم يُشر إليه[3].
- وكذلك توجيهه لرواية «حتَّى يرونَه قد سَجَد» إذ قال: «(حتى يروه) بدون نون الجمع ....، وفي رواية كريمة وأبي الوقت وغيرهما (حتى يرونه) بإثبات النون، والوجهان جائزان بناء على إرادة فعل الحال والاستقبال»[4]. وهو توجيه الكرماني ولم يُشر إليه[5].
- وتوجيهه لحديث «كُنَّ نِساءُ المؤمناتِ»، إذ نقل كلام الكرماني، ولم ينسبه له[6].
- توجيه الدماميني[7] لحديث «فَجَعَلَ كُلَّمَا جَاءَ لِيَخْرُجَ رَمَى في فِيهِ بِحَجَر»، إذ أورد فيه ما قاله ابن مالك[8]، ولم يُشر إليه.
- توجيه القسطلاني[9] لحديث «الَّذِي رَأَيْتَهُ يُشَقُّ شِدْقُهُ فَكَذَّاب»، إذ أورد في بداية توجيهه للحديث ما قاله الدماميني دون إشارة له[10].
- وتوجيهه[11] لحديث «ولكِنْ خُوَّةُ الإسْلامِ»، إذ أورد فيه ما قاله ابن مالك[12] ولم يُشر إليه!.

---

(١) انظر: الكواكب الدراري ١٥٢/٢ .

(٢) عمدة القاري ١٥٧/٥ .

(٣) انظر: الكواكب الدراري ٣٤/٥ .

(٤) عمدة القاري ٣٠٦/٥ .

(٥) انظر: الكواكب الدراري ١١٥/٥ .

(٦) انظر: الكواكب الدراري ٢١٨/٤، وعمدة القاري ٧٤/٥ .

(٧) انظر: مصابيح الجامع ٣٠٨/٣، ١٦٥/١ .

(٨) انظر: شواهد التوضيح ص١٣٥ – ١٣٦ .

(٩) انظر: إرشاد الساري ٤٧٣/٢ .

(١٠) انظر: مصابيح الجامع ٣٠٩/٣ .

(١١) انظر: إرشاد الساري ٤٥٣/١ .

(١٢) انظر: شواهد التوضيح ص١٤١-١٤٢ .

- توجيه العيني[1] لقول ابن مسعود: «أنتَ أبا جَهْلٍ»، إذ نقل تخريج الكرماني دون عزوٍ له[2].

٧- الاختصار الشديد في توجيه المشكلات، ويكثر عند الكرماني والزركشي والدماميني والسيوطي، ويقلّ عند ابن حجر والعيني والقسطلاني،ومن ذلك:

- توجيه الكرماني لحديث «إِنَّمَا مَثَلُكُمْ واليَهُودِ والنَّصَارَى»، إذ قال: «(واليهود)عطف على المضمر المجرور دون إعادة الخافض، وهو جائز»[3].
- وتوجيهه لحديث «فَلَمَّا قَدِمَ جَاءَهُ بِالأَلْفِ دِيْنَارٍ»، إذ قال: «(الألف دينار) جائز على مذهب الكوفية»[4].
- توجيه العيني للحديث السابق، إذ قال: «قوله: (بالألف دينار) هو جائز على رأي الكوفيين»[5].
- توجيه الزركشي لحديث «أَمَّا بَعْدُ، مَا بَالُ رجالٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ في كِتَابِ الله»، إذ قال: «(أما بعد) كذا بإسقاط الفاء في الجواب، وهو عند النحويين نادر»[6].
- توجيه السيوطي لحديث «قاموا قيامًا حتَّى يرونَه قد سَجَد»، إذ قال: «(حتى يروه) بحذف النون وإثباتها على إرادة الحال»[7].
- توجيه الكرماني لحديث «كنتُ وأبو بَكْرٍ وعُمَرُ»، إذ قال: «(أبو بكر) عطف على المرفوع المتصل بدون التأكيد»[8].

٨- الاعتراض على التوجيه دون تخريج للإشكال، ومن ذلك:

- حديث «انْتَدَبَ اللهُ لمنْ خَرَجَ في سَبيلِه»، إذ اعترض العيني تخريج

---

(١) انظر: عمدة القاري ٨٥/١٧ .

(٢) انظر: الكواكب الدراري ١٦٠/١٥ .

(٣) الكواكب الدراري ١٠٣/١٠ .

(٤) الكواكب الدراري ١٢٢/١٠ .

(٥) عمدة القاري ١١٧/١٢ .

(٦) التنقيح ٤٨٧/٢ .

(٧) التوشيح ٧٨٣/٢ .

(٨) الكواكب الدراري ٢١٩/١٤ .

ابن مالك له، وترك الإشكال دون توجيه[1].

- حديث «كُلُّ أمَّتِي مُعَافًى إلا المُجَاهِرُون»، إذ استدرك الدماميني على ابن مالك بقوله: «خرَّجه ابن مالك على أنه مبتدأ محذوف الخبر؛ أي: لكن المجاهرون بالمعاصي لا يعافون .... وأقول: فتح هذا الباب الذي فتحه ابن مالك يؤدي إلى جواز الرفع في كل كلام تام موجب ....، ومثله غير مستقيم على ما لا يخفى»[2]، وترك الإشكال دون توجيه.

٩- الخطأ في نقل أقوال الآخرين، أو في نسبة الآراء لأصحابها، ومن ذلك:

- توجيه ابن حجر والعيني والقسطلاني لحديث «غزوتُ مع رسول الله -صلى الله عليه وسلم- .... سبع غزوات أو ثمانيَ»، إذ جاء فيها: وقال ابن مالك في شرح التسهيل[3]: «الأصل: أو ثماني غزوات فحذف المضاف وأبقى المضاف إليه على حاله»[4]. وتخريج ابن مالك أنه على حذف المضاف إليه وبقاء المضاف على حاله.
- توجيه العيني لحديث «انتدبَ اللهُ لمن خَرَجَ في سبيلِه»، إذ قال: «وقال الكرماني: لا بد من التأويل وهو تقدير اسم فاعل من القول منصوب على الحال ....»[5]، وهذا التخريج لابن مالك، وقد قال الكرماني في توجيه الحديث: «قال ابن مالك في الشواهد: كان اللائق في الظاهر أن يكون بدل الياء الهاء، فلا بد من التأويل وهو تقدير اسم فاعل من القول منصوب على الحال ....»[6].
- توجيه الكرماني[7] والعيني[8] لحديث «فَلَمَّا قَدِمَ جَاءَهُ بِالأَلْفِ دِيْنَارٍ»، إذ أشارا إلى أن هذا الاستعمال جائز عند الكوفيين، وقد سبقت الإشارة إلى عدم ثبوت ذلك عنهم في دراسة المسألة.

---

(١) انظر: عمدة القاري ١/٢٣٠ .

(٢) مصابيح الجامع ٩/٣٣٢- ٣٣٣ .

(٣) ٣/٢٥٠ .

(٤) فتح الباري ٣/٨٢، وعمدة القاري ٧/٢٨٩، وإرشاد الساري ٢/٣٥٧ .

(٥) عمدة القاري ١/٢٣٠ .

(٦) الكواكب الدراري ١/١٥٥ .

(٧) انظر: الكواكب الدراري ١٠/١٢١ .

(٨) انظر: عمدة القاري ١٢/١١٧ .

التأثر والتأثير بين الشراح في هذه الشروح:

تبيَّن من خلال تتبُّع مواضع الأحاديث المشكلة في شروح صحيح البخاري الأثر الكبير لكتاب شواهد التوضيح في إعانة الشراح على توجيهها وتخريجها، وفيما يلي بيان مدى التأثر والتأثير بين الشروح:

أولا: (الكواكب الدراري) للكرماني ٧٨٦هـ:

أظهرت هذه الدراسة مكانة الكرماني اللغوية، وعلوَّ كعبه في الجانب النحوي، ولذا استعان به من بعده من الشراح في الإجابة عن كثير من المشكلات الواردة، وممن أفاد منه ابن حجر، والعيني، والقسطلاني، ونظرًا لتقدُّم الكرماني فلم يتأثرْ بأحدٍ من الشراح سوى ابن مالك، والذي لا تكاد تخلو مسألة نحوية مشكلة من إيراد رأيه فيها[١].

ثانيا: (التنقيح) للزركشي ٧٩٤هـ :

لم أقف في المسائل المدروسة على موضع ذكر فيه الزركشي رأيًا لأحد شراحنا، سوى ابن مالك الذي ترددت آراؤه في جملة من المواضع[٢].

ثالثا: (مصابيح الجامع) للدماميني ٨٢٨هـ:

الناظر في كتاب (مصابيح الجامع) يدرك أثر كتاب (شواهد التوضيح) فيه[٣]، ويدرك أيضا تأثير الزركشي[٤]، إلا أنَّ صاحبه تحامل

---

(١) انظر مثلا: ١/١٨، ١/٤٠، ١/١٥٥، ٣/٦٥، ٤/١٠٥، ٤/١٢٨، ٤/١٥٤، ٤/٢٣٧، ٥/٨٩، ٥/١٧١، ٧/١٥٦، ٨/١٤٠، ٨/١٥٥، ٨/٢١٥، ٩/٤، ٩/٣٦-٣٧، ١٠/٢١، ١٣/٤٢، ١٩/٤٥، ١٩/٧٦، ٢١/٤٦، ٢١/٢٢١، ٢٤/١٢٨ .

(٢) انظر مثلا: ١/٦، ١/١٥-١٦، ١/٣٧، ١/٦٦، ١/١٣١، ١/١٦٦، ١/٢٩٦، ١/٢٠٧- ٢٠٨، ١/٤١٢، ١/٤١٤، ١/٤٢٣، ٢/٥٠٧، ٢/٥٢٦، ٢/٤٧٢، ٢/٥٧٧، ٣/١١٣٦، ٣/١١٦١ .

(٣) انظر: ١/٤٢، ١/١٢٦- ١٢٧، ٢/٤٢٥، ٣/١٨٠، ٣/٣٠٧، ٤/٢١١، ٤/٢٢١، ٥/١٧٦ .

(٤) انظر: ١/١٢٨، ٢/٢٤٩-٢٥٠، ٣/٢١، ٣/٨٣، ٣/٢٤٥، ٥/٣٧٣، ٧/٣٠٦ .

كثيرًا على الزركشي بتعقُّباته[1]، ولعل السبب في ذلك ما يتمتع به الدماميني من العقل والذكاء وعدم التسليم للتوجيه دون تحرٍّ وتأكد، ذلك الأمر الذي جعله أيضًا لا يوافق ابن مالك في جملة من المسائل[2]، ومن ذلك توجيهه لحديث «غزوت مع رسول الله -صلى الله عليه وسلم- .... سبع غزوات أو ثمانيَ»، إذ يقول: «(أو ثمانيَ) بفتح الياء بلا تنوين. خرَّجه ابن مالك على وجوه:.... الثالث: أن يكون في اللفظ (ثمانيًا) بالنصب والتنوين، إلا أنه كتب على اللغة الربعية .... قلتُ: التخريج إنما هو لقوله:(ثمانيَ) بلا تنوين، وقد صرَّح هو بذلك في (التوضيح) فلا وجه حينئذ للوجه الثالث»[3]. وقد قال ابن مالك في (شواهد التوضيح) في توجيه الحديث ما نصُّه: «ففي قوله: (أو ثمانيَ) بلا تنوين ثلاثة أوجه ....»[4]. فيلاحظ دقة الدماميني وشدَّة ملاحظته، والتي خفيت هنا على من قبله فيمن وقفت عليه. ويؤكد تميُّزه بهذه الصفة تكراره للعبارات الموحية بذلك، ومنها (فتأمَّله)[5]، (فحَرِّرْه)[6].

ولم أقف على رأي شارح من شراحنا أورد الدمامينيُ رأيَهُ غير ابن مالك والزركشي.

رابعا: (فتح الباري) لابن حجر ٨٥٢هـ :

تأثرَ صاحبُ الفتح كثيرًا بابن مالك، وهو في أغلب المسائل موافق له[7]، إلا إنْ رأى في روايات الحديث المشكل اختلافًا فيظهر موقفه المطَّرد بنسبة التصرف للرواة[8].

وتأثر ابنُ حجر أيضًا بالكرماني، إذ أورد آراءه في عدد من

---

(١) انظر مثلا: ٢١٨/١، ٣٠٩/٢، ١٩/٣-٢٠، ٢١/٣-٢٢، ٢٤٥/٣-٢٤٦، ٢٢٢/٤، ٢٦١/٥-٢٦٢، ٣٧٣/٥، ٢٤٩/٢-٢٥٠ .

(٢) انظر مثلا: ٤٩/٢-٥٠، ٨٦/٢-٨٧، ٢١١/٤-٢١٢، ٢٢١/٤، ١٧٦/٥-١٧٧، ٢٧/٦، ٣٣٢/٩-٣٣٣.

(٣) مصابيح الجامع ١٨٠/٣ .

(٤) شواهد التوضيح ص١٠١ .

(٥) انظر: ٢٦/٤، ٢٦٢/٥، ٣٧٣/٥ .

(٦) انظر: ٢٧٠/١ .

(٧) انظر مثلا: ١٦/١- ١٧، ٤٧٥/١، ٣٥٦/٢، ٦٠١/٣، ٢٩/٤، ٤٤٧/٤ ،

(٨) انظر مثلا: ٥٧٦/١، ٦٩/٢، ٨٤/٥، ٤٠/٧، ٣٦/١٠ .

المسائل[1].

ولم أقف على إفادة ابن حجر من غيرهما[2].

خامسا: (عمدة القاري) للعيني ٨٥٥هـ:

ترددت آراء ابن مالك في شرح العيني، والسمة الغالبة موافقته وتأييده له[3]، وترددت كذلك آراء الكرماني في جملة من المواضع[4].

وللعيني موقفٌ من ابن حجر[5] شبيهٌ بموقف الدماميني من الزركشي، إلا أنَّ العيني يتفرد بأمرين: الأول: عدم التصريح بصاحب الفتح، وإنما تتكرر عبارته المشهورة (وقال بعضهم)[6]، والثاني: جفاء الأسلوب وقسوته[7]، وهو في كثير من المسائل التي وقفت عليها غير موافق لتوجيهات ابن حجر[8].

سادسا: (التوشيح) للسيوطي ٩١١هـ:

انفرد ابن مالك وابن حجر بذكر آرائهما من بين الشراح في كتاب التوشيح، والسيوطيُّ موافقٌ لهما في غالب الآراء[9].

سابعا: (إرشاد الساري) للقسطلاني ٩٢٣هـ:

---

(١) انظر مثلا: ٩١/١، ٥٥/٢، ٣٧٦/٣، ٣٦/٥، ٦٠٠/٦، ٤٨٦/١٠، ٤٤٤/١٢ .

(٢) ذكر صاحب كتاب (المسائل النحوية في فتح الباري) ص١٧٢ أن ابن حجر نقل عن الزركشي في موضعين.

(٣) انظر مثلا: ٢٤/١، ٢٨٩/٧، ٨٩/٨، ٢٨١/٩، ١٧٣/١٠، ٢٨٧/١٤، ٦٥/١٦، ١٧٣/١٩ .

(٤) انظر: ٢٤/١، ٩٥/٢-٩٦، ٣٠/٤، ٧٤/٤، ١٢٠/٩، ١١٠/١٠، ١٧٣/١٠، ٢٠٢/١٢، ١٣٩/٢٢، ٥٨/٢٠ .

(٥) وقد ألف ابن حجر كتابه (انتقاض الاعتراض) في الرد على اعتراضات العيني التي ضمَّنها شرحه على البخاري، وللفصل بينهما –رحمهما الله– ألَّف الشيخ عبد الرحمن البوصيري –رحمه الله– كتاب (مبتكرات اللآلئ والدرر في المحاكمة بين العيني وابن حجر) ذكر فيه ثلاثًا وأربعين وثلاثمائة محاكمة، منها ما يزيد على سبعين محاكمة متصلة بالجانب النحوي والصرفي، وقد ناقشها مبيِّنًا الصواب فيما ظهر له. أشار إلى ما سبق د ناهد العتيق في كتاب (المسائل النحوية في فتح الباري ص٨٤٥).

(٦) انظر: ٥٨/١– ٥٩، ٢٨١/٤، ١١٠/١٢، ٢٨٢/٢١، ٢٩٠/٢١ .

(٧) انظر: ٢٢٧/١، ٢٨١/٤، ٣٢/١٤، ٣٠٠/١٧، ٢٨٢/٢١ .

(٨) انظر: ٥٨/١– ٥٩، ١١٠/١٢، ٢٨١/٤ .

(٩) انظر: ١٢٩/١، ١٤٢/١، ١٤٣/١، ١٩٩/١، ٢٠٠/١، ٢٩٤٣/٧، ٢٩٨٣/٧ .

تميز هذا الشرح بإيراده آراء جميع شراحنا سوى السيوطي، فقد كان هذا الشرح بمثابة المجموع لآراء سابقيه في توجيه المسائل[1].

وفي **الختام** هذه أهم النتائج التي توصلت إليها:

- أن الشارحَ قد يوردُ قولَ ابن مالك –موافقًا أو معترضًا- عند حديث غير الحديث الذي أورده ابن مالك مشكلًا؛ مما يستوجب على الباحث الذي يريد معرفة موقف الشارح من توجيه ابن مالك أو معرفة رأيه في المسألة أن يتتبع جميع الأحاديث المشابهة التي يرد عليها إشكال المسألة[2].
- ثقل كتاب (شواهد التوضيح) واضح بيّن في كثير من شروح الجامع الصحيح.
- أن موافقة الشراح لتوجيهات ابن مالك وتصريحهم بالنقل عنه هي السمة الغالبة في جميع الشروح.
- تبرز ظاهرة الاعتراض والاستدراك على توجيهات ابن مالك عند الدماميني وابن حجر والعيني، ويقل عند الباقين.
- امتاز الكرماني وابن حجر عن غيرهما بإضافة أوجه أخرى في التخريج لم ترد عند ابن مالك في كتاب (شواهد التوضيح).
- تفرد كتاب (إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري) للقسطلاني بجمع آراء الشراح في كثير من المسائل، مما يجعل الرجوع إليه مهمًّا ومختصرًا للباحثين.

---

(١) انظر: ١/١٢٠-١٢١، ١/٣٧٦، ١/٤٦٦، ١/٥٠٧، ٢/٢١٤، ٤/٢٧٠، ٤/٣٦٧، ٩/٥٠ .

(٢) انظر: مثلا ص١٥٩، ١٧٠، ٢٣١ في هذا البحث.

- كتاب (شواهد التوضيح) لم يحظ بدراسات أو شروح كافية، مع أهميته الكبيرة للنحويين ولغيرهم من المهتمين بالعلوم الإسلامية، ولعل السبب في ذلك سهولة عبارة ابن مالك فيه ووضوحها[1].
- حاجة بعض شروح الجامع الصحيح للدراسة والتحقيق، ككتاب (الكواكب الدراري) و (عمدة القاري) و (إرشاد الساري)، فلم أقف إلا على طبعات قديمة لها.
- حاجة كتاب (شواهد التوضيح) إلى متخصصين في الدراسات الحديثية لتخريج الأحاديث والآثار الواردة فيه؛ لوجود روايات ليست في المطبوع من الجامع الصحيح، ولخلو بعضها حينئذ من موطن الشاهد.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

(١) من الدراسات المتأخرة للكتاب: رسالة ماجستير بعنوان (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك: دراسة ونقد) لـ د عبد الله المهوس، في قسم النحو والصرف وفقه اللغة، في كلية اللغة العربية، في جامعة الإمام محمد بن سعود ١٤٠١هـ- ١٩٨١ م.

الفهارس الفنية

فهارس الآيات القرآنية

الآية	السورة ورقم الآية	الصفحة
﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾	الفاتحة: ٤	٥١
﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعۡلَمُونَ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّهِمۡۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ ﴾	البقرة: ٢٦	١٦١
﴿ وَمَا كَادُواْ يَفۡعَلُونَ ﴾	البقرة: ٧١	١٢٢
﴿ وَإِذۡ يَرۡفَعُ إِبۡرَٰهِـۧمُ ٱلۡقَوَاعِدَ مِنَ ٱلۡبَيۡتِ وَإِسۡمَٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلۡ مِنَّآ ﴾	البقرة: ١٢٧	٥٨
﴿ قُلۡ قِتَالٞ فِيهِ كَبِيرٞۖ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفۡرُۢ بِهِۦ وَٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ ﴾	البقرة: ٢١٧	٧٥
﴿ وَيَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلۡيَتَٰمَىٰۖ قُلۡ أَصۡلَاحٞ لَّهُمۡ خَيۡرٞ ﴾	البقرة: ٢٢٠	١٥٢
﴿ لِمَنۡ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ ﴾	البقرة: ٢٣٣	١٨٦
﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُم بِٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ سِرّٗا وَعَلَانِيَةٗ فَلَهُمۡ أَجۡرُهُمۡ عِندَ رَبِّهِمۡ ﴾	البقرة: ٢٧٤	١٩٢
﴿ فَلۡيُؤَدِّ ٱلَّذِي ٱؤۡتُمِنَ أَمَٰنَتَهُۥ ﴾	البقرة: ٢٨٣	٢٢٦
﴿ لِمَ تَلۡبِسُونَ ﴾	آل عمران: ٧١	١٧٤
﴿ فِيهِ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٞ مَّقَامُ إِبۡرَٰهِيمَ ﴾	آل عمران: ٩٧	١٣١
﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسۡوَدَّتۡ وُجُوهُهُمۡ أَكَفَرۡتُم ﴾	آل عمران: ١٠٦	٥٨
﴿ إِذۡ هَمَّت طَّآئِفَتَانِ مِنكُمۡ أَن تَفۡشَلَا وَٱللَّهُ وَلِيُّهُمَا ﴾	آل عمران: ١٢٢	١١٠
﴿ وَقَالُواْ لِإِخۡوَٰنِهِمۡ إِذَا ضَرَبُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ ﴾	آل عمران: ١٥٦	٣٤
﴿ وَمَآ أَصَٰبَكُمۡ يَوۡمَ ٱلۡتَقَى ٱلۡجَمۡعَانِ فَبِإِذۡنِ ٱللَّهِ ﴾	آل عمران: ١٦٦	١٩٢
﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَ ﴾	النساء: ١	٧٥
﴿ أَيۡنَمَا تَكُونُواْ يُدۡرِككُّمُ ٱلۡمَوۡتُ ﴾	النساء: ٧٨	٤٩
﴿ لَا يَكَادُونَ يَفۡقَهُونَ حَدِيثًا ﴾	النساء: ٧٨	١٢٢
﴿ وَلَلدَّارُ ٱلۡأٓخِرَةُ ﴾	الأنعام: ٣٢	٨٢
﴿ وَكَذَّبَ بِهِۦ قَوۡمُكَ ﴾	الأنعام: ٦٦	٥٨
﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٖ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ قَتۡلَ أَوۡلَٰدِهِمۡ شُرَكَآئِهِمۡ ﴾	الأنعام: ١٣٧	١٨٠
﴿ لَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا ﴾	الأنعام: ١٤٨	١٣٦
﴿ مَن جَآءَ بِٱلۡحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشۡرُ أَمۡثَالِهَا ﴾	الأنعام: ١٦٠	١٠٤
﴿ سَأُوْرِيكُمۡ دَارَ ٱلۡفَٰسِقِينَ ﴾	الأعراف: ١٤٥	٥١
﴿ وَإِن تَعُودُواْ نَعُدۡ ﴾	الأنفال: ١٩	٤٣

﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثۡنَا عَشَرَ شَهۡرٗا ﴾	التوبة: ٣٦	١٢٧
﴿ وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوۡكَ لِتَحۡمِلَهُمۡ قُلۡتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحۡمِلُكُمۡ عَلَيۡهِ ﴾	التوبة: ٩٢	٨٨
﴿ وَخُضۡتُمۡ كَٱلَّذِي خَاضُوٓاْ ﴾	التوبة: ٦٩	١٨٠
﴿ لَّمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ ﴾	التوبة: ١٠٨	١٤٦
﴿ لِّلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ ٱلۡحُسۡنَىٰ ﴾	يونس: ٢٦	١٠٣
﴿ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ يَدۡخُلُونَ عَلَيۡهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ٢٣ سَلَٰمٌ عَلَيۡكُم ﴾	الرعد:٢٣-٢٤	٦٠
﴿ فَلَا تَحۡسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخۡلِفَ وَعۡدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ ﴾	إبراهيم: ٤٧	١٨٢
﴿ أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ ﴾	النحل: ١	٤١
﴿ وَلَدَارُ ٱلۡأٓخِرَةِ خَيۡرٞۚ وَلَنِعۡمَ دَارُ ٱلۡمُتَّقِينَ ﴾	النحل: ٣٠	٢٠٥
﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعۡمَةٖ فَمِنَ ٱللَّهِ ﴾	النحل: ٥٣	١٩٢
﴿ وَجَعَلَ لَكُمۡ سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلۡحَرَّ وَسَرَٰبِيلَ تَقِيكُم بَأۡسَكُمۡ ﴾	النحل: ٨١	١٣٤
﴿ وَإِنۡ عُدتُّمۡ عُدۡنَا ﴾	الإسراء: ٨	٤٣
{يوم يُدْعَوا كُلُّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِم}	الإسراء: ٧١	٥٤
﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي ﴾	الكهف: ٣٨	٢٢١
﴿ بِئۡسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلٗا ﴾	الكهف: ٥٠	١٢٦
﴿ وَيَوۡمَ أُبۡعَثُ حَيّٗا ﴾	مريم: ٣٣	١٢٧
﴿ وَأَنذِرۡهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡحَسۡرَةِ إِذۡ قُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ ﴾	مريم: ٣٦	٣٤
﴿ أَكَادُ أُخۡفِيهَا ﴾	طه: ١٥	١٢٢
﴿ إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسۡمَعُ وَأَرَىٰ ﴾	طه: ٤٦	١١١
﴿ وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَأَخۡرَجۡنَا بِهِۦٓ أَزۡوَٰجٗا مِّن نَّبَاتٖ شَتَّىٰ ﴾	طه: ٥٣	٦١
﴿ إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾	طه: ٦٣	١١٥، ١١٨
﴿ قَالَ ٱهۡبِطَا مِنۡهَا جَمِيعَۢاۖ بَعۡضُكُمۡ لِبَعۡضٍ عَدُوّٞۖ فَإِمَّا يَأۡتِيَنَّكُم ﴾	طه: ١٢٣	١١٠
﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾	الأنبياء: ٣	١٩٨
﴿ هَٰذَانِ خَصۡمَانِ ٱخۡتَصَمُواْ فِي رَبِّهِمۡ ﴾	الحج: ١٩	١١١
﴿ أَوِ ٱلطِّفۡلِ ٱلَّذِينَ لَمۡ يَظۡهَرُواْ ﴾	النور: ٣١	٨٢، ٩٩
﴿ إِلَّا مَن شَآءَ أَن يَتَّخِذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلٗا ﴾	الفرقان: ٥٧	٥٨
﴿ إِن نَّشَأۡ نُنَزِّلۡ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةٗ فَظَلَّتۡ ﴾	الشعراء: ٤	٤٠، ٤٢
﴿ إِنَّا مَعَكُم مُّسۡتَمِعُونَ ﴾	الشعراء: ١٥	١١١

﴿ وَلَّىٰ مُدۡبِرٗا ﴾	النمل: ١٠	١٢٧
﴿ بِمَ يَرۡجِعُ ٱلۡمُرۡسَلُونَ ﴾	النمل: ٣٥	١٧٤
﴿ قَالَ لِأَهۡلِهِ ٱمۡكُثُوٓاْ ﴾	القصص: ٢٩	١١٣
﴿ وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلۡغَرۡبِيِّ ﴾	القصص: ٤٤	٢٠٥
{قَالُوا سَاحِرَانِ تَظَاهَرَا}	القصص: ٤٨	٥٥
﴿ أَفَمَن كَانَ مُؤۡمِنٗا كَمَن كَانَ فَاسِقٗاۚ لَّا يَسۡتَوُۥنَ ﴾	السجدة: ١٨	١١١
﴿ وَٱللَّهُ ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابٗا فَسُقۡنَٰهُ إِلَىٰ بَلَدٖ مَّيِّتٖ ﴾	فاطر: ٩	٦١
﴿ إِذۡ تَسَوَّرُواْ ﴾	ص: ٢١	١١١
﴿ إِنَّ هَٰذَآ أَخِي ﴾	ص: ٢٣	١١١
﴿ وَأَنذِرۡهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡأٓزِفَةِ إِذِ ٱلۡقُلُوبُ ﴾	غافر: ١٨	٣٤
﴿ وَأَوۡحَىٰ فِي كُلِّ سَمَآءٍ أَمۡرَهَاۚ وَزَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنۡيَا ﴾	فصلت: ١٢	٦١
﴿ فَأَمَّا عَادٞ فَٱسۡتَكۡبَرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّ ﴾	فصلت: ١٥	١٥٨
﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ حَرۡثَ ٱلۡأٓخِرَةِ نَزِدۡ لَهُۥ فِي حَرۡثِهِۦ ﴾	الشورى: ٢٠	٤٤
﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٱقۡتَتَلُواْ ﴾	الحجرات: ٩	١١١
﴿ وَنَحۡنُ أَقۡرَبُ إِلَيۡهِ مِنۡ حَبۡلِ ٱلۡوَرِيدِ ﴾	ق: ١٦	٢٠٥
﴿ أَمۡ لَمۡ يُنَبَّأۡ ﴾	النجم: ٣٦	٤٧
﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلۡيَقِينِ ﴾	الواقعة: ٩٥	٢٠٥
﴿ لَا يَسۡتَوِي مِنكُم مَّنۡ أَنفَقَ مِن قَبۡلِ ٱلۡفَتۡحِ وَقَٰتَلَۚ ﴾	الحديد: ١٠	١٠٨، ١٣٤
﴿ وَإِذَا رَأَوۡاْ تِجَٰرَةً أَوۡ لَهۡوًا ٱنفَضُّوٓاْ إِلَيۡهَا ﴾	الجمعة: ١١	٣٤
﴿ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ أَسۡتَغۡفَرۡتَ لَهُمۡ ﴾	المنافقون: ٦	٥١
﴿ فَقَدۡ صَغَتۡ قُلُوبُكُمَا ﴾	التحريم: ٤	١١١
﴿ إِنَّا هَدَيۡنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ ﴾	الإنسان: ٣	٥٨
﴿ عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ﴾	النبأ: ١	١٧٥
﴿ فِيمَ أَنتَ مِن ذِكۡرَىٰهَآ ﴾	النازعات: ٤٣	١٧٥
﴿ عَلِمَتۡ نَفۡسٞ مَّآ أَحۡضَرَتۡ ﴾	التكوير: ١٤	١٢٨
﴿ وُجُوهٞ يَوۡمَئِذٍ خَٰشِعَةٌ ﴾	الغاشية: ٢	٨٩
﴿ وُجُوهٞ يَوۡمَئِذٖ نَّاعِمَةٞ ﴾	الغاشية: ٨	٨٩
﴿ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلۡيُسۡرَىٰ ﴾	الليل: ٧	١٠٣
﴿ فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ ﴾	الضحى: ٩	١٦١

﴿ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلۡقَيِّمَةِ ﴾	البينة: ٥	٢٠٥
﴿ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾	العصر: ٢، ٣	٩٩

فهرس الأحاديث والآثار

الحديث أو الأثر

الصفحة

-«اجْتَنِبُوا الموْبِقَاتِ: الشِّرْكَ بالله والسِّحْرَ»..... ١٣١

-«أَحْرَمُوا كُلُّهُم إلا أبو قَتَادَةَ لَمْ يُحْرِمْ»..... ٦٢

-«إِذَا أَخَذْتُـمَـا مَضَاجِعَكُمَـا تُكَبِّرا أَرْبَعًا وثَلاثِينَ »..... ٤٨، ٥٣

-«أَرَأَيْتَكُمْ لَيْلَتَكُمْ هَذِهِ فَإِنَّ عَلى رَأْسِ مِئَةِ سَنَةٍ مِنْهَا لا يَبْقَى مِمَّن هَوَ عَلى ظَهْرِ الأَرْضِ أَحَدٌ»..... ١٤٦

-«أَسْرِعُوا بِالْجِنَازَةِ، فَإِنْ تَكُ صَالِحَةً فَخَيْرٌ تُقَدِّمُونَهَا إليها»..... ١٠٢

-«أَمَا إنَّ جِبْرِيلَ قَدْ نَزَلَ فَصَلَّى إِمَامَه»..... ٢٠٩

-«أمَّا بَعْدُ، مَا بَالُ رجالٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ في كِتَابِ الله»..... ١٥٧

-«أَمَّا رَسُولُ اللهِ -صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمْ- لَمْ يُوَلِّ يَوْمَئِذ»..... ١٥٧

-«أَمَّا مُوسَى، كَأَنِّي أَنْظُرُ إِليهِ إِذِ انْحَدَرَ في الوَادِي»..... ١٥٧

-«أنتَ أبا جَهْلٍ»..... ١١٤

-«انْتَدَبَ اللهُ لمن خَرَجَ في سَبِيلِه لا يُخْرِجُهُ إلا إِيْمَانٌ بي وتَصْدِيقٌ بِرُسُلِي»..... ٥٧

-«إِنْ كَانَ مِنْ أَصْدَقِ هَؤُلاءِ»..... ٧٠

-«إِنْ كُنَّا فَرَغْنَا في هَذِهِ السَّاعَةِ»..... ٧٠

-«إِنَّا أُخْبِرْنَا أَنَّكِ تُصَلِّيهِمَـا»..... ٥٥

-«إنَّ أبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ، مَتَى يَقُمْ مَقَامَكَ رَقَّ»..... ٣٩

-«إنَّ أبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ، وإنَّه مَتَى يَقُومُ مَقَامِكَ لا يُسْمِعُ النَّاسَ»..... ٥٣

-«أنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ وأُمَّ سَلَمَةَ ذَكَرَتَا كَنَيسَةً رَأَيْنَها بالحَبَشَةِ فِيهَا تَصَاوِيرُ»..... ١١١

-«إنَّ رسولَ اللهِ -صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّم- طَرَقَهُ وفَاطِمَةَ -عَلَيْها السَّلامُ- بِنْتَ رَسُولِ اللهِ -صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّم- فقال لهم: ألا تُصَلُّونَ»..... ١١٢

-«إنَّكَ إنْ تَرَكْتَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَة»..... ١٥١

-«إنَّكَ تَبْعَثُنَا فَنَنْزِلُ بِقَومٍ لا يُقْرُونَا»..... ٥٥

-«إنَّمَا مَثَلُكُمْ واليَهُودِ والنَّصَارَى كَرَجُلٍ اسْتَعْمَلَ عُمَّالًا....»..... ٧٥

-«إنِّي ذَاكِرٌ لَكَ أَمْرًا، ولَوْلا مَرْوَانُ أَقْسَمَ عَلَيَّ فِيهِ لَمْ أَذْكُرْهُ لَك»..... ٩١

-«بِمَا أَهْلَلْتَ»..... ١٧٣

-«بَيْدَ كُلُّ أُمَّةٍ أُوتُوا الكِتَابَ مِنْ قَبْلِنَا»..... ١٦٦

-«بَيْنَما أنا مَعَ عَائِشَةَ جَالِسَتَان»..... ١١٤

-«البَيِّنَةَ وإلا حَدٌّ في ظَهْرِكَ»..... ١٥١

-«تَصَدَّقَ امْرُؤٌ مِنْ دِيْنَارِهِ، مِنْ دِرْهَمِهِ ... مِنْ صَاعِ بُرِّهِ، مِنْ صَاعِ تَمْرِهِ»..... ٨٦

-«ثُمَّ قَرَأَ الْعَشْرَ آيَاتٍ»..... ٨١

-«حتَّى إذا كَادَ أنْ يَدْخُلَ دَفَعُوه فَسَقَط»..... ١٢٥

-«ذُخْرًا مِن بَلْهِ ما أُطْلِعْتُم عَليه»..... ٢١٤

-«ذَهَبْتُ أَنَا وأبو بَكْرٍ وعُمَرُ»..... ١٣٧

-«رَأَيْتُ رَجُلَيْنِ أَتَيَانِي قَالَا: الَّذِي رَأَيْتَهُ يُشَقُّ شِدْقُهُ فَكَذَّاب»..... ١٩٠

-«صَلَّى بِنَا النَّبِيُّ -صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّم- ونَحْنُ أَكْثَرُ مَا كُنَّا قَطُّ»..... ٢٠٦

-«صَلَّى رَجُلٌ في إِزَارٍ ورِدَاءٍ، في إِزَارٍ وقَمِيصٍ، في إِزارٍ وقِبَاءٍ....»..... ٨٦

-«غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ -صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّم- .... سَبْعَ غَزَوَاتٍ أَوْ ثَمَـانِيَ» ٦٦

-«غَيْرُ الدَّجَّالِ أَخْوَفُنِي عَلَيْكُم»..... ١٤٢

-«فإِنْ جَاءَ صَاحِبَها، وإلا اسْتَمْتِعْ بِها»..... ١٥١

-«فَإِنْ كَانَ الثوبُ قصِيرًا فليتَّزِرْ بِهْ»..... ٢٣٠

-«فَإِنَّ فِي إِحْدَى جَنَاحَيْهِ دَاءً وَفِي الْأُخْرَى شِفَاءً»..... ١٠٤

-«فَإِنْ يَكُ في الجَنَّةِ أَصْبِرْ وأحْتَسِبْ، وإِنْ تَكُنِ الأُخْرَى تَرَى مَا أَصْنَعُ»..... ٤٩

-«فَجَعَلَ الرَّجُل إذا لم يَسْتَطِعْ أَنْ يَخْرُجَ أَرْسَلَ رَسُولًا»..... ١٠٥

-«فَجَعَلَ كُلَّمَا جَاءَ لِيَخْرُجَ رَمَى في فِيهِ بِحَجَر»..... ١٠٥

-«فَفَرَّقْنَا اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا»..... ١١٤

-«فَلَمْ أَزَلْ أُحِبُّ الدُّبَّاءَ مِنْ يَومِئِذ»..... ١٤٧

-«فَلَمَّـا قَدِمَ جَاءَهُ بِالأَلْفِ دِيْنَارٍ»..... ٨١

-«فَمَـا كِدْنَا أَنْ نَصِلَ إِلى مَنَازِلِنا»..... ١٢٢

-«فَمُطِرْنَا مِن الجُمُعَةِ إلى الجُمُعَة»..... ١٤٧

-«فَهَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِـي صَاحِبِي؟»..... ١٧٨

-«فَهَلْ أَنْتُمْ صَادِقُونِـي»..... ١٤١

-«فَيَتَحَيَّنُونَ الصَّلاةَ ليس يُنَادَى لَهَا»..... ١٦٣

-«قَامَ عُمَرُ على المِنْبَرِ قال: أمَّا بَعْدُ، نَزَلَ تَحْرِيمُ الخَمْرِ»..... ١٥٩

-«قَامُوا قِيَامًا حَتَّى يَرَوْنَهُ قَدْ سَجَد»..... ١٨٥

-«كَادَ قَلْبِي أَنْ يَطِيرَ»..... ١٢٢

-«كَانَ ابن عُمَرَ يُعْطِي عَن الصَّغِيرِ والكَبِيرِ، حَتَّى إِنْ كَانَ يُعْطِي عَنْ بَنِيَّ»... ٧٠

-«كَانَتْ إِحْدَانَا إِذَا كَانَتْ حَائِضًا فَأَرَادَ رَسُولُ اللهِ -صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمْ- أَنْ يُبَاشِرَهَا أَمَرَهَا أَنْ تَتَّزِرَ»..... ٢٢٦

-«كانَ رَسُولُ اللهِ -صَلَّى اللهُ عليهِ وسَلَّمْ- يَأْمُرُنِي إِذَا حِضْتُ أنْ اتَّزِرَ»..... ٢٣٠

-«كانَ النَّبِي يُبَاشِرُ بَعْضَ نِسَائِه وَهِي مُؤْتَزِرَةٌ في حَالةِ الحَيْض»..... ٢٢٨

-«كَرِهتُ أنْ أُؤَثِّمَكُم فَتَجِينُونَ»..... ١٨٧

-«كُلُّ أمَّتِي مُعَافًى إلا المُجَاهِرُون»..... ٦٢

-«كُنْتُ وأبو بَكْرٍ وعُمَرُ....»..... ١٣٦

-«كُنْتُ وجَارٌ لِي مِن الأنْصَارِ....»..... ١٣٦

-«كُنَّ نِسَاءُ المؤْمِنَاتِ»..... ١٩٤، ٢٠١

-«لا تَدْخُلُونَ الجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا ولا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا»..... ٥٥

-«لا وِتْرَانِ في لَيْلَة»..... ١١٨

-«لا يَقُومُ أَحَدُكُم لَيْلَةَ القَدْرِ فَيُوَافِقُهَا إِيْمَانًا واحْتِسَابًا إلا غَفَرَ اللهُ لهُ »..... ٤٢

-«لقَدِ اصْطَلَحَ أَهْلُ هَذِهِ البُحَيْرَة على أَنْ يُتَوِّجُوهُ فَيَعْصِبُونَه»..... ١٨٥

-«لِـمَ تَأْذَنِـي لَه»..... ٥٥

-«لَنْ تُرَعْ لَنْ تُرَعْ»..... ١٦٩

-«لَيَأْتِيَنَّ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ لا يُبَالي المرْءُ بِمَـا أَخَذَ المالَ...»..... ١٧٣

-«لَيْسَ يُنادِي بِهَا أَحَد» ١٦٤

-«مَا الْعَمَلُ فِي أَيَّامٍ أَفْضَلَ مِنْهَا فِي هَذِهِ »..... ٩٨

-«مَا كِدْتُ أَنْ أُصَلِّيَ حَتَّى كَادَتْ الشَّمْسُ تَغْرُبَ»..... ١٢٢

-«مَتَى يَرَاكَ النَّاسُ قَدْ تَخَلَّفْتَ وأَنْتَ سَيِّدُ أَهْلِ الوَادِي تَخَلَّفوا مَعَكَ»..... ٤٧

-«مَنْ يَعْمَلُ لي مِنْ نِصْفِ النَّهَارِ إلى صَلاةِ العَصرِ على قِيرَاط قِيرَاط؟».... ١٤٥

-«مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ القَدْرِ إيمَانًا واحْتِسَابًا غُفِرَ لهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِه»..... ٣٩

-«مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ القَدْرِ يُغْفَرْ لَه» ٤١

-«مَهْ»..... ١٧٥

-«نَحْنُ الآخِرُونَ السَّابِقُون، بَيْدَ أَنَّهُم أُوتُوا الكِتَابَ مِنْ قَبْلِنَا»..... ١٦٦

-«نِعْمَ الرَّجُلُ مِنْ رَجُلٍ، لم يَطَأْ لَنَا فِرَاشًا، ولم يُفَتِّشْ لَنَا كَنَفًا مُنْذُ أَتَيْنَاهُ».... ١٢٦

-«نِعْمَ المَنِيحَةُ اللِّقْحَةُ الصَّفِيُّ مِنْحَةً»..... ١٢٦

-«هُنَّ لَهنَّ وَلِمَنْ أتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ ....»..... ٩٦

-«وَأَمَّا الذِينَ جَمَعُوا بَيْنَ الحَجِّ والعُمْرَةِ طَافُوا طَوَافًا وَاحِدًا»..... ١٥٧

-«وإِنِّي كَرِهْتُ أَنْ أُحْرِجَكُمْ فَتَمْشُونَ في الطِّينِ»..... ١٨٥

-«وَايْمُ اللهِ لَقَدْ كَانَ خَلِيقًا للإِمَارَةِ، وإِنْ كَانَ مِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إليَّ»..... ٧٠

-«والبُرْمَةُ بَيْنَ الأَثَافيِّ قَدْ كَادَتْ أَنْ تَنْضِجَ»..... ١٢٢

-«وَلَكِنْ خُوَّةُ الْإِسْلَامِ وَمَوَدَّتُهُ»..... ٢٢١

-«واللهِ إنِّـي لَأَعْرِفُ مِـمَّـا هُوَ»..... ١٧٣

-«ولم يَجْلِسْ عِنْدِي مِنْ يَوْمِ قِيلَ فِيَّ مَا قِيل»..... ١٤٦

-«والمرأةُ والحِمَـارُ يَمُرُّونَ مِن وَرَائِهَا»..... ١٠٧

-«يا عَائِشَةُ، لَوْلَا قَوْمُكِ حَدِيْثٌ عَهْدُهُمْ بِكُفْرٍ»..... ٩٠

-«يَا لَيْتَنِي أَكُونُ حَيًّا إِذْ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ»..... ٣٤

-«يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلائِكَةٌ باللَّيلِ ومَلائِكةٌ بالنَّهار....»..... ١٩٤

فهرس الأمثال وأقوال العرب

المثل أو القول **الصفحة**

- اتَّقَى اللهَ امْرُؤٌ وَفَعَلَ خَيْرًا يُثَبْ عَلَيْه..... ٨٦

- أخذه ما قَدُم وما حَدُث..... ٩٦
- أَخَوكَ فَوَجَد..... ١٩٢
- أعْطِهِ دِرْهَمًا دِرْهَمَيْنِ ثَلاثَةً..... ٨٩
- أكلتُ سَمَكًا لَـحْمًـا تَـمْرًا..... ٨٩
- أكلتُ لحْمَـا شَاة..... ٥٢
- أكلوني البراغيث..... ١٩٥، ٢٥٣
- إنَّ الشَّاةَ لتَجْتَرُّ، فَتَسْمَع صوتَ -واللهِ –رَبِّها..... ١٨٣
- إنَّ فلانًا لا يطيق حملَ الفِهْر فمِنْ بَلْهَ أن يأتي بالصخرة..... ٢١٦
- إنهُ لكثيرُ المالِ بَيْدَ أَنَّهُ بَخِيل..... ١٦٨
- أَهْلَكَ النَّاسَ الدِرْهَمُ البيضُ والدينارُ الحمرُ..... ٩٩
- تَرْكُ يَومًا نَفْسِكَ وهَوَاهَا سَعْيٌ لهَا في رَدَاهَا..... ١٨١
- جَاؤُوا قَضَّهَمْ بقَضِيضِهِم..... ٢٠٩
- راكبُ البعيرِ طَلِيحَانِ..... ١٠٧
- ربَّ رَجُلٍ وأَخِيه..... ٧٨
- ضَعْ رِحَالَـهُمَـا وغِلْمَـانَـهُمَـا..... ١١٢
- فلانٌ لغوبٌ أتتهُ كِتَابي فاحْتَقَرَها..... ١٠٤
- كُلُّ شَاةٍ وَسَخْلَتِهَا بِدِرْهَم..... ٧٨
- لا دَرَيْتَ ولا تَلَيْتَ..... ٩٦
- ليس خَلَقَ اللهُ أَشْعَرَ منه..... ١٦٥
- ليسَ خَلَقَ اللهُ مثلَه..... ١٦٤
- لَيْسَ الطِّيبُ إلا المِسْكُ..... ١٦٣
- مَا فِيْهَا غَيْرُهُ وَفَرَسِه..... ٧٩
- ما كُلُّ سَوْدَاءَ تَمْرَةً ولا بَيْضَاءَ شَحْمَةً..... ٨١
- مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ والعَدَمُ..... ١٣٩
- مَعندك؟ و: مَصنعت؟..... ١٧٦
- هذا غلامُ واللهِ زيدٍ..... ١٨١

فهرس الأبيات

البيت

الصفحة

حرف الهمزة

نِعْمَ الفَتَاةُ فَتَاةً هِنْدُ لو بَذَلَتْ رَدَّ التَّحِيَّةِ نُطْقًا أوْ بِإيْمَاءِ
١٣٠

حرف الباء

إذا رَاءني أبدَى بشَاشَةَ وَاصِلٍ ويألَفُ شَنَآنِي إذا كُنْتُ غَائِبَا
٤٧

إنْ تَصْرِمُونَا وصَلْنَاكُم وإنْ تَصِلُوا مَلأْتُمُ أَنْفُسَ الأَعْدَاءِ إرهَابَا
٤٦

تَمْشِي القُطُوفُ إذا غَنَّى الحُدَاةُ بها مَشْيَ الجَوَادِ فَبَلْهَ الجِلَّةَ النُّجُبَا
٢١٤

ولَكِنْ دِيَافِيٌّ أبُوهُ وأُمُّهُ بِحَوْرَانَ يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أقَارِبُه
١٩٩

فَاليَوْمَ قرَّبْتَ تَهْجُونَا وتَشْتُمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ والأيَّامِ مِنْ عَجَبِ
٧٦

تُخَيِّرْنَ مِن أَزْمَانِ يَومِ حَلِيمَةٍ إلى اليَومِ قَدْ جُرِّبْنَ كلَّ التَّجَارِبِ
١٤٧

وإذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَارْجُ الغِنَى وإلى الذِي يُعْطِي الرَّغَائِبَ فَارْغَبِ
٥٣

فَأمَّا القِتَالُ لا قِتَالَ لَدَيْكُمُ ولَكِنَّ سَيْرًا فِي عِرَاضِ المَوَاكِبِ
١٥٨

حرف التاء

عَجَبَاً ما عَجِبْتُ مِمَّا لوَ ابْصَرْ تَ خَلِيلَي مَا دَوْنَهُ لعَجِبْتَا
لِمَقَالِ الصَّفِيِّ فيمَا التَّجَنِّي ولِمَا قَدْ جَفَوْتَنَا وهَجَرْتَا
١٧٤

وكَيْفَ لا أَبْكِي عَلَى عَلَّاتِي
صَبَائِحِي غَبَائِقِي قَيْلاتِي
٨٩

حرف الجيم

ما زَال يُوقِنُ مَنْ يَؤُمُّكَ بالغِنَى وسِوَاكَ مَانِعُ فَضْلَهُ المُحْتَاجِ
١٨٣

حرف الحاء

لَولا زُهَيْرٌ جَفَانِي كُنْتُ مُنْتَصِرًا وَلَمْ أَكُنْ جَانِحًا للسَّلْمِ إذ جَنَحُوا
٩١

إِذَا اللِّقَاحُ غَدَتْ مُلْقًى أَصِرَّتُهَا ولا كَرِيمَ مِن الوِلْدانِ مَصْبُوحُ
١٢١

فَأَنْتَ مِن الغَوَائِلِ حِينَ تُرْمَى وَمِنْ ذَمِّ الرِّجَالِ بِمُنْتَزَاحِ
٥٢

أنْ تَهْبِطِينَ بِلادَ قَوْ مٍ يَرْتَعُونَ مِن الطِّلاحِ
١٨٩

أَبَى النَّاسُ وَيْحَ النَّاسِ أنْ يَشْتَرُونَهَا وَمَنْ يَشْتَرِي ذا عِلَّةٍ بِصَحِيحِ
١٨٩

حرف الدال

تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا
١٢٧

فَزَجَجْتُها بِمِزَجَّةٍ زَجَّ القَلوصَ أَبَي مَزَادَه
١٨٣

أنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءَ ويْحَكُمَا مِنِّي السَّلامَ وأَنْ لا تُشْعِرَا أَحَدَا
١٨٦

فإنْ شِئْتُ حرَّمْتُ النِّسَاءَ سِوَاكُمُ وإنْ شِئْتُ لم أطْعَمْ نُقَاخًا ولا بَرْدًا
١١٣

أَأُبَيُّ لا تَبْعَدْ ولَيْسَ بِخَالِدٍ حَيٌّ ومَن تُصِبِ المَنُونُ بَعِيدُ
١٥٢

عَلَى مَا قَامَ يَشْتُمُنِي لَئِيمٌ كَخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي رَمَادِ ١٧٤

أَلَمْ يَأْتِيكَ والأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ ٥٢

إِنِ الحَقُّ لا يَخْفَى عَلى ذِي بَصِيرَةٍ وإِنْ هُوَ لَمْ يَعْدَمْ خِلافَ مُعَانِدِ ٧٣

لو كَانَ لي وزُهَيْرٍ ثالثٌ وَرَدَتْ من الحِمَامِ عِدَانَا شَرَّ مَوْرُودِ ٨٠

ولَوْلا الشِّعْرُ بالعُلَمَاءِ يُزْرِي لَكُنْتُ اليَوْمَ أَشْعَرَ مِنْ لَبِيدِ ٩٢

مَنْ يَكِدْني بِسَيِّئٍ كُنْتُ مِنْهُ كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ والوَرِيدِ ٤٥

حرف الراء

وقَرَّبَ جَانبَ الغَربيِّ يأْدُو مَدَبَّ السَّيْلِ واجْتَنَبَ الشِّعَارا ٢٠٤

كأنَّ الحَصَى مِنْ خَلْفِها وأَمَامِها إذا نَجَلَتْهُ رِجْلُها خَذْفُ أعْسَرَا ١٣٤

كَأَنَّهُمَا مِلَّانَ لَم يَتَغَيَّرَا وقَدْ مَرَّ بالدارَيْنِ مِنْ بَعْدِنَا عَصْرُ ١٤٩

أَيَادِي سَبا يَا عَزُّ مَا كُنْتُ بَعْدَكُمْ وَلَنْ يَحْلَ للعَيْنَيْنِ بَعْدَكِ مَنْظَرُ ١٧١

بَيْدَ أَنَّ اللهَ قَدْ فَضَّلَكُم فَوقَ من أحْكَأَ صُلباً بإزارِ ١٦٦

رَأَيْنَ الغوَاني الشيبَ لاحَ بمَفْرِقِي فَأَعْرَضْنَ عنِّي بالخُدُودِ النَّواضِرِ ١٩٥

إِنِّي لأَحْفَظُ غَيْبَكُم ويَسُرُّنِي إِذْ تُذْكَرِينَ بِصَالحٍ أَنْ تُذْكَرِي ١١٣

فَلَمَّا لَحِقْنَا والجِيَادُ عَشِيَّةً دَعَوْا يا لَكَلْبٍ واعْتَزَيْنَا لِعَامِرِ ١٣٨

لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الحَجْرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ ومِنْ دَهْرِ ١٤٩

تَنْتَهِضُ الرِّعْدَةُ في ظُهَيْرِي

مِـنْ لَدُنِ الـظُّـهْـرِ إلـى الـعُـصَـيْـرِ

١٥٠

حرف العين

وإنَّـك مَهْـمَـا تُعْـطِ بَطنَكَ سُـؤْلَـهُ وفَـرْجَـك نَـالا مُنتَـهـى الـذَّمِّ أَجْـمَـعَا

٤٦

مـا يُـرِدْ مِنْ جَـمِـيـعٍ بَـعْـدُ فَـرَّقَـهُ ومـا يُـرِدْ بـعْـدُ مِن ذِي فُـرْقَـةٍ جَـمَـعَـا

٤٠

يـا أقْـــرَعُ بـنَ حَـابِـسٍ يـا أقْـــرَعُ
إنَّـكَ إنْ يُـصْـرَعْ أَخُـــوكَ تُـصْـرَعُ

٥٠

حرف الفاء

أَلَـمْ تَـرَ أنَّ النَّـبْـعَ يَـخْـلَـقُ عُـودُهُ وَلا يَـسْـتَـوِي والـخِـرْوَعُ الـمُتَـقَـصِّفُ

١٤٠

تُعَـلَّـقُ في مِثْـلِ السَّـوَارِي سُـيُوفُـنَـا وَمَـا بَيْـنَـهَـا والأرْضِ غَـوْطٌ نَـفَـانِـفُ

٧٩

تَنْفِي يَدَاها الـحَصَى في كُلِّ هَاجِـرَةٍ نَـفْـيَ الـدَّرَاهِيمِ تَـنْـقَـادُ الـصَّـيَـارِيـفِ

٥١

حرف القاف

لَنْ يَـخِبِ الآنَ مِـنْ رَجَـائِـكَ مَـنْ حَـرَّكَ مِـنْ دُونِ بَـابِـكَ الـحَـلَـقَـهْ

١٧٠

ولا تَـدْفِـنَـنِّـي فِـي الـفَـلاةِ فـإنَّـنـي أَخَـــافُ إذا مَـــا مِـتُّ أَلَّا أَذُوْقُـــهَـــا

١٨٩

ولَيْسَ بمُعْيِيني وَفِـي النَّاسِ مُـمْـتِعٌ صَـدِيـــقٌ إذا أَعْـيَـا عَـلَـيَّ صَـــدِيـــقُ

١٤١

والتَغْـلِبِـيُّونَ بِئْسَ الفَحْـلُ فَحْلُهُم فَـــحْـــلًا وأُمُّـــهُـــمُ زَلَّاءُ مِـــنْـطِـيـقُ

١٣٠

تُـولِـي الـضَّـجِـيـعَ إذا تَـنبَّه مُـوهِـنًـا كالأُقْـحُـوانِ مـن الـرَّشَـاشِ الـمُسْتَقِي

٨٢

هَلَّا سَأَلْتَ بِذِي الجَمَاجِمِ عَنْهُمُ وأبي نُعَيْمٍ ذِي اللِّوَاءِ المُحْرِقِ
٧٩

حرف الكاف

أَبَيْتُ أَسْرِي وتَبِيتِي تَدْلُكِي
وَجْهَكِ بِالعَنْبَرِ والمِسْكِ الذَّكِي
٥٦

حرف اللام

يُذِيْبُ الرُّعْبُ مِنهُ كُلَّ عَضْبٍ فَلَوْلَا الغِمْدُ يُمسِكُهُ لَسَالَا
٩٤

ورَجَا الأُخَيْطِلُ من سَفَاهَةِ رَأْيِهِ مَا لَمْ يَكُنْ وأبٌ لَهُ لِيَنَالا
١٤٠

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى كَنِعَاجِ المَلَا تَعَسَّفْنَ رَمْلا
١٤٠

ولَيْسَ المُوَافِيني لِيُرْفَدَ خَائِبًا فَإِنَّ لَهُ أضْعَافَ مَا كَانَ أَمَّلا
١٤١

أَتَعْرِفُ أمْ لا رَسْمَ دارٍ مُعَطَّلًا من العَامِ تَلْقَاهُ ومن عَامِ أوَّلا
١٤٩

فَمَا كَانَ بينَ الخيرِ لو جَاءَ سالِمًا أبو حَجَرٍ إلا لَيَالٍ قَلائِلُ
١٣٤

يَلُومُونَني في اشْتِراءِ النخيـ ـلِ أَهلِي فَكُلُّهُمُ يَعْذِلُ
١٩٩

هي الشِّفَاءُ لدَائِي لَوْ ظَفِرْتُ بِهَا ولَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْذُولُ
١٦٤

لَهِنَّكِ من عَبْسِيَّةٍ لَوَسِيمَةٌ على هَنَواتٍ كاذبٍ من يقولُها
٢٢٤

فَأَرْسَلَهَا العِرَاكَ ولَمْ يَذُدْهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغَصِ الدِّخَالِ
٢٠٩

وَقَدْ جَعَلْتُ إذا ما قُمْتُ يُثْقِلُنِي ثَوبِي فَأَنْهضُ نَهْضَ الشَّاربِ الثَّمِلِ
١٠٥

فإنْ سَرَّ قومًا بَعْضُ مَا قَدْ صَنَعْتُمُ سَتَحْتَلِبُوهَا لاقِحًا غَيْرَ بَاهِلِ
٥٦

فَرِشْنِي بِخَيْرٍ لا أكُونَنْ ومِدْحَتِي كَنَاحِتِ يَوْمًا صَخْرَةٍ بِعَسِيلِ ١٧٨

حرف الميم

فأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ ولو يَرَى مَسَاغًا لِنَابَاه الشُّجَاعُ لَصَمَّمَا ١١٩

مَا يُلْقَ في أَشْدَاقِه تَلَهَّمَا
إذا أعَادَ الزأرَ أو تَنَهَّمَا ٤٥

مِنَ الصُّبْحِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ لا تَرَى مِنَ القَوْمِ إلا خَارِجِيًّا مُسَوَّمَا ١٤٩

بَنِي ثُعْلٍ لا تَنْكَعوا العَنْزَ شِرْبَهَا بَنِي ثُعْلٍ مَنْ يَنْكَعِ العَنْزَ ظَالِمُ ١٥٢

فأُقسِمُ أنْ لَوِ الْتَقَيْنَا وَأَنْتُمُ لَكَانَ لَنَا يَوْمٌ مِن الشَّرِّ مُظْلِمُ ١٤٠

تَوَلَّى قِتَالَ المَارِقِينَ بنفسِه وقد أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وحَمِيمُ ١٩٩

وكلُّ حُسام أَخْلَصَتْهُ قُيُونُه تُخُيِّرْنَ مِنْ أَزْمَانِ عَادٍ وجُرهُمِ ١٥٠

كَيْفَ أصْبَحْتَ كَيْفَ أَمْسَيْتَ مِمَّا يَغْرِسُ الوُدَّ في فُؤَادِ الكَرِيمِ ٨٩

تَزَوَّدَ مِنَّا بَيْنَ أُذْنَاهُ ضَرْبَةً دَعَتْهُ إلى هَابِي التُّرَابِ
عَقِيمِ ١١٩

حرف النون

لَأَنْتَ مُعْتَادُ في الهَيْجَا مُصَابَرَةٍ يَصْلَى بها كُلُّ مَن عَادَاك نِيرَانَا ١٨٣

يا ذَاتِ أَجْوَارِنا قُومِي فَحَيِّينَا وإن سَقَيْتِ كِرَامَ النَّاسِ فَاسْقِينا ٢٠٥

إِنْ يَسْمَعُوا سُبَّةً طَارُوا بِهَا فَرَحًا عَنِّي ومَا يَسْمَعُوا مِن صَالِحٍ دَفَنُوا ٤٦

فَأصْبَحُوا والنَّوَى عَالِي مُعَرَّسِهِم وَلَيْسَ كُلَّ النَّوَى يُلْقِي المَسَاكِينُ ١٦٤

يَطُفْنَ بحُوزِيِّ المَرَاتِعِ لم يُرَعْ بِوادِيه مِنْ قَرْعِ القِسيَّ الكَنَائِنِ
١٨٣
مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا والشَّرُّ بالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلانِ
١٥٣
أَنَا ابْنُ أُبَاةِ الضَّيمِ مِن آلِ مَالِكٍ وإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ المَعَادِنِ
٧١
عَمْداً فَعلتُ ذَاك بَيْدَ أَنِّي
إِخَالُ لو هَلَكتُ لم تُرِنِّي
١٦٧

حرف الهاء

إِنَّ أَبَاهَا وأَبَا أَبَاهَا
قَدْ بَلَغَا في المَجْدِ غَايَتَاهَا
١١٩
أَكُرُّ عَلى الكَتِيبَةِ لا أُبَالِي أَحَتْفِي كَانَ فِيهَا أَمْ سِوَاهَا
٧٩

حرف الياء

أُلْفِيَتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ القَفَا أَوْلَى فَأَوْلَى لَكَ ذَا وَاقِيَهْ
١٩٩
وتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كَأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيرًا يَمَانِيَا
٤٨
وقَائِلةٍ خَوْلانُ فَانْكِحْ فَتَاتَهم وأُكْرُومَةُ الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كَمَا هِيَا
١٩٢

فهرس المسائل النحوية

المسألة **الصفحة**

١- لزوم المثنى الألف رفعا ونصبا وجرا.
١١٤

٢- حذف النون من الأفعال الخمسة المرفوعة.
٥٣

٣- ثبوت حرف العلة في آخر المضارع المجزوم.
٤٧

٤-اتصال نون الوقاية بالاسم المعرب المشابه للفعل. ١٤١

٥-ظهور خبر المبتدأ بعد (لولا).
٩٠

٦-دخول الفاء على خبر المبتدأ.
١٩٠

٧- مجيء (ليس) حرفا.
١٦٣

٨- مجيء خبر (جعل) فعلا ماضيا.
١٠٥

٩-اقتران خبر (كاد) بـ (أنْ).
١٢٢

١٠-خلو ما بعد (إنِ) المخففة من اللام الفارقة.
٧٠

١١- لغة (يتعاقبون فيكم ملائكة).
١٩٤

١٢-استعمال (قط) في الكلام المثبت.
٢٠٦

١٣- استعمال (بَيْدَ) غير متلوّة بـ (أنْ).
١٦٦

١٤-رفع المستثنى في الاستثناء التام الموجب بعد (إلا).
٦٢

١٥-وقوع الحال معرفة.
٢٠٩

١٦-مجيء (مِن) لابتداء الغاية الزمانية.
١٤٥

١٧- تعريف العدد المضاف.
٨١

١٨-إضافة الشيء إلى نفسه.
٢٠١

١٩-إفادة (إذ) الاستقبال، وإفادة (إذا) المضي.
٣٤

٢٠- حذف المضاف إليه وبقاء المضاف على حاله.
٦٦

٢١-الفصل بين المضاف والمضاف إليه.
١٧٨

٢٢- دخول (مِن) على (بَلْه) الزائدة.
٢١٤

٢٣-الجمع بين التمييز وفاعل (نِعْم) الظاهر.
١٢٦

٢٤-العطف على ضمير الرفع المتصل دون فاصل.
١٣٦

٢٥-العطف على ضمير الجر دون إعادة الجار.
٧٥

٢٦- حذف المعطوف.
١٣١

٢٧-حذف حرف العطف.
٨٦

٢٨-إهمال (أنْ).
١٨٥

٢٩- الجزم بـ (لن).
١٦٩

٣٠-مجيء فعل الشرط مضارعًا وجواب الشرط ماضيًا.
٣٩

٣١-حذف الفاء والمبتدأ من جواب الشرط.
١٥١

٣٢-حذف الفاء من جواب (أما).
١٥٧

٣٣-ثبوت الألف في (ما) الاستفهامية التي في محل جر.
١٧٣

٣٤- إشباع الحركات.
٤٧

٣٥-إبدال همزة فاء (افتعل) تاء.
٢٢٦

٣٦-حذف الهمزة المتحركة.
٢٢١

٣٧- إطلاق صيغة الجمع على الاثنين.
١٠٧

٣٨-تأنيث المذكر وتذكير المؤنث.
٩٦

المصادر والمراجع

- إتحاف فضلاء البشر بقراءات الأربعة عشر، لأحمد البنا، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، ط ١ ، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧ م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيَّان الأندلسي. تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨ م.
- إرشاد الساري، للقسطلاني وبهامشه صحيح مسلم بشرح النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، لمحمد بن ناصر الدين الألباني. المكتب الإسلامي، ط ٢، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥ م.
- الأزهية في علم الحروف، لعلي بن محمد الهروي، تحقيق: عبد المعين الملّوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط ٢، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
- الاستشهاد بالحديث في المسائل النحوية، دراسة نظرية تطبيقية، لياسر بن عبد الله الطريقي، دار كنوز إشبيليا، ط ١، ١٤٣٣هـ- ٢٠١٢ م.
- أسلوب (إذ) في ضوء الدراسات القرآنية والنحوية، لعبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨ م.
- الأشباه والنظائر، للسيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت،ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.
- إصلاح المنطق، لابن السكيت، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، طبع دار المعارف بمصر.
- الأصول، لابن السراج، تحقيق:عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .
- الأضداد، لمحمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١١هـ- ١٩٩١ م.

- إعراب الحديث النبوي، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: عبد الإله نبهان، ط ٢، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٧هـ ١٩٨٦ م.
- إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس. تحقيق: زهير زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٩هـ ١٩٨٨ م.
- الأغاني، لأبي الفرج الأصفهاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٤١٨هـ ١٩٩٧ م.
- الاقتراح في أصول النحو، للسيوطي، دار المعرفة الجامعية، ١٤٢٦ هـ ٢٠٠٦ م.
- أمالي ابن الشجري، لهبة الله الحسني العلوي، تحقيق: محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١ ــ ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .
- الأمالي، لأبي علي القالي، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقه، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة.
- الأمالي النحوية، لابن الحاجب، تحقيق: هادي حمودي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط ١، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥ م.
- انتقاض الاعتراض في الرد على العيني في شرح البخاري، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، وصبحي بن جاسم السامرائي، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤١٣هـ ١٩٩٣ م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لكمال الدين أبي البركات الأنباري، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، لمحمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، ط ٤، ١٣٨٠هـ ١٩٦١ م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، مع عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، لمحمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- الإيضاح، للفارسي، تحقيق: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط ٢، ١٣١٦هـ ١٩٩٦ م.
- إيضاح شواهد الإيضاح، للقيسي، تحقيق: محمد الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.
- البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤٣١هـ ٢٠١٠ م.
- البرهان في علوم القرآن، لبدر الدين الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٩هـ ١٩٩٨ م.

- البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع، تحقيق: عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦ م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط ٢، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩ م.
- البيان والتبيين، للجاحظ، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٧، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨ م.
- التبصرة والتذكرة، للصيمري، تحقيق: فتحي أحمد عليّ الدِّين، دار الفكر بدمشق، ط١، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢ م.
- التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي بمصر، ١٣٧٦هـ- ١٩٧٦ م.
- التبيان في شرح الديوان (ديوان المتنبي)، المنسوب خطأً لأبي البقاء العكبري، الطبعة العامرة، الشرفية، ط ١، ١٤٠٨هـ.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام، تحقيق: عباس الصالحي، دار الكتاب العربي، ط ١، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦ م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان. تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٣٨٧- ١٩٦٧ م.
- التصريح بمضمون التوضيح لخالد الأزهري، تحقيق: عبد الفتاح بحيري، نشر الزهراء للإعلام العربي بالقاهرة، ط ١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧ م.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، للدماميني، تحقيق: محمد عبد الرحمن المفدى، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧ م.
- تفسير الفخر الرازي المشتهر بـ (التفسير الكبير ومفاتيح الغيب)، لمحمد الرازي فخر الدين، دار الفكر، ط ١، ١٤٠١هـ- ١٩٨١ م.
- التكملة، لأبي علي الفارسي، تحقيق: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط ٢، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩ م.
- التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية، للصغاني، تحقيق: عبد العليم الطحاوي، دار الكتب بالقاهرة، ١٩٧٠ م.
- التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح، للزركشي، تحقيق: يحيى الحكمي، مكتبة الرشد، ط٢، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤ م.
- تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري، تحقيق: عبد السلام هارون، المؤسسة المصرية العامة، ط ١، ١٩٦٤ م.

- التوشيح شرح الجامع الصحيح، للسيوطي، تحقيق: رضوان جامع رضوان، مكتبة الرشد، ط ١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨ م.
- توضيح المقاصد بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط ١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١ م.
- التوطئة، لأبي علي الشلوبين، تحقيق: يوسف أحمد المطوع، مطابع سجل العرب، القاهرة، ط ٢، ١٤٠١هـ- ١٩٨١ م.
- التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني، مطبعة الدولة، استانبول، ١٩٣٠م. أعادت طبعه مكتبة المثنى ببغداد.
- الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٤، ١٤٢٢هت- ٢٠٠١ م.
- الجمل في النحو، للزجاجي، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦ م.
- جمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش، دار الفكر، ط ٢، ١٩٨٨ م.
- جمهرة اللغة، لابن دريد، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١ ، ١٩٨٧ م.
- الجنى الداني، للمرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية – ط١ – ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣ م.
- الحديث النبوي في النحو العربي، لمحمود فجال، أضواء السلف، ط ٢، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧ م.
- حروف المعاني، للزجاجي، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
- الحماسة البصرية، لصدر الدين علي بن أبي الفرج بن الحسن البصري، تحقيق: عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ١، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩ م.
- الحيوان، للجاحظ، تحقيق: عبد السلام هارون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٣، ١٣٨٨هـ- ١٩٦٩ م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القاهر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٤، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
- الخصائص في العربية، لأبي الفتح بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ١٣٧١هـ-١٩٥٢م.

- دراسات في العربية وتاريخها، لمحمد الخضر حسين، المكتب الإسلامي ومكتبة دار الفتح، دمشق، ط ٢، ١٣٨٠هـ- ١٩٦٠ م.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، لمحمد عبد الخالق عظيمة، دار الحديث، القاهرة.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة، القاهرة.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، للشنقيطي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق: أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦ م.
- دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب، لمحمد المختار الشنقيطي، دار عالم الفوائد، ط ١، ١٤٢٦هـ .
- ديوان إبراهيم بن هرمة، تحقيق: محمد جبار المعيبد، مطبعة الآداب في النجف، ١٩٦٩ م.
- ديوان أحيحة بن الجلاح الأوسي الجاهلي، تحقيق: حسن محمد باجودة، مطبوعات نادي الطائف الأدبي، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩ م.
- ديوان الأدب، لإسحاق بن إبراهيم الفارابي، تحقيق: أحمد مختار عمر، وإبراهيم أنيس، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة.
- ديوان الأعشى، دار صادر، بيروت.
- ديوان الإمام الشافعي، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٦، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١ م.
- ديوان امرئ القيس، دار صادر، بيروت، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- ديوان أمية بن أبي الصلت، تحقيق: سجيع جميل الجبيلي، دار صادر، بيروت، ط ١، ١٩٩٨ م.
- ديوان جرير، دار صادر، بيروت، ١٩٩١م. وعُدت إلى الطبعة التي حققها: نعمان أمين طه، دار المعارف بمصر، ط ٣، وأنصُّ عليها عند الإحالة إليها.
- ديوان جميل بثينة، دار بيروت، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢ م.
- ديوان حاتم الطائي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.
- ديوان الحارث المخزومي، تحقيق: يحيى الجبوري، مطبعة النعمان، العراق، ١٣٩٢هـ.
- ديوان حسان بن ثابت، تحقيق: عبدأ مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤ م.

- ديوان ابن الدمينة، صنعةُ أبي العباس ثعلب، تحقيق: أحمد راتب النفاخ، مكتبة دار العروبة، القاهرة، ١٣٧٨هـ- ١٩٥٩ م.
- ديوان رؤبة بن العجاج (مجموع أشعار العرب)، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة، الكويت.
- ديوان الراعي النميري، تحقيق: راينهرت فاييرت، دار النشر فرانتس شتاينر بفيسبادن، بيروت، ١٤٠١هـ- ١٩٨٠ م.
- ديوان أبي زبيد الطائي (ضمن شعراء إسلاميون)، صنعه: نوري حمودي القيسي، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، ط ٢، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٤ م.
- ديوان زهير بن أبي سلمى، تحقيق: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨ م.
- ديوان سقط الزند، لأبي العلاء المعري، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- ديوان الطرماح، تحقيق: عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، حلب، سورية، ط٢، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤ م.
- ديوان العباس بن مرداس السلمي، تحقيق: يحيى الجبُّوري، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤١٢هـ- ١٩٩١ م.
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، تحقيق: محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، ١٣٧٨هـ- ١٩٥٨ م.
- ديوان عدي بن زيد العبادي، تحقيق: محمد جبَّار المعيبد، دار الجمهورية للنشر والطبع، بغداد، ١٣٨٥هـ- ١٩٦٥ م.
- ديوان العرجي، تحقيق: سجيع جميل الجبيلي، دار صادر، بيروت، ط ١، ١٩٩٨ م.
- ديوان عمر بن أبي ربيعة، دار القلم، بيروت.
- ديوان الفرزدق، دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧ م.
- ديوان القطامي، تحقيق: إبراهيم السامرائي، وأحمد مطلوب، دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٠ م.
- ديوان قيس بن زهير، تحقيق: عادل جاسم البياتي، النجف، الأشراف، ١٩٧٢ م.
- ديوان كثير عزة، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ١٣٩١هـ- ١٩٧١ م.
- ديوان كعب بن مالك الأنصاري، تحقيق: سامي مكي العاني، مكتبة النهضة، بغداد، ط ١، ١٣٨٦هـ- ١٩٦٦ م.
- ديوان لبيد بن ربيعة العامري، دار صادر، بيروت.

- ديوان المتلمّس الضبعي، تحقيق: حسن كامل الصيرفي، طبعة معهد المخطوطات العربية، جامعة الدول العربية، ١٣٩٠هـ- ١٩٧٠ م.
- ديوان أبي محجن الثقفي، صنعه: أبو هلال العسكري، نشره: صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط ١، ١٣٨٩هـ- ١٩٧٠ م.
- ديوان مسكين الدارمي، تحقيق: كارين صادر، دار صادر، بيروت، ط ١، ٢٠٠٠ م.
- ديوان المفضليات، دار الفكر اللبناني، ط ١، ١٩٩٨م.
- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: حَنا نصر الحِتّي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٣، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩ م.
- ديوان أبي النجم العجلي، النادي الأدبي، الرياض، ١٤٠١هـ- ١٩٨١ م.
- ديوان النمر بن تولب العُكلي، تحقيق: محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ط ١، ٢٠٠٠ م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي، تحقيق: أحمد الخرَّاط، دار القلم، دمشق، ط ٣، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢ م.
- زواهر الكواكب لبواهر المواكب، لابن سعيد التونسي، مطبعة الدولة التونسية، ط١، ١٢٩٣هـ.
- سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥ م.
- سمط اللآلي في شرح أمالي القالي، لأبي عبيد البكري، تحقيق: عبد العزيز الميمني، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٣٥٤هـ- ١٩٣٦ م.
- السنن، لابن ماجه، بتعليقات: محمد ناصر الدين الألباني، وتحقيق: علي حسن عبد الحميد، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط ١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨ م.
- سنن الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت.
- سنن أبي داود، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة الإسلامية، استانبول،تركيا.
- السنن الكبرى، للنسائي، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢١هـ- ٢٠٠١ م.
- سنن النسائي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٣، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤ م.
- السيرة النبوية، لابن هشام، تحقيق: عادل عبد الموجود، وعلي معوض، مكتبة العبيكان، ط ١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨ م.

- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، لمحمد مخلوف، نسخة مصورة عن الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، ١٣٤٩هـ.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي، دار المسيرة، بيروت، ط ٢، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩ م.
- شرح أبيات سيبويه، للسيرافي، تحقيق: محمد هاشم، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.
- شرح أشعار الهذليين، صنعةُ أبي سعيد الحسن بن الحسين السُّكَّريِّ، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مكتبة دار العروبة، القاهرة، ١٣٨٤هـ- ١٩٦٥ م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨ م.
- شرح ألفية ابن معطي، لابن القواس عبد العزيز بن جمعه الموصلي، تحقيق: علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، الرياض، ط ١، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥ م.
- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر، ط ١، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠ م.
- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: صاحب أبو جناح، عالم الكتب، ط ١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩ م.
- شرح حماسة أبي تمام، للأعلم الشنتمري، تحقيق: علي حمودان، دار الفكر، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١ .
- شرح ديوان الحماسة، للتبريزي، عالم الكتب بيروت.
- شرح ديوان الحماسة، للمرزوقي، نشره: عبد السلام هارون وأحمد أمين، ط١، دار الجيل، ١٤١١هـ- ١٩٩١م.
- شرح شذور الذهب، لمحمد بن عبد المنعم الجوجري، تحقيق: نواف الحارثي، عمادة البحث العلمي في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م.
- شرح الشافية (شافية ابن الحاجب)، لرضي الدين الإستراباذي، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفراف، ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢ م.
- شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي، لعبد الله بن بري، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥ م.
- شرح شواهد المغني، للسيوطي، تعليقات محمد محمود الشنقيطي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.
- شرح الطيبي على مشكاة المصابيح، المسمى بـ (الكاشف عن حقائق السنن)، نشر إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، باكستان، ط ١، ١٤١٣هـ .

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، المكتبة العصرية، بيروت، ط ٢، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢ م.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لابن مالك، تحقيق: عدنان الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧ م.
- شرح قطر النَّدى وبل الصدى، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الثقافة، ط ١١، ١٣٨٣هـ- ١٩٦٣ م.
- شرح الكافية (كافية ابن الحاجب)، لرضي الدين الإستراباذي، تحقيق: حسن الحفظي، يحيى بشير مصري، طباعة جامعة الإمام، ط ١، والكتاب في قسمين وكل قسم مجلدين، وقد رمزت للمجلد الأول من القسم الأول بـ ١، والمجلد الثاني ٢، ورمزت للمجلد الأول من القسم الثاني ٣، والمجلد الثاني ٤ .
- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق: عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث.
- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، ط٢، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨ م.
- شرح كفاية المتحفظ (تحرير الرواية في تقرير الكفاية)، لابن الطيب الفاسي، تحقيق: علي حسين البواب، دار العلوم، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣ م.
- شرح المفصل، لابن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية بمصر.
- شرح المفصل في صنعة الإعراب، الموسوم بـ (التخمير)، للخوارزمي، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٩٩٠ م.
- شرح المقدمة الجزولية الكبير، لأبي علي الشلوبين، تحقيق: تركي بن سهو العتيبي، مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤ م.
- شروح سقط الزند، للتبريزي والبطليوسي والخوارزمي، دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، ط ٤، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢ م.
- شعر عمرو بن أحمر الباهلي، تحقيق: حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- شعر القحيف العقيلي، صنعه: حاتم الضامن، مجلة المجمع العلمي العراقي، عدد ذي الحجة، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦ م.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك، تحقيق: طه محسن، طباعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية العراقية، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥ م.

- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك: دراسة ونقد، رسالة ماجستير، أعدها: عبد الله المهوس، ط جامعة الإمام محمد بن سعود، ١٤٠١هـ ١٩٨١ م.
- الصاحبي، لأبي الحسين بن فارس، تحقيق: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي، القاهرة.
- صحيح البخاري، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، ط ٣، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧ م.
- صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ضرائر الشعر، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط ١، ١٩٨٠ م.
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، للسخاوي، دار مكتبة الحياة، بيروت.
- العقد الفريد، لابن عبد ربه الأندلسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٣، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩ م.
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، للعيني، دار الفكر، ١٣٩٩هـ ١٩٧٩ م.
- غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٣٩٦هـ.
- الفائق في غريب الحديث، للزمخشري، تحقيق: علي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، لبنان، ط ٢ .
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد العزيز بن باز، الطبعة السلفية الأولى، ١٣٨٠هـ.
- فقه اللغة وسر العربية، لأبي منصور الثعالبي، تحقيق: ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، بيروت، ط ٢، ١٤٢٠هـ ٢٠٠٠ م.
- الفوائد والقواعد، لعمر بن ثابت الثمانيني، تحقيق: عبد الوهاب محمود الكحلة، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط ١، ١٤٢٢هـ ٢٠٠٢ م.
- في أصول النحو، لسعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٧هـ.
- فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، لابن الطيب الفاسي، تحقيق وشرح: محمود فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، ط ٢، ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢ م.
- القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، لخالد بن سعود العصيمي، دار التدمرية، ط١، ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢ م.

- القول المبين في الضرورة الشعرية عند النحويين مع دراسة تطبيقية على ألفية ابن مالك، لإبراهيم الحندود، نشر نادي القصيم الأدبي ببريدة، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١ م.
- الكامل، لأبي العباس المبرد، تحقيق: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٣هـ ١٩٩٣ م.
- الكتاب، لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ٣، ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦ م.
- كتاب العين، للخليل بن أحمد، تحقيق: مهدي المخزومي وفاضل السامرائي، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م
- الكشَّاف، للزمخشري، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ ١٩٩٧ م.
- الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٩هـ ١٩٨٨ م.
- الكواكب الدراري شرح صحيح البخاري، للكرماني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٣، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥ م.
- لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت، ط ١.
- لغة الشعر (دراسة في الضرورة الشعرية)، لمحمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب، القاهرة، ط ٣، ٢٠٠٦ م.
- اللغة والنحو بين القديم والحديث، لعباس حسن، دار المعارف، مصر، ١٩٦٦ م.
- اللمحة في شرح الملحة، لمحمد بن الحسن الصايغ، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط ١، ١٤٢٤هـ ٢٠٠٤ م.
- مبتكرات اللآلئ والدرر في المحاكمة بين العيني وابن حجر، للبوصيري، تحقيق: سليمان محمد الروبي، الهادي عرفة، طبع بإشراف وزارة المعارف الليبية، ١٩٥٩ م.
- مجالس ثعلب، لأبي العباس ثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، ١٩٦٠ م.
- مجلة كلية الآداب، جامعة الملك سعود، (م ٧، ع ١)، (م ١٥، ع ٢)، ١٤٠٨هـ.
- مجلة مجمع اللغة العربية بمصر، الجزء الثالث، سنة ١٣٥٥هـ، المطبعة الأميرية ببولاق.

- مجمل اللغة، لابن فارس، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦ م.
- مجمع الأمثال، للميداني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت.
- المحتسب لابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح شلبي، طباعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م .
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية، تحقيق: عبد الله الأنصاري وعبد العال السيد إبراهيم، ط ٢.
- مختصر في شواذ القرآن، لابن خالويه، عني بنشره: برجشتراسر، مكتبة المتنبي، القاهرة.
- المدخل إلى فتح الباري، للسيد أحمد صقر، ١٩٦٩ م.
- مسائل الخلاف النحوية والتصريفية في كتاب الأصول لابن السراج، للدكتور: إبراهيم بن صالح الحندود، ط ١، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
- المسائل المنثورة، لأبي علي الفارسي، تحقيق: شريف عبد الكريم النجار، دار عمار، ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤ م.
- المسائل النحوية في كتاب فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لناهد بنت عمر العتيق، مكتبة الرشد، ط ١، ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩ م.
- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الفكر بدمشق، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
- مسند الإمام أحمد ابن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩ م.
- مسند الشاميين، للطبراني، تحقيق: حمدي السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٤ م.
- مشارق الأنوار على صحاح الآثار في شرح غريب الحديث الموطأ والبخاري ومسلم، للقاضي عياض، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢ م.
- مصابيح الجامع، للدماميني، تحقيق: نور الدين طالب، دار النوادر، ط ٢، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠ م.
- معاني الحروف، للرماني، تحقيق: عبد الفتاح شلبي، دار نهضة مصر للطباعة والنشر.
- معاني القرآن، للأخفش، تحقيق: عبد الأمير الورد، عالم الكتب، ط ١، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥ م.

- معاني القرآن، للفراء، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، ط ٣، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢ م.
- معرفة الصحابة، لأبي نعيم الأصبهاني، تحقيق: عادل العزازي، دار الوطن للنشر، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨ م.
- المغرب في ترتيب المعرب، لأبي الفتح المطرزي، تحقيق: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، ط ١، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧ م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، وبهامشه حاشية الدسوقي، دار السلام، ط ٢، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥ م.
- المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري، تحقيق: علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط ١، ١٩٩٣ م.
- المفصل في علم اللغة، للزمخشري، دار إحياء العلوم، بيروت، ط ١، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.
- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، لأبي العباس القرطبي، دار ابن كثير، بيروت، ط ٢، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩ م.
- المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية، لأبي إسحاق الشاطبي، نشر جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧ م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، لبدر الدين العيني، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥ م.
- المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام بالعراق، ١٩٨٢ م.
- المقتضب، للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب.
- المقرب، لابن عصفور، تحقيق: أحمد الجواري وعبد الله الجبوري، ط ١، ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢ م.
- الملخص في ضبط القوانين العربية، لابن أبي الربيع، تحقيق: علي بن سلطان الحكمي، ط ١، ١٤٠٥هـ.
- المنصف شرح كتاب التصريف للمازني، لابن جني، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط ١، ١٣٧٣هـ- ١٩٥٤ م.
- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، للنووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٢، ١٣٩٢هـ.
- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان، أضواء السلف.
- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، لخديجة الحديثي، دار الرشيد للنشر، العراق، ١٩٨١ م.

- نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم السهيلي، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢ م.
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لجمال الدين الأتابكي، تحقيق: جمال الدين الشيال، وفهيم محمد شلتوت، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢ م.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر، مطبعة المدني.
- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨ م.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، تحقيق: محمود الطناحي وطاهر الزاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت، ط ١، ١٤٠١هـ- ١٩٨١ م.
- هدي الساري (مقدمة فتح الباري)، لابن حجر العسقلاني، دار الريان للتراث، القاهرة، ط ٢، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨ م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، ١٤٢١هـ- ٢٠٠١ م.

فهرس الموضوعات

المقدمة..... ٢-٧

موقف النحويين من الاستشهاد بالحديث الشريف..... ١٠-١٦

تعريف بكتاب شواهد التوضيح والتصحيح..... ١٨-٢٣

تعريف بشراح الصحيح وشروحهم..... ٢٥-٣١

المسائل النحوية المشكلة:

المسألة الأولى: إفادة (إذ) الاستقبال، وإفادة (إذا) المضي.....٣٤

المسألة الثانية: مجيء فعل الشرط مضارعًا وجواب الشرط ماضيًا.....٣٩

المسألة الثالثة: ثبوت حرف العلة في المضارع المجزوم.....٤٧

المسألة الرابعة: حذف نون الرفع من الأفعال الخمسة لمجرد التخفيف.....٥٣

المسألة الخامسة: حذف الحال.....٥٧

المسألة السادسة: رفع المستثنى في الاستثناء التام الموجب بعد (إلا).....٦٢

المسألة السابعة: حذف المضاف إليه وإبقاء المضاف على حاله.....٦٦

المسألة الثامنة: خلو ما بعد (إنِ) المخففة من اللام الفارقة ٧٠

المسألة التاسعة: العطف على ضمير الجر دون إعادة الجار.....٧٥

المسألة العاشرة: إضافة العدد المعرَّف بـ (أل) إلى تمييزه.....٨١

المسألة الحادية عشرة: حذف حرف العطف.....٨٦

المسألة الثانية عشرة: ظهور خبر المبتدأ بعد (لولا).....٩٠

المسألة الثالثة عشرة: في العدول عن الضمير المذكر إلى المؤنث.....٩٦

المسألة الرابعة عشرة: وقوع خبر (جعل) فعلًا ماضيًا.....١٠٥

المسألة الخامسة عشرة: إطلاق صيغة الجَمْع على الاثنين.....١٠٧

المسألة السادسة عشرة: لزوم المثنى الألف رفعًا ونصبًا وجرًا.....١١٤

المسألة السابعة عشرة: اقتران خبر (كاد) بـ (أنْ).....١٢٢

المسألة الثامنة عشرة: الجمع بين التمييز وفاعل (نِعْم) الظاهر ١٢٦

المسألة التاسعة عشرة: حذف المعطوف.....١٣١

المسألة العشرون: العطف على ضمير الرفع المتصل دون فاصل.....١٣٦

المسألة الحادية والعشرون: اتصال نون الوقاية بالاسم المعرب المشابه للفعل ١٤١

المسألة الثانية والعشرون: مجيء (مِن) لابتداء الغاية الزمانية.....١٤٥

المسألة الثالثة والعشرون: حذف الفاء والمبتدأ من جواب الشرط.....١٥١

المسألة الرابعة والعشرون: حذف الفاء من جواب (أما) ١٥٧

المسألة الخامسة والعشرون: مجيء (ليس) حرفًا.....١٦٣

المسألة السادسة والعشرون: استعمال (بَيْدَ) غير متلوَّة بـ (أَنَّ) ١٦٦

المسألة السابعة والعشرون: الجزم بـ (لَنْ).....١٦٩

المسألة الثامنة والعشرون: ثبوت الألف في (ما) الاستفهامية التي في محل جر، وحذفها في غير الجر.....١٧٣

المسألة التاسعة والعشرون: الفصل بين المضاف والمضاف إليه.....١٧٨

المسألة الثلاثون: إهمال (أنْ).....١٨٥

المسألة الحادية والثلاثون: دخول الفاء على خبر المبتدأ.....١٩٠

المسألة الثانية والثلاثون: إلحاق الفعل علامتي التثنية والجمع مع وجود الاسم الظاهر.....١٩٤

المسألة الثالثة والثلاثون: إضافة الشيء إلى نفسه ٢٠١

المسألة الرابعة والثلاثون: استعمال (قط) في الكلام المثبت.....٢٠٦

المسألة الخامسة والثلاثون: وقوع الحال معرفة.....٢٠٩

المسألة السادسة والثلاثون: دخول (مِنْ) الزائدة على (بَلْه).....٢١٤

المسائل التصريفية:

المسألة الأولى: حذف الهمزة من (أخوة).....٢٢١
المسألة الثانية: في إبدال الهمزة تاء.....٢٢٦

القسم الثاني: الدراسة المنهجية:

الفصل الأول: الاتفاق والاختلاف في التوجيه:

- ما اتفقوا فيه.....٢٣٣
- ما اختلفوا فيه.....٢٣٧
- أسباب الاتفاق.....٢٤٢
- أسباب الاختلاف.....٢٤٤

الفصل الثاني: منهجهم في التوجيه:

- عرض المشكلات وتوجيهها.....٢٤٩
- عزو التوجيهات والأراء.....٢٥٥
- الاستشهاد.....٢٥٩
- الاختيار والترجيح.....٢٧٠

الفصل الثالث: التقويم:

- المحاسن.....٢٧٤
- المآخذ.....٢٨٠
- التأثر والتأثير بين الشراح.....٢٨٨
- الخاتمة.....٢٩٢

-الفهارس الفنية:

-فهارس القرآن الكريم.....٢٩٥
-فهارس الأحاديث والآثار.....٢٩٩
-فهارس أقوال العرب.....٣٠٦
-فهارس الأبيات الشعرية.....٣٠٨
-فهارس المسائل النحوية.....٣١٤
- المصادر والمراجع.....٣١٧
-فهرس الموضوعات.....٣٣٨